

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية
والتنافسية العالمية" بالتطبيق على إقليم شمال
الصعيد"

رقم (363) – شهر يناير 2025

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (363)

(سلسلة علمية محكمة)

**التنمية الاقتصادية المحلية
بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية
بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد**

2025



عبد العال، فريد وآخرون

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2025، 221 ص.
الكلمات الدالة: التنمية المحلية - الإدارة المحلية - التنمية الاقتصادية المحلية - التنافسية - الصناعات الإبداعية

رقم الإيداع:

ISBN:

رئيس المعهد
أ.د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن
توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في
المقام الأول

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي،
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا
بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى
المصدر

الطباعه والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة
الأولى: 2025

مدينة نصر - طريق صلاح سالم -
القاهرة - جمهورية مصر العربية



<https://inp.edu.eg>



معهد التخطيط القومي



res.unit@inp.edu.eg



الهاتف/ 22627372-22634040 (+202)
الفاكس/ 22634747-24011398 (+202)



تقديم

تُعدّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسة لنشر نتائج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة،... إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة	التخصص
1	الباحث الرئيس	أ.د. فريد أحمد عبد العال	أستاذ	تنمية إقليمية ومحلية
2	الباحثون من داخل المعهد	أ.د. سيد محمد عبد	أستاذ	تخطيط إقليمي
3		أ.د. أحمد عبد العزيز البقلي	أستاذ	سكان وقوى عاملة
4		د. أمل زكريا محمد عامر	أستاذ مساعد	اقتصاد إقليمي
5		د. زينب نبيل	أستاذ مساعد	عمران بيئي
6		د. أحمد ممدوح سعد معروف	مدرس	قوى عاملة
7	الباحثون من خارج المعهد	أ.د. سامي أمين عامر	أستاذ	تخطيط إقليمي وعمراني
8		د. أحمد حلمي نبيل	مدرس	تخطيط عمراني ونظم معلومات جغرافية
9		د. علاء محمد سعيد إبراهيم	مدرس	اقتصاد زراعي
10		أ. منى صلاح فرج علي	مدرس	تخطيط عمراني
11		أ. شيماء محمود جابر	مدرس	إعلام - مجتمع مدني

موجز البحث

استهدفت دراسة التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد؛ إعداد منهجية (خارطة طريق) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، كرؤية وهدف استراتيجي يرتكز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى إقليم شمال الصعيد تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الشامل بالتعاون مع شركاء التنمية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أكدت على: أهمية اعتماد التنمية الاقتصادية على مسارات تنمية محددة تاريخياً، وأن تستجيب للإنسانية، والبيئة الطبيعية والمجتمع، مع إيلاء أهمية خاصة للموقع ونظم المعلومات المكانية لتعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته، وذلك في ظل تأثيرات العولمة والرقمنة، وضرورة العودة للقرى والمدن للاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأكثر ملائمة للبيئة المحلية، مع استخدام التكنولوجيا الملائمة، لتحقيق العدالة المكانية والتنافسية المحلية، والعمل على وجود إطار مؤسسي وإرادة للتغيير، لتخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال، وأن الطريق إلى التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب تهيئة مناخ الاستثمار لتعزيز بيئة الأعمال والقدرة التنافسية لنمو القطاع الخاص، وتحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصناعات الإبداعية، وتصنيع النباتات الطبية والعطرية.

وقدمت الدراسة عدة توصيات أكدت على: ضرورة إعادة صياغة مفهوم "الإدارة المحلية" واستبداله بمفهوم "التنمية المحلية"، على أن يستجيب هذا المفهوم للإنسانية من منظور العدالة الاجتماعية، والاهتمام بالبعد المكاني في التنمية الاقتصادية، لمجابهة تأثيرات العولمة والرقمنة، والعمل على صياغة إطار تشريعي بقانون لتعزيز البنية المعلوماتية المكانية، لدورها المهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته، ووضع إطار قانوني للتنمية الاقتصادية المحلية، يتضمن قواعد وأطر تنظيمية تستجيب للاحتياجات والقدرات والموارد الفعلية المتاحة للتنمية الاقتصادية، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر، وتعزيز الصناعات التراثية والإبداعية وإثرائها، وتصنيع النباتات الطبية والعطرية، والتوجه نحو رأس المال الاجتماعي، باعتباره العنصر الأساسي المحدد للتنافسية، من خلال الاستفادة من اقتصاد المعرفة لاكتساب مهارات معرفية جديدة، فرأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية.

الكلمات الدالة: التنمية المحلية - الإدارة المحلية - التنمية الاقتصادية المحلية - التنافسية - الصناعات الإبداعية.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
8-1	مقدمة
24 -9	الفصل الأول: السياق المفاهيمي للتنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية
9	1-1 تمهيد
9	2-1 ما التنمية الاقتصادية المحلية؟
10	3-1 لماذا تعد التنمية الاقتصادية المحلية مهمة؟
12	4-1 التنمية القائمة على المكان.
13	5-1 التنمية الاقتصادية المحلية في الاقتصادات النامية والناشئة.
14	6-1 تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إطار مراجعة السياسة الوطنية للتنمية الحضرية.
16	7-1 مؤشرات قياس التنافسية التي تعزز التنمية الاقتصادية المحلية.
43 -25	الفصل الثاني: تقييم جهود التنمية العمرانية في إقليم شمال الصعيد في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية
25	1-2 أهمية إقليم شمال الصعيد.
33	2-2 سياسات التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة لأنماط الحضر في إقليم شمال الصعيد.
33	3-2 سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد.
36	4-2 سياسات إدارة النمو الحضري وتوجيهه في إقليم شمال الصعيد .
36	5-2 سياسات تعزيز الاتصالية بين المدن وداخلها في إقليم شمال الصعيد.
38	6-2 سياسات تعزيز أطر الحوكمة الحضرية في أنماط المدن في إقليم شمال الصعيد.
40	7-2 إسقاط الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية على أهداف التنمية المحلية بإقليم شمال الصعيد.
41	8-2 النطاقات التنموية المقترحة في إقليم شمال الصعيد.
64-44	الفصل الثالث: تقييم الوضع الراهن والميزات النسبية والمقومات التنافسية لإقليم شمال الصعيد
44	1-3 تمهيد
44	2-3 تقييم الوضع الراهن للوحدات المحلية بإقليم شمال الصعيد.
54	3-3 تقييم الميزات النسبية والتنافسية للوحدات المحلية بإقليم شمال الصعيد.
58	4-3 التباينات المحلية في إقليم شمال الصعيد.
61	5-3 أولويات العمل التنموي في إقليم شمال الصعيد.
63	6-3 صياغة الأدوار التنموية للوحدات المحلية في إقليم شمال الصعيد.

93-65	الفصل الرابع: بعض التجارب (الممارسات) الدولية للنهوض بالاقتصاد المحلي
65	1-4 تمهيد
65	2-4 التجربة الصينية.
69	3-4 التجربة الهندية.
73	4-4 التجربة الماليزية.
80	5-4 التجربة اليابانية.
84	6-4 التجربة البرازيلية.
88	7-4 الدروس المستفادة من دراسة بعض التجارب (الممارسات) العالمية.
121-94	الفصل الخامس: أهمية تنمية الاقتصاد المحلي لتحقيق العدالة المكانية والانطلاق نحو التنافسية العالمية
94	1-5 الناتج المحلي الإجمالي للإقليم.
97	2-5 التنافسية المحلية لمحافظة الإقليم.
99	3-5 مساهمة محافظات الإقليم في الأنشطة الإنتاجية.
106	4-5 الأنشطة الاقتصادية على مستوى مراكز محافظة الفيوم.
111	5-5 الأنشطة الاقتصادية على مستوى مراكز محافظة بني سويف.
117	6-5 الأنشطة الاقتصادية على مستوى مراكز محافظة المنيا.
155-123	الفصل السادس: نحو خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد
123	1-6 تمهيد
124	2-6 محاور الرؤية الاستراتيجية لإقليم شمال الصعيد
129	3-6 رؤية المحليات حول تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بإقليم شمال الصعيد
147	4-6 التوجهات الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بإقليم شمال الصعيد
153	5-6 صياغة سياسات التنمية المحلية بإقليم شمال الصعيد
155	6-6 دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية
165 - 158	نتائج البحث ومقترحاته - وقضايا للبحث المستقبلي
172 - 166	ملخص البحث
184-173	المراجع
190-185	الملاحق
191	Abstract

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	محاور مؤشر التنافسية العالمية عام 2023	1-1
18	مؤشر التنافسية العالمية لبعض الدول النامية الرائدة عام 2023	2-1
20	مؤشرات التنافسية المقترحة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى المحافظات	3-1
26	التقسيم الإداري لإقليم شمال الصعيد عام 2024	1-2
27	استعمالات الأراضي الإقليمية لإقليم شمال الصعيد عام 2024	2-2
34	سياسات التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد	3-2
35	سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد	4-2
37	سياسات إدارة النمو الحضري وتوجيهه في إقليم شمال الصعيد (NUP)	5-2
38	سياسات تعزيز الاتصال بين المدن وداخلها في إقليم شمال الصعيد	6-2
39	سياسات تعزيز أطر الحوكمة الحضرية في أنماط المدن في إقليم شمال الصعيد	7-2
40	إسقاط الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية على أهداف التنمية المحلية في إقليم شمال الصعيد	8-2
45	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة الفيوم 2023	أ-1-3
46	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة الفيوم 2023	ب-1-3
47	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة الفيوم 2023	ج-1-3
48	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة بني سويف 2023	أ-2-3
49	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة بني سويف 2023	ب-2-3
50	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة المنيا 2023	أ-3-3
51	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة المنيا 2023	ب-3-3
52	تقييم الوضع الراهن لمقومات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية بمحافظة المنيا 2023	ج-3-3
55	الميزات النسبية المحلية في إقليم شمال الصعيد (الإنتاج الحيواني - الداجني) 2024	4-3
56	الميزات النسبية المحلية في إقليم شمال الصعيد (السياحة - الصناعة) 2024	5-3
58	الميزات النسبية المحلية في إقليم شمال الصعيد (السياحة - الصناعة) 2024	6-3
59	التباينات المحلية في توزيع السكان والموارد الزراعية بإقليم شمال الصعيد 2024	7-3
60	التباينات المحلية في إقليم شمال الصعيد في مجال الخدمات التعليمية والصحية 2024	8-3
62	أولويات العمل التنموي المقترحة في الوحدات التنموية المحلية الفرعية لإقليم شمال الصعيد كأساس لصياغة سياسات التنمية المحلية بالإقليم	9-3

التممية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

64	الوحدات التنموية المحلية الفرعية المقترحة في إقليم شمال الصعيد	10-3
92	سياسات التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الممارسات (التجارب العالمية)	1-4
94	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل وأسعار جارية وعدد السكان عام 2021 / 2020	1-5
96	مساهمة الإقليم في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية عام 2021 / 2020	2-5
98	ترتيب محافظات إقليم شمال الصعيد في مؤشر تنافسية المحافظات 2021	3-5
100	المساحة المنزرعة والمحصولية في محافظات إقليم شمال الصعيد عام 2022/2021 (بالفدان)	4-5
101	مساحة وإنتاج المحاصيل الحقلية في محافظات شمال الصعيد 2022/2021	5-5
102	حجم الإنتاج السمكي بمحافظات شمال الصعيد عام 2022	6-5
102	أعداد رؤوس الماشية والحيوانات والإنتاج من اللحوم الحمراء واللبن الخام والعسل عام 2022 / 2021	7-5
103	المناطق الصناعية المعتمدة في إقليم شمال الصعيد	8-5
104	الصناعات التحويلية في منشآت القطاع الخاص بإقليم شمال الصعيد والجمهورية لعام 2020	9-5
105	أعداد المنشآت والمشتغلين بالصناعات التحويلية للقطاع الخاص بمحافظة الفيوم عام 2020	10-5
105	أعداد المنشآت والمشتغلين بالصناعات التحويلية للقطاع الخاص بمحافظة بني سويف عام 2020	11-5
106	أعداد المنشآت والمشتغلين بالصناعات التحويلية للقطاع الخاص بمحافظة المنيا عام 2020	12-5
107	الحيازات والمساحة المزروعة والمحصولية بمراكز محافظة الفيوم عام 2024	13-5
109	أهم الخامات المعدنية المتوفرة في محافظة الفيوم	14-5
111	المزايا النسبية لمراكز محافظة الفيوم	15-5
112	الحيازات والمساحة المزروعة والمحصولية بمراكز محافظة بني سويف عام 2024	16-5
113	المساحة المنزرعة والإنتاج من النباتات الطبية والعطرية بمحافظة بني سويف 2022	17-5
115	الثروة المحجرية بمحافظة بني سويف ونطاقات تواجدها	18-5
117	المزايا النسبية لمراكز محافظة بني سويف	19-5
118	الحيازات والمساحة المزروعة والمحصولية بمراكز محافظة المنيا عام 2024	20-5
120	الثروة المحجرية بمحافظة المنيا ونطاقات تواجدها	21-5
122	المزايا النسبية لمراكز محافظة المنيا	22-5
154	النطاقات المكانية المقترحة للأنشطة الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد	1-6

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	مؤشرات قياس التنافسية الدولية	16
1-2	الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لإقليم شمال الصعيد	27
2-2	استعمالات الأراضي الإقليمية بإقليم شمال الصعيد	28
3-2	توزيع سكان محافظات إقليم شمال الصعيد بين الحضر والريف عام 2024	29
4-2	الكثافة السكانية العامة والمأهولة على مستوى محافظات شمال الصعيد عام 2023	29
5-2	شبكة الطرق الإقليمية بإقليم شمال الصعيد	30
6-2	الموارد الطبيعية بإقليم شمال الصعيد	32
7-2	أدوار التجمعات العمرانية ورؤية المراكز التنموية بإقليم شمال الصعيد 2023	42
1-3	نطاقات التنمية الاقتصادية المحلية بالوحدات الإدارية لإقليم شمال الصعيد 2023	53
1-5	الأنشطة الاقتصادية الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 / 2021	95
2-5	مساهمة محافظات الإقليم في ناتج الإقليم لبعض الأنشطة الاقتصادية عام 2020 / 2021	97
1-6	المحاور الرئيسية لرؤية التنمية الاقتصادية لإقليم شمال الصعيد	126
2-6	التحديات الرئيسية للأوضاع الراهنة بإقليم شمال الصعيد	129
3-6	العناصر المؤثرة على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في مراكز الإقليم (البنية الأساسية) 2024	138
4-6	العناصر التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها (الخدمات العامة) 2024	138
5-6	العناصر التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها (جودة الحياة) 2024	139
6-6	العناصر الأخرى التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها 2024	140
7-6	الإجراءات الأكثر طلبًا من أصحاب المشروعات لدعم المشروعات القائمة بمراكز الإقليم وتوسيعها 2024	141

قائمة الاختصارات (List of Abbreviations)

Abbs. المدلول	Nomenclatures المصطلح / المدلول	
	باللغة الإنجليزية	باللغة العربية
LG	Local Governance	الحكم المحلي
LA	Local Administration	الإدارة المحلية
LED	Local Economic Development	التنمية الاقتصادية المحلية
LD	Local development	التنمية المحلية
OECD	The Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
GCI	Global Competitiveness Index	مؤشر التنافسية العالمية
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
NUP	National Urban Policy	السياسة الحضرية الوطنية
UNCTD	UN Trade and Development	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
IBEF	India Brand Equity Foundation	مؤسسة حقوق العلامة التجارية الهندية
HICOM	Heavy Industries Corporation of Malaysia	هيئة التصنيع الثقيل الماليزية
MATRAD E	Malaysia External Trade Development Corporation	هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية

مقدمة البحث

تعد العلاقة بين "نظم الإدارة والحكم المحلي والتنمية الاقتصادية المستدامة" واحدة من أهم الموضوعات التي حظيت بأهتمام كبير على كاهه الأصعدة، خاصة في ظل توجه العديد من الحكومات، ومن بينها مصر نحو إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيقها، وفي هذا السياق يبرز دور المجتمع المحلي في تحقيق وتنفيذ رؤية الدولة المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ من خلال تحقيق التنمية المحلية على الصعيد المكاني للوحدات المحلية في محافظات مصر، وهو يعد بمثابة الأساس الرئيس لتنفيذ التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر وتحقيقها، وهو ما قد يكون سبباً في التعجيل بتنفيذ وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على مستوى الدولة بشكل عام، فعلى دعائم وأركان التنمية المحلية تنهض وتنمو وتتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة على مستوى الدولة بشكل عام.

وفي هذا السياق، وانطلاقاً من أن الاقتصاد المصري أصبح يدار وفقاً لآليات السوق، فإن الأمر يتطلب ضرورة أن تلعب المحليات في مصر الآن دوراً إيجابياً في تحقيق قدرٍ من الاستقلال في آلية عملها، بما ينعكس ويخدم جهود التنمية الاقتصادية، ويعجل من تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الدولة ككل.

1. مشكلة البحث:

تُعرف التنمية الاقتصادية المحلية بالعملية التي توظف بكفاءة وفعالية الموارد البشرية والطبيعية والمالية بالوحدة المحلية لصالح تحسين مستوى المعيشة لسكانها، وذلك من خلال تحقيق المشاركة الفعالة على المستوى المحلي من تنفيذيين وشعبيين وقطاع خاص محلي ومنظمات المجتمع المدني، من أجل القضاء على الفقر وإتاحة فرص العمل في نطاق الوحدة المحلية أو المحافظة.

وتتمتع محافظات مصر بالعديد من الميزات النسبية، والمقومات التنافسية المتعددة والمتنوعة التي تمكنها من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية المستدامة، إلا أن هذه المزايا والمقومات عادة ما تكون غير مستغلة بالشكل الأمثل، لذلك من الضروري وضع خطة استراتيجية عامة لرفع كفاءة وفعالية الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة بالمحافظات، لتعظيم الاستفادة من هذه المزايا والمقومات، وبما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى المعيشة للأفراد، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، والحد من الفقر، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، مراعية في ذلك التنوع والخصوصية التي تتمتع بها المجتمعات المحلية.

وبجانب مساهمة التنمية الاقتصادية المحلية في الارتقاء بالاقتصاد المحلي وتحقيق العدالة المكانية، فهي تساهم أيضاً في تعزيز التنافسية العالمية، والانطلاق نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية، كما في حالة النباتات الطبية والعطرية في محافظة بني سويف؛ وإنتاج التمور في سيوه والوادي الجديد؛ والفركة في قنا؛

والتلى في سوهاج، إلا أن كثيرًا من هذه الأنشطة سواء الزراعية وما يقام عليها من عمليات تصنيع زراعي، والحرف اليدوية التي تعتمد على مواد خام طبيعية؛ أصبحت تعاني من الإهمال مع تقلص العمالة فيها وعدم توفر التدريب والتسويق اللازم، على الرغم مما تتمتع به من أهمية اقتصادية وطلب عالمي، في وقت تعاني فيه الدولة من أزمة اقتصادية وصعوبات في توفير العملة الصعبة وفرص العمل.

وهو ما يستلزم وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم خطط للتنمية الاقتصادية المحلية، اعتمادًا على المزايا التنافسية بالمحافظات، في إطار المشاركة المجتمعية الواسعة والفعالة من كل الأطراف المعنية.

وتكمن إشكالية البحث في محاولة تقديم منهجية/ خارطة للنهوض بالاقتصاد المحلي، يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي، ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات، بهدف دعم التوجه نحو وجود اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي، والمشاركة، ويستثمر عبقرية المكان، لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة السكان على الصعيد المكاني للمحافظات المصرية، وذلك في ضوء الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030.

2. أسئلة البحث:

يستهدف هذا البحث الإجابة على تساؤل رئيس، يتضمن:

"كيف يمكن تطوير منهجية (نموذج) للتنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد يحقق التوازن بين متطلبات العدالة المكانية، ومتطلبات التنافسية العالمية في ضوء المقومات والتحديات الخاصة بالإقليم؟ بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل تسهم التنمية الاقتصادية المحلية في تحقيق العدالة المكانية، والانطلاق نحو التنافسية العالمية؟
- ما الوضع الراهن لمؤشرات العدالة المكانية في إقليم شمال الصعيد، وكيف تتباين بين محافظات الإقليم الثلاث (الفيوم، بني سويف، المنيا)؟
- ما المقومات التنافسية الحالية والكامنة لإقليم شمال الصعيد، وكيف يمكن تعزيزها لتحسين موقعه التنافسي على المستويين الوطني والعالمي؟
- كيف يمكن الاستفادة من المقومات الفريدة لإقليم شمال الصعيد (الزراعية والسياحية والتعدينية) في تعزيز تنافسيته مع الحفاظ على مبادئ العدالة المكانية والاندماج الاجتماعي؟
- ما التحديات التي تقف حجر عثرة أمام قيام الإدارة المحلية بوظائفها السياسية والتنموية في تحقيق أولويات المواطنين بالمحافظات؟

- هل يوجد قصور في الإطار التشريعي لتغطية بُعد التنمية الاقتصادية المحلية، وعدم وجود إلزام لأي جهة بمراعاة أبعاد التنمية المحلية؟
- هل يوجد تفتت لعملية التنمية مكانياً وهدر للموارد الطبيعية والبشرية، وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وعدم استخدام مفهوم "المجمعات وسلاسل القيمة" كأساس للتخطيط القومي والإقليمي والمحلي للمساهمة في زيادة التكامل بين المدن ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي؟
- هل يمكن إعداد نموذج للنهوض بالاقتصاد المحلي، يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي، ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات؟

3. أهمية البحث والمستفيدون:

1/3- أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من خلال:

أولاً- التوجه الدستوري: حيث يؤكد الدستور المصري 2014، والمعدل بقرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019 على الحق في التنمية العادلة والمستدامة- (المواد 18، 19، 27- 42، 68، 78، 79، 175-183، 236) - (الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، 2019)، على الآتي:

- الاحتياج إلى خطة تنمية وطنية تضمن الحقوق الاقتصادية والمساواة لجميع المواطنين (المادة 27).
- تنمية المناطق الريفية لتحسين حياة المواطنين القاطنين هناك (المادة 29). كما ينص بوضوح على أن الحكومة يجب أن تضع خطة وطنية للإسكان بناء على الإنصاف الاجتماعي.
- المساعدة الفنية والإدارية والمالية للقطاعات المحلية، وتوزيع عادل للمرافق والخدمات، الموارد، وإزالة الفوارق في التنمية... إلخ (المادة 177).

ثانياً- التوجه الاستراتيجي: وذلك في إطار استراتيجية (رؤية مصر) للتنمية المستدامة بحلول عام 2030- (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2023)، والمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052- (وزارة الإسكان، 2017)، حيث يستهدف:

- بحلول عام 2030 ... مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتُلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم، وتفعيل دور المحليات في تنفيذ المخططات العمرانية وإدارتها، وتحقيق انتشار أنماط البناء الأخضر والمستدام.
- بحلول عام 2052 ... مصر مركز تنمو متميز، ذو قدرة تنافسية على المستوى الإقليمي يتكامل اقتصادياً على المستوى الدولي لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة مكانياً على المستوى القومي، ذو نسق عمراني متدرج ومتزن وتركيب وظيفي فعال، ويوفر مستويات معيشية مرتفعة لجميع المواطنين ويهتم

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

بقضايا الفقر والمهمشين والمرأة والأقليات في كافة أقاليم الدولة، ويتوافق في إطاره التوزيع الجغرافي للسكان طبقاً للطاقة الاستيعابية للموارد المتاحة.

ثالثاً- التوجه التنموي: وذلك في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (2024-2030) - (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2023)، التي تستهدف ما يأتي:

- تعزيز مكانة الاقتصاد المصري عالمياً ليصنف كأسرع اقتصادات العالم نمواً ومن بين أكبر عشرين اقتصاد في العالم، ورفع نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة لنحو 65%، خلال الفترة (2024-2030).
- إنجاز عملية مراجعة شاملة لبيئة الأعمال، لضمان مناخ تشريعي وتنظيمي ومؤسسي داعم لدور مصر كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات بنهاية عام 2024.
- زيادة الأهمية النسبية لمحافظات الصعيد في الناتج المحلي الإجمالي من 13% عام 2020/2021 إلى 20% عام 2029/2030.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل من 60% عام 2022/2023 إلى 90% عام 2030.

رابعاً- التوجه العالمي: وذلك في إطار الأجندة الحضرية الدولية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat, 2017)، والسياسة الوطنية الحضرية لمصر 2020 - (وزارة الإسكان، 2021)، التي أكدت على الآتي: ضرورة اعتبار التحول العمراني قوة تحويلية قادرة على خلق الرخاء للجميع، لتعزيز النمو الاقتصادي وتقديم نوعية حياة أفضل للجميع، وذلك من خلال الالتزام بالتشريعات واللوائح الحضرية، التخطيط والتصميم الحضري، الاقتصاد المحلي، والتمويل المحلي، التنفيذ المحلي، وزيادة تنافسية النسق العمراني المصري، مع دعم القدرة الإنتاجية للهياكل الاقتصادية المحلية، خفض الفوارق الإقليمية، وتقليل الفجوات الاجتماعية، والوصول إلى نسق عمراني أكثر ديناميكية من خلال التكامل بين الحضر القائم والجديد وبين الريف والحضر، بما يسهم في زيادة مساحة المعمور المصري في ظل منظومة رشيدة لإدارة العمران.

خامساً- المساهمة في:

- فهم القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وكيفية تحقيق التنمية الاقتصادية وتوجيه السياسات والاستثمارات نحو تعزيز التنافسية والتنمية، باعتبارها أداة حاسمة في صنع القرارات وتوجيه السياسات الاقتصادية والتنمية. ووجود إطار تنسيقي شامل محدث ومرن للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية، والمتعلقة بموضوع البحث.

- تسليط الضوء على أهمية التنافسية الاقتصادية القادرة على زيادة الإنتاجية والابتكار وجذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، والتي تعكس قدرة الدولة / الإقليم على تحسين كفاءتها وجعلها منافسة على الصعيدين المحلي والدولي. وتعتمد التنافسية الاقتصادية على عدة عوامل مثل البنية التحتية، وكفاءة السوق، وتكنولوجيا المعلومات، وتوفر القوى العاملة الماهرة، والاستقرار السياسي والمؤسسي.
- وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة إلى دعم التوجه نحو وجود اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي، والمشاركة، يستثمر المزايا النسبية الطبيعية والبشرية... إلخ، لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة السكان على الصعيد المكاني للمحافظات المصرية، وذلك في ضوء الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030.

2/3- المستفيدون:

- وزارات: التخطيط والتعاون الدولي، التنمية المحلية، الإسكان والتنمية العمرانية، الاستثمار، الصناعة.
- دواوين عموم محافظات إقليم شمال الصعيد: الفيوم، بني سويف والمنيا.
- مجلس النواب.
- شركاء التنمية في المجتمع.

4. أهداف البحث:

الهدف الرئيس: تطوير منهجية متكاملة لتعزيز دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية في إقليم شمال الصعيد، بما يوازن بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية.

الأهداف الفرعية:

- تحليل الوضع الراهن للتنمية الاقتصادية في إقليم شمال الصعيد
- تحديد دور الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية.
- تحديد العناصر اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للعمل والاستثمار من خلال: تحديد المناطق التي تتمتع بمزايا تنافسية، تحديد مواقع المشروعات المحتملة، وتحديد معوقات وتحديات الاستثمار.
- تطوير السياسات والآليات لتعزيز دور الإدارة المحلية من خلال: تحديد المناطق التي تحتاج للمزيد من الدعم، وتحديد السياسات الفعالة لزيادة موارد الإدارة المحلية.
- استخلاص الدروس المستفادة من التجارب الناجحة
- إعداد منهجية (خارطة طريق) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إطار تبني مناهج تنموية مطورة لمجابهة الاحتياجات المجتمعية المحلية؛ كروية وهدف استراتيجي يركز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى إقليم شمال الصعيد تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الشامل بالتعاون مع شركاء التنمية.

5. منهجية البحث:

اعتمدت منهجية البحث على استخدام أكثر من منهج في محاولة لقياس جميع أبعاد المشكلة البحثية، وما تبعها من تساؤلات خاصة بالموضوع محل الدراسة، على النحو التالي:

أولاً- المنهج الوصفي: وذلك في إطار الخطوات الرئيسة للبحث، والتي تستند على النقاط الآتية:

- تجميع البيانات الخاصة بالبحث، بالتعاون مع وزارتي التنمية المحلية، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، ومحافظات إقليم شمال الصعيد (بني سويف، الفيوم، المنيا)، للحصول على البيانات المتعلقة بالبحث.
- دراسة الوضع الحالي وتحليل البيانات المتاحة لاستعراض السياق المفاهيمي والتطور التاريخي للجهود السابقة والحالية في التنمية الاقتصادية المحلية، وتقييم الوضع الراهن والميزات النسبية والمقومات التنافسية المتعددة والمتنوعة التي تمكنها من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية المستدامة في منطقة الدراسة.
- تحديد دور الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، والعناصر اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية.
- عرض نماذج لتنفيذ المشروعات التي تربط القطاعات الاقتصادية ببعضها في إطار متكامل وشامل يعظم القيمة المضافة لسلاسل الإمداد في محافظات الإقليم.
- تصميم نموذج للنهوض بالاقتصاد المحلي متضمناً تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي، ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات، في ضوء النماذج المحلية والدولية الناجحة.
- إعداد منهجية (خارطة طريق) للنهوض بالاقتصاد المحلي يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي وتعزيز تنافسيته العالمية، ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات، في ضوء النماذج المحلية والدولية الناجحة.

ثانياً- المنهج المقارن، لتحليل الأدبيات والأطر النظرية للقضايا والموضوعات ذات الصلة، والتعرف على الأدوار والمسؤوليات المختلفة، والإفادة من مقارنة التجارب المحلية والدولية الناجحة في التنمية الاقتصادية المحلية، لتحديد أفضل الممارسات التي يمكن والإفادة منها في تنمية الاقتصاد المحلي.

وفي هذا الإطار تم تصميم استمارة استبانة واستمارة مقابلات مفتوحة، تتضمن ستة محاور تتعلق بقياس آراء كوادرات الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين الاقتصادي، والتحديات المرتبطة به من خلال التعرف

على البيئة الداعمة للأعمال المحلية، والسياسات والممارسات التي تعوق تنمية الأعمال المحلية، وتحديد الفرص الرئيسية، والقضايا التي تواجه مناخ الأعمال المحلية، لكي تساعد هذه النتائج في إمداد متخذي القرار بنموذج "خارطة طريق" للنهوض بالاقتصاد المحلي يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات في ضوء النماذج المحلية والدولية الناجحة. بالتطبيق على عينة الدراسة "محافظة بني سويف" كدراسة حالة عن إقليم شمال الصعيد.

ثالثاً- منهج تحليل المضمون، لتقييم الوضع الراهن لجهود التنمية المحلية، والتعرف على أدوار الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، والعناصر اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية، وذلك من خلال تقييم الاستثمارات في منطقة عينة الدراسة.

رابعاً- أدوات جمع البيانات:

- **الاستبانات:** تم إعداد استبانة لاستطلاع آراء كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين الاقتصادي، والتحديات المرتبطة بتنمية الاقتصاد المحلي، من خلال التعرف على البيئة الداعمة للأعمال المحلية، وكذلك التعرف على السياسات والممارسات التي تعوق تنمية الأعمال المحلية، وتحديد الفرص الرئيسية والقضايا التي تواجه مناخ الأعمال المحلية.
- **المقابلات الشخصية:** تم إجراء بعض المقابلات المتعمقة مع بعض كوادر التنمية الاقتصادية المحلية، للتعرف على الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي، ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات الداعمة لبناء نموذج (خارطة طريق) للتنمية الاقتصادية المحلية.
- **تحليل الوثائق:** جمع وتحليل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية، والاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لمحافظة إقليم شمال الصعيد.

6. نطاق البحث:

يتضمن نطاق البحث إقليم شمال الصعيد الذي يعد أحد أقاليم التنمية الواعدة في مصر، ويعد الإقليم الخامس من أقاليم مصر السبعة، وذلك بموجب القرار رقم (495) لسنة 1977 والذي تم تعديله بالقرار رقم (181) لسنة 1986، ويشغل موقعاً مهماً، كما تبرز أهميته في الجوانب التالية:

- يمثل همزة الوصل بين شمال مصر وجنوبها، حيث يحده من جهتي الشمال والغرب (إقليم القاهرة الكبرى) وجنوباً (إقليم أسيوط) وشرقاً (إقليم جنوب الصعيد) وأقصى الغرب (إقليم الإسكندرية)، كما يمتلك مقومات طبيعية متميزة.

- تبلغ مساحة الإقليم الإجمالية نحو 47970,1 كم² (11,853 مليون فدان) تمثل نحو 4,74 % من جملة مساحة الجمهورية، ويملك مقومات طبيعية متميزة، كما يقطن به نحو 14 مليون نسمة يمثلون 13,5 %

من جملة سكان الجمهورية وفقاً لتقديرات 2024- (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2024)، هيئة التخطيط العمراني (2024)).

- يتكون الإقليم من: ثلاث محافظات (الفيوم، بني سويف، المنيا)، تضم 22 مركزاً إدارياً، و 22 مدينة قائمة، و 4 مدن جديدة تشمل: (المنيا الجديدة، وبني سويف الجديدة، والفيوم الجديدة، والفشن الجديدة)، بالإضافة إلى 164 وحدة ريفية (قرية أم) و (668 قرية تابعة) داخل نطاق الوحدات المحلية، و 4517 عزبة وكفر ونجع- (هيئة التخطيط العمراني (2024)).

إقليم شمال الصعيد.... لماذا؟

- على المستوى المحلي، يهدف البحث إلى المساهمة في تكامل مشروعات التنمية على مستوى الإقليم، بهدف تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في جهود التنمية الاقتصادية المحلية بالمنطقة، وتوفير السلامة والأمان للسكان في مواجهة التغيرات المناخية، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي لأهالي الإقليم من خلال تهيئة مزيد من فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي المحلي.
- وعلى المستوى الإقليمي، يهدف البحث إلى تدعيم العلاقات التشابكية لمحافظات الإقليم مع غيرها من محافظات الجمهورية من خلال نظم المعلومات المكانية.
- وعلى المستوى القومي، يسهم البحث في تعزيز العلاقات التشابكية لمنطقة الدراسة مع العالم الخارجي انتفاعاً بمزايا الموقع الجغرافي والظروف البيئية المواتية والموارد الاقتصادية الوفيرة.
- التحدي ليس في حجم التنمية، ولكن في توزيع تكامل جهود التنمية، وسد فجوات التنمية.
- التحدي ليس في استدامة التنمية والحفاظ على الموارد، ولكن في تحسين المستوى المعيشي لسكان الإقليم.
- التحدي ليس في الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي المحلي، ولكن في تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في جهود التنمية الاقتصادية المحلية.
- تعد التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد مهمة، للمساهمة في زيادة الإنتاجية، تعزيز الاستثمار وتحسين البنية التحتية في الإقليم، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان في الإقليم.
- يمتلك الإقليم بعض الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية المحلية، للاستثمار في الزراعة والصناعة والسياحة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة، والاستثمار في التعليم يمكن أن يؤدي إلى تحسين المهارات لدى السكان في الإقليم.

الفصل الأول

السياق المفاهيمي للتنمية الاقتصادية المحلية بين

العدالة المكانية والتنافسية العالمية

1-1 تمهيد:

ليس من قبيل المصادفة، في سياق التنمية الإقليمية المعاصرة، أن يكون أحد المصطلحات الأساسية، سواء في البحث أو الممارسة، هو التنمية الاقتصادية المحلية (LED)، وهو مفهوم مركب يشكل أساسًا للعديد من المصطلحات الأخرى التي دار حولها نقاش حاد، مثل المناطق الصناعية، والتجمعات الصناعية، ومناطق التعلم، والبيئة الإبداعية، وأنظمة الإنتاج المحلية، والمحركات الإقليمية، وما إلى ذلك. وبعبارة عامة للغاية، يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية المحلية على أنها مجموعة واسعة ومتعددة من المفاهيم والنظريات التي تشترك في الافتراض الأساسي المشترك بأن عمليات التنمية الاقتصادية لا تعتمد على نموذج فريد وعالمي للنمو، ولكنها تعتمد على مسارات التنمية التي تكون محدودة تاريخيًا، والأهم من ذلك، مكانيًا.

وعلى خلفية الوعي المتزايد بعدم قدرة النماذج التقليدية لتحليل التنمية الإقليمية، تهدف التنمية الاقتصادية المحلية إلى إعطاء معنى للدور المركزي في عمليات التنمية المعاصرة للكيان الوسيط بين الفاعل (المحليات، على وجه الخصوص) والنظام الاقتصادي ككل. وقد تم تصنيف هذا الكيان الوسيط بطرق عديدة، في بعض الأحيان بالإشارة إلى تنظيم الإنتاج - المجموعة، المنطقة، نظام الابتكار - وفي أحيان أخرى بالإشارة إلى نطاقه الجغرافي - المحليات، النظام المحلي.

وعلى الرغم من حقيقة أن هذا العدد الكبير من التيارات والمدارس والتأويلات يجعل من الصعب تسليط الضوء على إطار نظري متسق وكامل، فإن معظم المناهج المتبعة في التنمية الاقتصادية المحلية تشترك في سمتين أساسيتين على الأقل: دور العلاقات في دعم القدرة التنافسية الاقتصادية والتركيز على الأبعاد النوعية وليس الكمية للتنمية - (S. Conti, P. Giaccaria, 2009).

1-2 ما التنمية الاقتصادية المحلية

مما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية المحلية في سياق قضية التنمية يُحتفى بها عمومًا باعتبارها الحل السحري لتحديات التنمية، وخاصة تلك التي تواجهها الدول النامية، ومن بينها مصر. ومع ذلك فإن خطاب التنمية الاقتصادية المحلية أكثر تعقيدًا ويحتاج إلى تدقيق نظري أكبر، من أجل فهم معناه الحقيقي اليوم. وعلى سبيل المثال، تميل العديد من دراسات التنمية إلى عزل التنمية الاقتصادية المحلية عن النظام العالمي

الرأسمالي الحديث الأوسع نطاقاً وخطابات التنمية المصاحبة له. ويفهمها آخرون بشكل أكثر عملية، فيعزلونها عن علم الاجتماع السياسي. وتقبل هذه المناهج التنمية الاقتصادية المحلية باعتبارها حلاً سحرياً وتخفف فهمها إلى فئات تقنية أو اقتصادية، أو كلاهما في أفضل الأحوال، وغالباً دون إثارة إشكالية لها ضمن التعقيدات الأوسع في الدول النامية- (Sebeka Plaatjie, 2014).

وعلى هذه الخلفية، يركز هذا الجزء من البحث على فهم معنى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وذلك في سياق الاقتصاد والاجتماعي، ودون فهم علاقات القوة بين المركز والمحيط، وعلاوة على ذلك، لا يمكن فهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل أيضاً دون معرفة الظروف والدوافع التاريخية التي أدت إلى ظهورها، بما في ذلك تلك التي سهلت ظهورها في الماضي، وتلك التي تستمر في القيام بذلك في الوقت الحاضر.

فالتنمية الاقتصادية المحلية هي العملية التي يقوم فيها الفاعلون المحليون بإجراءات تؤثر بشكل مباشر على حياتهم وفرصهم. إنها عملية تشاركية مصممة لتحسين القدرة التنافسية لمنطقة محلية، مع الاعتراف بأن قوى التغيير العالمية تخلق أنماطاً غير متساوية من التنمية حيث تنمو بعض المحليات وتتدهور أخرى.

وتعتمد التنمية الاقتصادية المحلية على مدارس واسعة النطاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتركز بشكل خاص على قضايا التوظيف المحلية. وبعيداً عن هذا الفهم العام، هناك العديد من التعريفات للتنمية الاقتصادية المحلية، كل منها يؤكد على جوانب مختلفة من العملية ودور الجهات الفاعلة الرائدة. ومن الأمثلة على ذلك ما قام به البنك الدولي، إذ قال: "إن الغرض من التنمية الاقتصادية المحلية هو بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة محلية لتحسين مستقبلها الاقتصادي وجودة الحياة للجميع. إنها عملية يعمل من خلالها الشركاء من القطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع غير الحكومي بشكل جماعي لخلق ظروف أفضل للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل"- (World Banke Group (2006).

1-3 أهمية التنمية الاقتصادية المحلية:

تطورت التنمية الاقتصادية المحلية من نهج سياسي استُخدم في أوائل سبعينيات القرن العشرين للاستجابة لحركة الشركات ورأس المال بين مواقع الميزة التنافسية. في أوروبا الغربية، ظهرت التنمية الاقتصادية المحلية استجابة للتحويلات الاقتصادية البنوية التي خلقت مجتمعات محلية محرومة (على سبيل المثال، ارتفاع معدلات البطالة، وانحدار الصناعة). في حين كانت أهمية الموقع دائماً بارزة في التنمية الاقتصادية والتجارية، إلا أنها ربما أصبحت أكثر أهمية في سياق العولمة المتزايدة، وأصبحت الأبعاد المكانية لأداء الإنتاجية أكثر بروزاً مع

تأثير الاتجاهات العالمية الكبرى، وخاصة العولمة والرقمنة، على المحليات بشكل مختلف على طول الاستمرارية الحضرية والريفية- (Simon White, 2022).

وبينما يسعى صناع السياسات إلى ضمان النمو الشامل مكانياً دون ترك أي أماكن خلفهم، هناك حاجة لتصميم سياسات فعالة لتلبية احتياجات المناطق الأكثر إنتاجية، لتعزيز مكانتها ومساعدتها على سد فجوات الإنتاجية.

وفي حين أن الاستثمار الخاص يحرك النمو، فإن وتيرة النمو ونمطه هما اللذان يؤثران على الدرجة التي يؤدي بها النمو إلى الحد من الفقر والتفاوت، ووتيرة النمو مهمة لأن الاقتصادات لا بد أن تتوسع بسرعة كافية لاستيعاب المطالب المتزايدة للنمو السكاني، والوافدين الجدد إلى سوق العمل.

ومع ذلك، فإن نمط النمو مهم بقدر أهميته وتيرته لأن هذا يؤثر على من يستفيد من النمو. على سبيل المثال، يمكن لنمط النمو أن يعتمد على القطاع أو المنطقة التي تحدث فيها الاستثمارات والنمو. وبالتالي، فإن وتيرة النمو ونمطه يؤثران على مدى قدرة النمو على أن يكون "شاملاً".

وتقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن النمو الشامل هو النمو الاقتصادي الذي "يخلق الفرص لجميع فئات السكان ويوزع أرباح الرخاء المتزايد- سواء نقدية أو غير نقدية- بشكل عادل على المجتمع. وعلى هذا فإن تنمية القطاع الخاص، يمكن أن تساهم في النمو الشامل من خلال خلق فرص عمل منتجة ولاتقة، تتركز بشكل خاص في الاقتصادات المحلية، وتركز على احتياجات وفرص الشركات والعمال والمنتجات والخدمات المحلية. ويوصي إطار عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنمو الشامل بالاستثمار في الناس والأماكن، مع دعم ديناميكية الأعمال، وخلق أسواق عمل أكثر شمولاً للمساهمة في إعادة بناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي- (OECD, 2016).

ومع ذلك، فإن هذا التعبير الجديد والمحسن للتنمية الاقتصادية المستدامة لا يزال صامئاً بشكل مربب فيما يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية العالمية.

ولعل الأمر الأكثر إزعاجاً في التعبير المنقح للتنمية الاقتصادية المستدامة هو التأكيد على الإقليمية وفائدتها الاستراتيجية، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية المستدامة هي عملية يمكن أن تقودها قطاعات اقتصادية مختلفة - الزراعة والتعدين والسياحة والعديد من القطاعات الأخرى اعتماداً على الميزة التنافسية لإقليم معين. وبعبارة بسيطة، يعني هذا المنطق أن التنمية المكانية، على النقيض من البشر، تحدد إلى حد كبير طبيعة التنمية الاقتصادية المستدامة في أي إقليم معين. وهذا المنطق إشكالي على العديد من المستويات لأن ما قد يبدو مفيداً استراتيجياً للتنمية الاقتصادية المستدامة قد لا يكون بالضرورة متوافقاً مع القيم والأخلاقيات الثقافية والمعتقدات الدينية للمجتمعات التي تسكن تلك الأقاليم- (Ehsan Javanmardi , 2023). وتسلط نظرية

الاقتصاد المتكامل الضوء على مركزية التوازن المنهجي بين الثقافة والروحانية؛ والدين والإنسانية؛ والطبيعة والمجتمع؛ والعلم والتكنولوجيا بما في ذلك التمويل والمشروعات كمحفزات لأي شكل من أشكال التنمية المجدية، ويزعم هؤلاء العلماء أن استدامة أي كائن حي، سواء كان دولة أو قانونًا أو اقتصادًا، تعتمد على توازن ديناميكي بين المكونات الأربعة المذكورة أعلاه التي يعزز بعضها بعضًا وتترابط فيما بينها- (Lessem, R. & Schieffer, A., 2010).

وهذا يعني أن المفاهيم والممارسات المتعلقة للتنمية الاقتصادية المحلية لا بد أن تستجيب للإنسانية، والبيئة الطبيعية والمجتمع، والثقافات والتقاليد ونظرية المعرفة (العلم والتكنولوجيا)، بما في ذلك التمويل والمبادرة لدى الناس الذين يسكنون تلك الأماكن. وبعبارة بسيطة، فإن هذا المفهوم والتطبيق للتنمية الاقتصادية المحلية يمنح الإنسان المحلي امتيازًا أكبر من المكان الذي يسكنه وحده كما هي الحال مع المفاهيم والممارسات التقليدية للتنمية الاقتصادية المحلية.

1-4 التنمية القائمة على المكان:

في الآونة الأخيرة، حظي مفهوم التنمية القائمة على المكان بمزيد من الاهتمام، وخاصة في السياقات الحضرية، وهذا تعبير أكثر معاصرة عن مبادئ ومنهجيات التنمية الاقتصادية المحلية. حيث تعترف التنمية القائمة على المكان بالسياق الجغرافي للتنمية، وهي تسلط الضوء على الخصائص الاجتماعية والثقافية والمؤسسية للمكان، وتتميز بتحديد الإمكانات والموارد المحلية وتعبئتها. وتولي التنمية القائمة على المكان اهتمامًا خاصًا لرأس المال البشري والقدرات الإبداعية للموقع، في حين تعمل على تعزيز المؤسسات المحلية القوية والقابلة للتكيف، وبناء الملكية المحلية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع.

كما تفتح نماذج التنمية القائمة على المكان فرصًا جديدة للنمو الشامل، والتي يمكن دفع الكثير منها من خلال تطوير قطاع الأعمال المحلي. تتوافق كل هذه الميزات مع التنمية الاقتصادية المحلية. ولعل التحدي المستمر في ممارسة التخطيط الإقليمي هو كيفية تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية التي تجلب الاستدامة إلى المناطق المحلية. وعلى الرغم من مناقشة مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط كثيرًا، إلا أن غياب التنسيق بين المبادرات من أسفل إلى أعلى والهياكل من أعلى إلى أسفل لا تزال صعبة التوفيق (Butler et al., 2015; Molden et al., 2017; Taylor and de Loë, 2012). ومع تزايد هذه الوتيرة، فهناك قلق متزايد بشأن كيفية إدارة مبادرات التنمية المحلية بين كافة شركاء التنمية. ومن خلال الجمع بين مجموعات الدراسات الخاصة بالحوكمة التكيفية للأنظمة الاجتماعية، والابتكار الاجتماعي،

والمنظمات الجسورية، نفكر في كيفية تحويل نظام الحوكمة الإقليمية إلى نظام تكيفي يسهل ممارسة التخطيط، والذي يشمل التعاون من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل - (Pires Dax, 2016; & others, 2014). وتسعى كل هذه النماذج، إلى تنمية الموارد المحلية من خلال إعادة تموضع هذه الأصول لجذب رأس المال، وتستخدم هذه الدراسات مصطلح "التنمية الاقتصادية المجتمعية" على أهمية سمتين، الأولى أن يكون للمجتمع المحلي بمثابة نقطة الارتكاز لتنمية الموارد البشرية والاجتماعية والمادية، والثانية، أن تكون الموارد المحلية الأساس لأي نشاط إنمائي، وخاصة البشرية والتنظيمية.

1-5 التنمية الاقتصادية المحلية في الاقتصادات النامية والناشئة:

في الاقتصادات النامية والناشئة، تولي التنمية الاقتصادية المحلية أهمية خاصة للتنمية الاقتصادية، ويشمل ذلك - (Simon White, 2022):

- **التواصل التلقائي:** تعاني العديد من المناطق في البلدان النامية من شبكات اجتماعية وسياسية واقتصادية مكسورة. وتعمل التنمية الاقتصادية المحلية على تعزيز المشاركة المحلية، وتهدف إلى إعادة تأسيس الشبكات الاجتماعية من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى استعادة الظروف المعيشية الأساسية.
- **الإدماج الاجتماعي:** يمكن للتنمية الاقتصادية المحلية أن تعالج بوضوح استبعاد الأشخاص العاطلين عن العمل أو الذين يعيشون في فقر، وتعمل الأنشطة الاقتصادية المحلية على إشراك هذه المجتمعات وبناء الشبكات والإدماج الاجتماعي.
- **التخفيف من حدة الفقر:** من المرجح أن يؤدي الارتفاع العام في النشاط الاقتصادي المحلي إلى زيادة الظروف المعيشية العامة للسكان المحليين. تشجع زيادة دوران الأعمال والقدرة التنافسية للمؤسسات المحلية على مستويات أعلى من الاستثمار المحلي والأجنبي، مع زيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج، وتعزيز الوظائف والاستهلاك المحليين.
- **الاقتصاد غير الرسمي:** يجب أخذ الاقتصاد غير الرسمي في الاعتبار في بعض المناطق، حيث يمثل الاقتصاد غير الرسمي جزءًا كبيرًا من الاقتصاد المحلي، وغالبًا ما يرتبط الاقتصاد غير الرسمي المحلي بالأنشطة الرسمية ويوفر الأساس الاقتصادي لغالبية الفقراء.
- **الابتكار:** يعتمد النمو الاجتماعي والاقتصادي على عملية التغيير والابتكار استجابة للأسواق الوطنية والدولية المتغيرة. ويلعب تعزيز ريادة الأعمال المحلية وإنشاء المشروعات دورًا مهمًا في تحقيق نتائج التنمية الاقتصادية.

1-6 تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إطار مراجعة السياسة الوطنية للتنمية الحضرية:

رصدت السياسة الوطنية للتنمية الحضرية أهم جوانب القصور في الاقتصاديات المحلية، ومتطلبات تعزيز

التنمية الاقتصادية المحلية وتوجهاتها (وزارة الإسكان، 2021)، وتشمل:

1/6/1 جوانب القصور، وتشمل:

- غياب التنمية الاقتصادية المحلية عن السياسة الاقتصادية الكلية، وعدم وجود مخططات اقتصادية قوامها البعد المكاني والتنمية المكانية بشكل عام.
- تفتت عملية التنمية مكانياً وهدر الموارد الطبيعية والبشرية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وعدم استخدام مفهوم "المجمعات وسلاسل القيمة" كأساس للتخطيط العمراني للمساهمة في زيادة التكامل بين المدن ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- قصور الإطار التشريعي عن تغطية بُعد التنمية الاقتصادية المحلية، وعدم وجود إلزام لأية جهة بمراعاة أبعاد التنمية المحلية.
- توزيع الأنشطة الاقتصادية في الأراضي يتم وفق الطلب وليس وفق منظومة عرض متكاملة الأركان، ولا يوجد نظام قومي موحد لإدارة الأراضي وتخصيصها للأنشطة الإنتاجية مع محدودية المساحات المتاحة للنشاط الاقتصادي التي تحت تصرف الإدارة المحلية، وما يرتبط به من زيادة القطاع غير الرسمي.
- تراجع العائد على الأصول الإنتاجية خاصة الأرض الزراعية، والتحول نحو البناء بغرض السكن وليس النشاط الاقتصادي.
- تراجع إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتصدير وغياب استراتيجية تراعي البعد المحلي للمشروعات الصغيرة، وعدم وجود جهة موحدة ذات فروع محلية مسؤولة عن التدريب المهني وربط عرض العمل وطلبه.
- عدم توافر بيانات تساهم في تقييم الدور الاقتصادي للمدينة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- تسارع النمو الحضري دون الرجوع للمخططات وعدم الاستفادة من المخططات الاستراتيجية للمدن في تحديد طبيعة هذه المدن ودورها في التنمية، وتحديدًا المدن المتداعية.

1/6/2 متطلبات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتشمل:

- تعديل قوانين الإدارة المحلية والتخطيط لإيجاد كيانات مسؤولة عن التنمية الاقتصادية المحلية ودراسة تأثير السياسات الاقتصادية على البعد المحلي.

- اقتراح قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والربط بينها وبين المشروعات الكبيرة والمحلية، وتفعيل قانون المشتريات الحكومية رقم 5 لسنة 2015.
 - وضع آليات التنمية المتكاملة التي تربط بين الريف والحضر وتحفيز الصناعات الغذائية والزراعية، من خلال ربط المخططات الاستراتيجية والتفصيلية للمدن بالأبعاد الاقتصادية.
 - دراسة شاملة للمجمعات الاقتصادية الممكنة ووضع سياسات تحفيزية للاستثمار فيها.
 - إنشاء بنك الأراضي وسحب الأراضي من المستثمرين غير الجادين وتوسيع مساحات الأراضي المتاحة تحت تصرف الإدارة المحلية للأنشطة الاقتصادية.
 - الاعتماد على دوال تقدير الاحتياجات في توزيع الاستثمار جغرافياً والتأكيد على تخفيض نسبة المشروعات غير الموزعة في الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - إطلاق دليل تنافسية المدينة وبيان المصدر الخاص بالمنتجات في بيانات منشئها.
- 3/6/1 التوجهات الرئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، تشمل:**

- دعم التكتلات العمرانية الناشئة في النسق العمراني في صورة تكتلات حضرية / حضرية، وحضرية / ريفية؛ للوصول إلى اقتصاديات حجمية تدعم التنمية الاقتصادية لهذه التكتلات.
- اعتماد التنمية الريفية كمحور رئيس في التنمية الحضرية من خلال الحفاظ على الأراضي الزراعية وعدم توسعة الأحوزة العمرانية إلا في أضيق الحدود مع دعم الارتباطات الريفية / الحضرية.
- التوجه نحو نسق عمراني أكثر ديناميكية، من خلال دعم الاتصالية وتقوية العلاقات والارتباطات المتبادلة بين الريف والحضر وبين العمران القائم والجديد.

4/6/1 سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية:

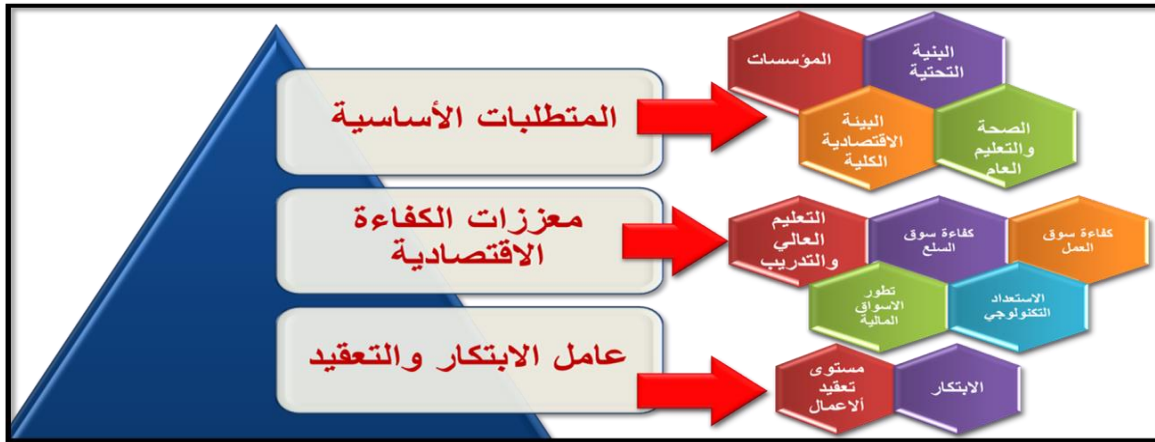
- إتاحة مساحات الأراضي للأنشطة الاقتصادية داخل المدن وربطها بخطة تنمية الاقتصاد المحلي كسياسة لتحفيز إنتاجية المدينة والحد من القطاع غير الرسمي.
- إنشاء قاعدة أو أساس اقتصادي: (مناطق حرفية - مناطق صناعات صغيرة - مناطق صناعات غذائية مرتبطة مع المحاصيل بالظهير - مناطق تجارة جملة - مراكز خدمات للتجمعات التابعة).
- تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر.
- نظام للحوافز للمنشآت الكبيرة لتحفيز الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل المدن.
- رفع القدرة التنافسية للمدن الجديدة لتكون مؤهلة لجذب الأنشطة والاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب توافر الأراضي، من خلال ترفيق مناسب وعلى مستوى عالمي للمناطق الصناعية واللوجستية.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- زيادة درجة الاتصالية على التنقل بين المناطق السكنية والمناطق الخاصة بالنشاط الاقتصادي لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة.

1-7 مؤشرات قياس التنافسية التي تعزز التنمية الاقتصادية المحلية:

تعد مؤشرات قياس التنافسية أداة أساسية لفهم القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وكيفية تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوجيه السياسات والاستثمارات نحو تعزيز التنافسية والتنمية، وتعد نظم المعلومات المكانية أداة حاسمة في صنع القرارات وتوجيه السياسات الاقتصادية والتنموية. ومن جانب آخر تعكس التنافسية الاقتصادية القدرة على زيادة الإنتاجية والابتكار وجذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، فهي تعكس قدرة الدولة أو المنطقة على تحسين كفاءتها وجعلها منافسة على الصعيدين المحلي والدولي. وتعتمد التنافسية الاقتصادية على عدة عوامل مثل البنية التحتية، وكفاءة السوق، وتكنولوجيا المعلومات، وتوفر القوى العاملة الماهرة، والاستقرار السياسي والمؤسسي. وقد تتضمن المؤشرات الرئيسية لقياس التنافسية المحلية عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية مهمة مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، مستوى التعليم، ومعدلات الفقر. كما قد تشمل أيضاً البنية التحتية للمرافق العامة والنقل، ومؤشرات الابتكار والتكنولوجيا، وكذلك مؤشرات مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان، على النحو المبين بالشكل رقم (1-1).



المصدر: إعداد فريق البحث اعتماداً على تقرير التنافسية الدولية (2023) World Economic Forum

شكل رقم (1-1)

مؤشرات قياس التنافسية الدولية

ولهذا فإن تحديد المؤشرات الأكثر أهمية يتطلب دراسة دقيقة وشاملة لعوامل التنافسية وتأثيرها الضخم على الاقتصاد والمجتمع المحلي، حيث يلزم تحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثم تحديد العوامل الرئيسية التي يمكن تحسينها وضح طاقاتها لرفع مستوى التنافسية، وكذلك تحليل قوى التنافس الحالية، وفهم التحديات المحتملة.

1/7/1 مؤشر التنافسية العالمية (GCI) Global Competitiveness Index (GCI)

مؤشر التنافسية العالمية (GCI) هو تصنيف سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، يهدف إلى قياس قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي، عن طريق تحليل 12 عاملاً رئيساً مصنفة إلى 4 محاور رئيسية (البيئة المؤسسية/ البنية التحتية/ رأس المال البشري/ الكفاءة)، تتضمن: العوامل الاقتصادية، والبنية التحتية، والتعليم، والصحة، والابتكار، وتطوير الأعمال، والكفاءة الحكومية، ومؤسسات السوق، وتطوير السوق. وفيما يلي توضيح لمحاور مؤشر التنافسية العالمية وعواملها على النحو المبين بالجدول رقم (1-1).

وبدراسة نتائج تقرير مؤشر التنافسية العالمية، مع التركيز على قارة أفريقيا؛ يمكن اعتبار دول مثل موريشيوس وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وغانا من الدول الرائدة في هذا المؤشر، حيث تُصنف موريشيوس بشكل متواصل بين الدول النامية الرائدة في أفريقيا، كما تُعرف بوتسوانا باستقرارها السياسي، وبتنوع اقتصادها. وتعد جنوب أفريقيا هي أكبر اقتصاد في أفريقيا، وتحتوي على بنية تحتية قوية، وقطاع تكنولوجي متطور كما أن غانا بلد غني بالموارد الطبيعية، مثل الذهب والكاكاو، وهي تسعى جاهدة إلى تنويع اقتصادها.

جدول رقم (1-1)

محاور مؤشر التنافسية العالمية عام 2023

المحور	العامل	المفهوم
البيئة المؤسسية	الاستقرار السياسي	مستوى الاستقرار السياسي وغياب العنف والاضطرابات.
	سلامة القانون	مستوى إنفاذ القانون وحماية حقوق الملكية.
	الفساد	مستوى الفساد في القطاع العام والخاص.
البنية التحتية	جودة البنية التحتية	مستوى جودة البنية التحتية (النقل، الطاقة، الاتصالات).
	كفاءة البنية التحتية	كفاءة البنية التحتية ودعمها.
رأس المال البشري	الصحة	مستوى الصحة العامة والرعاية الصحية.
	التعليم	مستوى التعليم (الجودة، الوصول، والعدالة).
الكفاءة	كفاءة السوق	مستوى تنافسية السوق والقدرة على جذب الاستثمارات.
	كفاءة العمل	مرونة سوق العمل، والتدريب المهني، وقوة العمل.
	الابتكار	مُستوى الابتكار في الصناعة، والبحث والتطوير.
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتوفرها.
	حجم السوق	حجم السوق المحلي والوصول إلى الأسواق العالمية.
	العالمية	مُستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.
	الاستدامة	مُستوى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
	الابتكار	مُستوى الابتكار في الاقتصاد والقدرة على التكيف مع التغيرات.

Source: World Economic Forum (2023), Annual Report 2022-2023

وفيما يلي يبين الجدول رقم (1-2) مقارنة لمؤشرات مؤشر التنافسية العالمية لموريشيوس وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وغانا مع توضيح أسباب الريادة.

جدول رقم (1-2)

مؤشر التنافسية العالمية لبعض الدول النامية الرائدة عام 2023

الدولة	الرتبة	التقييم	أسباب الريادة
موريشيوس	53	62.4	بيئة تمكينية قوية: مؤسسات قوية، شفافية عالية، استقرار سياسي ومالي عالٍ/ بنية تحتية جيدة: النقل، الاتصالات/ تنمية السياحة: مصدر دخل رئيس/ التركيز على رأس المال البشري: نظام تعليمي قوي، قوى عاملة ماهرة
بوتسوانا	62	63.2	موارد طبيعية غنية: خاصة في مجال الماس/ استقرار سياسي ومالي عالٍ: حوكمة فعالة وشفافية عالية / نظام تعليمي قوي: يُساهم في تحسين جودة العمالة في مجالات مختلفة
جنوب أفريقيا	63	61.5	اقتصاد كبير ومتنوع: مع قطاعات صناعية قوية.
غانا	73	67.1	الاعتماد الكبير على تعدين الذهب: يُعرض الاقتصاد للأثر السلبي لتقلبات أسعار الذهب/ الاعتماد على الزراعة: يُعرض الاقتصاد للأثر السلبي لتقلبات المناخ
مصر	84	67.9	حجم السوق الكبير: مع وجود إمكانات كبيرة لتطوير التجارة الدولية / الاعتماد الكبير على السياحة: يُعرض الاقتصاد للأثر السلبي لتقلبات السياسة الدولية

Source: World Economic Forum (2023), Annual Report 2022-2023

2/7/1 مؤشرات التنافسية المقترحة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى المحافظات

تعد التنافسية الاقتصادية من أهم العوامل التي تُساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة على مستوى المحافظات، وتعتمد هذه التنافسية على مجموعة من العوامل التي تشكل بيئة جاذبة للاستثمار، وتُساهم في تحسين جودة الحياة، وتعزيز القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

ومن خلال مراجعة مؤشر التنافسية العالمية ودراسة إمكانية تطبيقه على مستوى المحافظات؛ تلاحظ أن مؤشرات التنافسية العالمية تركز على العوامل العامة، ولا تُراعي الخصوصية المحلية بشكل كافٍ، كما تركز فقط على عدد أقل من العوامل ولا تتعرض لبعض الجوانب الأخرى مثل: الابتكار والمرونة وكفاءة الاستثمار، وقد تم اقتراح المبادئ الآتية عند صياغة المحاور والعوامل المقترحة لقياس التنافسية على مستوى المحافظات:

- التركيز على الخصوصية المحلية: حيث يلزم أن تُركز المؤشرات المقترحة للمحافظات على العوامل الخاصة بكل محافظة وتُراعي اختلافات الظروف والاحتياجات بين المحافظات وبين القطاعات في كل محافظة.

- دقة وشمولية أفضل: يلزم أن تُقدم المؤشرات المقترحة للمحافظات مجموعة أوسع من العوامل والمؤشرات، التي تُغطي العديد من الجوانب المهمة للتنافسية، مثل: الابتكار والمرونة وكفاءة الاستثمار، بالإضافة إلى العوامل التقليدية مثل الاقتصاد والبنية التحتية والتنمية البشرية.

- سهولة التطبيق والتفسير: يجب أن تُصمم المؤشرات المقترحة للمحافظات بما يُناسب الظروف والقدرات المحلية، وتُراعى سهولة جمع البيانات وتحليلها والتفسير لنتائج التقييم.
- تركيز على الأهداف المحددة: يجب أن تُركز المؤشرات المقترحة على أهداف واستراتيجيات محددة لكل محافظة.

وبناء على تلك المبادئ، فقد تم اقتراح 6 محاور أساسية، تضم 32 عاملاً لقياس التنافسية على مستوى المحافظات، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (1-3)، حيث تُركز على الآتي:

- **الديناميكية الاقتصادية (3 عوامل):** يقيس هذا المحور مستوى النشاط الاقتصادي ونموه في المحافظات من خلال قياس حجم الاقتصاد، معدلات النمو، الإنتاجية، فرص العمل، معدلات التوظيف، وتكلفة المعيشة.
- **الإطار المؤسسي (6 عوامل):** يقيس هذا المحور جودة الحوكمة، البيئة التنظيمية، الخدمات العامة، وآليات اتخاذ القرار في المحافظات، وتُهدف هذه المؤشرات إلى تحسين الشفافية والمساءلة والحد من الفساد، وضمان وجود بيئة قانونية مستقرة وفعالة تُساعد في جذب الاستثمارات.
- **البنية الأساسية (12 عاملاً):** يقيس هذا المحور كفاءة وجودة البنية التحتية في المحافظات، مثل شبكات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والصرف الصحي.
- **المرونة (عاملاً):** يقيس هذا المحور قدرة المحافظات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية، ويُركز على قياس مستوى الاستعداد للكوارث، والقدرة على التعامل مع المخاطر والتحديات.
- **الابتكار (4 عوامل):** تُقيّم هذه المحاور قدرة المحافظات على الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة، وتُركز على قياس مستوى البحث والتطوير، وعدد الشركات الناشئة، ومدى استخدام التقنيات الجديدة.
- **التنمية البشرية (5 عوامل):** يقيس هذا المحور مستوى الاستثمار في رأس المال البشري في المحافظات، ويُركز على قياس جودة التعليم والصحة والمهارات والابتكار في السكان.

جدول رقم (1-3)

مؤشرات التنافسية المقترحة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى المحافظات

المحور	العامل	المفهوم	الهدف	طريقة القياس
الديناميكية الاقتصادية	حجم الاقتصاد المحلي	القيمة الإجمالية للمنتجات والخدمات التي يتم إنتاجها في المركز.	قياس حجم النشاط الاقتصادي في المركز.	مؤشر كمي
	المؤسسات النشطة	عدد الشركات العاملة في المركز.	قياس النشاط الاقتصادي في المركز ومدى وفرة الفرص الاستثمارية.	مؤشر كمي
	توليد فرص العمل	عدد الوظائف الجديدة التي تم إنشاؤها في المركز.	قياس قدرة المحافظة على خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة.	مؤشر كمي
الإطار المؤسسي	وجود وحدة تعزيز الاستثمار	وجود وحدة لجذب الاستثمارات في المحافظة ومدى فعاليتها.	قياس قدرة المركز على توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وتقديم الدعم للمستثمرين.	مؤشر كيفي يوجد / لا يوجد
	مبادرات وحوافز الاستثمار	وجود برامج وحوافز للشركات الاستثمارية في المحافظة.	قياس مدى جاذبية المحافظة للشركات الاستثمارية وقدرتها على توفير الحوافز المالية والضريبية واللوجستية لجذب الاستثمارات.	مؤشر كيفي يوجد / لا يوجد
	الشفافية	مدى وضوح وسهولة الوصول إلى معلومات حول أنشطة الحكومة واتخاذ القرارات	تقيس قدرة الوحدات الإدارية في سياق الأعمال أو الحوكمة على الانفتاح والصدق، والقدرة على إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة حتى يتمكن الآخرون من اتخاذ قرارات مستنيرة	مؤشر كيفي قوي جدًا / قوي / متوسط / ضعيف / لا يوجد
	اللوائح والتشريعات	وضوح اللوائح والتشريعات وتطبيقها بشكل عادل	لقياس مدى قدرة المحافظات على إنفاذ التشريعات الحاكمة لمنظومة الأعمال بمراكز المحافظة، مما يهيئ بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات	مؤشر كيفي يوجد / لا يوجد
البنية الأساسية	سرعة حصول الشركات على التصاريح	عدد الأيام اللازمة لانتهاء من تصاريح الشركات	سرعة حصول الشركات على التصاريح اللازمة لبدء العمل	مؤشر كمي
	اليات اتخاذ القرار	وجود أنظمة معلومات مكانية وقواعد بيانات قوية لدعم اتخاذ القرار.	قياس فعالية آليات اتخاذ القرار في المحافظة ومدى استخدام البيانات في اتخاذ القرارات.	مؤشر كيفي يوجد / لا يوجد
	البنية التحتية للنقل			
	الطرق الإقليمية	أطوال الطرق الإقليمية (كم)	قياس كفاءة البنية التحتية للنقل في المركز ومدى تسهيل حركة الأفراد والسلع والخدمات.	مؤشر كمي
الطرق المحلية	أطوال الطرق المحلية (كم)			
خطوط السكك الحديدية	أطوال خطوط السكك الحديدية (كم)			
المسافة إلى الموانئ الجوية	المسافة بين المركز وأقرب ميناء جوي (كم)			
المسافة إلى الموانئ البحرية / النهرية	المسافة بين المركز وأقرب ميناء بحري (كم)			
المسافة إلى الموانئ البرية	المسافة بين المركز وأقرب ميناء بري. (كم)			
شبكات الاتصالات				
البنية الأساسية	توافر خدمة الإنترنت الأساسية	توافر الإنترنت في المناطق الريفية والناحية في المحافظة.	قياس مدى وصول الخدمات الرقمية للجميع في المحافظة ودعم التنمية في المناطق المهمشة.	مؤشر كيفي يوجد / لا يوجد
	سرعات الإنترنت	سرعات الإنترنت المتاحة في المركز	قياس كفاءة شبكات الاتصالات في المحافظة ومدى سهولة وصول المواطنين للخدمات الرقمية.	مؤشر كمي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (363) - معهد التخطيط القومي

نطاق تغطية شبكات الهاتف المحمول	نطاق تغطية شبكات الهاتف المحمول في المركز	مؤشر كيفي يوجد / لا يوجد
الكهرباء والطاقة		
الكهرباء	عدد المنشآت المتصلة بشبكة الكهرباء	مؤشر كمي
الغاز الطبيعي	عدد المنشآت المتصلة بشبكة الغاز الطبيعي	مؤشر كمي
المياه والصرف الصحي		
مياه الشرب	عدد المنشآت المتصلة بشبكة المياه	مؤشر كمي
الصرف الصحي	عدد المنشآت المتصلة بشبكة الصرف الصحي العمومية	مؤشر كمي
المرونة	أنظمة إدارة المخاطر	مؤشر كيفي يوجد / لا يوجد
	الميزانية المخصصة لخطة الحد من مخاطر الكوارث	مؤشر كمي
	عدد براءات الاختراع	مؤشر كمي
الابتكار	عدد الشركات الناشئة	مؤشر كمي
	عدد المشروعات التي تستخدم التقنيات الجديدة	مؤشر كمي
	دعم البحث والتطوير	مؤشر كمي
	حاضنات الأعمال	مؤشر كمي
رأس المال البشري (التنمية البشرية)	معدلات الالتحاق بالمدرسة	مؤشر كمي
	معدلات التخرج من الجامعات	مؤشر كمي
	نسبة السكان في قوة العمل	مؤشر كمي
	قدرة الخدمات التعليمية	مؤشر كمي
	قدرة الفرد من عدد الأسرة	مؤشر كمي
	نصيب الفرد من الأطباء	مؤشر كمي

المصدر: إعداد فريق البحث اعتمادًا على تقرير التنافسية الدولية (2023) World Economic Forum بتصريف

3/7/1 دور المعلومات المكانية في تعزيز الفرص الاقتصادية المحلية والتنافسية العالمية:

تلعب نظم المعلومات المكانية دورًا أساسيًا في تعزيز الاقتصاد المحلي، وزيادة التنافسية العالمية من خلال دمج البيانات من مختلف المصادر، وتحويلها إلى خرائط ورسومات بيانية يمكن تحليلها، ووضع خطط تنمية لتحسين كفاءة الخدمات، وتعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وجذب الاستثمارات العالمية، ومن أهم الأدوار التي يمكن أن تساعد نظم المعلومات المكانية في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز التنافسية العالمية:

أولاً- تخطيط الاستثمارات العمرانية وجذب الاستثمار:

- تحديد أفضل مواقع لإنشاء مناطق صناعية وتجارية وسياحة جديدة، مع مراعاة قربها من الموانئ والمطارات ومصادر الطاقة والعمالة والأسواق الاستهلاكية والتأثير على البيئة.
- تحديد المناطق الواعدة للاستثمار الأجنبي والمحلي، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقوانين الاستثمار والضرائب والتشريعات.
- عرض للاستثمار في مدينة ما، وتُظهر المزايا الاستثمارية في هذه المدينة مثل قربها من الأسواق والموارد والعمالة والبنية التحتية والضرائب والتشريعات والبيئة المشجعة للاستثمار.

ثانيًا - إدارة البنية التحتية والخدمات لدعم التنافسية العالمية:

- تخطيط وإدارة شبكات الطرق والماء والكهرباء والصرف الصحي والنقل والاتصالات، لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.
- تحديد الطرق والوسائل الأفضل للتوصيل بين المناطق، وتحسين الوصول للسلع والخدمات والتكنولوجيا للشركات العالمية.

ثالثًا - دعم القطاعات الاقتصادية الواعدة والترويج للمنتجات والخدمات:

- تحديد المناطق المناسبة لزراعة محاصيل معينة للصادرات، وتطوير أساليب الزراعة المستدامة، وزيادة الإنتاجية.
- تحديد المعالم السياحية وتخطيط الطرق والخدمات للزوار، وترويج الوجهات السياحية عالميًا.
- تحليل الأسواق العالمية، وتحديد الفرص الاستثمارية، وتخطيط الأنشطة التجارية للصادرات والاستيراد، والترويج للمنتجات والخدمات عالميًا.

رابعًا - تعزيز فرص العمل والتدريب والتأهيل للقوى العاملة:

- تحديد القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى مزيد من العمالة المؤهلة في مدينة ما، وتحديد المهارات والتخصصات التي تحتاج لها هذه القطاعات والتي تُطلَب في السوق العالمي.

- تحديد الاحتياجات للتدريب والتأهيل للأفراد والقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطوير الخبرات المطلوبة في السوق العالمي.

حيث يمكن أن تساهم نظم المعلومات المكانية في:

- الاستخدام المتكامل للبيانات: من خلال دمج البيانات من مصادر متعددة للتحليل المتكامل واتخاذ قرارات أفضل بناءً على فهم أفضل للبيئة المحلية والظروف العالمية.
- التصوير والتحليل: عرض البيانات في شكل خرائط ورسومات بيانية، مما يساعد على فهم البيانات وتحديد العلاقات بين الأنظمة وتقديم البيانات لاتخاذ قرارات أفضل وإقناع المستثمرين والشركات العالمية بجدوى الاستثمار في المنطقة.
- التخطيط الاستراتيجي: إعداد خطط تنمية اقتصادية فعالة، مع مراعاة الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتنافسية العالمية.
- كفاءة الخدمات: تحسين كفاءة خدمات البنية التحتية والتوزيع والنقل لجذب الاستثمارات والشركات العالمية.
- التنافسية: زيادة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية من خلال تحسين الكفاءة وجذب الاستثمارات والشركات العالمية.

وفيما يلي البيانات المكانية اللازمة لإعداد نموذج مقترح لدعم الاقتصاد المحلي وتعزيز تنافسيته العالمية:

أولاً- بيانات السكان والتوزيع الجغرافي:

- بيانات التعداد السكاني: توزيع السكان وتحديد الكثافة السكانية والتركيب السكاني.
- بيانات عن المناطق الحضرية والريفية: تُظهر توزيع المناطق الحضرية والريفية، وتحديد نسب التوسع والنمو.

- بيانات عن مستويات الفقر والتنمية البشرية: تُظهر مستويات الفقر والتنمية الإنسانية في المناطق المختلفة، وتحديد المناطق التي تحتاج للدعم والتنمية الأكثر.

ثانياً- بيانات البنية التحتية والموارد الطبيعية:

- بيانات عن شبكات الطرق والنقل: توزيع شبكات الطرق والنقل، وتحديد مستويات الكفاءة والربط بين المناطق المختلفة.

- بيانات عن الخدمات المجتمعية: توزيع الخدمات المجتمعية وتحديد مستويات الوصول والكفاءة .
- بيانات عن الموارد الطبيعية: توزيع موارد الماء والطاقة، وتحديد مستويات التوفر والاستخدام والاستغلال المستدام، وتوزيع التربة والموارد الطبيعية وتحديد مواقع الموارد المعدنية والزراعية والطبيعية .

التممية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

ثالثاً- بيانات الأنشطة الاقتصادية و الاستثمار:

- بيانات عن مواقع الشركات والمؤسسات: توزيع الشركات والمؤسسات، وتحديد أنواع الأنشطة وحجم الاستثمار.
- بيانات عن الاستثمار والتجارة: تُظهر مستويات الاستثمار والتجارة، وتحديد مواقع الاستثمار وأنواع الأنشطة والصادرات والواردات.
- بيانات عن مواقع السياحة والآثار: توزيع مواقع السياحة والآثار، وتحديد مكانة كل منطقة في القطاع السياحي.
- مواقع المشروعات الاقتصادية والاستثمار: تُظهر مواقع المشروعات الاقتصادية والاستثمار في الإقليم.

الفصل الثاني

تقييم جهود التنمية العمرانية في إقليم شمال الصعيد وذلك في ضوء الاستراتيجية

الوطنية للتنمية العمرانية

تمثل جهود التنمية العمرانية محورًا مهمًا في دراسات التنمية الاقتصادية المحلية من منظور العدالة المكانية والتنافسية العالمية، حيث إنها تربط بين الملامح الطبيعية والإدارية (البعد المكاني) واللامح السكانية، وتشتمل الملامح العمرانية على توزيع استخدامات الأراضي بمحافظات إقليم شمال الصعيد.

ويركز هذا الفصل على تقييم جهود التنمية العمرانية في إقليم شمال الصعيد، وذلك في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، وإلقاء الضوء على التوجهات العامة وعرض بعض مكونات استراتيجيات تنمية إقليم شمال الصعيد، وما تم تنفيذه من مشروعات تنمية حضرية أو عمرانية في إقليم شمال الصعيد، بهدف استخلاص السليبات والإيجابيات وتحديات تنفيذ تلك الاستراتيجيات، بالإضافة إلى تحليل سياسات التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد، لبيان دورها في التنمية الاقتصادية المحلية:

2-1 أهمية إقليم شمال الصعيد.

يعد إقليم شمال الصعيد أحد أقاليم التنمية الواعدة في مصر، ويشغل موقعًا مهمًا، حيث يمثل همزة الوصل بين شمال مصر وجنوبها، كما يمتلك مقومات طبيعية متميزة. وهو الإقليم الخامس من أقاليم مصر السبعة وذلك بموجب القرار رقم (495) لسنة 1977 والذي تم تعديله بالقرار رقم (181) لسنة 1986، ويشغل الجزء الشمالي من صعيد مصر، يحده من جهتي الشمال والغرب (إقليم القاهرة الكبرى) وجنوبًا (إقليم أسيوط) وشرقًا (إقليم جنوب الصعيد) وأقصى الغرب (إقليم الإسكندرية).

تبلغ مساحة الإقليم الإجمالية نحو 49258.2 كم² (11,853 مليون فدان) تمثل نحو 4,9 % من جملة مساحة الجمهورية، ويقطن بالإقليم نحو 14 مليون نسمة يمثلون نسبة 13,5% من جملة سكان الجمهورية وفقًا لتقديرات 2024.

ويتكون الإقليم من: ثلاث محافظات (الفيوم، بني سويف، المنيا) تضم 22 مركزًا إداريًا، و(22 مدينة قائمة، و(4 مدن جديدة) مدينة (المنيا الجديدة، وبني سويف الجديدة، والفيوم الجديدة، والفشن الجديدة)، 164 وحدة ريفية (قرية أم) و(668 قرية تابعة) داخل نطاق الوحدات المحلية، و(4517 عزبة وكفر ونجع)، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-1).

1/1/2 استعمالات الأراضي بإقليم شمال الصعيد:

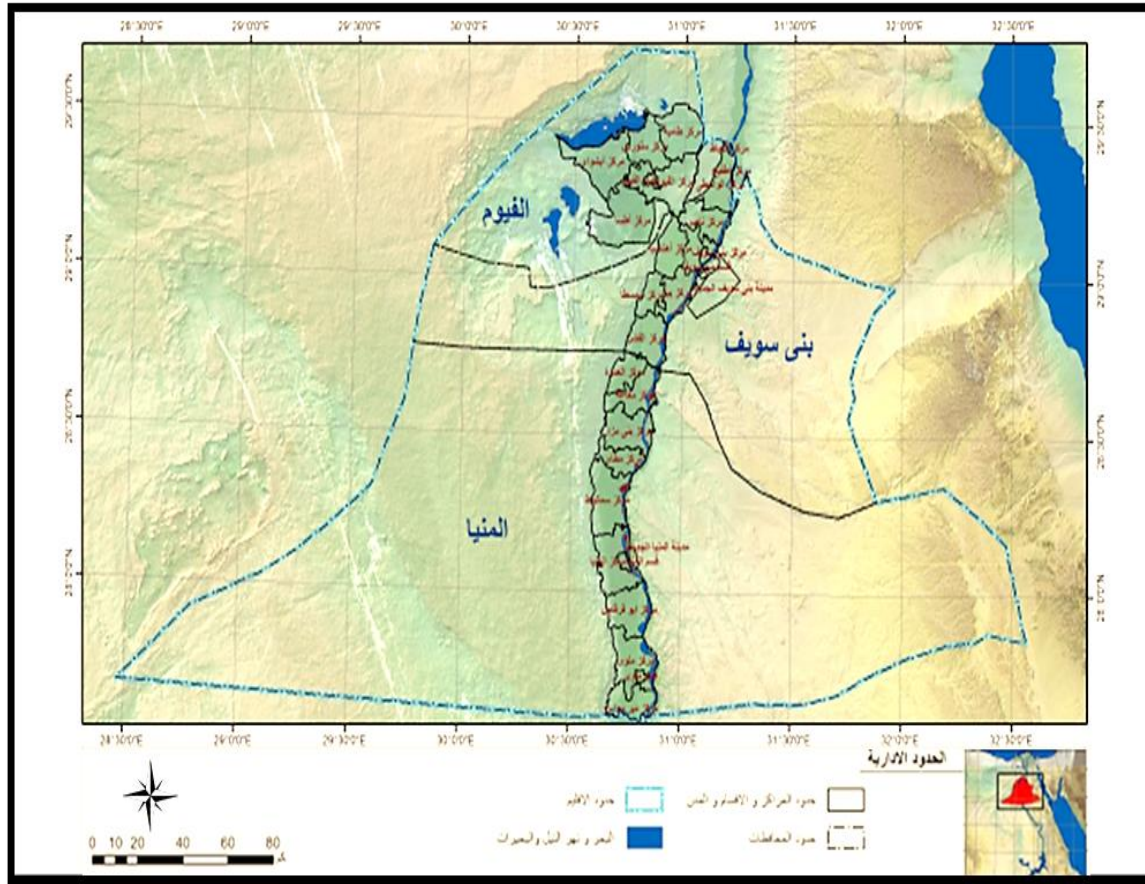
تبلغ المساحة الكلية لإقليم شمال الصعيد 49258.2 كم²، تمثل المساحة المأهولة 11.3% من إجمالي مساحة الإقليم كما تمثل الأراضي الزراعية 11.3% من مساحة الإقليم، بينما تمثل الكتلة العمرانية نحو 8.6% من مساحة الإقليم، وتعد محافظة الفيوم الصغرى من حيث المساحة بنسبة 12.3% من مساحة الإقليم تليها محافظة بني سويف بنسبة 22.2%، كما هو موضح بالجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2-2).

جدول رقم (2-1)

التقسيم الإداري لإقليم شمال الصعيد عام 2024

المحافظة	اسم المركز	المدن	الأحياء	الوحدات المحلية القروية	القرى التوابع	قرى لا تدخل في نطاق وحدات محلية (قرية)	(كفر/عزبة/نجع)
الفيوم	مركز ومدينة الفيوم	1	6	13	38		369
	مركز ومدينة سنورس	1	0	12	24		240
	مركز ومدينة ابشواي	1	0	8	17		161
	مركز ومدينة اطسا	1	0	12	46		407
	مركز ومدينة طاميا	1	0	10	20		400
	مركز ومدينة يوسف الصديق	1	0	8	18		166
محافظة الفيوم							1743
بني سويف	مركز ومدينة بني سويف	1	0	7	34	0	131
	مركز ومدينة الواسطي	1	0	6	29	3	146
	مركز ومدينة ناصر	1	0	6	20	0	103
	مركز ومدينة إهناسيا	1	0	5	36	0	167
	مركز ومدينة ببا	1	0	6	46	0	116
	مركز ومدينة سمسطا	1	0	4	23	0	61
	مركز ومدينة الفشن	1	0	6	34	0	191
محافظة بني سويف							915
المنيا	مركز ومدينة العدوه	1	0	4	22	26	132
	مركز ومدينة مغاغة	1	0	6	35	41	210
	مركز ومدينة بني مزار	1	0	7	37	44	342
	مركز ومدينة طساي	1	0	5	21	26	132
	مركز ومدينة سمالوط	1	0	9	47	56	340
	مركز ومدينة المنيا	1	0	8	35	43	260
	مركز ومدينة ابوقرقاص	1	0	8	39	47	173
	مركز ومدينة ملهوى	1	0	9	40	49	140
	مركز ومدينة ديرمواس	1	0	5	24	29	102
محافظة المنيا							1831
إقليم شمال الصعيد							4489

المصدر: الدليل الإحصائي لمحافظة الفيوم والمنيا وبني سويف 2024



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد، القاهرة، 2023.

شكل رقم (1-2)

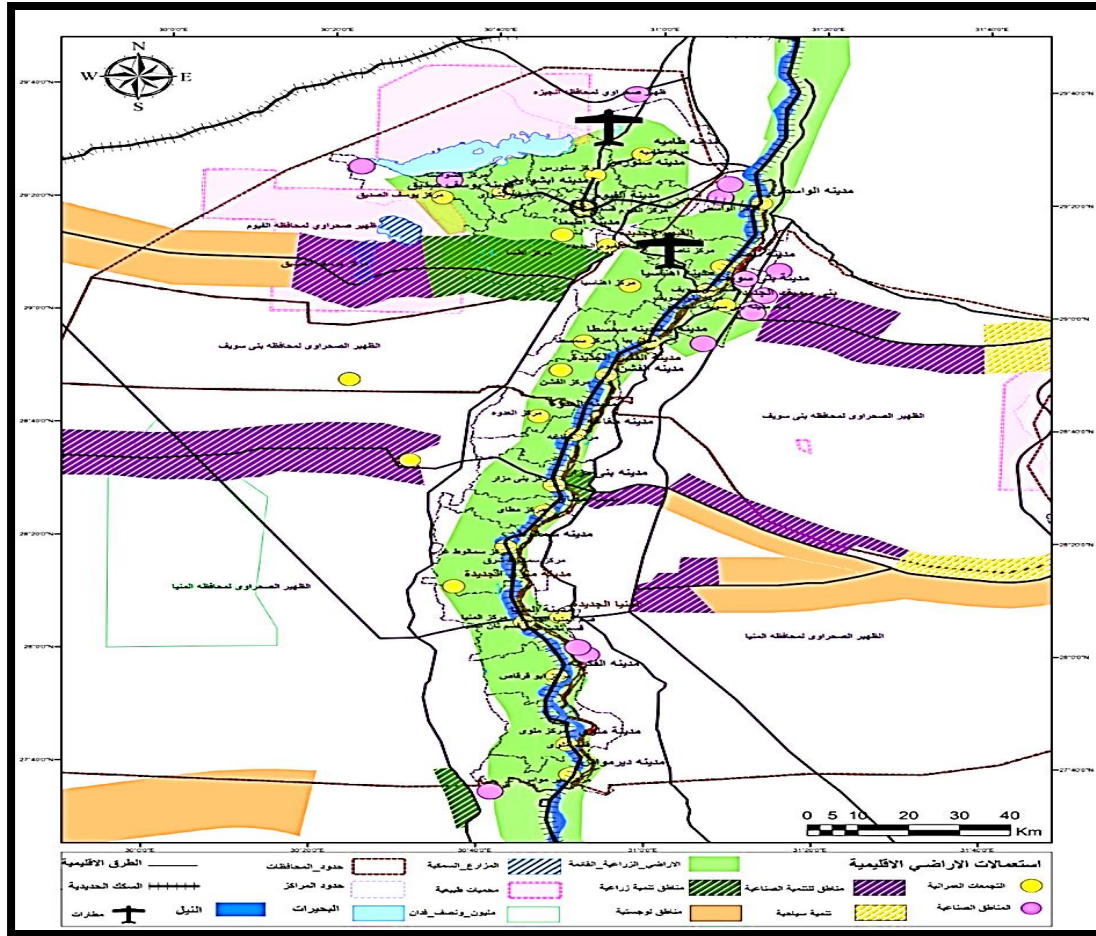
الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لإقليم شمال الصعيد

جدول رقم (2-2)

استعمالات الأراضي الإقليمية لإقليم شمال الصعيد عام 2024

المساحات المأهولة					إجمالي	إجمالي	
أراض زراعية خارج الزمام	أراض زراعية داخل الزمام	برك وأراضي بور (كم ²)	منافع وجبانات (كم ²)	سكن ومتنثرات (كم ²)	المساحة المأهولة (كم ²)	المساحة الكلية (كم ²)	
(كم ²)	(كم ²)						
684.3	1577.2	68.3	23.1	68.9	1839.8	6068	الفيوم
148.2	1975.6	29.7	168.3	91.8	2511.7	32279	المنيا
170.3	997.1	7.4	8.6	13.4	1196.8	10911.2	بنى سويف
1002.8	4549.9	105.4	199.9	174.2	5548.3	49258.2	إقليم شمال الصعيد

المصدر: الدليل الإحصائي لمحافظات الفيوم والمنيا وبنى سويف 2024



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد، القاهرة، 2023.

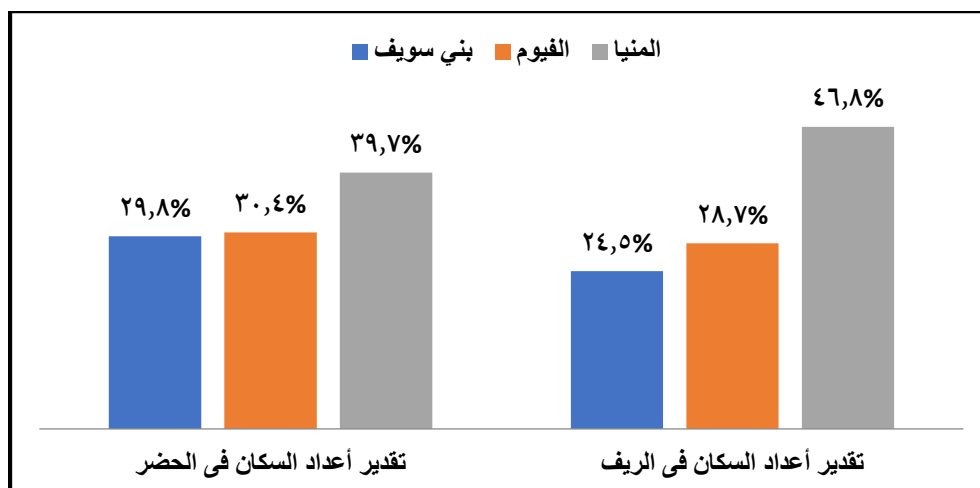
شكل رقم (2-2)

استعمالات الأراضي الإقليمية بإقليم شمال الصعيد

2/1/2 الملامح العامة لإقليم شمال الصعيد:

أولاً- الملامح الديموجرافية:

يبلغ عدد السكان بإقليم شمال الصعيد نحو 6,4 مليون نسمة عام 2024، يمثل نحو 13.3% من سكان الجمهورية، ترتفع هذه النسبة إلى 18.3% لسكان الريف، في حين تتخفف إلى 6.8% لسكان الحضر، وتلك النسب تتفق مع كون محافظات شمال الصعيد هي من المحافظات التي تنتم بالطابع الريفي. ويوضح الشكل رقم (2-3) أن نحو 46.8% من سكان ريف الإقليم هم من سكان محافظة المنيا، يليها الفيوم بنسبة 28.7%، وبني سويف بنسبة 24.5%. كما يتركز نحو 40% من سكان الحضر محافظة المنيا، ويتوزع الباقي بالتساوي بين محافظتي الفيوم وبني سويف.

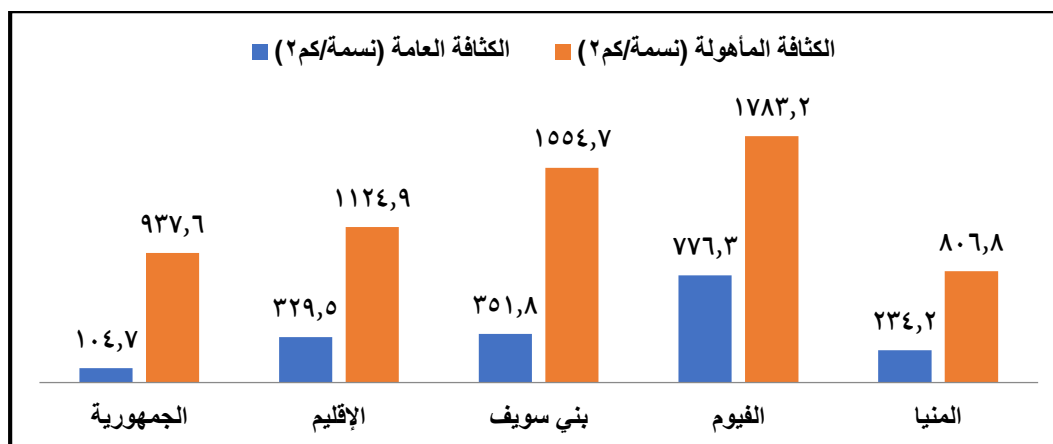


المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، القاهرة، مارس 2024.

شكل رقم (3-2)

توزيع سكان محافظات إقليم شمال الصعيد بين الحضر والريف عام 2024

وتصل الكثافات السكانية الإجمالية بإقليم شمال الصعيد إلى 329,5 نسمة/كم²، ويلاحظ انخفاض الكثافات الإجمالية في كافة محافظات الإقليم، كما يلاحظ تباين كل من الكثافة السكانية الإجمالية بالمساحة الكلية والمأهولة في كل محافظات الإقليم، مما يدل على ارتفاع قدرة هذه المحافظات على الاستيعاب المستقبلي للسكان، على النحو المبين بالشكل رقم (4-2).



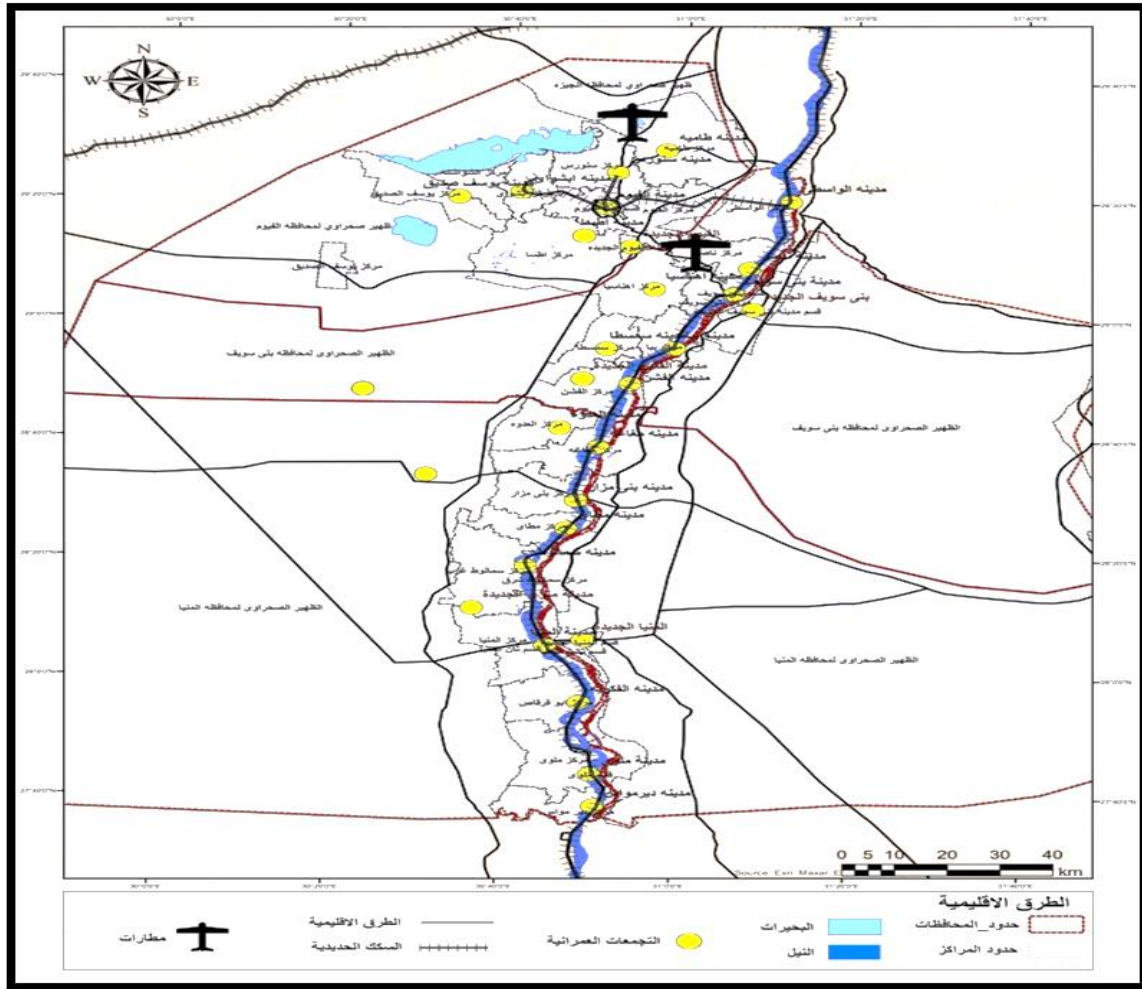
المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، القاهرة، مارس 2024.

شكل (4-2)

الكثافة السكانية العامة والمأهولة على مستوى محافظات شمال الصعيد عام 2023

ثانيًا - الاتصالية:

يتميز إقليم شمال الصعيد بالاتصالية العالية مع جميع محافظات الجمهورية، حيث يعد نقطة ارتباط بين شرق الجمهورية وغربها، وكذلك جنوب الوادي والدلتا، وترتبط محافظة الفيوم بمحافظة الجيزة بطريق 70 كم، وهو يعد المدخل الرئيس للمحافظة، كما ترتبط بالطريق الدائري الإقليمي، ويمر بالإقليم شبكة طرق إقليمية طويلة طريق الجيزة/أسيوط/أسوان الغربي الصحراوي، بالإضافة إلى طريق الجيزة/أسيوط/أسوان الزراعي، طريق الجيزة/أسيوط/أسوان الشرقي، طريق الصعيد الشرقي، كما يضم بعض المحاور العرضية، وتضم: طريق الواحات البحرية/ الفيوم، طريق بني سويف الزعفرانة، بطول 158 كم، وطريق "الشيخ فضل - رأس غارب" بمحافظة المنيا؛ والذي يبلغ طوله 90 كم، كما هو موضح بالشكل رقم (2-5).



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد، القاهرة، 2023.

شكل رقم (2-5)

شبكة الطرق الإقليمية بإقليم شمال الصعيد

ويضم الإقليم شبكة من الطرق الإقليمية تتكون من طريق القاهرة/الفيوم بطول ٨٩ كم، طريق القاهرة /أسوان الزراعي بطول ٩٠٥ كم، يمر منها ٢٥٠ كم في نطاق إقليم شمال الصعيد، طريق القاهرة/أسوان شرق النيل بطول ٨٥٠ كم، طريق الجيزة/أسيوط الصحراوي غرب النيل بطول ٥٩٠ كم، طريق الفيوم/بني سويف بطول ٤٥ كم، طريق الكريمات/ الزعفرانة بطول ١٦٥ كم، طريق رأس غارب/ الشيخ فضل بطول ٢٤٠ كم.

كما يقع في نطاق إقليم شمال الصعيد عدد من الكباري المهمة، وهي: كوبري بني سويف، ويقع في مدينة بني سويف، ويربط المدينة الأم بمدينة بني سويف الجديدة الواقعة شرق النيل، وتم إنشاؤه عام ١٩٨٥، وكوبري المنيا ويقع عند مدينة المنيا ويربط المدينة الأم بمدينة المنيا الجديدة مع وجود وصلات عرضية بامتداده إلى طريق القاهرة / أسوان شرق النيل، والجيزة / أسيوط غرب النيل. وتصل المسافة بين كوبري بني سويف وكوبري المرازيق في الشمال إلى نحو ٨٠ كم، والمسافة بين كوبري بني سويف وكوبري المنيا ٩٠ كم، والمسافة بين كوبري المنيا وكوبري أسيوط في الجنوب نحو ١٢٥ كم.

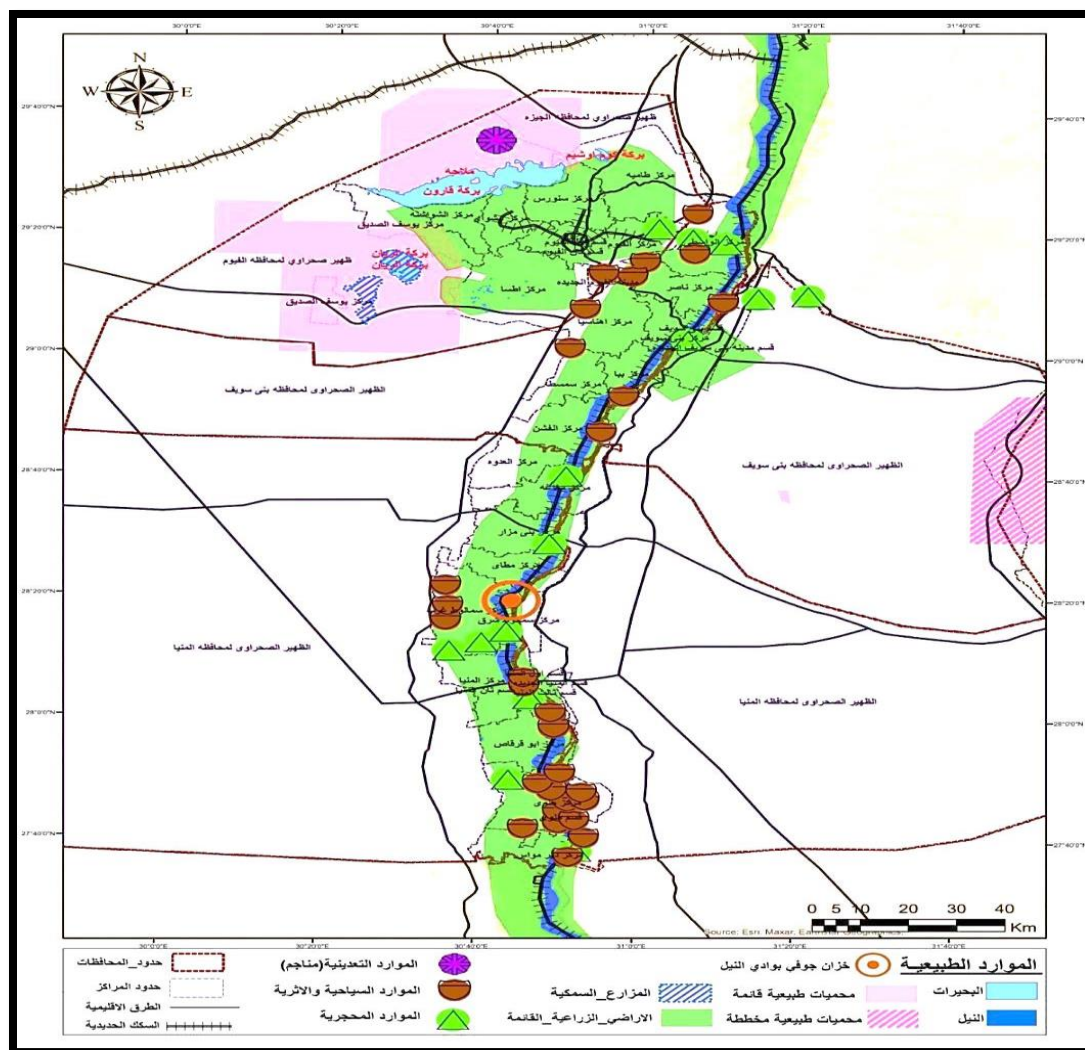
ويضم إقليم شمال الصعيد خطوط السكك الحديدية الآتية: خط القاهرة /أسوان بطول ٢٤٠ كم، وسرعته ١٣٠-١١٠ كم/الساعة، خط الواسطي/ الفيوم وهو خط مفرد بطول ٤٥ كم، وسرعته التصميمية ٩٠ كم/ الساعة. وبالنسبة للطرق النهرية داخل الإقليم فيمثل نهر النيل وسيلة نقل أساسية بالإقليم، وبطول ٢٥٠ كم في نطاق الإقليم، ومعظم المنقول عليه من البضائع ومنتجات المحاجر، ولا يوجد مطارات مدنية بالإقليم.

ثانياً- أهم الموارد الطبيعية والصناعية:

يحظى إقليم شمال الصعيد بالعديد من الموارد الطبيعية من أهمها بحيرة قارون ووادي الريان، وكذلك من المحميات الطبيعية، بالإضافة إلى الموارد الحجرية المنتشرة شرق النيل وغربه، وتتركز بشكل كبير في محافظة المنيا، بالإضافة إلى موارد تعدينية بمحافظة الفيوم، وتنتشر العديد من المواقع الأثرية في جميع محافظات الإقليم، على النحو المبين بالشكل رقم (2-6).

يحظى الإقليم بالعديد من الموارد العمرانية الصناعية والزراعية، فبالنسبة للموارد الصناعية، يضم الإقليم قاعدة صناعية من تكتلات صناعية قائمة وجديدة تتمثل في الصناعات الغذائية، صناعات الغزل والنسيج، صناعات الخشب ومنتجاته، الصناعات الكيماوية، وصناعة مواد البناء والحراريات، الصناعات المعدنية الأساسية، الصناعات الهندسية والكهربائية.

ويوجد بالإقليم ١١ منطقة صناعية، منها ٧ مناطق في محافظة بني سويف، ومنطقتان في كل من محافظتي الفيوم والمنيا، بالإضافة إلى منطقتين صناعيتين جديدتين بكل من بني سويف والمنيا الجدينتين، وتضم هذه المناطق الصناعية نحو ١١٧ مشروعاً منتجاً بالإضافة إلى ٧٣ مشروعاً تحت التنفيذ، وكذلك عدد ١٤٩ مشروعاً مخططاً لإقامتها.



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد، القاهرة، 2023.

شكل رقم (2-6)

الموارد الطبيعية بإقليم شمال الصعيد

وعن أهم الصناعات بمحافظات الإقليم: تتركز مشروعات الصناعات الغذائية بالمناطق الصناعية بنسبة ٢٥,٦% من إجمالي المشروعات المنتجة، ويرجع ذلك لطبيعة الإقليم الزراعية- الريفية بالدرجة الأولى، يليها مشروعات الصناعات الكيماوية الأساسية بنسبة ٢١,٣%، ويليه المشروعات القائمة على صناعة مواد البناء والحراريات بنسبة ١٨,٨% من جملة المشروعات.

وتساهم المناطق الصناعية الجديدة في إقامة الصناعات المعدنية الأساسية والهندسية والكهربائية، وتشكل نحو 13,7% و 5,1% لكل منهما على التوالي، يليها مجموعتي صناعات الغزل والنسيج وصناعات الأخشاب بنسبة 6% في كل منها.

وبصفة عامة فإن الهدف من إلقاء الضوء على الملامح العامة لإقليم شمال الصعيد:

إبراز دوره على المستوى المحلي، من خلال المساهمة في تكامل مشروعات التنمية على مستوى الإقليم، بهدف تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في جهود التنمية الاقتصادية المحلية، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي لأهالي الإقليم، من خلال تهيئة مزيد من فرص العمل وتنويع مصادر الدخل والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي المحلي.

وبيان دوره في تدعيم العلاقات التشابكية مع غيرها من محافظات الجمهورية على المستوى الإقليمي، من خلال نظم المعلومات المكانية، وتعزيز العلاقات التشابكية مع العالم الخارجي على المستوى القومي، انتفاعاً بمزايا الموقع الجغرافي والظروف البيئية المواتية والموارد الاقتصادية الوفيرة.

2-2 سياسات التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة لأنماط الحضر (المدن) في إقليم شمال الصعيد:

يوضح الجدول رقم (2-3) سياسات التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد، ومنه يتبين السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020، التي تهدف إلى تحويل التحضر إلى ثروة من خلال تعزيز المدن المدمجة والشاملة والمقاومة لتغير المناخ، والتي تؤكد على:

- ضرورة التعامل مع المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً من خلال تدعيم دورها كمراكز للخدمات الإقليمية ومراكز للتنمية الريفية، والعمل على زيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة.
- العمل على إتاحة مناطق توسعات لتوطين المناطق اللوجستية والإنتاجية والحررة الجاذبة للاستثمارات بالمدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصادياً، وتدعيم أواسط المدن وظيفياً.

2-3 سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد:

يوضح الجدول رقم (2-4) سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد، ومنه يتبين السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020، التي تهدف إلى تحفيز المجمعات الاقتصادية للأنشطة الموجودة داخل المدن المتاخمة مع تكامل التخطيط الاقتصادي والعمراني، والتي تؤكد على:

- ضرورة التعامل مع المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية) من خلال حفز توطين المجمعات الاقتصادية ومتوسطة الحجم، المناطق الحرفية، مناطق استثمارية محدودة، تنشيط الاقتصاد القائم على الموارد المحلية (صناعات غذائية- تجارة الجملة- مراكز خدمات ...).

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- العمل على توطين المناطق الاستثمارية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وحضانات تكنولوجية وإنتاجية ومشروعات استثمارية كبرى بالمدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصاديًا، الاستغلال الأمثل للمناطق الاستثمارية والصناعية وفق آليات تكامل سلسلة القيمة المضافة.

جدول رقم (2-3)

سياسات التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد (NUP)

المدن	سياسات التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة
مدن التكتلات الحضرية - المنيا/ المنيا الجديدة - بني سويف/ بني سويف الجديدة	- التحول إلى نمط المناطق الحضرية المتروبوليتانية والأقاليم الحضرية - تعظيم الاستفادة من المدن الجديدة داخل التكتلات لتكوين مراكز أعمال ومال وتجارة وخدمات وأنشطة إنتاجية تدعم التحضر وتوجه النمو العمراني - تكثيف التنمية حول مراكز المال والأعمال والخدمات ومحطات النقل الجماعي وبالمدينة المركزية - الحد من الالتحام مع القرى بالأطراف الحضرية وتعظيم الاستفادة من التوسعات العمرانية الجديدة - التكامل مع أقاليم المدن الصغرى والمتوسطة المحيطة - مد نطاق المدن الذكية المستدامة لتشمل المدن الرئيسة بالتكتل الحضري
أقطاب النمو الثانوية - الفيوم	- تعظيم الاتصالية والتكامل مع محاور التنمية الإقليمية والقومية - توسعة الأحوزة العمرانية للمدن ذات الإنتاجية لتوطين الأنشطة الإنتاجية والخدمية والاستثمارية وأنشطة التطوير والابتكار - تهيئة مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير الأصول الإنتاجية
المدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصاديًا (مراكز الخدمات الإقليمية) ناصر- الفشن- سمالوط- إهناسيا- سمسطا- الفشن الجديدة- الفيوم الجديدة- بني مزار الجديدة- بني مزار	- ربط المنافذ مع المناطق ذات الطبيعة الخاصة بوسائل نقل متعددة/ التكامل مع المدن الإنتاجية ومدن التكتلات - إتاحة مناطق توسعات لتوطين المناطق اللوجستية والإنتاجية والحررة الجاذبة للاستثمارات - التكثيف العمراني والارتقاء بعوائد الأرض الحضرية وتدعيم أواسط المدن وظيفيًا
المدن المتداعية عمرانيًا واقتصاديًا (مراكز النمو المحلية) سنورس- أبشواي- كود أو شيم- ملوي الجديدة- ملوي- ببا- الواسطى- العدو- أبو قرقاص- مطاي- مغاغة- دير مواس- إطسا- طامية- يوسف الصديق	- التحسين والارتقاء للكتلة العمرانية لزيادة الطاقة الاستيعابية والارتقاء بمستوى المعيشة لجذب مزيد من السكان - التكثيف العمراني والارتقاء بعوائد الأرض الحضرية وتدعيم أواسط المدن وظيفيًا وخدميًا - التكامل مع المدن الجديدة القائمة والمقترحة بالظهير الصحراوي وزيادة القدرة على التنقل بين المناطق السكنية ومناطق الأنشطة الاقتصادية لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة - تدعيم دور المدن الصغرى والمتداعية كمراكز للخدمات الإقليمية ومراكز للتنمية الريفية

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني- دليل العمل المرجعي لإعداد المخططات الاستراتيجية للمدن (ملحق 2)

جدول رقم (2-4)

سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لأنماط المدن في إقليم شمال الصعيد (NUP)

المدن	سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية
مدن التكتلات الحضرية - المنيا/ المنيا الجديدة - بني سويف/ بني سويف الجديدة	- تأهيل الأقاليم الحضرية في مجالي البنية الأساسية والقدرات البشرية بما يدعم الأنشطة الابتكارية والقدرة التنافسية عالمياً وإقليمياً - توطین أنشطة الريادة الاقتصادية (أنشطة التجارة والخدمات الراقية) - تشجيع الاقتصاد الأخضر في إطار منظومة العمران المستدام - تحفيز المجمعات الاقتصادية للأنشطة الموجودة داخل المدن المتاخمة مع تكامل التخطيط الاقتصادي والعمراني - الاستغلال الأمثل للمناطق الاستثمارية والصناعية وفق آليات تكامل سلسلة القيمة المضافة في كل تجمع - منح الحوافز للأنشطة التي تقوم على اقتصاد المعرفة
أقطاب النمو الثانوية - الفيوم	- التكامل مع المناطق الصناعية والحرفية والاستثمارية والخدمات الإقليمية والمدن الجديدة والمشروعات الاستثمارية في الظهير الصحراوي - تطوير الأساليب الإنتاجية واستغلال الأصول الإنتاجية - تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر - تطوير نظام للحوافز بالمنشآت الكبيرة لتحفيز الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل المدن - الاستغلال الأمثل للمناطق الاستثمارية والصناعية وإعادة تخطيطها وفق آليات تكامل سلسلة القيمة المضافة
المدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصادياً (مراكز الخدمات الإقليمية) ناصر- القشن- سمالوط- إهناسيا- سمسطا- القشن الجديدة- الفيوم الجديدة- بني مزار الجديدة- بني مزار	- حفز دعم الاستثمارات لتطوير الأصول الإنتاجية والتكامل مع المدن الجديدة في نطاق تفوذها - توطین المناطق الاستثمارية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وحضانات تكنولوجية وإنتاجية ومشروعات استثمارية كبرى - التكامل مع المناطق الصناعية/ الحرفية/ الاستثمارية/ الخدمات الإقليمية والمدن الجديدة - تدعيم أنشطة الاقتصاد الذكي والمعرفي في الأنشطة اللوجستية وتداول الحاويات والشاحنات - تحفيز أنشطة التجارة العالمية - الاستغلال الأمثل للمناطق الاستثمارية والصناعية وفق آليات تكامل سلسلة القيمة المضافة - إنشاء قاعدة اقتصادية (مناطق حرفية- مناطق صناعات صغيرة- مناطق صناعات غذائية مرتبطة مع المحاصيل في الظهير- مناطق تجارة الجملة- مراكز خدمات للتجمعات التابعة)- تحقيق العدالة في توزيع مخصصات استثمارات البنية الأساسية والتنمية - تركيز المشروعات في المدن الصحراوية وذات الظهير الصحراوي - ربط التدريب المهني بالمعطيات المحلية وتأسيس الحضانات الصناعية والتكنولوجية لتنشيط الاقتصاد - تخصيص مساحات في المناطق الصناعية واللوجستية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية) سنورس- أبشواي- كود أوشيم- ملوي الجديدة- ملوي- ببا- الواسطي- العدو- أبو قرقاص- مطاي- مغاغة- دير مواس- إطسا- طامية- يوسف الصديق	- تعظيم الاستفادة من مشروعات الظهير الصحراوي (زراعية- صناعية- استثمارية) وقرى الظهير والمدن الجديدة - التركيز على الصناعات الصغيرة والحرفية والتقليدية غير الملوثة - تكوين أساس اقتصادي محدد للمدن التي بدون قواعد اقتصادية - حفز توطین المجمعات الاقتصادية مثل المناطق صغيرة ومتوسطة الحجم- المناطق الحرفية- مناطق استثمارية محدودة - تنشيط الاقتصاد القائم على الموارد المحلية (صناعات غذائية- تجارة الجملة- مراكز خدمات ...) - العدالة في توزيع مخصصات استثمارات البنية الأساسية - تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية ومنحها أولوية في توفير الخدمات والسلع. - تخصيص مساحات في المناطق الصناعية واللوجستية غير المتسغلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر - ربط التدريب المهني بالمعطيات المحلية للإفادة من إمكانات المجتمع المحلية وتوصية تبعية المؤسسة.

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني- دليل العمل المرجعي لإعداد المخططات الاستراتيجية للمدن (ملحق 2)

2-4 سياسات إدارة النمو الحضري وتوجيهه في إقليم شمال الصعيد (NUP توصيات):

يوضح الجدول رقم (2-5) سياسات إدارة النمو الحضري وتوجيهه في إقليم شمال الصعيد، ومنه يتبين السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020، التي تهدف إلى تأهيل المدن في مجالي البنية الأساسية والقدرات البشرية، بما يدعم الأنشطة الابتكارية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويدعم قدرتها التنافسية، والذي يؤكد على الآتي:

- ضرورة التعامل مع المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية)، من خلال تأهيلها للتحويل إلى مدن ذكية وأكثر استدامة مع إعطاء الأولوية للمدن الصحراوية.
- العمل على تهيئة المدن الجديدة للقيام بأدوار تنموية ووظيفية على المستويين القومي والإقليمي بالمدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصادياً، ومنع أي توسعات مستقبلية للأحوزة العمرانية إلا في أضيق الحدود والسماح بذلك في المدن ذات الظهير الصحراوي.

2-5 سياسات تعزيز الاتصالية بين المدن وداخلها في إقليم شمال الصعيد:

يوضح الجدول رقم (2-6) سياسات تعزيز الاتصالية بين المدن وداخلها في إقليم شمال الصعيد، ومنه يتبين السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020، والتي تهدف إلى تدعيم وتطوير وإنشاء نظم النقل الشبكي اللوجستي بين المدن الإنتاجية ومدن المنافذ والبوابات بما يتماشى مع الخطط الاستثمارية والاقتصادية القومية، وبما يدعم قدرتها التنافسية، والتي تؤكد على الآتي:

- ضرورة التعامل مع المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية) من خلال تنويع برامج التنمية الاقتصادية المحلية لخدمات النقل لتشجيع الشباب مع تقديم المنح والاعتمادات المناسبة للمؤسسات لتوفير خدمات النقل الموجهة إلى المدن الصغيرة والثانوية.
- العمل على زيادة درجة الاتصالية، والقدرة على التنقل بين المناطق السكنية ومناطق الأنشطة الاقتصادية، لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة بالمدن أقطاب النمو الثانوية (الفيوم).

جدول رقم (2-5)

سياسات إدارة النمو الحضري وتوجيهه في إقليم شمال الصعيد (NUP)

المدن	سياسة إدارة النمو الحضري وتوجيهه
مدن التكتلات الحضرية - المنيا/ المنيا الجديدة - بني سويف/ بني سويف الجديدة	- دعم قدرة المدن والمناطق المعرفية للأخطار الطبيعية على التكيف مع هذه الأخطار من خلال منظومة متكاملة تتضمن إعادة توزيع الأراضي واستخداماتها - توجيه النمو العمراني والتوسع في الأنشطة الاقتصادية نحو المدن الجديدة - تطوير منظومة استعمالات الأراضي بما يضمن التكامل بين المدن وظهرها الريفي والعمران الجديد والاعتماد على التوسع الرأسي للحفاظ على الأراضي الزراعية - تعظيم الاستفادة من العمران القائم من خلال رفع القدرة الاستيعابية للكتل العمرانية داخل الأحوزة في ضوء مراعاة احتياجات النطاق الأشمل ودعم التكامل بين الريف والحضر - خفض نسب الوحدات السكنية الشاغرة للإفادة من الرصيد السكني
أقطاب النمو الثانوية - الفيوم	- دعم قدرة المدن والمناطق المعرفية للأخطار الطبيعية على التكيف مع هذه الأخطار من خلال منظومة متكاملة تتضمن إعادة توزيع الأراضي واستخداماتها - توجيه النمو العمراني والتوسع في الأنشطة الاقتصادية نحو المدن الجديدة - ربط التوسع في الأحوزة العمرانية بالقدرة الإنتاجية للمدن - تطوير الهيكلة العمرانية لاستعمالات الأراضي بالمدن حال تحولها إلى مدن مليونية لضمان تكاملها مع امتداداتها الحضرية والظهر الريفي لها - تأهيل المدن في مجالي البنية الأساسية والقدرات البشرية بما يدعم الأنشطة الابتكارية لجذب الاستثمارات الأجنبية بما يدعم قدرتها التنافسية - الحفاظ على مناطق التراث العمراني والثقافي - الارتقاء العمراني بمراكز المدن لتعزيز القيمة الاقتصادية والدور الحيوي لها
المدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصادياً (مراكز الخدمات الإقليمية) ناصر- الفشن- سمالوط- إهناسيا- سمسطا- الفشن الجديدة- الفيوم الجديدة- بني مزار الجديدة- بني مزار	- منع أي توسعات مستقبلية للأحوزة العمرانية إلا في أضيق الحدود والسماح بذلك في المدن ذات الظهير الصحراوي - رفع القدرة الاستيعابية للكتل والأحوزة العمرانية لتعزيز الاستفادة من العمران القائم - تأهيل البنية الأساسية للمدن وتطوير القدرات البشرية لجذب الاستثمارات المحلية - الحفاظ على مناطق التراث العمراني والثقافي - الارتقاء العمراني بمراكز المدن لتعزيز القيمة الاقتصادية والدور الحيوي لها - تهيئة المدن الجديدة للقيام بأدوار تنموية ووظيفية على المستويين القومي والإقليمي - خفض نسب الوحدات الشاغرة للإفادة من الرصيد السكني - إعادة صياغة العلاقات التبادلية بين العمران القائم والجديد
المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية): سنورس- أبشواي- كوم أوشيم- ملوي الجديدة- ملوي- ببا- الواسطي- العدو- أبو قرقاص- مطاي- مغاغة- دير مواس- إطسا- طامية - يوسف الصدقي	- تأهيل المدن للتحويل إلى مدن ذكية وأكثر استدامة مع إعطاء الأولوية للمدن الصحراوية

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دليل العمل المرجعي لإعداد المخططات الاستراتيجية للمدن (ملحق 2)

جدول رقم (2-6)

سياسات تعزيز الاتصالية بين المدن وداخلها في إقليم شمال الصعيد (NUP)

المدن	سياسات تعزيز الاتصالية بين المدن وداخلها
مدن التكتلات الحضرية - المنيا/ المنيا الجديدة - بني سويف/ بني سويف الجديدة	- تدعيم المحاور القائمة وتطويرها وإنشاء محاور نقل جديدة وخدمات نقل جماعي ذكية - تدعيم شبكات النقل الجماعي الحالية وإنشاء شبكات نقل جديدة - تطوير البناء المؤسسي للإدارات المسؤولة عن الإمداد بخدمات النقل الجماعي - إعداد خطط للنقل الجماعي الحضري الذكي داخل المدن الجديدة وربطها بالتجمعات المجاورة
أقطاب النمو الثانوية - الفيوم	- تدعيم وتطوير وإنشاء نظم النقل الشبكي اللوجيستي بين المدن الإنتاجية ومدن المنافذ والبوابات بما يتماشى مع الخطط الاستثمارية والاقتصادية القومية - تدعيم وتطوير وإنشاء محاور ذكية لخدمة الشبكات اللوجستية والموانئ الجافة لربطها مع منافذ التصدير مع الأنشطة التجارية على المستوى القومي والدولي لتعزيز القدرة التنافسية العالمية - تدعيم وتطوير وتوسعة المطارات والموانئ البحرية والجافة وتطوير السكك الحديدية للربط مع مناطق الظهير الإنتاجي والمراكز الإنتاجية الكبرى. - تطوير البناء المؤسسي للإدارات المسؤولة عن الإمداد بخدمات النقل الجماعي - إعداد خطط للنقل الجماعي الحضري الذكي بتلك المدن وربطها بالمجمعات المجاورة بخطط نقل جماعي - التوسع في الاعتماد على حركة المشاة ومسار الدراجات - تطوير منظومة للنقل الجماعي الخفيف غير الملوثة للهواء - زيادة درجة الاتصالية والقدرة على التنقل بين المناطق السكنية ومناطق الأنشطة الاقتصادية لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة
المدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصادياً (مراكز الخدمات الإقليمية): ناصر- الفشن- سمالوط- إهناسيا- سمسطا- الفشن الجديدة- الفيوم الجديدة- بني مزار الجديدة- بني مزار	- تخطيط محاور النقل وخدمات النقل الجماعي وتطويرها لربط المدن المتداعية اقتصادياً مع المراكز الحضرية الكبرى - تطوير خدمات النقل البري لتقليل تكلفة النقل للمدخلات والبضائع من تلك المدن وإليها - وضع خطط وحوافز لمقدمي خدمات النقل الجماعي في المناطق ذات الوصلية المنخفضة - تنويع برامج التنمية الاقتصادية المحلية لخدمات النقل لتشجيع الشباب مع تقديم الدعم والاعتمادات المناسبة للمؤسسات لتوفير خدمات النقل الموجهة إلى المدن الصغيرة والثانوية
المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية): سنورس- أبشواي- كود أوشيم- ملوي الجديدة- ملوي- ببا- الواسطي- العدو- أبو قرقاص- مطاي- مغاغة- دير مواس- إطسا- طامية- يوسف الصديق	

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دليل العمل المرجعي لإعداد المخططات الاستراتيجية للمدن (ملحق 2)

2-6 سياسات تعزيز أطر الحوكمة الحضرية في أنماط المدن في إقليم شمال الصعيد:

يوضح الجدول رقم (2-7) سياسات تعزيز أطر الحوكمة الحضرية في أنماط المدن في إقليم شمال الصعيد، ومنه يتبين السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020، التي تهدف إلى تدعيم وتطوير وإنشاء نظم النقل الشبكي اللوجيستي بين المدن الإنتاجية ومدن المنافذ والبوابات بما يتماشى مع الخطط الاستثمارية والاقتصادية القومية، بما يدعم قدرتها التنافسية بالإقليم.

جدول رقم (2-7)

سياسات تعزيز أطر الحوكمة الحضرية في أنماط المدن في إقليم شمال الصعيد (NUP)

المدن	سياسات تعزيز أطر الحوكمة الحضرية
مدن التكتلات الحضرية - المنيا/ المنيا الجديدة - بني سويف/ بني سويف الجديدة	- استحداث أطر مؤسسية جديدة للتكتلات الحضرية على نمط المجلس الأعلى للمدن الكبرى - استحداث نظام مالي مرن يمنح سلطات كاملة لرؤساء مدن التكتلات الحضرية تسمح بزيادة الموارد - استحداث نظام إداري قوي يمنح سلطات كاملة لرؤساء التكتلات الحضرية - اعتماد آلية لتوثيق وتمكين سياسات التعامل مع الأراضي الواقعة بين الكتل العمرانية المكونة للتكتل العمراني - تعزيز دور المطورين لمشروعات التطوير العمراني بالمناطق والأراضي المتاحة للتنمية - وضع إطار تشريعي وآليات تنفيذية لتعزيز قدرة الدولة على منع التعدي على الأراضي المتاحة للتنمية
أقطاب النمو الثانوية - الفيوم	- تطوير الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف ووضع مؤشرات قياس الأداء للوظائف المحلية القيادية ودورات العمل للمدن - استحداث نظم مالية وإدارية قوية ومرنة وبسلطات كاملة لرؤساء المدن - فصل منظومة التراخيص الهندسية عن وحدات الإدارة المحلية لصالح المكاتب الاستشارية - تحفيز استغلال الأراضي المتاحة للتنمية داخل الزمام لإقامة مشروعات لوجستية وتخزين - تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تخصيص الأراضي في المناطق المتاخمة للعمران في أنشطة خدمات الموانئ - إقرار خطط تنمية أراضي جهات الولاية الواقعة في نطاق تلك المدن طبقاً للقرار الجمهوري رقم 620 لسنة 2018
المدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصادياً (مراكز الخدمات الإقليمية) ناصر- الفشن- سمالوط- إهناسيا- سمسطا- الفشن الجديدة- الفيوم الجديدة- بني مزار الجديدة- بني مزار	- تطوير الهياكل التنظيمية ووضع مؤشرات قياس الأداء للوظائف المحلية القيادية ودورات العمل للمدن - تعزيز دور المدن/ مديريات التضامن/ القوى العاملة/ الهبات التمويلية في إقامة مشروعات تعاونية وتنمية القدرات والمشروعات الصغيرة - تفويض سلطة المحافظ لرؤساء المدن ذات الإنتاجية المتوسطة - استحداث نظم مالية وإدارية قوية ومرنة وبسلطات كاملة لرؤساء المدن ذات الإنتاجية المتوسطة - دعم تنمية الأراضي المتاحة للتنمية داخل الزمام للمشروعات الداعمة للاقتصاد المحلي - تعزيز دور القطاع الخاص بمشروعات التطوير العمراني بالمناطق المتاحة للتنمية - حماية أراضي الهيئات الاقتصادية والإفادة منها في المشروعات الإنتاجية
المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية): سنورس- أبشواي- كود أوشيم- ملوي الجديدة- ملوي- ببا- الواسطي- العدو- أبو قرقاص- مطاي- مغاغة- دير مواس- إطسا- طامية- يوسف الصديق	- تطوير الهياكل التنظيمية ووضع مؤشرات قياس الأداء للوظائف المحلية القيادية ودورات العمل للمدن - تعزيز دور المدن/ مديريات التضامن/ القوى العاملة/ الهبات التمويلية في إقامة مشروعات تعاونية وتنمية القدرات والمشروعات الصغيرة - فصل منظومة التراخيص الهندسية من وحدات الإدارة المحلية لصالح المكاتب الاستشارية - تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها وتوفير مساحات الأراضي المتاحة للتنمية بالظهير الصحراوي - تعظيم الإفادة من إدارة الأراضي المتاحة للتنمية داخل الحيز وخارجه - تشجيع إقامة الأنشطة الاقتصادية على نسبة من أراضي القطاع الخاص المضافة للحيز بأسلوب المشاركة مع الإدارة المحلية

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دليل العمل المرجعي لإعداد المخططات الاستراتيجية للمدن (ملحق 2)

يتبين من الجدول السابق ما يأتي:

- ضرورة التعامل مع المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية) من خلال تعزيز دور المدن/ مديريات التضامن/ القوى العاملة/ الهبات التمويلية في إقامة مشروعات تعاونية وتنمية القدرات والمشروعات الصغيرة.
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تخصيص الأراضي في المناطق المتاخمة للعمران في أنشطة خدمات الموانئ، إقرار خطط تنمية أراضي جهات الولاية الواقعة في نطاق تلك المدن طبقاً للقرار الجمهوري رقم 620 لسنة 2018 بالمدن أقطاب النمو الثانوية (الفيوم).

2-7 إسقاط الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية على أهداف التنمية المحلية في إقليم شمال الصعيد:

الرؤية التنموية: إقليم شمال الصعيد ظهير تنموي مباشر لإقليم القاهرة الكبرى وحلقة وصل بين شمال مصر وصعيدها ومركز لاتزان التنمية المستدامة للحد من الفوارق الإقليمية بتعظيم دور المحاور العرضية وإمكانات التنمية المتوافرة لربط ساحل البحر الأحمر بالساحل الشمالي

وبوضح الجدول رقم (2-8) إسقاط الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية على أهداف التنمية المحلية في إقليم شمال الصعيد، وذلك في ضوء السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020، والأهداف الاستراتيجية لتحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد والملاحم التنموية لمراكزها.

جدول رقم (2-8)

إسقاط الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية على أهداف التنمية المحلية في إقليم شمال الصعيد
وذلك في ضوء السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020

- القضاء على عزلة المناطق المحلية بتوفير منافذ بحرية وجوية - التوسع في الظهير الصحراوي للمحافظات بهدف زيادة مساحات المناطق المخصصة للتنمية العمرانية - الاستغلال الأمثل للظهير الصحراوي بتكثيف توطن الأنشطة الصناعية - تنفيذ محاور طرق جديدة لدعم التنمية العمرانية المحلية وسهولة الاتصال بالتجمعات الجديدة والمواقع السياحية والأثرية والمناطق الواعدة - تحسين الخدمات والبنية الأساسية في التجمعات الريفية - تطوير المرافق العامة لتحسين بيئة الاستثمار - تأهيل الأحياء القديمة والأثرية - تحويل المناطق الصناعية القائمة إلى مناطق اقتصادية متكاملة - تحسين مؤشرات التنمية الحضرية والريفية لتساهم في سد الفجوات الاقتصادية - توفير نظام نقل جماعي جديد وحضاري لاستيعاب أحجام الركاب - تطوير مراكز للخدمات السياحية تحقق جودة الخدمات المقدمة وكفاءتها - تحفيز الجهود نحو مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات العامة - تدعيم مبدأ النطاق الحيوي كأساس لتحقيق التنمية الريفية المستدامة - وضع التشريعات المنظمة للعمران في المناطق الجديدة منعاً لتدهورها	- تحقيق التكامل بين التجمعات العمرانية ذات الميزات النسبية مع مراعاة خصوصيتها - تحقيق التكامل بين مناطق التنمية المحلية بالإقليم المتاخمة مع مناطق التنمية المحلية في الأقاليم المجاورة - تقوية الاعتماد المباشر مع المطارات الدولية في سوهاج وأسيوط والقاهرة - تعزيز المكانة الإقليمية والقومية لمدينة المنيا - إعادة الاتزان للنسق الحضري الريفي لمحافظات الفيوم والمنيا وبني سويف - الحد من النمو العمراني الأفقي على الأراضي الزراعية ذات العائد الاقتصادي - إعادة توزيع الأدوار والوظائف للحضر لاستيعاب متطلبات التنمية المستقبلية - التكامل بين الحضر والريف لتخفيف الضغوط على المركز الحضرية الكبيرة - دعم تنمية المحاور الطولية والعرضية غرب الوادي وشرقه - الاستفادة من التجمعات العمرانية ذات القدرة الاستيعابية المتاحة داخل الأحوزة العمرانية - حفز تنمية التجمعات الهامشية على محور التنمية الغربي - الاهتمام بتنمية الجزر النيلية الرئيسية في السياحة والترفيه - تقديم البدائل العمرانية للمناطق العشوائية على الأراضي الزراعية - دفع عملية التحضر في المحافظات بتشجيع إقامة تجمعات صغيرة الحجم شرق وادي النيل وغربه - البدء بأولويات التنمية للتجمعات التي تعاني من الحرمان والفقر تحقيقاً للعدالة
--	---

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد والملاحم التنموية لمراكزها.

يتبين من الجدول السابق وجود توافق ما بين الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية، وذلك في ضوء السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020؛ مع أهداف التنمية المحلية في إقليم شمال الصعيد، والتي تهدف إلى تحقيق التكامل بين التجمعات العمرانية ذات الميزات النسبية مع مراعاة خصوصيتها، وتحقيق التكامل بين مناطق التنمية المحلية بالإقليم المتاخمة مع مناطق التنمية المحلية في الأقاليم المجاورة، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تدعيم المكانة الدولية للمناطق السياحية بإقليم شمال الصعيد
- رفع معدلات الدخل المحلي لمحافظات إقليم شمال الصعيد من خلال زيادة الصادرات من المنتجات مثل الزراعات الطبية والعطرية واستغلال المنافذ الدولية بمحافظات الجوار الجغرافي.
- جذب الاستثمارات الأجنبية للإقليم في المجالات الصناعية بإنشاء مجمعات صناعية متكاملة.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية القائمة وزيادة مساحات الأراضي المستصلحة، وتدعيم نمو الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية والجاذبة للاستثمارات مثل الصناعات التكنولوجية والأنشطة اللوجستية.
- تحقيق التكامل بين المدن الجديدة والتجمعات العمرانية القائمة، وكذلك الاتزان بين الريف والحضر.
- تعزيز التكامل بين الأنماط السياحية بمحافظات الإقليم والأنماط المختلفة على السواحل المصرية بمحافظات الجوار الجغرافي.
- رفع مستوى جودة الحياة لسكان الإقليم وتنمية الموارد البشرية.

2-8 النطاقات التنموية المقترحة في إقليم شمال الصعيد:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى تشكيل وحدات مكانية متخصصة وظيفياً داخل إقليم شمال الصعيد، لتحديد مناطق التنمية المختلفة، والتي يظهر من خلالها تشكيل واضح يعبر عن هوية وكيان كل وحدة مكانية، حيث تختلف كل وحدة طبقاً لخصائصها ومواردها التنموية.

تم التمييز بين ثمانية وحدات مكانية متخصصة وظيفياً التي تجعلها قادرة على قيادة عملية التنمية ذاتياً ضمن نطاق إقليم شمال الصعيد، تختلف القاعدة الاقتصادية لكل منهما عن الآخر، حيث ضم نطاق محافظة الفيوم وحدتين تنمويتين، وضم نطاق محافظة بني سويف ثلاث وحدات مكانية تنموية بينما ضمت محافظة المنيا أربع نطاقات تنموية، وفيما يلي عرض لهذه النطاقات كما هو موضح بالشكل رقم (2-7)، وهي كالآتي:

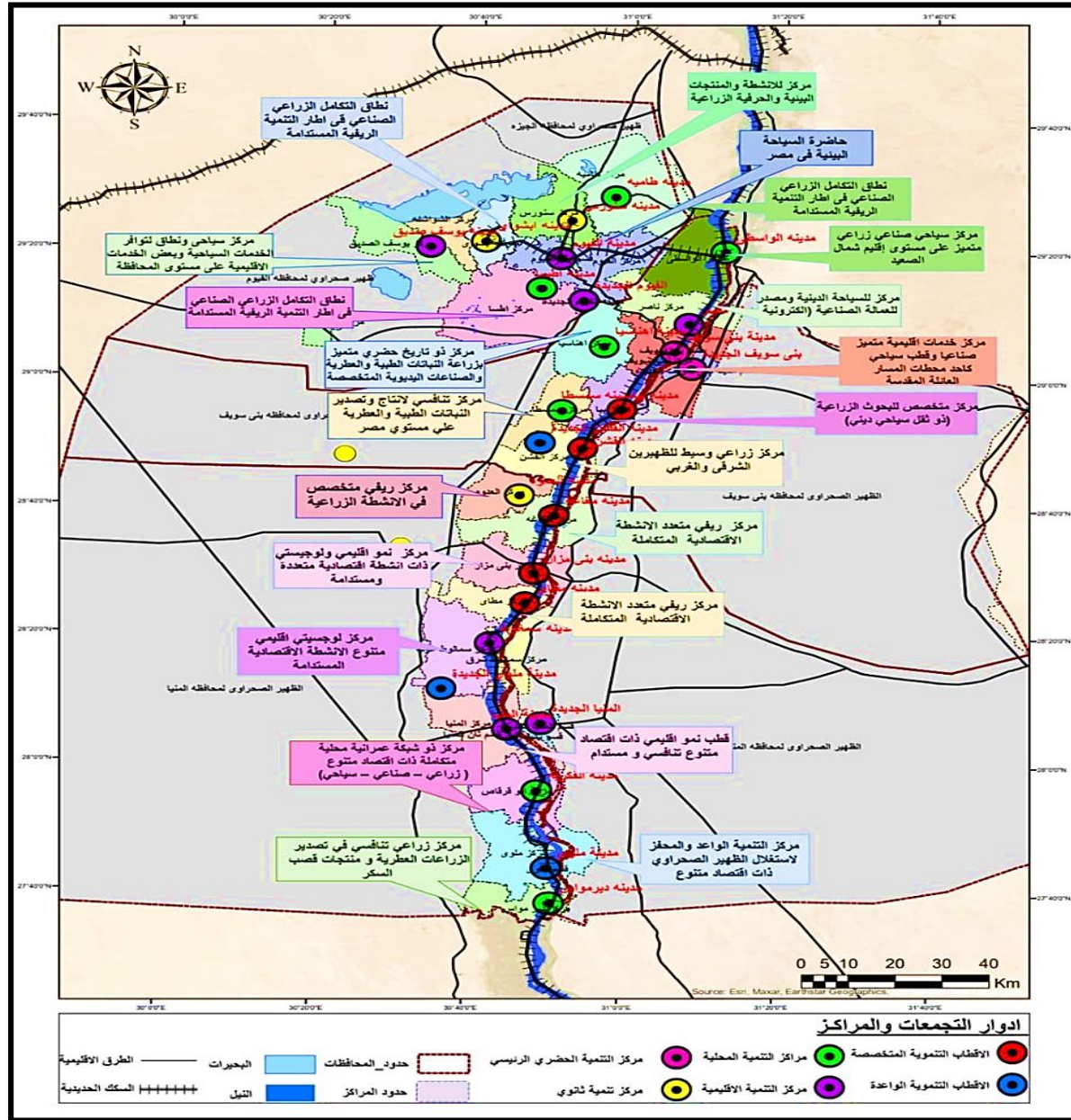
أولاً- النطاق الزراعي القائم: ونقترح الدراسات السياسات التالية لتنمية هذه الوحدة التنموية:

- دعم الريف بمشروعات إنتاجية مرتبطة بالصناعات الأساسية في الحضر.
- تكامل التنمية العمرانية بين المدن القائمة والمدن الجديدة.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- تحسين الربط بين التجمعات العمرانية القائمة (حضر - ريف)، ومحاور الطرق الإقليمية (طولية وعرضية).
- دعم الأنشطة الزراعية مثل إنتاج الدواجن واللحوم.

ثانيًا- النطاق السياحي: يعتمد هذا النطاق على تخصصه في النشاط السياحي واستغلال المنطقة المحيطة بمحمية قارون ووادي الريان في استحداث أنماط سياحية جديدة للمحافظة مثل سياحة السفاري وسياحة المغامرات والتخييم. بالإضافة إلى استغلال مقومات السياحة الثقافية والأثرية بمحافظة الفيوم.



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد، القاهرة، 2023.

شكل رقم (2-7)

أدوار التجمعات العمرانية ورؤية المراكز التنموية بإقليم شمال الصعيد 2023

ثالثاً- نطاق الظهير الصحراوي: وهو النطاق المتكون أقصى جنوب محافظة المنيا في الظهير الصحراوي، وتقوم تلك الوحدة على التكامل بين الأنشطة الاقتصادية في ظهير منطقة الواحات في الصحراء الغربية. وسوف يلعب ذلك النطاق دوراً مهماً في استيعاب الزيادة السكانية للإقليم وتوفير العديد من فرص العمل للهجرات السكانية. كما سيتكامل الظهير الصحراوي مع التجمعات العمرانية على الهوامش للعمران القائم وسوف يحدث تكامل وظيفي بين تلك التجمعات الهامشية وبين العمران الجديد بالنطاق.

رابعاً- نطاق التنمية الصناعية والصناعات الغذائية: يتخصص هذا النطاق وظيفياً في الصناعات القائمة على النباتات الطبية والعطرية، واستغلال الظهير الصحراوي لهما في اقتراح مجمع لتلك الصناعات، لدعم التنافسية القومية والعالمية للمحافظة في مجال النباتات الطبية والعطرية، وكذلك دعم الصناعات القائمة على بنجر السكر مثل صناعات السكر والزيت وخلافه، كما يمكن استغلال مناطق الاستصلاح المقترحة غرب المحافظة في دعم الفكر التنموي المقترح في ذلك النطاق.

خامساً- نطاق التنمية الصناعية وأنشطة التعدين والتحجير: وتقترح الدراسات السياسات التالية لتنمية هذه الوحدة التنموية:

- مشروعات صناعية متخصصة للإفادة من المحاور الإقليمية (بني مزار - رأس غارب).
- توطین العديد من خدمات اللوجستية على المحاور الإقليمية المقترحة (بني مزار / الباويطي - بني مزار / رأس غارب).
- تتخصص التجمعات الحضرية في الوحدة طبقاً لمواردها الطبيعية والاقتصادية.
- توطین الأنشطة اللوجيستية التجارية والتكنولوجية في المدن الجديدة.
- مشروعات التنمية الجديدة مثل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

سادساً- نطاق أنشطة التنمية الزراعية: وتقترح الدراسات السياسات التالية لتنمية هذه الوحدة التنموية:

- تكامل التنمية الريفية الجديدة في الظهير الصحراوي مع التجمعات العمرانية القائمة (حضر - ريف).
- تتخصص مراكز العمران في دعم المشروعات الزراعية.
- توطین العديد من الصناعات الغذائية والتحويلية بالنطاق.
- دعم الأنشطة الزراعية مثل إنتاج الدواجن واللحوم والصناعات الزراعية.

الفصل الثالث

تقييم الوضع الراهن والميزات النسبية والمقومات التنافسية لإقليم شمال الصعيد

3-1 تمهيد:

اتضح من البحث وجود توافق ما بين الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجية، وذلك في ضوء السياسات التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية لمصر (NUP) عام 2020؛ مع أهداف التنمية المحلية في إقليم شمال الصعيد، والتي تهدف إلى تحقيق التكامل بين التجمعات العمرانية ذات الميزات النسبية مع مراعاة خصوصيتها، وتحقيق التكامل بين مناطق التنمية المحلية بالإقليم المتاخمة مع مناطق التنمية المحلية في الأقاليم المجاورة، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية لإقليم شمال الصعيد.

وكان من بين تساؤلات البحث "ما الإجراءات والجهود المحلية التي تم وسيتم اتخاذها لتحقيق التنمية المكانية والعدالة الاجتماعية؟"، كما تضمن منهج البحث تقييم الوضع الراهن والميزات النسبية والمقومات التنافسية في المجالات المختلفة، وكذلك التفاوتات والتباينات المحلية المكانية التي تعيق تحقيق ذلك، وأيضاً هدر الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعمرانية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، من خلال تصنيف الوحدات المحلية (المراكز الإدارية)، من حيث الميزات النسبية والمقومات التنافسية المتنوعة، كأساس لتعزيز الإفادة من هذه الميزات النسبية، مع مراعاة التنوع والخصوصية التي تتمتع بها المجتمعات المحلية. حيث يتم تحديد فجوات التنمية: من خلال تحليل الوضع الراهن للوحدات المحلية (مراكز) إقليم شمال الصعيد، بهدف تحديد السياسات الفعالة لزيادة موارد الإدارة المحلية: تحديد المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية أو فرص للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن تسهم في زيادة موارد الإدارة المحلية.

3-2 تقييم الوضع الراهن للوحدات المحلية بإقليم شمال الصعيد:

بالرغم من المقومات التي تتمتع بها محافظات إقليم شمال الصعيد، والتي تم رصدها من خلال المخططات الاستراتيجية لمحافظات الإقليم ومراكزه، إلا أنها تواجه بعض التحديات، والتي تقف حجرة عثرة أمام جهود التنمية الاقتصادية المحلية بالإقليم، وتتعرض على جهود التنمية المستدامة، تم رصد بعض هذه المشكلات- التي تعبر عن التنمية المحلية بمعناها الشامل الذي يتخطى قضية الاستثمارات الحكومية، لیتضمن الاستثمارات بشكلها العام سواء الحكومية أو الخاصة - من خلال الزيارات الميدانية وورش العمل التي تم عقدها مع محافظات الإقليم (مع التركيز على محافظة بني سويف) والمديريات والإدارات التي هدفت إلى تحسين مؤشرات التنمية المختلفة بها، لتعزيز عملية التوطين بها ومنها إدارة التنمية الاقتصادية.

وكذلك ترصد الجداول التالية أهم التحديات التي تواجه جهود التنمية الاقتصادية المحلية؛ من خلال تقييم الوضع الراهن على مستوى الوحدات الإدارية لمحافظات الإقليم.

جدول رقم (3-1-أ)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة الفيوم 2023

مركز الفيوم	
رؤية مركز الفيوم: حاضرة السياحة البيئية في مصر	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز الفيوم	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
تنوع مصادر الجذب السياحي بالمركز ما بين السياحة الثقافية والتاريخية ومقومات جذب السياحة الرياضية ومقومات جذب سياحة السياحة الريفية	ضعف الطلب على المنتج السياحي بالمركز بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به
توافر الخدمات الزراعية مثل النباتات الطبية والعطرية	رفض المستثمرين الاستثمار الصناعي في المحافظة
يضم مركز الفيوم بعض معارض المنتجات البيئية والحرفية، ويوجد في مدينة	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي	لا يوجد سوى فندق واحد نجمتين و4 فنادق تحت التصنيف انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي	غياب التنسيق بين المناطق الصناعية بشأن نوعية الصناعات
توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة اللازمة للصناعة	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية. ندرة المياه ومشكلات الري وخاصة في فترات الصيف
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي	مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي
توافر شبكات النقل والمواصلات الأساسية اللازمة للتنمية بشكل عام	عدم توفر الإثارة المناسبة ليلا ببعض الطرق المؤدية إلى المناطق الأثرية المختلفة
يتميز مركز الفيوم بسباق رالي الفيوم من أمام هرم هواره بمركز الفيوم مروراً	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء
توافر المناطق الصناعية التي بها صناعات كثيرة متنوعة	قلة الموارد المالية وضعف التمويل
يتميز الموقع بخواص مناخية تؤهله لزراعة مجموعة من النباتات الطبية	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة
قرب المحافظة من ممر التنمية في الصحراء الغربية	تدهور المناطق الأثرية والتاريخية وسوء حالتها
تحسين البنية الأساسية للري والصرف الزراعي	تفتت الملكيات والنمو العمراني على الأراضي الزراعية
الارتفاع بالإنتاج ليناسب السوق المحلي والدولي	ضعف التسويق وعدم توافر أسواق تستوعب الإنتاج الصناعي
إنشاء مشروعات عالية الربحية لجذب الاستثمارات	توفير مساحات شاسعة من الأراضي القديمة نتيجة نقص المياه خاصة في فصل الصيف
استحداث التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج كيمياً ونوعياً.	انخفاض المستوى الفني والثقافي للعاملين مما يؤثر على جودة واقتصاديات الإنتاج الصناعي
اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير الصعيد بصفة عامة	ارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي ببحيرة قارون خطر متزايد يهدد الأراضي بالغمر بالمياه مرتفعة الملوحة
التوسع في التصنيع الزراعي لتعزيز القيمة المضافة	مشكلة الصدوع الزلازل والتي تمثل عوائق للتنمية بالمركز
	مخبرات السيول بالطواقم المحيط للمحافظة التي تهدد التنمية بالطواقم المحيط
	منافسة الأقصر واسوان للمناطق الأثرية في مجال سياحة الآثار
مركز سنورس	
رؤية مركز سنورس: نطاق التكامل الزراعي الصناعي في إطار التنمية الريفية المستدامة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز سنورس	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر الخدمات الزراعية مثل النباتات الطبية والعطرية	ضعف الطلب على المنتج السياحي بالمركز بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به.
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
وجود طاقة فندقية خمس نجوم وأربع نجوم بمدينة سنورس مما يتيح جذب فئات	هجرة العمالة المدربة من المحافظة
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
تنوع مصادر الجذب السياحي بالمركز ما بين السياحة الثقافية والتاريخية	تدهور المناطق الأثرية والتاريخية وسوء حالتها.
توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة اللازمة للصناعة	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية ندرة المياه ومشكلات الري وخاصة في فترات الصيف.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي	عدم توفر الإثارة المناسبة ليلا ببعض الطرق المؤدية إلى المناطق الأثرية المختلفة.
يشتهر المركز بالعديد من القرى التي تتميز بالصناعات البيئية والحرف اليدوية	ضعف التسويق وعدم توافر أسواق تستوعب الإنتاج الصناعي
توافر شبكات النقل والمواصلات الأساسية اللازمة للتنمية بشكل عام	تلوث بحيرة قارون يمثل تحدياً للتطوير والاستثمار السياحي.
يتميز الموقع بخواص مناخية تؤهله لزراعة مجموعة من النباتات النباتات	مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي
اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير ودعم الصناعة	انخفاض المستوى الفني والثقافي للعاملين مما يؤثر على جودة واقتصاديات الإنتاج الصناعي
الحد من انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء.
توافر الأملاح المعدنية ببحيرة قارون	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة
تحسين البنية الأساسية للري والصرف الزراعي.	تفتت الملكيات والنمو العمراني على الأراضي الزراعية.
الارتفاع بالإنتاج ليناسب السوق المحلي والدولي.	قلة الموارد المالية وضعف التمويل
إنشاء مشروعات عالية الربحية لجذب الاستثمارات استحداث التقنيات الحديثة	توفير مساحات شاسعة من الأراضي القديمة نتيجة نقص المياه خاصة في فصل الصيف.
لزيادة الإنتاج كيمياً ونوعياً.	ارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي ببحيرة قارون خطر متزايد يهدد الأراضي بالغمر بالمياه مرتفعة الملوحة.
التوسع في التصنيع الزراعي لتعزيز القيمة المضافة	

أبرز نقاط القوة	أبرز نقاط الضعف
أبرز نقاط الفرص	أبرز نقاط المخاطر

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة الفيوم ومراكزها، القاهرة، 2023.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

جدول رقم (3-1-ب)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة الفيوم 2023

مركز إيشواي	
رؤية مركز إيشواي: نطاق التكامل الزراعي الصناعي في إطار التنمية الريفية المستدامة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز إيشواي	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي	ارتفاع تكاليف الإنتاج الحيواني بالمركز نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف.
توفر المنتجات الزراعية اللازمة للصناعات الغذائية.	ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوي الزراعية
تنوع مصادر الجذب السياحي بالمركز ما بين السياحة الثقافية والتاريخية	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي
إمكانية استغلال ساحل بحيرة قارون لإقامة الأنشطة الترفيهية وتنويعها. التوسع	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي	ضعف الطلب على المنتج السياحي بالمركز بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به
ارتفاع الإنتاج ليناسب السوق المحلي والدولي.	تدهور المناطق الأثرية والتاريخية وسوء حالتها
التوسع في التصنيع الزراعي لتعزيز القيمة المضافة	عدم توفر الإثارة المناسبة ليلا ببعض الطرق المؤدية إلى المناطق الأثرية المختلفة.
يحتل المركز بنشاط صناعي متنوع خاصة في مجال الصناعات الورقية، وكذلك	سوء حالة الطريق السياحي على ساحل بحيرة قارون وانقطاع التيار الكهربائي.
الحد من انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.	ضعف بنية المؤسسات التعليمية الفنية في المركز وعلاقتها بالصناعة
	عدم وجود إدارة للهيئة العامة للتنمية الصناعية لتنمية وحل مشكلات المستثمرين
	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية.
	ندرة المياه ومشكلات الري وخاصة في فترات الصيف.
	مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي.
	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
	تفتت الملكيات والنمو العمراني على الأراضي الزراعية.
مركز أطسا	
رؤية مركز أطسا: نطاق التكامل الزراعي الصناعي في إطار التنمية الريفية المستدامة	
المقومات والفرص والتحديات من خلال التحليل الرباعي لمركز أطسا - محافظة الفيوم	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي	ضعف الطلب على المنتج السياحي بالمركز بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به.
توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة اللازمة للصناعة	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي.	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية. ندرة المياه ومشكلات الري وخاصة في فترات الصيف.
توافر شبكات النقل والمواصلات الأساسية اللازمة للتنمية بشكل عام.	مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي
قرب المحافظة من ممر التنمية في الصحراء الغربية يتميز الموقع بخواص	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء.
توافر الخامات الزراعية مثل النباتات الطبية والعطرية	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
الحد من انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.	هجرة العمالة المدربة لخارج المحافظة
اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير ودعم الصناعة	تفتت الملكيات والنمو العمراني على الأراضي الزراعية.
التوسع في التصنيع الزراعي لتعزيز القيمة المضافة	تبوير مساحات شاسعة من الأراضي القديمة نتيجة نقص المياه خاصة في فصل الصيف.
تنوع مصادر الجذب السياحي بالمركز ما بين السياحة الثقافية والتاريخية	ارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي ببجيرة قارون خطر متزايد يهدد الأراضي بالغمر بالمياه مرتفعة الملوحة.
ومقومات جذب السياحة النيلية ومقومات جذب سياحة المغامرات والسياحة	عدم وجود طاقات إيوائية فندقية بنطاق المركز.
تنوع المناطق الأثرية بالمركز ما بين آثار فرعونية ويونانية ورومانية.	غياب التنسيق بين المناطق الصناعية بشأن نوعية الصناعات
يشتهر مركز أطسا بصناعة السجاد والكليم خاصة في قرية قصر الباسل	تدهور المناطق الأثرية والتاريخية وسوء حالتها.
	عدم توفر الإثارة المناسبة ليلا ببعض الطرق المؤدية إلى المناطق الأثرية المختلفة.
	قلة الموارد المالية وضعف التمويل
	ضعف التسويق وعدم توافر أسواق تستوعب الإنتاج الصناعي
	انخفاض المستوى الفني والثقافي للعاملين مما يؤثر على جودة واقتصاديات الإنتاج الصناعي
أبرز نقاط القوة	أبرز نقاط الضعف
أبرز نقاط الفرص	أبرز نقاط المخاطر

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة الفيوم ومراكزها، القاهرة، 2023.

جدول رقم (3-1-ج)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة الفيوم 2023

مركز طامية	
رؤية مركز طامية: نطاق التكامل الزراعي الصناعي في إطار التنمية الريفية المستدامة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي لمركز طامية	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي	رفض المستثمرين الاستثمار الصناعي في المحافظة
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي	ضعف التسويق وعدم توافر أسواق تستوعب الإنتاج الصناعي
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي	ضعف الطلب على المنتج السياحي بالمركز بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به.
توافر شبكات النقل والمواصلات الأساسية اللازمة للتنمية	غياب التنسيق بين المناطق الصناعية بشأن نوعية الصناعات
يتميز الموقع بخواص مناخية توله لزراعة مجموعة من النباتات الطبية	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
توافر الخامات الزراعية مثل النباتات الطبية والعطرية	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
توافر الأملاح المعدنية ببحيرة قارون	انخفاض المستوى الفني والثقافي للعاملين مما يؤثر على جودة واقتصاديات الإنتاج الصناعي
اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير ودعم الصناعة	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية .
توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة اللازمة للصناعة	عدم وجود طاقات إبداعية فنية في نطاق المركز.
توافر المناطق الصناعية القريبة التي بها صناعات كثيرة متنوعة	هجرة العمالة المدربة من المحافظة
اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير ودعم الصناعة	مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي
قرب المحافظة من ممر التنمية في الصحراء الغربية	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء.
إنشاء مشروعات عالية الربحية لجذب الاستثمارات	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
	قلة الموارد المالية وضعف التمويل
	عدم توفر الإنارة المناسبة ليلا ببعض الطرق المؤدية إلى المناطق الأثرية المختلفة.
	تفتت الملكيات والنمو العمراني على الأراضي الزراعية.
	تبوير مساحات شاسعة من الأراضي القديمة نتيجة نقص المياه خاصة في فصل الصيف.
	ارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي ببحيرة قارون خطر متزايد يهدد الأراضي بالغمر بالمياه مرتفعة الملوحة.
	- ندرة المياه ومشكلات الري وخاصة في فترات الصيف.
مركز يوسف الصديق	
رؤية مركز يوسف الصديق: مركز سياحي ونطاق لتوافر الخدمات السياحية وبعض الخدمات الإقليمية على مستوى المحافظة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي لمركز يوسف الصديق	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
تنوع مصادر الجذب السياحي بالمركز ما بين السياحة الثقافية والتاريخية	ضعف الطلب على المنتج السياحي بالمركز بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به. رفض المستثمرين الاستثمار الصناعي في المحافظة
ومقومات جذب السياحة الرياضية ومقومات جذب سياحة السياحة الريفية	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
توافر شبكات النقل والمواصلات الأساسية اللازمة للتنمية	ندرة المياه ومشكلات الري وخاصة في فترات الصيف.
توافر الخامات الزراعية مثل النباتات الطبية والعطرية	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
يضم المركز بعض معارض للمنتجات البيئية والحرفية	تفتت الملكيات والنمو العمراني على الأراضي الزراعية.
توافر الأملاح المعدنية ببحيرة قارون	مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي
توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة اللازمة للصناعة	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء
اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير الصعيد وتنشيط السياحة	انخفاض المستوى الفني والثقافي للعاملين
القرب من ممر التنمية في الصحراء الغربية	قلة الموارد المالية وضعف التمويل
إنشاء مشروعات عالية الربحية لجذب الاستثمارات	ضعف التسويق للاماكن السياحية بالمركز
توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة اللازمة للصناعة	مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي وارتفاع الملوحة
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي	تبوير مساحات شاسعة من الأراضي القديمة نتيجة نقص المياه خاصة في فصل الصيف.
توافر المناطق الصناعية التي بها صناعات كثيرة متنوعة	ارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي ببحيرة قارون خطر متزايد يهدد الأراضي بالغمر بالمياه مرتفع
يتميز الموقع بخواص مناخية توله لزراعة مجموعة من النباتات الطبية	عدم توفر الإنارة المناسبة ليلا ببعض الطرق المؤدية إلى المناطق الأثرية المختلفة.
والعطرية وإنتاج العسل الأبيض.	تدهور المناطق الأثرية والتاريخية وسوء حالتها.
أبرز نقاط القوة	أبرز نقاط الضعف
أبرز نقاط الفرص	أبرز نقاط المخاطر

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة الفيوم ومراكزها، القاهرة، 2023.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

جدول رقم (3-2-أ)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة بني سويف 2023

مركز الواسطي	
رؤية مركز الواسطي: مركز سياحي صناعي زراعي متميز على مستوى إقليم شمال الصعيد	
أبرز مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز الواسطي	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
المقومات الاقتصادية في المركز وإمكانية استغلالها في تحقيق مستهدفات التنمية الإقليمية (اقتراح وتخصيص مدينة الواسطي الجديدة بالظهير الصحراوي الغربي	عدم وجود طاقة استيعابية مستقبلية في مدينة الواسطي مما يستدعي توفير المناطق البديلة
استغلال المنطقة الصناعية بكم أبو راضي شمال طريق الواسطي / الفيوم	تجاهل المناطق الأثرية بالمركز
كثرة المحاجر مما يشجع على إقامة مجمع صناعي ضخم قائم على الموارد الطبيعية	المشكلة البيئية في جمع وإدارة المخلفات الصلبة بالمركز (التخلص العشوائي من المخلفات الصلبة - الحرق - تراكم المخلفات - الرائحة الكريهة - المشاكل الصحية وخصوصا العاملين بالمجال)
تواجد وتوافر الأمداد المائي في المركز بما يكفي للاحتياجات المختلفة	ضعف الطاقة الاستيعابية العمرانية في التجمعات الريفية بالمركز وضرورة توجيه الزيادات السكانية الى الخارج
إمكانية استغلال الظهير الصحراوي المتسع شرق المركز في توطین الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن التنموي المطلوب على المستوى الإقليمي.	
قرب المركز من القاهرة الكبرى و6 أكتوبر	
مركز ناصر	
رؤية مركز ناصر: مركز للسياحة الدينية ومصدر للعمالة الصناعية (الالكترونية)	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز ناصر	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
تواجد نسبة من أراضي البرك والمستنقعات والتي يمكن استغلالها في توفير مناطق الإسكان اللازمة حتى سنة الهدف	عدم وجود طاقة استيعابية عمرانية في التجمعات الريفية بالمركز وضرورة توجيه الزيادات السكانية بها نحو التجمعات العمرانية الجديدة بالمحافظة
تواجد طاقة استيعابية في مدينة ناصر مقدرة بـ 3179 نسمة حتى سنة الهدف	ارتفاع الكثافات السكانية بالمركز، وضرورة توجيه الزيادات السكانية بالمركز نحو المراكز المجاورة لتخفيف الضغوط العمرانية عن المناطق القائمة
إمكانية استغلال الظهير الصحراوي المتسع شرق وغرب المركز في توطین الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن التنموي المطلوب على المستوى الإقليمي	قصور عملية التمويل اللازمة للمشروعات المستهدفة بالمركز خاصة المشروعات الموجهة نحو التجمعات الريفية ذات الأولوية
استغلال قرب المركز من مركز بني سويف في تحقيق التكامل الاقتصادي والمكاني بين المركزين لدعم وتوزيع التنمية على المراكز وخلق مناطق تنموية واعدة بالمحافظة	
المقومات الاقتصادية في المركز وإمكانية استغلالها في تحقيق مستهدفات التنمية الإقليمية (التخصص الوظيفي للمركز في زراعة النباتات الطبية والعطرية)	
مركز بني سويف	
رؤية مركز بني سويف: مركز خدمات إقليمية متميز صناعيا وقطب سياحي كأحد محطات المسار العائلة المقدسة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز بني سويف	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
مركزية الخدمات المرتفعة بمدينة بني سويف	ارتفاع الكثافات السكانية حيث سجلت الكثافة السكانية 4397 نسمة/كم ² (الكثافة العامة 410 نسمة/كم ²). أعلى كثافات بإقليم شمال الصعيد
التركز الحضري وارتفاع نسبة حضر بالمركز إلى نسبة 32.7% من جملة الحضر بالمحافظة	تزايد معدلات الزحف ومعدلات تآكل الأراضي الزراعية لزيادة معدلات الطلب على الإسكان بالمركز لتمييزه بالأنشطة الخدمية والاقتصادية الكبرى
وجود شبكات نقل إقليمية قوية (طرق - سكك حديدية) مما يحقق الربط بالتجمعات العمرانية المحيطة ويشجع السياحة	زيادة الضغوط العمرانية المحتملة على مدينة بني سويف القائمة نظراً للتركز الخدمي الكبير واعتماد المراكز الأخرى عليها بالمحافظة يمكن أن يؤدي إلى ندرة الأراضي
تواجد مسطحات للأراضي البور والمستنقعات بالمركز (5 كم ²) يمكن استغلالها في توطین الزيادة السكانية المتوقعة على المركز	
اتجاه الدولة إلى تنمية الريف المصري وتوفير المتطلبات الأساسية للتجمعات الريفية من خلال المبادرات الرئاسية المختلفة (حياة كريمة - سكن كريم)	
ارتفاع الرتبة الحجمية لمدينة بني سويف القائمة (من 150:250 ألف نسمة) كأعلى رتبة للتجمعات في محافظة بني سويف	

أبرز نقاط الضعف

أبرز نقاط المخاطر

أبرز نقاط القوة

أبرز نقاط الفرص

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة الفيوم ومراكزها، القاهرة، 2023.

جدول رقم (3-2-ب)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة بني سويف 2023

مركز أهناسيا	
رؤية مركز أهناسيا: مركز ذو تاريخ حضري متميز بزراعة النباتات الطبية والعطرية والصناعات اليدوية المتخصصة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز أهناسيا	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
إمكانية استغلال الظهير الصحراوي المتسع شرق المركز في توطین الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن التنموي المطلوب على المستوى الإقليمي	اختلال التوازن البيئي بسبب استخدام المبيدات مما أثر على خصوبة التربة
توافر تبلغ المنطقة الأثرية بالمركز 390 فدان وما بها من معابد	تجاهل المناطق الأثرية بالمركز
تواجد وتوافر الأمداد المائي في المركز بما يكفي للاحتياجات المختلفة	ضعف الجذب السياحي للمركز بالمقارنة بمواردها الأثرية والطبيعية والبيئية
كثرة المحاجر مما يشجع على إقامة مجمع صناعي ضخم قائم على الموارد الطبيعية	انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (لا يتجاوز 0.1 فدان/فرد)
وقوع المركز في منطقة اشعاع شمسي عالي مما يساعد على إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة مما يدعم الاستدامة	محدودية الطاقة الاستيعابية عمرانية في التجمعات الريفية بالمركز وضرورة توجيه الزيادات السكانية
الثراء النسبي للمركز في مواردها السياحية سواء الأثرية أو الطبيعية أو البيئية	
وتنوع السياحة ما بين سياحة السفاري والسياحة	
مركز ببا	
رؤية مركز ببا: مركز متخصص للبحوث الزراعية (ذو ثقل سياحي ديني)	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز ببا	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
إمكانية استغلال الظهير الصحراوي المتسع شرق المركز في توطین الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن التنموي المطلوب على المستوى الإقليمي	عدم وجود طاقة استيعابية مستقبلية في مدينة ببا مما يستدعي توفير المناطق البديلة.
المقومات الاقتصادية في المركز وإمكانية استغلالها في تحقيق مستهدفات التنمية الإقليمية (التخصص الوظيفي للمركز في زراعة النباتات الطبية والعطرية).	عدم الاهتمام باستغلال المناطق الأثرية بالمركز
تواجد وتوافر الإمداد المائي في المركز بما يكفي للاحتياجات المختلفة	انخفاض نسبة سكان الحضر بالمركز إلى نسبة 18.4 % من جملة سكان الحضر
كثرة وجود نسبة من أراضي البرك والمستنقعات والتي يمكن استغلالها في توفير مناطق الإسكان اللازمة حتى سنة الهدف	ضعف الطاقة الاستيعابية عمرانية في التجمعات الريفية بالمركز وضرورة توجيه الزيادات السكانية
استغلال المنطقة الصناعية بكم أبو راضي شمال طريق ببا / الفيوم	
مركز سمسطا	
رؤية مركز سمسطا: مركز تنافسي لإنتاج وتصدير النباتات الطبية والعطرية على مستوى مصر	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز سمسطا	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
تواجد طاقة استيعابية مستقبلية في مدينة سمسطا يمكن أن تستوعب الزيادة السكانية المقدره للمدينة حتى سنة الهدف	محدودية الطاقة الاستيعابية العمرانية في التجمعات الريفية بالمركز وضرورة توجيه الزيادات السكانية بها نحو التجمعات العمرانية الجديدة خارج المركز بالمحافظة
استغلال التخصص الوظيفي للتجمعات العمرانية في زراعات وتصنيع النباتات الطبية والعطرية في دعم وتحفيز التنمية المعتمدة على تطوير تلك الصناعات ودعم تنافسية المركز على المستوى الإقليمي والقومي	انخفاض نسبة سكان الحضر بالمركز إلى نسبة 21.4 % من جملة سكان الحضر بالمحافظة
إمكانية استغلال الظهير الصحراوي المتسع غرب المركز في توطین الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن التنموي المطلوب على المستوى الإقليمي	
-انخفاض الكثافات السكانية بالمركز إلى أدنى مستوياتها بين مراكز المحافظة	
مركز الفشن	
رؤية مركز الفشن: مركز زراعي وسيط للظهيرين الشرقي والغربي	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز الفشن	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
إمكانية استغلال الظهير الصحراوي المتسع شرق المركز في توطین الأنشطة والخدمات لتحقيق التوازن التنموي المطلوب على المستوى الإقليمي	عدم وجود طاقة استيعابية مستقبلية في مدينة الفشن مما يستدعي توفير المناطق البديلة
المقومات الاقتصادية في المركز وإمكانية استغلالها في تحقيق مستهدفات التنمية الإقليمية (اقتراح وتخصيص مدينة الفشن الجديدة بالظهير الصحراوي الغربي للمركز)	ارتفاع الكثافات السكانية بالمركز، وضرورة توجيه الزيادات السكانية بالمركز نحو المراكز المجاورة لتخفيف الضغط
تواجد نسبة من أراضي البرك والمستنقعات والتي يمكن استغلالها في توفير مناطق الإسكان اللازمة	قصور التمويل اللازم لتدشين المشروعات التنموية المقترحة في نطاق المركز
ارتفاع نسبة سكان الحضر بالمركز إلى نسبة 21.9 % من جملة سكان الحضر بالمركز مقارنة بباقي مراكز المحافظة (المرتبة الثالثة بين مدن المحافظة)	ضعف الطاقة الاستيعابية العمرانية في التجمعات الريفية بالمركز وضرورة توجيه الزيادات السكانية
استغلال الموقع المتميز للمركز في أقصى جنوب المحافظة في تحقيق التكامل الاقتصادي المطلوب بين المحافظة ومحافظة المنيا	

أبرز نقاط الضعف



أبرز نقاط المخاطر



أبرز نقاط القوة



أبرز نقاط الفرص



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة بني سويف ومراكزها، القاهرة، 2023.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

جدول رقم (3-3-أ)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة المنيا 2023

مركز المنيا	
رؤية مركز المنيا: مركز المنيا قطب نمو اقليمي ذات اقتصاد متنوع تنافسي ومستدام	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز المنيا	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	انخفاض الحيز الزراعي والتقنيات الحيازي في الأراضي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	انخفاض الإنتاج في بعض الحاصلات الزراعية والإنتاج السمكي
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر الإنتاج من الحاصلات الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة للتنمية السمكية	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	عدم وجود خدمات لمنتجات الثروة السمكية
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء
فرص إمكانية إقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية	
مركز بنى مزار	
رؤية مركز بنى مزار: مركز نمو اقليمي ولوجيستي ذات أنشطة اقتصادية متعددة ومستدامة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز بنى مزار	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية	انخفاض الحيز الزراعي والتقنيات الحيازي في الأراضي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي	انخفاض إنتاج في بعض الحاصلات الزراعية والإنتاج السمكي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر القوى البشرية الرقيقة وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر الإنتاج من الحاصلات الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	عدم وجود خدمات لمنتجات الثروة السمكية
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء مع زيادة نسبة الفقر والجوع والبطالة.
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	عدم مواكبة القوانين والتشريعات مع التطور في سياسات التسويق.
	انتشار الوباء والأمراض في القطاع الحيواني والداجني
	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية
	عدم توافر صناعات استغلال المخلفات الزراعية والحيوانية
مركز دير مواس	
رؤية مركز دير مواس: مركز زراعي تنافسي في تصدير الزراعات العطرية ومنتجات قصب السكر	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز دير مواس	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	انخفاض الحيز الزراعي والتقنيات الحيازي في الأراضي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	انخفاض إنتاج في بعض الحاصلات الزراعية والإنتاج السمكي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر القوى البشرية الرقيقة وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر الإنتاج من الحاصلات الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	عدم وجود خدمات لمنتجات الثروة السمكية
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء مع زيادة نسبة الفقر والجوع والبطالة.
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها.	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	عدم مواكبة القوانين والتشريعات مع التطور في سياسات التسويق.
فرص إمكانية إقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية	انتشار الوباء والأمراض في القطاع الحيواني والداجني
	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية
	عدم توافر صناعات استغلال المخلفات الزراعية والحيوانية

أبرز نقاط الضعف

أبرز نقاط المخاطر

أبرز نقاط القوة

أبرز نقاط الفرص

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة المنيا ومراكزها، القاهرة، 2023.

جدول رقم (3-3-ب)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة المنيا 2023

مركز سمالوط	
رؤية مركز سمالوط: مركز لوجستي إقليمي متنوع الأنشطة الاقتصادية المستدامة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز سمالوط	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	انخفاض إنتاج في بعض المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر القوى البشرية الرفيعة وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر الانتاج من المحاصيل الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	عدم وجود خدمات لمنتجي الثروة السمكية
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها.	
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	
فرص امكانية اقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية	
مركز مطاي	
رؤية مركز مطاي: مركز ريفي متعدد الأنشطة الاقتصادية المتكاملة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز مطاي	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	انخفاض إنتاج في بعض المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر القوى البشرية الرفيعة وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر الانتاج من المحاصيل الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	عدم وجود خدمات لمنتجي الثروة السمكية
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها.	
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	
فرص امكانية اقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية	
مركز مغاغة	
رؤية مركز مغاغة: مركز ريفي متعدد الأنشطة الاقتصادية المتكاملة	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز مغاغة	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر ظهور صحراوي قابل للزراعة.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	انخفاض إنتاج في بعض المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر القوى البشرية الرفيعة وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	عدم وجود خدمات لمنتجي الثروة السمكية
توافر الانتاج من المحاصيل الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء مع زيادة نسبة الفقر والجوع والبطالة.
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها.	
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	
فرص امكانية اقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية	

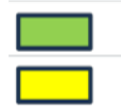
أبرز نقاط الضعف

أبرز نقاط المخاطر



أبرز نقاط القوة

أبرز نقاط الفرص



التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

جدول رقم (3-3-ج)

تقييم الوضع الراهن لمقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتحدياتها بمحافظة المنيا 2023

مركز العودة	
رؤية مركز العودة: مركز ريفي متخصص في الأنشطة الزراعية	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز العودة	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	انخفاض إنتاج في بعض الحاصلات الزراعية والإنتاج السمكي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر القوى البشرية الريفية وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر الانتاج من الحاصلات الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	عدم وجود خدمات لمنتجى الثروة السمكية
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء مع زيادة نسبة الفقر والجوع والبطالة.
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها.	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	عدم مواكبة القوانين والتشريعات مع التطور في سياسات التسويق.
فرص امكانية اقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية	انتشار الاوبئة والأمراض في القطاع الحيواني والداجني
	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية
	عدم توافر صناعات استغلال المخلفات الزراعية والحيوانية
مركز أبو قرقاص	
رؤية أبو قرقاص: مركز ذو شبكة عمرانية محلية متكاملة ذات اقتصاد متنوع (زراعي - صناعي - سياحي)	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز أبو قرقاص	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	انخفاض إنتاج في بعض الحاصلات الزراعية والإنتاج السمكي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر القوى البشرية الريفية وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر الانتاج من الحاصلات الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	عدم وجود خدمات لمنتجى الثروة السمكية
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء مع زيادة نسبة الفقر والجوع والبطالة.
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها.	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	عدم مواكبة القوانين والتشريعات مع التطور في سياسات التسويق.
فرص امكانية اقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية	انتشار الاوبئة والأمراض في القطاع الحيواني والداجني
	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية
	عدم توافر صناعات استغلال المخلفات الزراعية والحيوانية
مركز ملوى	
رؤية مركز ملوى: مركز التنمية الواعد والمحفز لاستغلال الظهير الصحراوي ذات اقتصاد متنوع	
مقومات وتحديات التنمية من خلال التحليل الرباعي - مركز ملوى	
مقومات التنمية (نقاط القوة / الفرص)	تحديات التنمية (نقاط الضعف / المخاطر)
توافر بنية أساسية للري والصرف الزراعي.	تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية.
تنوع النشاط والإنتاج الزراعي وتوافر ساعات تسويقية.	انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي.
وجود تنظيمات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي.	انخفاض إنتاج في بعض الحاصلات الزراعية والإنتاج السمكي.
توافر المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير الإنتاج والتصنيع الزراعي	ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية
توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية للحد من مخاطر أزمة الغذاء	عدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن
توافر القوى البشرية الريفية وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها ووجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية وعدم وجود برامج تدريبية للبيطريين
توافر الانتاج من الحاصلات الزراعية وتوافر المسطحات المائية الصالحة لتنمية الثروة السمكية	عدم وجود خدمات لمنتجى الثروة السمكية
الارتفاع بجودة الإنتاج ليناسب التسويق المحلي والدولي.	تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء مع زيادة نسبة الفقر والجوع والبطالة.
زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها.	عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
توفير فرص عمل في مختلف مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي	عدم مواكبة القوانين والتشريعات مع التطور في سياسات التسويق.
فرص امكانية اقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية	انتشار الاوبئة والأمراض في القطاع الحيواني والداجني
	ضعف الموارد المتاحة للوحدات البيطرية
	عدم توافر صناعات استغلال المخلفات الزراعية والحيوانية

أبرز نقاط الضعف

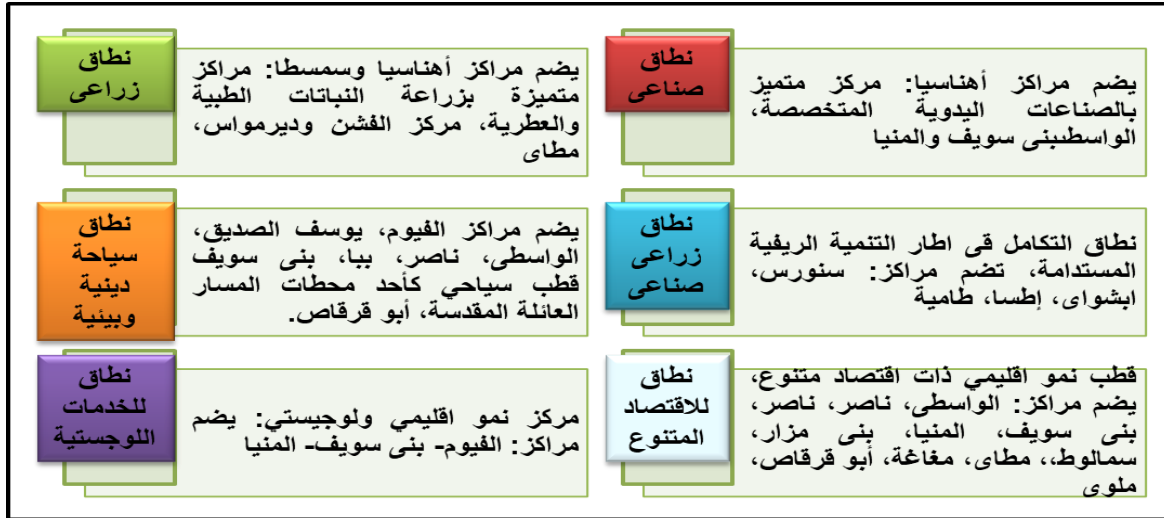
أبرز نقاط المخاطر

أبرز نقاط القوة

أبرز نقاط الفرص

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة المنيا ومراكزها، القاهرة، 2023.

يتضح من الجداول السابقة وجود إمكانات كبيرة، يمكن توجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بالوحدات الإدارية للإقليم، والتي أمكن حصرها على النحو المبين بالشكل التالي.



المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجداول السابقة.

شكل رقم (3-1)

نطاقات التنمية الاقتصادية المحلية بالوحدات الإدارية لإقليم شمال الصعيد 2023

كما يتبين من الجداول السابقة أيضًا وجود بعض المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام جهود التنمية الاقتصادية المحلية، أبرزها:

- رفض بعض المستثمرين الاستثمار الصناعي في محافظة الفيوم، وبعض المراكز في نطاق الإقليم، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية وضعف التمويل والتسويق، وعدم توافر أسواق تستوعب الإنتاج الصناعي المحلي، عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
- هجرة العمالة المدربة خارج الإقليم، وعدم مواكبة القوانين والتشريعات مع التطور في سياسات التسويق.
- تزايد معدلات الزحف ومعدلات تآكل الأراضي الزراعية لزيادة معدلات الطلب على الإسكان ببعض مراكز الإقليم، مما أدى إلى ارتفاع الكثافات السكانية ببعض المراكز، وضرورة توجيه الزيادات السكانية بالمركز نحو المراكز المجاورة لتخفيف الضغوط العمرانية عن المناطق القائمة.
- ضعف الطاقة الاستيعابية العمرانية في التجمعات الريفية بالمركز وضرورة توجيه الزيادات السكانية إلى الخارج، وزيادة الضغوط العمرانية المحتملة على مدينة بني سويف القائمة نظرًا للتركز الخدمي الكبير، واعتماد المراكز الأخرى عليها بالمحافظة يمكن أن يؤدي إلى ندرة الأراضي بها.
- عدم الاهتمام باستغلال المناطق الأثرية بالمركز، مما أدى إلى ضعف الطلب على المنتج السياحي بالإقليم بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به، لضعف التسويق للأماكن السياحية.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- قصور التمويل اللازم لتدشين المشروعات التنموية المقترحة في نطاق المركز، وللحصول على المواد الخام اللازمة للإنتاج، وتوفير سبل لتسويق المنتجات، وربط المشروعات الصغيرة بمشروعات كبيرة بحيث توفر المشروعات الصغيرة سلعا وسيطة للمشروعات الكبيرة.
- ضعف السلطات والموارد المالية المتاحة للوحدات المحلية التي تمكنها من التعامل مع المشكلات الخاصة التي تعاني منها، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية.

3-3 تقييم الميزات النسبية والتنافسية للوحدات المحلية بإقليم شمال الصعيد:

طبقاً للبيانات المتاحة من مراكز المعلومات بمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا، فقد تم تصنيف الوحدات المحلية من حيث المزايا النسبية كما يلي:

1/3/ الميزات النسبية في مجال الإنتاج الحيواني والداجني:

بتحليل الجدول (3-4) يمكن ملاحظة ما يلي:

- تفوق الوحدات المحلية بمحافظة المنيا بشكل واضح في نسبة الإنتاج من اللحوم الحمراء (نحو 80% من إنتاج اللحوم الحمراء بإقليم شمال الصعيد).
- يأتي في المرتبة الثانية مراكز (الفيوم - طامية - سنورس - بني سويف - الواسطى - ناصر - بيا) بإجمالي نسبة تقدر بنحو 11.2% من إجمالي الإقليم.
- بالنسبة لإنتاج الإقليم من اللحوم البيضاء ويلاحظ سيطرة مركز المنيا في هذا المجال حيث تقدر نسبة إنتاج اللحوم البيضاء في مركز المنيا 93.7% من إجمالي إنتاج إقليم شمال الصعيد بينما تتوزع باقي النسبة على المراكز الإدارية الأخرى بالإقليم.
- أما إنتاج الوحدات المحلية من عسل النحل فيعكس التوازن العام من هذا الإنتاج مكانياً حيث يمكن تقسيم الوحدات المحلية بالإقليم إلى المجموعات التالية:
- **المجموعة الأولى:** نسب تزيد عن 8% لكل مركز من إجمالي الإقليم، وتشمل مراكز (أطسا - إهناسيا - سمالوط - أبوقرقاص - ديرمواس).
- **المجموعة الثانية:** تنتج بنسب تتراوح بين (4% - 8%) من إجمالي الإقليم وتشمل مراكز الفيوم - يوسف الصديق - أبشواي - طامية - بني سويف - الواسطى - بني مزار).
- **المجموعة الثالثة:** تقل نسب الإنتاج عن 4% لكل منها من إجمالي إنتاج الإقليم وتشمل باقي المراكز الإدارية بإقليم شمال الصعيد.

جدول رقم (3-4)

الميزات النسبية المحلية في إقليم شمال الصعيد (الإنتاج الحيواني - الداجني) 2024

المحافظات	المراكز الإدارية	حجم الإنتاج من اللحوم الحمراء (ألف طن/ السنة)	حجم الإنتاج من اللحوم البيضاء (كجم/ السنة)	الإنتاج من عسل النحل (طن/ السنة)	طاقة مجازر الدواجن (ألف طن/ السنة)	الإنتاج من اللحوم الحمراء من البيض من إجمالي	الإنتاج من اللحوم البيضاء من إجمالي	عسل النحل من إجمالي الإقليم %	طاقة مجازر الدواجن من إجمالي المحافظة %	طاقة مجازر الدواجن من إجمالي المحافظة %
محافظة الفيوم	الفيوم	6551.6	7816	56	80	2.52	0.022	0.44	21.05	55.55
	أبشواي	128.75	291	48	80	0.05	0.00085	4.66	21.05	-
	يوسف الصديق	660.1	874	57	10	0.25	0.0024	5.54	2.63	-
	إطسا	668.15	843	100	100	0.26	0.00241	9.72	26.32	-
	طامية	5806.3	1791	45	50	2.23	0.0051	4.37	13.16	22.22
	سنورس	2805.8	2496	1	60	1.1	0.0071	0.097	0.26	22.22
محافظة بني سويف	بني سويف	3137.4	425881	50117	3137.4	1.2	1.22	4.87	17.9	41.37
	الواسطي	2727.6	-	45237	2727.6	1.05	-	4.4	15.57	-
	ناصر	2876.4	488550	24850	2876.4	1.1	1.4	2.41	16.42	47.46
	أهناسيا	1611.6	-	89770	1611.6	0.62	-	8.724	9.2	-
	ببا	4711.2	115000	27565	4711.2	1.96	0.33	2.68	26.89	11.17
	سمسطا	180.6	-	12385	180.6	0.07	-	1.2	1.03	-
محافظة المنيا	القشن	2273.4	-	24910	2273.4	0.87	-	2.42	12.98	-
	المنيا	20950	32730510	26500	3152.3	8.1	13.71	2.575	18.43	100%
	مغاغة	20574	8990	2700	1558.36	7.92	0.026	2.624	9.1	-
	العدوة	20817	150632	2730	296.22	8	0.43	0.265	1.73	-
	بني مزار	21200	1572	47890	2023.38	8.2	0.0045	4.65	11.83	-
	مطاي	19450	39327	35180	233.04	7.5	0.113	3.42	1.362	-
	سمالوط	31383	38792	75000	2303.28	12.1	0.111	7.29	13.46	-
	أبوقرقاص	25442	83990	100290	1624.34	9.8	0.24	9.75	9.5	-
	ملوي	25980	558691	20000	4553.26	10	1.599	1.944	26.62	-
	ديرمواس	21963	270903	190000	1362.2	8.45	0.776	18.46	7.963	-
إجمالي الإقليم		259933.3	34926949	1029007		100%	100%	100%		

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على: البيانات الإحصائية لمحافظات بني سويف، الفيوم، المنيا، غير منشورة، 2024.

■ الميزات النسبية في طاقة مجازر الماشية والدواجن:

- النسبة الأكبر لطاقة مجازر الماشية في محافظة الفيوم في المراكز الإدارية (الفيوم - أبشواي - إطسا - طامية) بنسب تتراوح بين (13% - 26%) من إجمالي المحافظة.
- يلاحظ في محافظة بني سويف توافر مجازر الماشية في جميع المراكز الإدارية بنسب تتراوح بين (9% - 26%) فيما عدا مركز ببا والذي تتخفف فيه طاقة المجازر إلى نحو 1% فقط من إجمالي المحافظة.
- أما في محافظة المنيا فنجد ضعف نسبة مجازر الماشية في مركزي العدوة ومطاي (أقل من 2%) ومتوسطة في مراكز مغاغة وأبوقرقاص ودير مواس (من 2% - 10%) من إجمالي المحافظة، بينما تتميز مراكز ملوي، المنيا، سمالوط، بني مزار في هذه الميزة بنسب تتراوح بين (10% - 26%) من إجمالي محافظة المنيا.

التمتية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- أما طاقة مجازر الدواجن فتبدو سيطرة مركز المنيا بنسبة 100% من إجمالي محافظة المنيا، وفي محافظة الفيوم يأتي مركز الفيوم في المقدمة 55.6% يليه مركزي طامية وسنورس 22.2% لكل منهما ولا توجد هذه المجازر في باقي مراكز المحافظة. أيضًا يأتي مركز ناصر بمحافظة بني سويف في المقدمة (47.5%) يليه مركز بني سويف (41.4%) ثم مركز ببا (11.7%) من إجمالي طاقة مجازر الدواجن في محافظة بني سويف.

2/3/3 الميزات النسبية للوحدات المحلية في قطاعي السياحة والصناعة:

يوضح الجدول رقم (3-5) الميزات النسبية للوحدات المحلية في إقليم شمال الصعيد في قطاعي السياحة والصناعة.

جدول رقم (3-5)

الميزات النسبية المحلية في إقليم شمال الصعيد (السياحة- الصناعة) 2024

المحافظات	المراكز الإدارية	عدد الغرف السياحية	عدد الأسرة السياحية	اجمالي عدد المنشآت الصناعية	اجمالي عدد الورش الحرفية	نسبة عدد الغرف السياحية من اجمالي الإقليم %	نسبة عدد الأسرة السياحية من اجمالي الإقليم	نسبة عدد المنشآت الصناعية من اجمالي الإقليم	نسبة عدد الورش من اجمالي الإقليم
محافظة الفيوم	الفيوم	169	347	446	878	10.62	10.95	3.12	6.7
	ايشواي	47	113	-	144	2.95	3.56	-	1.1
	يوسف الصديق	259	536	9	245	16.3	16.9	0.06	1.87
	اطسا	-	-	51	345	-	-	0.36	2.63
	طامية	17	38	-	92	1.07	1.2	-	0.7
	سنورس	192	322	86	288	12.1	10.16	0.6	2.2
محافظة بني سويف	بني سويف	256	479	2590	1234	16.1	15.1	18.11	9.4
	الواسطي	48	94	339	572	3.02	2.96	2.37	4.36
	ناصر	-	-	318	383	-	-	2.22	2.92
	اهناسيا	-	-	137	287	-	-	0.96	2.12
	ببا	-	-	1030	500	-	-	7.2	3.81
	سمسطا	-	-	1595	400	-	-	11.154	3.05
محافظة المنيا	الفشن	-	-	1065	500	-	-	7.45	3.81
	المنيا/ المنيا الجديدة	547	1128	1063	650	34.38	35.6	7.43	4.96
	مغاغة	16	24	1327	1249	1.06	0.76	9.28	9.87
	العدوة	-	-	-	361	-	-	-	2.75
	بني مزار	40	89	481	1176	2.51	2.8	3.36	8.9
	مطاي	-	-	224	683	-	-	1.57	5.21
	سمالوط (شرق- غرب)	-	-	-	1230	-	-	6.1	9.4
	أبوقرقاص	-	-	-	706	-	-	6.06	5.4
	ملوي	-	-	-	1081	-	-	9.92	8.24
	ديرمواس	-	-	-	7	-	-	2.43	0.05
إجمالي الإقليم		1591	3170	14300	13111	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على: البيانات الإحصائية لمحافظات بني سويف، الفيوم، المنيا، غير منشورة، 2024.

يتبين من الجدول السابق ما يأتي:

- تركز الغرف السياحية في مراكز المنيا بواقع (34.4%)، بني سويف (16.1%)، يوسف الصديق (16.3%)، سنورس (12.1%) والفيوم (10.6%) بجملة 89.5% من إجمالي عدد الغرف السياحية في إقليم شمال الصعيد، وهذه الغرف السياحية تنعكس على نسبة عدد الأسرة السياحية بواقع 35.6% في مركز المنيا، نحو 17% في مركز يوسف الصديق، نحو 15% في مركز بني سويف ونسبة تقدر بنحو 11% في مركزي الفيوم وسنورس.
- تظهر المنشآت الصناعية في معظم المراكز الإدارية في إقليم شمال الصعيد إلا أنه يمكن تمييز بعض المراكز طبقاً للأهمية النسبية حيث يأتي مركز بني سويف في المقدمة (18.1%) يليه مركز سمسطا (11.2%) ثم مركزي مغاغة وملوي بنسبة نحو (10%) ثم مراكز المنيا وببا والفسن وسمالوط وأبوقرقاص بنسب تقدر بنحو 7% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بالإقليم.
- بالمثل تنتشر الورش الحرفية في جميع المراكز الإدارية بمحافظات إقليم شمال الصعيد، ويلاحظ تفوق بعض المراكز الإدارية من حيث نسبة تركز هذه الورش مثل مراكز بني سويف، مغاغة، بني مزار، سمالوط، ملوي والفيوم (7% - 9%) بينما تقل هذه النسبة في باقي المراكز الإدارية عن 5% في كل مركز من أجمالي إقليم شمال الصعيد.

3/3/3 الميزات النسبية المحلية في معدلات الطرق والبنية الأساسية:

يوضح الجدول رقم (3-6) الميزات النسبية للوحدات المحلية في إقليم شمال الصعيد في معدلات الطرق والبنية الأساسية، ومنه يتضح الآتي:

- يتراوح معدل نصيب السكان من الطرق في المراكز الإدارية بين (0.3 - 1 كم/ 1000 نسمة).
- بالنسبة لمعدل كم طولي/ 2 كم في المساحة المأهولة فيتراوح بين (0.64 - 5.3 كم طولي/ 2 كم).
- يلاحظ ارتفاع معدل إنتاج مياه الشرب (ألف م³/ يوم/ 1000 نسمة) في المراكز عواصم المحافظات (الفيوم نحو 77.6 - مركز بني سويف 73.5 - مركز المنيا 71) ألف م³/ يوم/ 1000 من السكان ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد السكان، وكذلك ارتفاع معدل التحضر في هذه المراكز.
- بالنسبة لمعدل طاقة الصرف الصحي (ألف م³/ يوم) يلاحظ ارتباط هذه المعدلات بمواقع محطات معالجة الصرف الصحي حيث يصل هذا المعدل إلى نحو 100 م³/ يوم/ 1000 من السكان في المراكز الإدارية الفيوم، أبشواي، يوسف الصديق، بني سويف وناصر بينما تتراوح هذه المعدلات بين (40 - 80) م³/ يوم/ 1000 من السكان في معظم المراكز الإدارية بالإقليم ويقل هذا المعدل عن

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

4م3/ يوم/ 1000 نسمة في بعض المراكز الإدارية وهي مغاغة، العدوة، بني مزار، مطاي، سمالوط، ملوي، أبوقرقاص.

جدول رقم (3-6)

الميزات النسبية المحلية في إقليم شمال الصعيد (السياحة- الصناعة) 2024

المحافظات	المراكز الإدارية	عدد السكان 2024 (تقديري)	المساحة الكلية كم2	المساحة المأهولة كم2	إجمالي أطوال الطرق كم	معدل كم طولى/ 1000 نسمة	معدل كم طولى/ 2 كم في (المساحة المأهولة)	كمية مياه الشرب المنتجة ألف م3/ يوم	المعدل م3/ 1000 نسمة	طاقة الصرف الصحي ألف م3/ يوم	معدل م3/ 1000 نسمة
محافظة الفيوم	الفيوم	1275.2	1056	351.42	336	0.26	0.96	98992	77.6	124.1	97.3
	ابشواي	516	346.9	299.44	322.7	0.63	1.10	36053.53	691.0	50.3	97.5
	يوسف الصديق	172.3	861.8	114.23	400.5	2.3	3.50	29924	173.7	17.1	99.2
	اطسا	879.7	1397.2	465.1	431	0.49	0.93	59929	68.1	44.2	56.0
	طامية	554.03	1285.6	350.36	271	0.49	0.80	37196	67.1	29.9	54.0
	سنورس	787.5	1120.5	259.26	259	0.33	1.00	55682	70.7	43.7	55.5
محافظة بني سويف	بني سويف	824.5	1619	146.2	409.02	0.5	2.80	60589.9	73.5	83.5	101.3
	الواسطي	596.03	1494	172.5	403.37	0.68	2.40	31212.5	52.4	32.9	55.2
	ناصر	443.2	1483	141.7	382	0.86	2.70	24339.4	54.9	36.5	82.4
	اهناسيا	465.2	1553	215.9	457.7	0.98	2.10	32831.8	70.6	24.5	52.7
	ببا	557.44	1539	139.4	331.1	0.59	2.40	24336.7	43.7	24000.0	43.1
	سمسطا	329.13	1670	180.9	358.24	1.1	2.00	13116.5	39.9	15000.0	45.6
	القشن	559	1553	200.2	229.04	0.4	1.10	24459.2	43.8	24000.0	42.9
محافظة المنيا	المنيا	1116.1	3589	331	354.5	0.32	1.10	79263	71.0	60310.7	54.0
	مغاغة	711.2	3589	300	302.8	0.43	1.00	36291	51.0	17961.0	25.3
	العدوة	335.65	3588	255	222.9	0.66	0.87	8090	24.1	5343.6	15.9
	بني مزار	762.3	3588	235.6	232.4	0.3	1.00	36252	47.6	17504.6	23.0
	مطاي	381.2	3586	255	163.6	0.43	0.64	15844	41.6	7371.0	19.3
	سمالوط	954.6	3586	255	318	0.33	1.25	42747	44.8	12439.0	13.0
	أبوقرقاص	721.4	3588	345	339.4	0.47	1.00	28754	39.9	-	-
	ملوي	1112.2	3579	290	374.7	0.34	1.30	37913	34.1	19184.0	17.2
	ديرمواس	491.6	3586	245	214.8	0.44	0.88	17591	35.8	5930.0	12.1
	إجمالي الإقليم	14545.5	49258	5529.8	700.2	0.05	0.13	831407.5	57.5	240864.2	16.6

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على: البيانات الإحصائية لمحافظات بني سويف، الفيوم، المنيا، غير منشورة، 2024.

3-4 التباينات المحلية في إقليم شمال الصعيد:

3/4/1 التباينات المحلية في توزيع الكثافات السكانية (نسمة/ كم2):

تم حساب التباينات المحلية في توزيع الكثافات السكانية بطريقتين: الأولى الكثافة السكانية على المساحة الكلية، والثانية على المساحة المأهولة، وكما يتضح في الجدول (3-7). وحساب الكثافة السكانية على المساحة المأهولة يعد الأكثر تعبيرًا على تباينات توزيع السكان، ويمكن تصنيف المراكز الإدارية بالإقليم إلى ثلاث مجموعات رئيسية من حيث الكثافة السكانية على المساحة المأهولة كما يأتي:

- كثافة سكانية تزيد عن 3000 نسمة/ كم2 وتتمثل في مراكز (الفيوم- سنورس- بني سويف-

الواسطي- ناصر- ببا- المنيا- بني مزار- سمالوط- ملوي).

- كثافة سكانية تتراوح بين (2000- 3000 نسمة/ كم2) وتظهر في مراكز (طامية- إهناسيا- الفشن- مغاغة- أبوقرقاص- ديرمواس).
- كثافة سكانية أقل من 2000 نسمة/ كم2 وتتمثل في باقي المراكز الإدارية بإقليم شمال الصعيد (6 مراكز إدارية).

جدول رقم (3-7)

البيانات المحلية في توزيع السكان والموارد الزراعية بإقليم شمال الصعيد 2024

المحافظات	المراكز الإدارية	عدد السكان 2024 (تقديري)	المساحة الكلية كم2	المساحة المأهولة كم2	إجمالي مساحة المساحة المحصولية الزراعية (فدان)	إجمالي الكثافة السكانية العامة (نسمة/ كم2)	الكثافة السكانية على المساحة المأهولة (نسمة/ كم2)	نسبة السكان من الأراضي الزراعية (فدان/ نسمة)	نسبة السكان من المساحة المحصولية (فدان/ نسمة)
محافظة الفيوم	الفيوم	1275.2	1056	351.42	77391	136862	1208	0.06	0.11
	إشواي	516	346.9	299.44	33303	51120	1487.5	0.06	0.1
	يوسف الصديق	172.3	861.8	114.23	60066	94679	200	0.35	0.55
	اطسا	879.7	1397.2	465.1	95949	183459	629.6	0.11	0.21
	طامية	554.03	1285.6	350.36	75448	137400	431	0.14	0.25
	سنورس	787.5	1120.5	259.26	49328	85462	702.8	0.06	0.12
محافظة بني سويف	بني سويف	824.5	1619	146.2	34002	59916	509.3	0.04	0.73
	الواسطي	596.03	1494	172.5	40213	73226	399	0.07	0.12
	ناصر	443.2	1483	141.7	33055	63510	299	0.075	0.14
	إهناسيا	465.2	1553	215.9	50142	84734	299.5	0.12	0.18
	ببا	557.44	1539	139.4	31932	60424	362.2	0.06	0.11
	سمسطا	329.13	1670	180.9	42432	56864	197	0.13	0.17
	الفشن	559	1553	200.2	46173	76118	360	0.083	0.14
محافظة المنيا	المنيا	1116.1	3589	331	70607.13	139352.7	311	0.63	0.12
	مغاغة	711.2	3589	300	42710.9	96031.7	198.2	0.06	0.14
	العدوة	335.65	3588	255	30206.4	63796.02	93.5	0.09	0.19
	بني مزار	762.3	3588	235.6	56329	122233.7	212.5	0.074	0.16
	مطاي	381.2	3586	255	4082.14	7494.22	106.3	0.11	0.02
	سمالوط	954.6	3586	255	68575.12	143444.4	266.2	0.07	0.15
	أبوقرقاص	721.4	3588	345	76434.11	112835.5	201.1	0.11	0.16
	ملوي	1112.2	3579	290	77620.3	148985.1	310.8	0.07	0.13
	ديرمواس	491.6	3586	245	74705.4	79840.15	137.1	0.15	0.16
	إجمالي الإقليم	14545.5	49258	5529.8	1206896.7	2077787.4	295.3	0.083	0.14

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على: البيانات الإحصائية لمحافظات بني سويف، الفيوم، المنيا، غير منشورة، 2024.

2/4/3 التباينات المحلية في معدلات نصيب السكان من الأراضي الزراعية والمساحة المحصولية:

يبلغ نصيب الفرد في ج. م. ع من الأراضي الزراعية نحو 0.07 فدان عام 2022 وقد بلغ هذا المعدل في نهاية القرن التاسع عشر نحو 0.55 فدان/ نسمة، وبمقارنة هذا المعدل بما تم حسابه على مستوى المراكز الإدارية في إقليم شمال الصعيد نجد الآتي:

- معظم المعدلات في المراكز الإدارية في إقليم شمال الصعيد تدور حول المعدل القومي (12 مركزًا إداريًا بما يمثل نحو 50% من إجمالي عدد المراكز الإدارية بالإقليم).

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- يتحسن هذا المعدل نسبياً في عدد محدود من المراكز الإدارية مثل مراكز يوسف الصديق، إطسا، طامية، إهناسيا، سمسطا، المنيا، مطاي، أبو قرقاص وديرمواس.
- بالنسبة لنصيب السكان من المساحة المحصولية يلاحظ ارتفاع هذا المعدل نسبياً (يزيد عن 0.2 فدان/ نسمة) في مراكز (بني سويف، يوسف الصديق، إطسا، طامية، إهناسيا، سمسطا، العدوة) في حين تتشابه المراكز الإدارية الأخرى من حيث هذا المعدل (متوسط 0.15 فدان/ نسمة).

3/4/3 التباينات المحلية في قطاعي الخدمات التعليمية والصحية:

- يوضح الجدول (3-8) التباينات المحلية في توزيع الخدمات التعليمية والصحية في إقليم شمال الصعيد، ومنه يتضح ارتفاع الكثافات الفصلية في التعليم قبل الجامعي بالمراكز الإدارية مقارنة بالمعدلات المستهدفة لوزارة التربية والتعليم (40 تلميذ/ فصل)، ويمكن تقسيم المراكز الإدارية في الإقليم في هذا المجال إلى ما يأتي:
- تزيد معدلات كثافة الفصول عن 50 تلميذ/ فصل في مراكز الواسطي، ناصر، إهناسيا، مغاغة، العدوة، سمالوط، أبو قرقاص، ملوي، وتتراوح كثافة الفصول بين (40- 50 تلميذ/ فصل) في باقي المراكز.
 - يتراوح معدل مدرس/ تلميذ على مستوى مراكز الإقليم بين (20- 42 تلميذ/ مدرس).

جدول رقم (3-8)

التباينات المحلية في إقليم شمال الصعيد في مجال الخدمات التعليمية والصحية 2024

المحافظات	المراكز الإدارية	* عدد السكان 2024 (تقديري)	اجمالي عدد الفصول	اجمالي عدد التلاميذ	اجمالي عدد المدرسين	كثافة الفصول (تلميذ/ فصل)	معدل مدرس/ تلميذ	اجمالي عدد الأسرة في جميع الأنواع والتخصصات	معدل سرير/ 1000 نسمة	عدد الاطباء	معدل طبيب/ 1000 نسمة	عدد الممرضين	معدل ممرض/ 1000 نسمة
محافظة الفيوم	الفيوم	1275.2	6026	277160	10678	46	26	1491	1.17	942	0.74	1432	1.12
	ابشواي	516	2335	114995	5521	49.2	20.8	184	0.36	159	0.31	305	0.59
	يوسف الصديق	172.3	1916	93617	2215	49	42.3	-	-	-	-	-	-
	إطسا	879.7	3949	191102	4470	48.4	48.8	129	0.15	144	0.16	253	0.26
	طامية	554.03	2392	130872	3198	54.7	40.9	224	0.44	176	0.32	332	0.6
	سنورس	787.5	3075	163560	5024	53.2	32.6	274	0.35	475	0.6	374	0.47
محافظة بني سويف	بني سويف	824.5	4786	202303	7807	42.3	26	1691	2.05	1327	1.61	834	1.01
	الواسطي	596.03	2703	139489	3474	51.6	40	176	0.3	562	0.94	573	0.96
	ناصر	443.2	1999	104323	2835	52.2	37	16	0.04	408	0.92	374	0.84
	إهناسيا	465.2	2213	112032	3136	50.6	36	15	0.03	269	0.58	223	0.48
	بها	557.44	2500	118739	3581	47.5	33	74	0.13	383	0.69	511	0.92
	سمسطا	329.13	1758	82667	2070	47	40	107	0.45	325	0.99	457	1.39
	الفشن	559	2169	104149	2956	48	35	151	0.27	349	0.62	445	0.8
	المنيا	1116.1	6034	279812	15699	46.4	17.8	3159	2.83	1966	1.76	1115	1
محافظة المنيا	مغاغة	711.2	3259	172038	4934	52.8	34.9	248	0.35	650	0.91	541	0.76
	العدوة	335.65	1540	85463	2404	55.5	35.6	129	0.38	343	1.02	399	1.2
	بني مزار	762.3	3819	188936	15807	49.5	12	395	0.52	685	0.9	644	0.84
	مطاي	381.2	1907	86528	3116	45.4	27.8	155	0.41	333	0.87	413	0.43
	سمالوط	954.6	4127	215233	79.9	52.2	27.2	331	0.35	348	0.48	385	0.4
	أبوقرقاص	721.4	2831	147885	4733	52.2	31.2	149	0.21	415	0.57	422	0.58
	ملوي	1112.2	4304	232066	7817	53.9	29.7	476	0.43	474	0.43	332	0.3
	ديرمواس	491.6	1963	96433	3457	49.1	27.9	74	0.15	134	0.27	220	0.45
	إجمالي الإقليم	14546	77699	3872496	137617	49.8	28.1	7256	0.5	10735	0.74	10564	0.73

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتماداً على: البيانات الإحصائية لمحافظات بني سويف، الفيوم، المنيا، غير منشورة، 2024.

كما يتبين من الجدول السابق أيضًا:

- بالنسبة لمعدلات الأسرة للسكان فإن الدولة تستهدف 3 سرير/ 1000 نسمة وبمقارنة الواقع الفعلي على مستوى المراكز الإدارية بإقليم شمال الصعيد، وبلاحظ انخفاض معدل سرير/ 1000 نسمة في معظم المراكز الإدارية، حيث يقل عن 0.5 سرير/ 1000 نسمة (15 مركزًا إداريًا)، وينخفض هذا المعدل عن 0.1 سرير/ 1000 نسمة في المراكز الإدارية (ناصر - إهناسيا)، ويرتفع هذا المعدل في عواصم المحافظات عن 1 سرير/ نسمة، نظرًا للدور الوظيفي كعاصمة للمحافظة، تخدم جميع سكان المحافظة.
- يتراوح معدل طبيب/ 1000 نسمة في المراكز الإدارية بالإقليم بين (0.3 - 0.9) طبيب/ 1000 نسمة وبطبيعة الحال يرتفع هذا المعدل في عواصم المحافظات بحكم الدور الوظيفي لعاصمة المحافظة لإجمالي سكان المحافظة.
- بالمثل يتراوح معدل ممرض/ 1000 نسمة في الإقليم بين (0.3 - 1.4) ممرض/ 1000 نسمة وتختص هذه الخدمة في مركز يوسف الصديق.

3-5 أولويات العمل التنموي في إقليم شمال الصعيد:

أوضحت النتائج الخاصة بالتباينات المحلية في توزيع بعض الخدمات، خاصة التعليمية والصحية، بالإضافة إلى النتائج الخاصة بالميزات النسبية، وتحليل الوضع الراهن على مستوى الوحدات الإدارية لإقليم شمال الصعيد، بأن هناك ضرورة ملحة لإعادة صياغة أولويات التنمية المحلية باستخدام المؤشرات التنموية التي تم تناولها بالتفصيل، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم إعداد جدول رقم (3-9)، والذي يتناول أولويات العمل بالوحدات بالإضافة إلى نتائج الوضع الراهن فيما يتعلق بمؤشرات البنية الأساسية، كمدخل للتنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق التنافسية المحلية (المراكز)، والمرتبطة بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال استخدام (18) مؤشرًا، وقد تم تقسيم أولويات العمل إلى ثلاثة مستويات وفق المقاربة أو المبادعة عن المتوسط العام للإقليم، وبفقد ذلك في الحد من الفوارق المكانية المحلية، مع اعتبار أن المتوسط العام للإقليم يمثل معيار يتم العمل به قبل التطرق إلى أي معايير أخرى دولية أو محلية.

- أغلب الوحدات الإدارية للإقليم تحتاج إلى تدعيم الخدمات الأساسية: شبكات المياه والصرف الصحي وكذلك الاتصال بشبكات الطاقة (الكهرباء والغاز)، للوصول إلى المتوسط العام لمحافظة الإقليم.
- ضرورة تدعيم الجهود التنموية في مجال إنشاء ورصف الطرق المحلية والإقليمية، لدعم التنمية الاقتصادية المحلية، والتي من ضمنها دعم زيادة المنشآت الصناعية الورش الحرفية.

3-6 صياغة الأدوار التنموية للوحدات المحلية في إقليم شمال الصعيد:

يتضح من العرض السابق لتقييم الميزات النسبية والتنافسية والتباينات المكانية للوحدات المحلية وأولويات العمل التنموي بإقليم شمال الصعيد، أن هناك ضرورة ملحة لإعادة صياغة الأدوار التنموية للوحدات المحلية، بدمج أو استحداث وحدات محلية فرعية كأساس لصياغة سياسات التنمية المحلية بالإقليم، وتحديد أدوار الإدارة المحلية بها، وذلك طبقاً لدور الإدارة المحلية في هذه المناطق، مما يسهم في تحديد المناطق التي تحتاج للمزيد من الدعم، والمناطق التي تواجه ضعف في الخدمات العامة أو معدلات البطالة العالية، وذلك في إطار التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية المحلية في محافظات إقليم شمال الصعيد، وهي كما يأتي:

- غياب الإطار القانوني للتنمية الاقتصادية المحلية وافتقار القوانين والإجراءات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية للتحفيز الكافي.
 - ضعف الترابط بين الاقتصاديات المحلية والقطاعية وتحركات الحكومة المركزية، وضعف التنسيق ما بين الأطراف أصحاب العلاقة في مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية وبرامجها.
 - تأخر ترتيب التنمية الاقتصادية المحلية في سلم أولويات الكثير من الهيئات المحلية، نتيجة لضعف المشاركة المجتمعية الفعالة في بناء الخطط الاستراتيجية ومتابعتها.
 - ضعف البنية التحتية والخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية في العديد من المناطق.
 - ضعف الأداء الاقتصادي لأغلب قطاعات الأعمال في الإقليم، بالإضافة إلى ضعف الأداء المالي للهيئات المحلية ومحدودية مصادر تمويل المشروعات الاقتصادية.
 - قلة الخبرات في مجال التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى المحافظات والهيئات المحلية.
 - غياب المعلومات وقواعد البيانات القطاعية، وتلك المتعلقة بالأسواق المحلية والتصديرية.
- ومن ثم فإن الأمر يتطلب إعادة صياغة سياسات جديدة للتنمية المحلية لدعم التنمية الاقتصادية المحلية، من منظور إعادة صياغة الوحدات التنموية المحلية بالفرعية في إقليم شمال الصعيد، وذلك على النحو المقترح بالجدول رقم (3-10).

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

جدول رقم (3-10)

الوحدات التنموية المحلية الفرعية المقترحة في إقليم شمال الصعيد

كأساس لصياغة سياسات التنمية المحلية بالإقليم

الوحدة التنموية	النطاق المكاني	المكونات الأساسية	الأنشطة الاقتصادية المقترحة	حجم السكان المقترح 2030 بالآلاف	% من المحافظة
1	مركز الفيوم	عمران قديم- خدمات اقليمية- مواقع سياحية	خدمات (اقليمية- سوق مركزي لتجارة الخضار) محطات تجهيز لتعبئة الخضار- صناعات غذائية	727.7	19.58
2	مركز طامية/ كوم اوشيم مركز سنورس	عمران قديم- المنطقة الصناعية بكم اوشيم- موارد زراعية- مناطق زراعية	صناعة (صناعات غذائية- صناعات صغيرة) صناعات تحويلية- صناعات طبية- كهربائية	1111.53	29.9
3	مركز ابشواي مركز يوسف الصديق	مران قديم- موارد زراعية- مناطق للسياحة البيئية	زراعة صناعة (مجمع صناعي لحفظ وتعبئة الخضار والفاكهة) مراكز تدريب- سياحة بيئية	820.7	22.12
4	مركز اطسا/ الفيوم الجديدة	عمران قديم- عمران جديد- جنوب زراعية	زراعة (صوب زراعية- إنتاج دواجن) خدمات	1057.3	28.4
إجمالي محافظة الفيوم					
5	مركز بني سويف مدينة بني سويف الجديدة	تضم مركز بني سويف ومدينة بني سويف الجديدة حيث التركيز الخدمي الكبير بالإضافة إلى توافر المنطقة الصناعية في مدينة بني سويف الجديدة- محاور	التنوع الاقتصادي (أنشطةصناعية/ خدمات اقليمية- سياحة ثقافية وأثرية- محاور نقل اقليمية)	558	26.8
6	مركز الواسطي مركز ناصر	تضم مركزي الواسطي وناصر- مناطق سياحية (هرم ميدوم) موارد زراعية	التخصص الوظيفي في النشاط السياحي في مركز الواسطي- صناعة النبتات الطبية والعطرية وتصديرها	733.7	16.7
7	مركز اهناسيا مركز سمسطا	تضم مركزي اهناسيا وسمسطا- عمران قديم - مناطق زراعات البساتين والعطرية- مناطق زراعات بنجر السكر- ظهور صحراوي- مناطق استصلاح	التخصص الوظيفي في النشاط السياحي في مركز الواسطي- صناعات النبتات الطبية والعطرية وعلى بنجر السكر	747.8	17.1
8	مركز بيا مركز الفشن مدينة الفشن الجديدة	مركز بيا- مركز الفشن- مدينة الفشن الجديدة- عمران قديم- موارد زراعية- مناطق صناعية في الظهير - محاور طرق اقليمية طولية- مناطق استصلاح	استغلال المدينة الجديدة في استيعاب الزيادة السكانية - استصلاح الأراضي شرق المحافظة والأنشطة الزراعية	857.6	19.6
9	محور الزعفرانة/ بني سويف الكريمت	أحد المحاور العرضية الرئيسية في مخطط شبكة الطرق على المستوى القومي- مناطق ومجمعات صناعية - أنشطة سياحية	أنشطة صناعية (أسمنت- حجر جيري- زجاج - رخام كاولين- صناعات ثقيلة- السياحة العلاجية بالزعفرانة- تجمع عمراني جديد)	120	2.7
10	المحيطة بمعبد كهن وادي سنور	محيطات طبيعية - ظهور صحراوي	نشاط سياحي (انماط سياحية جديدة مثل المغامرات والتخييم) تجمع عمراني جديد على الأنشطة الترفيهية	200	4.6
11	أقصى غرب محافظة جنوب محافظة الفيوم	في الظهير الصحراوي أقصى غرب المحافظة	2 تجمع عمراني على الوصلة الطولية- سياحة خدمات التكامل بين الأنشطة الاقتصادية في ظهور محافظة بني سويف ومحافظة الفيوم ومنطقة الواحات في الصحراء الغربية	550	12.5
إجمالي محافظة بني سويف					
12	مركز بني مزار مركز مطاي مركز مفاغة مركز الدوة	عمران قديم - محاور اقليمية- ظهور صحراوي- مدن جديدة- صناعات صغيرة (مدينة بني مزار القائمة تتكامل مع مدينة بني مزار الجديدة)	دعم مشروعات البنية الأساسية في التجمعات الحضرية مشروعات صناعية متخصصة للاستفادة من المحاور الاقليمية (بني مزار- رأس غارب) تطوير الخدمات اللوجستية على المحاور الاقليمية المقترحة تحسين الربط بين التجمعات القائمة ومواقع المشروعات في الظهير الصحراوي الغربي والشرقي التكامل الوظيفي بين مدينتي بني مزار القائمة والجديدة تكمال مراكز العاصمة الريفيه مع الحضر	2557.1	33.24
13	مركز المنيا مركز سمالوط شرق مركز سمالوط غرب مركز ابوقرقص	عمران قديم- عمران جديد- خدمات اقليمية على مستوى اقليم شمال الصعيد- مناطق سياحية وأثرية (تتكمال مدينة المنيا القائمة مع مدينة المنيا الجديدة)	دعم الريف ومشروعات إنتاجية مرتبطة بالصناعة في الحضر دعم مدينة المنيا بخدمات اقليمية متميزة على مستوى الاقليم تطوير الأنشطة اللوجستية التجارية والتكنولوجية في المدن الجديدة تطوير الأنشطة السياحية بالوحدة تحسين الربط بين التجمعات القائمة والجديدة تكمال التنمية العمرانية بين المدن الجديدة والقائمة مدينة المنيا/ المنيا الجديدة مركز النمو الاقليمي على مستوى الاقليم	3265.1	42.44
14	مركز ملوي مركز ديرمواس	عمران قديم- صناعات زراعية- موارد زراعية- ظهور صحراوي- محاور الطرق الاقليمية مدن جديدة (تتكمال مدينة ملوي القائمة مع مدينة ملوي الجديدة)	دعم أنشطة الدواجن واللحوم والصناعات الزراعية تطوير الصناعات الغذائية والتحويلية بالوحدة تكمال التنمية الريفيه الجديدة في الظهير الصحراوي مع التجمعات العمرانية القائمة تخصص مراكز العمران في دعم المشروعات الزراعية تحسين الربط العرضي بين التجمعات ومحاور الطرق الاقليمية تقوم مدينتي ملوي/ ملوي الجديدة بدور مركز النمو الرئيسي لهذه الوحدة يمكن تأثير مركز النمو الى المناطق الشمالية لمحافظة أسبوط	1615.5	21
15	مشروعات التنمية الجديدة غير المنيا	تشمل مشروعات التنمية الجديدة بغرب المنيا مثل مشروعات الطفلة الجديدة والمتجددة والتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي في سهل المنيا بجانب التجمعات العمرانية الجديدة، وسوف تلعب هذه الوحدة دوراً هاماً في استيعاب الزيادة السكانية للمحافظة وتوفير فرص العمل	سوف تقوم مدينة سهل المنيا الجديدة بدور مركز النمو لهذه الوحدة وخدمتها سوف يحدث تكامل وظيفي بين التجمعات الهامشية للمحور القديم وبين العمراني الجديد بهذه الوحدة	256.2	3.34
إجمالي محافظة المنيا					
100%				7693.9	

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط الاستراتيجي لمحافظة إقليم شمال الصعيد ومراكزها، القاهرة، 2023.

الفصل الرابع

بعض التجارب (الممارسات) الدولية للنهوض بالاقتصاد المحلي

4-1 تمهيد:

هناك مجموعة من التجارب (الممارسات) الدولية للنهوض بالاقتصاد المحلي، والذي يشير إلى تخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال، تحفيز الادخار المحلي من خلال تخفيض الإنفاق العام وتخفيض نسب الضريبة مما ساهم في زيادة الادخار المحلي، وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي المحلي، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تقديم إعفاءات جزئية من الضرائب، تيسير عملية التمويل، إضافة إلى دعم الابتكار، تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية، وخدمات الدفع، والتأمينات، وما إلى ذلك، للمهمشين والفقراء بتكلفة معقولة. ويتناول هذا الفصل من الدراسة عرض بعض هذه التجارب الدولية، وتتضمن تجارب: الصين، الهند، ماليزيا، اليابان، البرازيل، وقد تم اختيار تجارب هذه الدول، لخبراتها الكبيرة المكتسبة في التنمية الاقتصادية المحلية، من منظور التنافسية المحلية والدولية، والمحدد بثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: الديناميكية الاقتصادية، وكفاءة الحكومة، والبنية الأساسية. وقد تم اختيار هذه المجموعة من الدول تحديداً بناءً على عدد من المعايير الموضوعية من وجهة نظر البحث، وتتمثل أهم تلك المعايير فيما يأتي: (أ) التباين في مستويات التنمية الاقتصادية بين تلك الدول، فضلاً عن التنوع الديموغرافي من حيث عدد السكان وتركيبهم العمرية ومستويات الدخل وغيره، مما يعكس التباين والاختلافات في السياسات المتبعة والهدف منها، ودرجة تطور التنمية الاقتصادية بها، السياسات والإجراءات التي تم اتباعها وتنفيذها. (ب) التباعد الجغرافي بين الدول للوقوف على السمات المشتركة في اقتصاديات كل مجموعة من الدول. (ج) مدى توافر الدراسات الحديثة التي تناولت التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

4-2 التجربة الصينية:

تعد التجربة التنموية الصينية واحدة من التجارب التي أدهشت المجتمع الدولي، حيث لفتت انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الـ30 عامًا من تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح؛ الكثير من العلماء والباحثين داخل الصين وخارجها، واتخاذها كنموذج للدراسة والمناقشة، فهي تقدم رؤية جديدة للانفتاح على العالم الخارجي ولا سيما العالم الغربي، لإحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني (زرقين عبودن، 2014).

فقد استطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة على الصعيد العالمي (فاتح غلاب، 2019)، وحققت تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، مما أسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبير، والذي انعكس بشكل إيجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى الدخل الفردي للسكان، وارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية، حيث تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إلى اقتصاد أساسي في التجارة العالمية (زرقين عبودن، 2014).

1/2/4 الدوافع للإصلاح الاقتصادي في الصين - (عبد الرزاق مختاري، 2009):

أمكن تلخيص الدوافع الرئيسية لإصلاح المنظومة الاقتصادية في الصين، فيما يأتي:

- التدهور في المستوى المعيشي، نتيجة لانتشار الفقر بين أوساط الشعب الصيني، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية للدولة التي أصبحت عاجزة عن تأمين الحاجات الضرورية للمواطن الصيني.
- نجاح النظام الرأسمالي في تحقيق رفاهية شعوب الدول العربية، وأيضاً نجاح التجارب الاقتصادية الرأسمالية في بعض الدول الآسيوية ولا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية.
- الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية "الماوية" على المجتمع الصيني من خلال إخفاق تبني النزعة الإيديولوجية كعقيدة محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- وصول أنصار التيار الإصلاحي الداعين إلى الانفتاح على الرأسمالية، إلى هرم السلطة التنفيذية، الأمر الذي دفع بصانع القرار إلى العمل على تكييف السياسة الداخلية والخارجية في الصين مع المستجدات الدولية، خاصة في القطاع الاقتصادي والسياسي.

2/2/4 مراحل وسمات التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية:

- تميزت التجربة الصينية بسمات رئيسية، معتمدة على: الملكية العامة مقابل تطور نسبي في الملكية الخاصة، التخصص في العمل، تخصيص المواد على قاعدة نظام السوق والتنظيم من جانب الدولة، الاعتماد على الذات في التنمية المحلية والدولية مع التأكيد على الانفتاح - (فايزة كاب، 2009).
- مرت التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية بأكثر من مرحلة خلال الفترة (1978-الآن)، على النحو التالي - (فرانسواز لوموان 2010، وفاء المهداوي 2012، نبهان عثمان 2017):

- المرحلة الأولى انطلاق الإصلاحات (1978-1985): تضمنت إصلاح القطاع الزراعي كمدخل للتحويل التدريجي الشامل للاقتصاد الصيني، من خلال رفع مستوى المعيشة، التوظيف، نظم التأمينات الاجتماعية، التعليم والصحة والثقافة والإسكان، مما أدى إلى:

- نمو الأنشطة غير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل الريفي بمعدل سنوي 12.5% خلال سنوات المرحلة، وانعكس هذا بشكل إيجابي على نمو الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات.
- إقامة مناطق للاقتصاد الريفي والمدن الساحلية وافتتاح المناطق الاقتصادية الخاصة الأربع، التي أصبحت من أهم النوافذ الاقتصادية للصين على العالم الخارجي عام 1984، بهدف زيادة الصادرات وجذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة.
- المرحلة الثانية نظام اقتصادي ثنائي (1985-1992): تم خلال هذه المرحلة التحول نحو القطاع الصناعي، وتم التركيز على إصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها، إصلاح نظام التسعير، وهما إصلاحان مهمان وأساسيان في إرساء التحول الاقتصادي وفقاً للمنهج التدريجي. كما تم خلال هذه المرحلة تبني مفهوم "اقتصاد السوق الاشتراكي"، من خلال تطبيق آليات الاقتصاد الكلي من حيث الضرائب والقروض والتبادل الخارجي، وتعديل نظام الأسعار في مجالات التجارة الخارجية، وتنشيط القطاع الصناعي وزيادة قدرته التصديرية والتنافسية عالمياً، وإلغاء الكومونات الزراعية والسماح للفلاحين باستغلال أراضيهم، وحرية التجارة في المواد الزراعية بالتوازي مع نظام شراء المنتجات من الدولة، وانعكس هذا بالإيجاب على دفع النمو السريع للاقتصاد الصيني.
- المرحلة الثالثة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي (1992-2002): تضمنت هذه المرحلة تضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين، سواء كان أجنبياً أم محلياً، وذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتشريع كل القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق بحرية في تلك المناطق، مما هيأ البيئة الملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في تلك المناطق. وهنا تبنت سياسة التحول من الاقتصاد الموجه للداخل إلى اقتصاد موجه للتصدير-(G.Chang,"Geography & S.Demurger 2002).
- المرحلة الرابعة (2002-وحتى الآن): أهم ما يميز هذه المرحلة فرض خطة متوسطة الأجل للتطوير العلمي 2006، حيث تم تخصيص 25% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للبحث والتطوير بحلول عام 2020 لمدة 15 عاماً، كما تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق سنة 2013، بهدف ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ وطرق وسكك حديدية ومناطق صناعية ومشروعات للطاقة. ومن المقرر الانتهاء من خطط الصين الطموحة لتطوير الطرق والسكك الحديدية والطرق البحرية عبر 152 دولة بحلول عام 2049.

□ حقق الاقتصاد الصيني إنجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1993 - 2002)، لتصبح أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت ثاني أكبر دولة منتجة لتكنولوجيا المعلومات بعد الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 - (UNCTD, 2004)، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية (زرقين عبود 2014):

- السياسات والإجراءات التي اتبعتها ونفذتها الحكومة الصينية لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيله، مما أدى إلى تنوع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات عالية التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والخدمات والمواد الخام.
- مرونة سياسات التوظيف الأجور، والتسعير للمشروعات المشتركة، فيما عدا بعض فئات المنتجات التي كانت تحددها الدولة.
- الحوافز التي منحتها الحكومة الصينية للمشروعات ذات التوجه التصديري، والمشروعات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة منذ منتصف الثمانينات.

□ ارتبط نجاح السياسات التنموية بدور الجهاز الإداري لدولة الصين، فالغالبية العظمى من العاملين به من ذوي الخلفية الاقتصادية أو مختلف التخصصات الأخرى، حيث لعب بعضهم دوراً مهماً في تعزيز مبادرة الحزام والطريق وحل القضايا الدولية والإقليمية الساخنة (وفاء لطفي 2021).

- توجد مجموعة من العوامل ساهمت في تطور الاقتصاد الصيني، من أهمها - (رفيقة صباغ 2021):
- البطالة المرتفعة أدت إلى انخفاض الأجور، مما أدى إلى زيادة هوامش الربح، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من قبل الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية.
- تتميز القوة العاملة في الصين بمشاركة نسائية أعلى من المتوسط في الصناعة التحويلية، فسياسة الطفل الواحد قد أتاح قوة عاملة أكبر بكثير.
- النظام السياسي: أدى الاقتصاد المخطط للصين إلى سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي بدلاً من الأعمال التجارية الخاصة إلى تسريع النمو الاقتصادي، حيث اتبعت الحكومة سلسلة من الخطط الخمسية أو المبادئ التوجيهية، تعكس انتقال الصين نحو اقتصاد السوق الاشتراكي.
- نمو يقوده التصدير: من خلال استراتيجية التحيز التدريجي لصالح التصنيع البديل للاستيراد، الذي يتم من خلاله تصنيع للمنتجات الاستهلاكية المستوردة للطبقة المتوسطة المتنامية في الصين بشكل متزايد، مثل السيارات والسلع البيضاء المحلية وأثاث المنازل والمكاتب.

- **المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر:** تم تشجيع الاستثمار الأجنبي في المرحلة الأولى بإقامة مناطق اقتصادية تتميز بتخفيف التنظيم والرقابة الحكومية، تقديم حوافز للشركات مثل معدلات الضرائب المخفضة لبدء عمليات التصنيع لتشجيع خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية.
- **الاستثمار في البنية التحتية:** قامت الحكومة ببناء العديد من الطرق الجديدة، وتحسين نظام السكك الحديدية، وجعلت الأنهار الرئيسية في الصين صالحة للملاحة على مدار العام، حيث على سبيل المثال لا الحصر يوجد في الصين خمسة من أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم.
- **التنوع الاقتصادي:** بدأت الصين التنوع في البحث والتطوير والتصنيع المتخصص، وصناعة التكنولوجيا الفائقة، حتى تتمكن من الحفاظ على نموها الاقتصادي.
- **التعليم:** ارتفاع مستويات معرفة القراءة والكتابة في الصين بنسبة تجاوزت 95% خلال مرحلة الإصلاح، أدت إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد.
- **الانطلاق إلى العالمية:** بدأت الصين في العولمة اقتصاديًا عن طريق شراء الشركات الأجنبية في أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث تحولت الصين بحلول عام 2015 من متلقٍ صافٍ إلى مستثمر صافٍ في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مؤشر على نضجها الاقتصادي من نواحٍ عديدة.
- **مواد أولية:** تمتلك الصين ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، ولديها احتياطات هائلة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي؛ يتم استخدامها في التنمية الصناعية. ومع ذلك، فإن متطلبات الصين التصنيعية جعلها مستورد رئيس للنفط والغاز والفحم؛ والسلع الأساسية الأخرى في التجارة العالمية.
- **النمو السكاني:** أدى النمو السكاني السريع في الصين، على الرغم من سياسة الطفل الواحد، إلى وجود أعداد كبيرة من السكان النشطين اقتصاديًا، مما أدى إلى النمو الاقتصادي السريع، وزيادة التصنيع، مما سمح بمزيد من النمو السكاني (Tutor2u 2020).

4-3 التجربة الهندية:

تعد التجربة الهندية واحدة من أهم التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة، وذلك لما حققته الهند من طفرات تنموية يمكن أن تستفيد منها الدول النامية- من بينها مصر- كي تنهض اقتصاديًا، وليس أدل على ذلك من وصول معدل نمو الاقتصاد الهندي في عام 2021 إلى 8,7 %، وذلك وفقًا للبيانات الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي- (Asian Development Bank، 2022)، كما جاءت الهند كسادس أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي بلغ 3,173 تريليون دولار عام 2021- (World Bank، 2022)، كما شهدت القطاعات الاقتصادية بالهند تطورًا ملحوظًا، فقد نما القطاع الصناعي وتعززت قدراته التنافسية، وتميزت الهند

بالنمو الهائل لبعض الصناعات مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات والتي شكلت 7,4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022- (IBEF, 2022)، وصناعة الأدوية (حديفة وليد إبراهيم، 2015).

وقد اعتمدت الهند على نموذج تنموي مختلف عن نموذج التنمية الذي تبنته دول شرق آسيا، حيث مثل قطاع الخدمات الهندي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الصناعي على لعب هذا الدور نتيجة للتدابير الداخلية وعجز البنية التحتية للنقل ونقص الكهرباء (وفاء لطفي، 2023)، كما تبنت استراتيجية تقوم على توسيع الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية لإعادة بناء الطلب على المدى المتوسط، فضلاً عن تنفيذ تدابير جانب العرض لإعداد الاقتصاد لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل، الأمر الذي مكنها من تحقيق نمو في قطاعات الزراعة والأنشطة المرتبطة بها والخدمات والصناعة (أسماء فهمي، 2023).

وعلى الرغم من ذلك نجد مكاسب النمو وثمار التنمية لم توزع بشكل عادل سواء بين شرائح وطبقات المجتمع، فقد ازدادت أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد والمصاعب الاقتصادية بشكل لافت للنظر، ولم تتحسن الأوضاع المعيشية لغالبية الفئات المهمشة، على اعتبار أن نجاح التنمية الاقتصادية في أي دولة لا يقاس فقط عن طريق رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو تحسن مؤشرات القدرات التنافسية، وإنما بقدرتها على تقديم حياة كريمة لكل فرد من مواطنيها (فردوس محمد إبراهيم المشد، 2021).

1/3/4 مراحل تطور التنمية الاقتصادية بالهند:

تم حصر مراحل التنمية الاقتصادية بالتجربة الهندية من خلال المراحل التالية:

أولاً- مرحلة الاقتصاد الموجه (مرحلة ما بعد الاستقلال):

□ اعتمدت هذه المرحلة نموذجاً اقتصادياً استمر منذ بداية الخمسينات حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، انطلاقاً من كونها تعد ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بنحو 1.3 مليار نسمة عام 2019، ولأهميتها الاستراتيجية- (عبدو نوال، 2022)، وتستند هذه المرحلة على الأسس التالية: مستويات عالية من التوفير والادخار لتشجيع الاستثمار، الانحياز لصالح الصناعات الثقيلة وبناء البنية التحتية، تبني السياسات الاقتصادية الحمائية لحماية المنتج المحلي والصناعات الناشئة، تشجيع بدائل الاستيراد من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوسيع فرص العمل والحياة للطبقات المهملة في المجتمع الهندي (أيمن يوسف ووائل أبو حسن، 2015).

□ مركزية الدولة في عملية التنمية، والاعتماد على الاقتصاد الموجه، والسعي إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية، مما أدى إلى فرض قيود كبيرة على تمويل التنمية المحلية. وأعتبر التخطيط الاقتصادي بمثابة الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف التنموية، من خلال الخطط الخمسية للفترة (1951-2017)، التي

استهدفت: تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، التخفيف من حدة الفقر، زيادة فرص العمل، الحد من عدم المساواة وأوجه التفاوت، الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحديث الاقتصاد- (Ramesh Singh, 2013).

□ اعتمدت استراتيجية التنمية على محورية الدور الاقتصادي للدولة في إطار استراتيجية الإنتاج بغرض الإحلال محل الواردات، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تكثيف الاستثمار العام في قطاع الصناعة والبنية الأساسية، بتطبيق سياسة حمائية شديدة لحماية المنتجات والصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية والتقليل من الواردات، وفي هذا الإطار فقد أصبح القطاع العام المسيطر على معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وأصبح المستوعب الرئيسي للقوى العاملة، حيث وصلت نسبة العاملين به إلى 80% من إجمالي القوة العاملة خلال تلك الفترة (محمد فايز فرحات، 2001).

□ تعرض هذا النموذج القائم للنقد بسبب ما أسفر عنه من هيكل صناعي غير قادر على المنافسة، وبالأخص أنه انطوى على تمييز واضح ضد الزراعة كثيفة العمالة (Singh, Ramesh, 2013).

ثانيًا - مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

□ بدأت مع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 1.7 مليار دولار، مما أخضع سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية لتوجيهات وشروط المؤسسات المالية الدولية، وذلك بموجب اتفاقية التكيف الهيكلي عام 1991، وقد ترتب على ذلك: إلغاء نظام التراخيص الصناعية، تقليص عدد كبير من الصناعات التابعة للقطاع العام، تقليل القيود على الواردات والصادرات، رفع القيود على الاستثمار الأجنبي، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي - (ستار جبار علاوي، 2017).

□ انسحاب الحكومة من القطاعات ذات الأداء غير الكفاء مع صدور قرار السياسة الصناعية لعام 1991، مع تنازل الدولة عن جزء من ملكيتها للمنشآت الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك لإخضاعها لقوى السوق التي تحفز كفاءة الأداء، مما يعني الانتقال باستراتيجية التصنيع من إحلال الواردات إلى تشجيع الصادرات (طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاطة، 2016).

□ تضمنت هذه الإصلاحات: اتخاذ تدابير الاستقرار المباشرة قصيرة الأجل لتصحيح الاختلالات في سوق النقد الأجنبي من خلال خفض الطلب، وإصلاح السياسات التجارية، خفض العجز المالي، تصفية الحواجز أمام التدفق الحر لرأس المال، وتطبيق برنامج التكيف الهيكلي متوسط الأجل، الذي تضمن إصلاحات على السياسات الضريبية وأسعار الصرف، السياسات التجارية والصناعية، فضلاً عن السياسات المعنية بالقطاع العام والقطاع المالي، وسوق رأس المال، وتضمنت هذه الإصلاحات عناصر

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

مثل إلغاء الرقابة على الأسعار والاستثمارات، التغيرات في هيكل الضرائب والإنفاق العام، الاعتدال في زيادة الأجور، تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2/3/4 محركات نمو الاقتصاد الهندي:

تتضمن ثلاث محركات أساسية، على النحو الآتي:

أولاً- تشجيع التعليم العالي والبحث العلمي: اهتمت الهند بعد الاستقلال بالتعليم العالي مع إهمال للتعليم المدرسي والرعاية الصحية، حيث تم تحديد المجالات ذات الأولوية من خلال: توفير التعليم الأساسي للجميع ومجاناً والزامياً للأطفال، محو الأمية، توسيع نطاق التعليم التقني لحل مشكلة الأيدي العاملة الخاصة بالتنمية الصناعية والتقنية، وإعادة تنظيم التعليم الجامعي وتحسينه من الوجهة الوطنية (رضوان قيصر، 2016).

ثانياً- الاستهلاك المحلي الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي: حيث اتبعت الهند نمط النمو الاقتصادي القائم على الطلب المحلي، حيث إن نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي يحركها الاستهلاك المحلي الخاص (World economic forum, 2019)، معتمداً على السوق المحلي أكثر من الاعتماد على التصدير، وعلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، وعلى الخدمات بدلاً من التصنيع، وأخيراً على الإنتاج باستخدام التقنية المتقدمة بدلاً من الاعتماد على الأيدي العاملة قليلة المهارة، وكان من نتائج ذلك أن بقي الاقتصاد الهندي في مأمن من التقلبات العالمية (عبدو نوال، 2022).

ثالثاً- الاستثمار المحلي الخاص: من خلال علاقة إنتاجية تعتمد على الادخار كمصدر للاستثمار، فالمدخرات تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال حقيقي كالمباني والآلات والمعدات، وما إلى ذلك من سلع إنتاجية تسهم في إنتاج سلع أخرى، ونشير إلى أن التكوين الرأسمالي الثابت في كل اقتصاد إنما يعتمد على الاستثمار الذي ينشطه والادخار الذي يعد شرطاً ضرورياً له، كما أن نجاح السياسة الاستثمارية، وتحقيق أهدافها يعتمد على توفير سياسة ادخارية ذات كفاءة في ضوء العلاقة بينهما (أحمد سلامي، 2019).

ومن أهم عوامل تحسن بيئة ممارسة الأعمال التجارية في الهند هي إلغاء مجموعة التصاريح المطلوبة لإقامة المشروعات الاستثمارية، وهو ما ساهم في تسهيل وتحسين بيئة ممارسة الأعمال التجارية، وتبسيط النظام الضريبي عام 2017، وذلك بعد إقرار مشروعات قوانين ضرائب السلع والخدمات التي استهدفت خلق سوق موحدة من خلال: وضع نظام موحد للضرائب المركزية على البضائع والخدمات، إذ تحل الضريبة الجديدة على السلع والخدمات محل أكثر من 12 ضريبة مفروضة على الصعيد الوطني، وذلك من أجل تعزيز التصنيع، تسهيل حركة البضائع، تحسين عملية جمع الضرائب، وتقليص نطاق الفساد (ذكر الرحمن، 2017).

وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من عوامل تسريع معدلات نمو الاقتصاد الهندي، حيث تساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 40% من إجمالي الصادرات، ويعمل بها نحو 110 مليون شخص، وتوجد أكثر من نصفها في المناطق الريفية (Vikas Vasal, 2020)، ويرجع ذلك إلى الممارسات التي تم اتباعها في عملية التمويل، وهي كالاتي (المعهد العربي للتخطيط، 2019):

- السماح للمشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة وبآجال مختلفة.
- مساعدة المشروعات المتعثرة وتخصيص ميزانيات خاصة لمعالجة أسباب التعثر.
- إطلاق برنامج لإنعاش المشروعات المتوسطة والصغيرة وإعادة تأهيلها عام 2015.
- إعفاءات ضريبية متدرجة عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، ومزايا للمشروعات التي تقام في مناطق محددة بهدف تشجيع القطاع الخاص على توازن التنمية بين كافة أقاليم الدولة.
- توسيع المدفوعات الرقمية بتحفيز الدفع الرقمي لدى جميع فئات المواطنين بطريقة سهلة ومؤمنة.

4-4 التجربة الماليزية:

أثارت التجربة الماليزية اهتمام كثير من الدول النامية ومنها الدول العربية، التي تسعى للإفادة منها كروية ومقاربة تنمية اقتصادية واجتماعية رائدة يُقْتَدَى بها، بعد أن قدمت كثيرًا من الدروس التي يمكن الأخذ بها لبناء اقتصاديات عربية قوية تواكب التطورات العالمية (منى طواهرية وعائشة قادة بن عبد الله، 2022) . وتحتل ماليزيا موقعًا استراتيجيًا مهمًا في جنوب شرق آسيا، تبلغ مساحتها 330 ألف كم، وهي بلد زراعي منتج لعديد المنتجات الزراعية بسبب طبيعة مناخها الاستوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، كما أنها تتمتع بثروات طبيعية وموارد اقتصادية مهمة، وتتميز بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود (بن حته إلياس، 2019).

بداية؛ نجد أن ماليزيا عانت لأعوام عديدة من الاستعمار الذي نهب خيراتها وعزَّر في أبنائها الجهل والتخلف، ولكن مع إعلان قيام دولة ماليزيا في 16 من مارس 1963، كانت بداية الحراك المجتمعي نحو النهضة، وفي ظهور حركات التجديد والإصلاح خلال الفترة (1970 - 2020)، وهي الفترة التي بدأت منها ماليزيا في الانطلاق نحو تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وحصد ثمارها في ارتفاع مستويات المعيشة من 350 دولار كمتوسط دخل سنوي للمواطن الماليزي قبل بداية التنمية، إلى نحو 12600 دولار عام 2016، محتلة بذلك المرتبة الـ 48 عالميًا، والثانية في جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة فقط، وذلك بين دول العالم التي يصل عددها إلى 188 دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016).

1/4/4 مراحل تطور التنمية الاقتصادية بماليزيا:

□ لعب الوضع السياسي لماليزيا دورًا مميزًا في تطور التنمية الاقتصادية، من خلال الآتي:

- ماليزيا دولة فريدة في نظامها السياسي، فهو خليط من ديمقراطية برلمانية فيدرالية، وملكية دستورية. وقد لعب ذلك دورًا مهمًا وأساسيًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحكومي، فهو نظام يجمع بين الرأسمالية الليبرالية من جهة، وبين التدخل الحكومي في الاقتصاد من جهة ثانية، وهو نظام يحمي الخصوصية الطبقية والثقافية للأعراق المختلفة من جهة ثالثة، وفي الوقت ذاته يعمل على غرس المشاعر الوطنية في أذهان المواطنين على اختلاف معتقداتهم، ولقد ترتب على ذلك انتقال ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة مسئلةً في ذلك النتائج المتحققة (أحمد محيي الدين محمد التلباني، 2019).
- تم انطلاق النموذج التنموي بماليزيا خلال فترة حكم مهاتير محمد (1981-2003)، حيث نجح في بلورة رؤية تنموية واضحة المعالم، متعددة الأقطاب، فعلى الصعيد السياسي تستند خصوصية الديمقراطية الماليزية إلى المنظومة القيمية الغربية، لكنها تستقيم ممارساتها من القيم الآسيوية، مؤكدا أولوية تحقيق الاستقرار السياسي الذي مكن من تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال استيعاب التباينات العرقية والدينية والثقافية للمجتمع الماليزي (وفاء لطفي، 2011).

□ خلال الفترة (1957-1981) حرصت الحكومة على إقامة أسس الدولة الماليزية على أساس الالتزام بتعاليم الإسلام في القضاء على الجهل والفقر والمرض، حتى عام 1971 قامت الحكومة بوضع خطة لمدة عشرين عامًا سميت "السياسة الاقتصادية الجديدة" من أجل تحقيق توزيع أكثر عدلاً للثروة بين الأعراق المتعددة وإنعاش الاقتصاد الوطني (حسين سعد علي، 2004)، مما أسهم في توزيع أكثر عدلاً للثروة، وتوسعة الطبقة المتوسطة، مما أوجد حالة اجتماعية مستقرة. وعمل على إذابة الفروق الطبقية والعرقية أيضًا - (بشير محمد شريف، 2008).

□ خلال الفترة (1981- حتى الآن) ركزت الحكومة على تحفيز النمو القائم على أساس صناعي وإنتاجي، من خلال تطبيق عدد من الحزم المعيارية لتنشيط نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، حيث بلغ النمو الاقتصادي 8 % سنوياً، وأدى هذا النمو إلى ازدهار غير مسبوق لكل الأعراق في الدولة، وأصبح بإمكان الحكومة اتخاذ إجراءات أكثر تحررية في المجال الاقتصادي فبدأت بالتخفيف تدريجياً من خطط التغيير الموجهة حكومياً، وكأنها سياسة لمواجهة متطلبات العولمة وتحدياتها (أحمد محيي الدين محمد التلباني، 2019).

الإعلان عن "رؤية 2020"، والتي تهدف إلى أن تصبح ماليزيا بحلول عام 2020 دولة متقدمة وتتمتع بمستوى معيشي مرتفع، فهي خطة لثلاثين سنة، وتعتمد هذه الرؤية على زيادة النمو الاقتصادي، من خلال: التوجه نحو التجارة الضخمة، التوسع في الاستثمار، تعزيز قوة الأسواق، الناتج المحلي الإجمالي من المشروعات، خلق المزيد من الوظائف، إنشاء مؤسسات مصغرة، دعم تكاليف الحياة، الاهتمام برفاه الأسرة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي (مهاتير محمد، 2004 - صالح خويلدات ومعمّر طريش، 2017).

□ من الملاحظ أن فلسفة التنمية الاقتصادية في ماليزيا تقود إلى المساواة في الدخل وفقًا للرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي، وتعتمد على: الملكية المزدوجة، الحرية الاقتصادية في إطار المصلحة العامة، من خلال تهيئة المناخ له ومراقبة نشاطه ليتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية، العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة والدخل دون تمييز، وصول نسبة الفائدة إلى الصفر، وهو ما يوافق تحريم الربا في الشريعة الإسلامية - (منى طواهرية وعائشة قادة بن عبد الله 2022، زهيرة كاملي 2019).

2/4/4 محاور التنمية الاقتصادية بماليزيا:

اعتمدت التنمية الاقتصادية في ماليزيا على المحاور الأساسية الآتية:

أولاً- البعد الإسلامي في التجربة الماليزية: اعتمدت على تبني الحكومة بعض البرامج الإسلامية، يتم تنفيذها من خلال المؤسسات الإسلامية في المجالات المالية والصحية والخدمات الاجتماعية والسياحية والأسواق والمصانع المختلفة، مما ساعد في انتقال الماليزيين لممارستهم للإسلام من مجرد ممارسة روحية صوفية رمزية إلى ممارسة مادية وواقعية، أضحت طابعاً مميزاً للمعاملات داخل المجتمع الماليزي (عبد الواحد عبد الرحيم، 2003)، ولقد أدى تفعيل مفهوم "ماليزيا أمة واحدة"، أن أصبحت العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين مستقرة (أحمد محيي الدين محمد التلباني، 2019).

ثانياً- المحور الثاني: الاهتمام بالتعليم والصحة:

التعليم: تبنت الحكومة الماليزية سياسة تعليمية تقوم على الآتي:

- مجانية وإلزامية التعليم الأساسي، وفق مناهج تعليمية متطورة، ونتيجة لذلك حققت فيه نجاحاً ملحوظاً في زيادة الوصول إلى التعليم ومحو الأمية، حيث تم تخصيص ميزانيات كبيرة لقطاع التعليم بلغت 50% اعتباراً من عام 2009، إيماناً منها بأنه قاطرة التنمية (أحمد محيي الدين محمد التلباني 2019، عاشور كتوش وحاج قويدر قورين 2008).

- إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل، وهذا ما مكن من تكوين جيل مطلع يتمتع بالتفكير الإبداعي والنقدي، وقد واكب ذلك دخول

ماليزيا مرحلة التصنيع الثقيل، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات، والتي صارت تساهم بثلاثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتستوعب 40 % من العمالة (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2021 وبشير محمد شريف، 2002 و Government of malizia, 2021).

الصحة: بذلت الحكومة الماليزية جهودًا أكثر لتقديم خدمات الرعاية الصحية، بما خصصته من ميزانيات بلغت 3.8 مليار دولار عام 2016، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية 1053 دولار عام 2016، مما أسهم في تحسين كافة المؤشرات الصحية، خاصة التي تعكس الكفاءة العامة للرعاية الصحية، كما صُنِفَ الأطباء في ماليزيا كأفضل الأطباء تدريبًا في القارة الآسيوية، فضلًا عن تميز ماليزيا كبيئة صحية من حيث المناخ (بشير محمد شريف، 2008).

ثالثًا - القضاء على الفقر:

لقد كان الفقر أهم المعوقات التي واجهت طريق ماليزيا في التنمية المنشودة، ويعد قياس الفقر وتحديد معدلاته من المؤشرات التي تكشف عن مدى تقدم الدولة والنجاح الذي حققته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وقد حققت ماليزيا طفرة هائلة في مجال القضاء على الفقر المدقع الذي كان يعاني منه نحو 65 % من الملايو عام 1970، والذي تراجع معدله إلى 0.4 % عام 2015 (تقرير التنمية البشرية، 2016)، ويرجع ذلك إلى:

- تضمين السياسة الاقتصادية (رؤية 2020 في ماليزيا) سياسة قومية للفقر، تعتمد على أربعة محاور أساسية، وهي: القيام بعملية إصلاح زراعي والعمل على دعم صغار ملاك الأراضي الزراعية للفقراء، الإسراع في تنمية الأراضي الزراعية وإصلاحها، الإسراع في عملية التصنيع، وإعادة توجيه وزيادة الجهود التعليمية خاصة للفقراء-(Government of Malaysia, 2017).

- سياسات للقضاء على الفقر، من خلال تنفيذ برامج لدعم الفقراء بالتنسيق مع المؤسسات غير الحكومية- (أبو الفحم زياد 2008، بوشول السعيد وآخرون، 2019، عوض جابر سعيد، 2006، محمد صادق اسماعيل، 2014)، ولعل أبرزها:

- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرًا: ويقدم فرصًا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة.
- برنامج أمانة أسهم البومبيوترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضًا بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومبيوترا) وبفترات سماح تصل إلى 4 سنوات.

- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا:** وهو برنامج غير حكومي يهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرًا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، لتمويل مشروعات للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة .
- **تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر** وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي. وتشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.
- **منح إعانات مالية للفقراء أفرادًا وأسراً، وتقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية،** إلى جانب اعتمادات مالية أخرى تدعم مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.
- **توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والفقيرة،** مما أسهم في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في إطار استراتيجية 2020.
- **دعم الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، وإتاحة فرص للقطاع الخاص في فتح مراكز صحية وعيادات خاصة وجعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف في المناطق النائية وتقديم خدمات مجانية في رعاية الصحة للحوامل والأطفال.**
- **القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء** مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في المدارس.
- **ومن ثم، اشتملت الخطة التنموية الماليزية الحادية عشرة (2016-2020) على جملة من الاستراتيجيات التي اعتمدت على فلسفة النمو المصحوب بالعدالة التوزيعية لمواجهة التحديات التي تعترض مسار التنمية (بوشول السعيد، وآخرون، 2019، بلال محمد سعيد ، 2016)، وتمثلت في التحسين والشمولية من أجل مجتمع متزن، تحسين الظروف المعيشية لكل أفراد المجتمع: بتوفير الظروف الصحية اللائقة للأفراد والمسكن المحترم من أجل العيش في إطار كيانات موحدة ومتعايشة.**

رابعًا - القضاء على البطالة:

انتهجت ماليزيا العديد من السياسات التي حاربت بها ظاهرة البطالة، تمثلت في ابتعاث عدد كبير من الماليزيين للدراسة والتدريب خارج البلاد، مع توفير حزم دعم وقروض ميسرة لذويهم، بقصد تحسين نوع المهارات للقوى العاملة المحلية، وإكسابها خبرات أجنبية رائدة لا سيما في ميادين الإدارة الاقتصادية، واشترطت الحكومة زج القوى العاملة في المشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الصناعية على أراضيها، وعملت على توفير أسباب

استيعاب واستقرار العمالة المهاجرة من الريف إلى الحضر، وتوفير دورات تدريبية فنية، تضمن لهم انخراطاً مبكراً بالوظائف خصوصاً بقطاع الصناعات الهندسية والإلكترونية (سمير أبيش ومختار بونقاب، 2008).

ومن ثم، استطاعت ماليزيا الحد من مشكلة البطالة من خلال اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات منها:

- **السياسات الاجتماعية:** وتهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، من خلال برامج: التنمية للأسر الأشد فقراً، برنامج أمانة اختيار ماليزيا، وبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية. واهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد أو المهاجرين إليها من المسلمين التي ترحب السلطات بتوطينهم (سحر أحمد حسن، 2015).

- **السياسات الاقتصادية والتشغيلية:** اهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى مناطق النمو الاقتصادي، اتباع استراتيجية للاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة، الاعتماد على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات، التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) لجمع الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي في العمل الخاص والحكومي، كما تم اتخاذ الإجراءات التالية (سحر أحمد حسن، 2015 ، محمد صادق اسماعيل، 2014):

خامساً- جذب الاستثمارات الأجنبية: حيث قامت ماليزيا بوضع السياسات العامة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، حيث انتهجت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء أهداف التنمية الوطنية، على النحو التالي:

- **الملكية الأجنبية في المشروعات الاستثمارية:** تضمن قانون تشجيع الاستثمارات 1986 العديد من النقاط المتعلقة بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في المشروعات الاستثمارية (عبدالرزاق بو عطية، 2016)، من خلال السماح للأجانب بامتلاك 100% من حقوق الملكية للمشروعات، عند قيامهم بتصدير ما نسبته 80% أو أكثر للخارج، والشركات التي تصدر ما بين 51-79% من منتجاتها، يسمح للأجانب بتملك نسبة مناظرة من الملكية الأجنبية، والشركات التي تصدر ما بين 20-50% يسمح بتملك حتى 51% من ملكية تلك الشركات، أما التي تصدر 20% فأقل فإن لا تتجاوز بحد أقصى 30% من حقوق الملكية لتلك الشركة.

- **التسهيلات التي تم توفيرها للاستثمار الأجنبي المباشر:** تشمل بعض الخدمات العامة والبنيات الأساسية وتتضمن المناطق الصناعية والمناطق الحرة، حيث يوجد في ماليزيا ما يزيد عن 200 منطقة صناعية في مختلف المناطق لتلبية احتياجات الشركات الصناعية، بالإضافة إلى 12 منطقة حرة خصصت لإقامة

صناعات تصديرية، وتحظى الشركات الصناعية في هذه المناطق بالإعفاء الكلي من رسوم الاستيراد على مستورداتها من المواد الأولية والمعدات وقطع الغيار والسلع الوسيطة (أحمد فريد قبلان، 2008)، وبناءً على ذلك أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور كبير في القطاع الصناعي الماليزي، مما أدى إلى مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات بلغت 85.5.

سادساً - الاهتمام بالتصنيع: تقوم الدولة الماليزية بتنفيذ سياسة الصداقة مع رجال الأعمال والمستثمرين، والتي يقصد بها تسهيل الإجراءات المكتبية والإدارية، وزيادة الحوافز الاستثمارية، إضافة إلى وضوح القوانين وسهولة الإجراءات، وفي سبيلها لنجاح سياساتها التصنيعية فقد اتبعت عدد من الأهداف أهمها (مهاتير محمد، 2004):

- تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية خاصةً المواقف الإيجابية، مثل: أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز، حيث شملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية، تمثل ذلك في الاستثمار الياباني المباشر، وتعلمت ماليزيا أفكارًا عملية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **التصنيع العنقودي:** انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط وتشابك في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر، هي: الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال.
- **دور المؤسسات في التنمية الصناعية:** هناك كثير من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها:

- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية (MIDA) (Malaysian Industrial Development Authority) تقوم بتوفير كل المعلومات المهمة عن المزايا الاستثمارية كما تتولي جميع الإجراءات والتصاريح والتصديقات الضرورية للقيام بالأعمال الاستثمارية.
- الهيئة الإنتاجية القومية National Productivity Corporation، وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي (إنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة كرأس المال والعمل).
- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية Malaysia External Trade Development Corporation، لترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والمستوردين الماليزيين وتطوير وتشجيع الصادرات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية، والقيام بإجراء الدراسات على الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي والعمل على إيجاد قاعدة معلومات لمساعدة المصدرين الماليزيين.

- كما أقامت ماليزيا مدينة ذكية خاصة بالتكنولوجيا خارج العاصمة كوالالمبور، حيث ترتبط هذه المدينة بشبكة اتصالات ذكية تخدم العاصمة المستقبلية لماليزيا، وتضم أضخم الشركات التكنولوجية في العالم وتسمى هذه المدينة "بوتراجايا" (حسين سعد علي، 2004).

4-5 التجربة اليابانية:

تعد التجربة اليابانية من التجارب الرائدة والمفيدة للعديد من المجتمعات خاصة المجتمعات النامية أو التي في طريقها إلى التنمية، حيث شهد العالم النقلة الكبيرة في الاقتصاد الياباني والتي فسرها المؤرخون بأنها جاءت بسبب انتشار التعليم ومحو الأمية، هذا فضلاً عن انتشار التعليم العالي، حيث كانت اليابان رغم تقدمها ترسل البعثات للدول المتقدمة للإفادة من خبرات هذه الدول. مما جعلها من الدول الكبرى، ويرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع الياباني والتي تمتاز بأنها ثقافة منفتحة على ثقافات الآخرين، مع محافظتها على قيمها ومبادئها وأصولها، فقد اندفع اليابانيون إلى الأخذ بمكونات الثقافة الصينية في حدود ما يفيدهم، وعندما تبين لهم أن المعارف الغربية أكثر تطوراً من المعارف الصينية تخلوا عنها، وأقبلوا على تعلم اللغة الهولندية وترجمة الكتب التي رأوا فيها فائدة- (محمد علي الأعور، 2007 وحاروش نور الدين، 2023).

4/5/1 مقومات التجربة اليابانية:

تُمثل التجربة اليابانية نموذجاً ملهماً للشعوب النامية، إذا استطاع اليابانيون النهضة بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، والإقلاع بتجربتهم الصناعية، لينافسوا الدول الغربية الصناعية، ويتفوقوا عليها في مجالات صناعية متعددة (بسام ناصر، 2012).

وينبغي التميز بين بعدين مختلفين هما: اهتمام اليابانيين المبكر بالعلوم والثقافة الغربية واستيعابهم السريع لها، وبين التطور التلقائي والذاتي للاقتصاد الياباني، واستطاعت اليابان أن تتجز نهضتها وحفرت اسمها بقوة في عالم الصناعة والتقنية وأثبتت أن الرهان على العنصر البشري تأهيلاً وتدريباً وتربية وتعليمًا هو الأصوب نحو نهضة فاعلة شاملة.

ويمكن تلخيص مقومات التجربة اليابانية - (سميحة سعيد سالم، 2003) من خلال الجوانب التالية:

□ الإدارة اليابانية: بمعنى تطبيق مبادئ إدارية حديثة من بينها إدارة الجودة الكاملة، والعمل ضمن فريق عمل، وإتقان العمل الإداري وتحويله إلى قيمة اجتماعية مرتبطة بالثقافة اليابانية، والابتكار والتطوير، وإذا ما علمنا أن اليابان لا تمتلك أي موارد طبيعية، لأدركنا أن العنصر البشري هو عماد وركيزة التنمية والنهضة اليابانية والذي ركزت عليه برامج التنمية الاقتصادية اليابانية (حسين حمادي، 1998).

□ **الشخصية اليابانية:** هي منضبطة، تقدر الوقت، وتحترم النظام، وتبتعد من ضمن الفريق الواحد، وتلتزم بآداب التعامل، وأخلاقيات المتاجرة، وهناك إحساس عام بالأمن والأمان في اليابان لتوافر الوظيفة المنتجة والتأمين لمعظم الخدمات الاجتماعية. حيث إن محاسبة القانون صارمة للمخالفين، ولا يرحم القانون الياباني الغني والفقير حينما تكتشف المخالفات.

□ **المعلم الياباني:** يعكس دور المعلم في اليابان في مختلف المراحل اهتمام اليابانيين بالتعليم وحماسهم له. ومدى تقديرهم له، لأن هؤلاء المعلمون والمعلمات يعكسون نظرة المجتمع إليهم، ويعكسون أيضاً صورة الالتزام وروح الجماعة والتفاني في العمل عند اليابانيين. ومن ثم يظهر أن اليابان قد حققت التحديث والتقدم بالمحافظة على تراثها وتقاليدها ومؤسستها القومية والدينية الأصلية.

□ **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** لعبت دوراً مهماً في نمو الاقتصاد الياباني من خلال عملية التطوير والتصنيع، حيث استمرت المنشآت الصغيرة في تقديم أكبر فرص للعمالة واحتفظت دائماً بدورها الرائد في جميع قطاعات الصناعة، بل أصبحت تتعايش الآن مع المنشآت الصناعية الكبرى، وبصفة عامة فإن النمو الاقتصادي في اليابان قد مر بأربع مراحل محددة: مرحلة إعادة البناء الاقتصادي خلال الفترة (1945-1960)، مرحلة النمو الاقتصادي المتسارع خلال الفترة (1960-1970)، مرحلة تحقيق الاستقرار الاقتصادي 1970، ومرحلة صياغة خطة 2030 حتى الآن (شهرزاد بوزيدي وحليمه بعيبي، 2021). وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأساس الاقتصادي الياباني، حيث تشكل 99.7% من مجموع المشروعات، وتوظف ما يقرب من 70% من القوى العاملة المحلية في اليابان - (Asiapacific, 2016)، ومن ثم نجد أهمية وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدوارها في اليابان، حيث تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم باليابان دوراً رئيساً في تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل، وخاصة في صناعات: الخدمات، التجزئة، البناء والتشييد. (Naokilzumi, 2015).

2/5/4 عوامل نجاح اليابان في المشروعات الصناعية:

□ **وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة:** منذ بداية إعادة بناء الاقتصاد الياباني في المرحلة الأولى، كان هناك قناعة بتشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة اليابانية لتحقيق معدلات إنتاجية عالية وزيادة في الدخل، وبناءً على ذلك فإن الفلسفة الاقتصادية السائدة اعتبرت أن كل فرد يمثل جانب الإنتاج من خلال عمله، وجانب الاستهلاك والادخار من خلال الدخل الذي يحصل عليه، وبذلك تمكنت اليابان من زيادة الإنتاج واستمراريته والتجديد فيه (فتحي السيد عبده، 2005).

□ **وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** ومن أهم القوانين هو القانون الأساسي رقم 154 الصادر في عام 1963 والذي أعطى أولوية لحل المشكلات المالية، وتخفيف

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

القيود الإنتاجية التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة-(رشيد حميد زغير ويوسف محمد صالح، 2013).

□ **وجود سياسات خاصة بتحديد الصناعات الصغيرة وتطويرها:** حيث تم اتخاذ تدابير لمساعدة الصناعات الصغيرة، تستهدف تحديث وتحسين هيكل الإنتاج من خلال عقد برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث والتي تحقق تقدماً تكنولوجياً، أو تلك الصناعات ذات الطابع التصديري، فالسياسات تقترن بتحديث الآلات والمعدات والتشجيع على استخدام التكنولوجيا المتطورة، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة لها، وتحديث البنية الأساسية للأماكن التي ستقام بها تلك المشروعات والاهتمام بالرقابة على تحقيق الجودة، وتنشيط الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة (فتحي السيد عبده، 2005).

□ **التسيير والتسويق:** من خلال برامج تهدف إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات التسيير بها، وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل (محسن زوييدة، بن الزين حمزة، بن علال بلقاسم، 2018).

□ **توافر البنيان المؤسسي بأشكاله التنظيمية المختلفة:** يتمثل في العديد من المؤسسات والهيئات من شأنها تنمية الصناعات الصغيرة منها (رشيد حميد زغير ويوسف أحمد صالح، 2013): ويتضمن: هيئة المنشآت الصغيرة عام 1948، وتختص بتخطيط السياسات اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة عام 1967 وتقوم بالمساعدة على تحديث المنشآت الصغيرة وتقوم خدماتها في مجال التمويل وأنشطة التدريب وتطوير التكنولوجيا وتعمل هذه المؤسسات طبقاً لما تستهدفه سياسة تنمية المشروعات الصغيرة وتحسين هيكل الاقتصاد وتحديث النظام الضريبي.

□ **البرامج والمساعدات في مجال التمويل:** تضم هذه البرامج والمساعدات عدداً من المزايا منها: تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وضع نظام ضريبي يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية، وتشمل ضرائب: العمل، العقارات وتخفيض ضريبي على الأرباح غير الموزعة.

□ **الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بدأ مهامها في 1999، بهدف دعم المشروعات الناشئة، توجيه المؤسسات وتمويلها من أجل تحديث أساليب العمل والإنتاج، وتأمينها عن حالات التعثر، توفير عدد من البرامج التدريبية لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها، وتوفير خدمات المعلومات والدعم الفني اللازم لتحديث المؤسسات من أجل الوصول بمنتجاتها نحو العالمية، توفير برامج وأنظمة خاصة للحماية من

الإفلاس الذي قد تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم هذا النظام بتغطية ما يقارب 400 ألف مؤسسة (بوقموم محمد ومعيزي جزيرة، 2012).

□ **برنامج التعاقد من الداخل:** اهتمت اليابان بالتعاقد من الباطن من الحرب العالمية الثانية نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج فبدأت الصناعات الصغيرة في تصنيع ما منع استيراده، كما عملت الحكومة على تشجيع نظام التعاقد من الداخل (الباطن) من خلال حث المصانع الكبيرة على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانب مهم في العملية الإنتاجية (فتحي السيد عبده، 2005).

□ **خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة:** وضعت اليابان الأمن البشري كمبدأ توجيهي يكمن في أساس المساعدات الأجنبية، وقد وضعت قضايا مثل الصحة والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والمساواة بين الجنسين، في صميم أهدافها الدولية. وفي هذا الإطار أنشأت حكومة اليابان هيئة لتعزيز التعاون الوثيق بين الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة عام 2016 - (Nations, U., 2017).

□ **تنويع الصادرات في المؤسسات اليابانية:** ساهمت العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في دفع ومساعدة المؤسسات اليابانية لتنويع قاعدة الصادرات لتدويل أنشطتها في ظل المنافسة الدولية، حيث حققت الصادرات اليابانية فائض في التعاملات الدولية منذ السبعينات، نتيجة إعفاء العديد من الخامات والسلع الوسيطة من سداد الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للسلع اليابانية، مع تبني العديد من المبادرات خلال الفترة (2016-2020) ومن بينها: تحسين البنية التحتية للتصدير، ترويج المبيعات في الخارج، تسهيل الاتصال بين المنتجين والمصدرين، تسهيل الوصول إلى الأسواق، قانون ترويج المنتجات الزراعية (بن هكو فاطمة الزهراء وبن عطا الله عائشة، 2023، قدور بن نافلة، 2005).

□ **الاستراتيجية التنافسية في الشركات اليابانية:** والتي تعتمد على تكامل العناصر التالية:

- **دور المنتج:** حيث يعتمد نجاح الصناعة اليابانية على الجودة العالية، وتطوير المنتجات التي تقدمها للسوق بشكل مستمر، وتقوم الشركات بالتغلب على الصعوبات التي تحد من الابتكار والتجديد. كما تولي الشركات اليابانية اهتماماً متزايداً لخدمات ما بعد البيع (محمود جاسم الصميدعي، 2000).
- **دور المنافسة السعرية:** يعد السعر أحد الأساليب الفعالة التي مكنت الشركات اليابانية من دخول الأسواق المحلية والعالمية من جهة، وعلى النمو والبقاء في تلك الأسواق من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك فقليلاً ما يشير اليابانيون إلى السعر كأحد الأساليب الأساسية التي يستخدمها في الاستراتيجية التنافسية، حيث إن شعارهم هو هزيمة المنافسين من خلال التكنولوجيا المتقدمة، وخدمة المستهلك دون التركيز على السعر بمفرده (توفيق محمد عبد المحسن، 1995).

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- **دور التوزيع:** تتجه الشركات نحو اختيار القنوات التوزيعية الملائمة لكل سوق على حدة، وفي بعض الأحوال تختار الشركات اليابانية كبار الموزعين، ومنحهم أسعار منخفضة على مشترياتهم، مع تقديم بعض الخدمات المميزة التي يكون لها تأثير أقوى من السعر في جذب زبائن جدد في السوق الدولي.
- **دور الترويج:** تولي الشركات اليابانية اهتمامًا بالغًا بالإعلان والترويج كأحد عناصر الاستراتيجية التنافسية، وذلك لما يحققه من مهام فيما يخص بتعريف المشتري للسلعة، وإقناعه بشرائها، ومن ثم زيادة حجم المبيعات، ومواجهة المنافسة الحادة في السوق (بن نافله قدور، 2005).
- **الذكاء الاقتصادي وأثره على تعزيز التنافسية في الاقتصاد الياباني:** يعد نظام الذكاء الاقتصادي الياباني سلاحًا استراتيجيًا في دعم الاقتصاد، فمعرفة المؤسسات الاقتصادية لخصومها، ومعرفة ذاتها جعل منها مؤسسات صعبة القهر، وبذلك أصبح الاقتصاد الياباني المنافس الأكبر لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (Baller, S. Dutta, S. and Lanvin, B, 2016). وأخيرًا على الرغم من ضعف الموارد والإمكانات الطبيعية في هذا البلد الصغير جغرافيًا، إلا أن كل المؤشرات تدل على التفوق الكبير في مجال الاستثمار في الذكاء الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات الأمر الذي انعكس إيجابيًا على تعزيز التنافسية الاقتصادية.

4-6 التجربة البرازيلية:

تشغل البرازيل نصف مساحة قارة أمريكا الجنوبية، حيث تبلغ مساحتها نحو 8.5 مليون كم²، ويبلغ عدد سكانها نحو 198 مليون نسمة، ويقطن نحو ثلاثة أرباع سكانها في المدن الحضرية الكبرى مثل ريو دي جانيرو وساو باولو، التي تعد العاصمة الصناعية والتجارية للبرازيل. كما يقطن عدد كبير من المواطنين، ممن يعيشون تحت خط الفقر، في المناطق الريفية (عبد الحميد قطوش، 2017)..

وتتسم التركيبة السكانية في البرازيل بالتنوع، فهي نموذجٌ مثاليٌّ للتعايش بين عرقيات وثقافات متعددة، حيث لا تتجاوز نسبة السكان الأصليين 1% من جملة السكان، وتضم البرازيل أكبر عدد من المواطنين المنحدرين من أصول أفريقية، ومن أصول يابانية، بالإضافة للمهاجرين الأوروبيين، وعدد كبير ممن ينحدرون من أصول شرق أوسطية أغلبيتهم من اللبنانيين (محمود خليفة جودة محمد، 2024).

تمتلك البرازيل ثروات طبيعية وبشرية دائمة فأغلب أراضيها صالحة للزراعة وغنية جدًا بالموارد الطبيعية والمعدنية، كما تمتلك أكبر غابة استوائية في العالم هي غابة نهر الأمازون وتتمتع البرازيل بموارد وإمكانات عالية في مقدمتها المواد الخام والمواد الزراعية والرعي والمعدنية (روضة جديدي، الزهرة خشبية، عبد الله عياشي، 2022). وتعد البرازيل عملاقًا زراعيًا، فهي تحتل المراتب الأولى في إنتاج البن والحوامض والكاكاو

بالإضافة إلى إنتاج السكر والقطن والصويا والقمح، وصناعة النبيذ وتصدير الخضار والثمار واللحوم والأسماك. ويمتاز قطاعها الزراعي بمشروعات التصنيع الزراعي واستغلال الأراضي الواسعة لديها في الاستثمار في هذا القطاع الذي يعد أحد أعمدة تجارتها مع الخارج (Mylène gaulard, 2010).

1/6/4 مقومات التجربة البرازيلية:

تبنّت الحكومات سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات خلال فترة السبعينيات، دون الاكتراث بالطبقات الفقيرة، اعتمدت على الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعات التنمية، مما خلف ديون اقتصادية كبيرة شكلت عبئاً على الأجيال اللاحقة، وجعل البلاد تواجه أزمة الديون، وخلال فترة الثمانينات جرت عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعاً في معدلات النمو، وانتجت البلاد سياسات اقتصادية رأسمالية مبنية على الانفتاح الاقتصادي خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، مما أحدث تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلي في المرحلة الأولى لكن كان لها انعكاس سلبي على الإنتاج المحلي، وتسببت في ارتفاع البطالة ومعدلات الفقر، والتضخم، وبروز مشكلة الدين العام (عباس داود، 2020، وجمال داود سليمان الدليمي، 2015)، وقد تمحورت السياسات حول الآتي:

أولاً- برنامج التقشف: نفذت البرازيل برنامجاً للتقشف وفقاً لخطة صندوق النقد الدولي، بهدف سد عجز الموازنة واسترجاع ثقة المستثمرين والدول، وقد أدى ذلك إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد (Philip Arestis, L. F., 2008, Nazmi, N., 2015, Philip Arestis, L. F., 2008)، وقد ترتب على ذلك: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 0,8% عام 1999 إلى نسبة تتراوح بين 3.5-9.4% خلال الفترة (2004-2006)، الإفادة من 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة خلال الفترة (2004-2011)، وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للبلاد.

ثانياً- تغيير سياسات الإقراض: تم خفض سعر الفائدة من 13,25% إلى 8.75%، وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، مما أدى إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو، وهو ما يساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر حيث أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم بنسبة 68% (روضة جديدي، الزهرة خشبية، عبد الله عياشي، 2022).

ثالثاً- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن: اعتمدت البرازيل على تصدير المنتجات الخام في السنوات الأولى من الإصلاح وقبل الأزمة العالمية 2018، نتيجة ما تمتلكه من محاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك ثروات معدنية ونفطية دائمة.

واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبل 2003- (عبد الحميد قطوش، 2017):.

رابعًا- التوسع في الصناعة: اتجهت السياسات الاقتصادية نحو التوسع في الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، والتي يرجع نموها بالأساس إلى التوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية مما ممكن من تصديرها، والصناعات التقنية المتقدمة، حيث تمكنت الدولة بالنهوض بصناعة السيارات والطائرات (Lael Brainard, L. M.-D., 2009).

خامسًا- تنشيط قطاع السياحة: عملت على التسويق السياحي لمناطقها وتراثها إلى أن أصبحت تستقبل خمسة مليون سائح سنويًا، مما زاد في إنعاش الاقتصاد، وتحقيق مزيد من النمو (ملال شرف الدين، 2022).

سادسًا- برامج القضاء على الجوع والفقر: تبنت البرازيل بعض البرامج لتحسين مستوى المعيشة، منها:

▪ **برنامج القضاء على الجوع:** شرع في تنفيذ البرنامج عام 2003 واستند على حق جميع الناس في الحصول على الغذاء بكمية وجودة كافية لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية والحفاظ على صحتهم. واستهدف هذا البرنامج التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين مستوى معيشة الأفراد. عن طريق الحصول على الغذاء السليم والحد من الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل وتوليد فرص العمل والدخل، والضمان الاجتماعي للتعليم، وتحفيزات الزراعة الأسرية، وتكثيف الإصلاح الصناعي، والمنح الدراسية والدخل الأدنى، على مستوى البلديات والولايات وبالشراكة مع المجتمع المدني (وزارة التنمية الزراعية البرازيلية، منظمة الأغذية والزراعة 2012).

▪ **برنامج الإعانات المالية المشروطة:** تعددت جوانب الإصلاح الاجتماعي إلا أن أهم برنامج تمثل في "بولسا فاميليا"، هو برنامج بدأ منذ التسعينيات من القرن الماضي (Ansell, A., 2011). وتعد سياسته جزءًا من برنامج الإصلاح الاقتصادي، بهدف رفع مستويات الدخل، حيث خصصت له الحكومة البرازيلية 0,5% من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة تتراوح بين 6-9 مليار دولار. بحيث يمنح إعانات مالية للأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريًا، بهدف رفع وتحسين معيشتها، وهي إعانات مشروطة بالتزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم، وحصولهم على الأمصال واللقاحات بشكل منتظم، مما أسهم في ارتفاع دخل الأسرة بنسبة 9% سنويًا لأفقر 10% من السكان، في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4 % سنويًا، مما أدى إلى إقامة العدالة الاجتماعية، وتقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية (ملال شرف الدين، 2022).

سابقاً-التوجه نحو التكتلات الاقتصادية: لم تكتفِ البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد البرازيلي، وإنما أيضاً خطط خطوات على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية من خلال منظمة "الميرركسور" وهي بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب، وهي تعد اليوم رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم- (Kliass, P., 2011) وعلى جانب آخر شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة "البريكس BRICS" عام 2009 ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا سنة 2010، ويستهدف هذا الكيان منافسة اقتصاد أغنى دول العالم بحلول عام 2050 (عبد الحميد قطوش، 2017).

2/6/4 عوامل نجاح التجربة البرازيلية:

يعد تبني بعض الاستراتيجيات الاقتصادية من عوامل النجاح، وتشمل الآتي:

أولاً- استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وحماية الإنتاج الوطني: حيث تم اتخاذ بعض الإجراءات لإنجاح هذه الاستراتيجية، مما أسهم في توفير خدمات البنية التحتية، وتبني مستويات عالية من الحماية التجارية، ومنح الإعفاءات الضريبية على الصادرات، وتمويل الأنشطة المبتدئة واستحداث خدمات الترويج التجاري، الاعتماد على سياسة توجيه العائدات من الصادرات الزراعية للقطاع الصناعي، مما أسهم في تطوير الصناعات الثقيلة، وتعزيز القدرة التنافسية والقدرات الإنتاجية، واستحداث آليات وأجهزة إدارية تقوم على تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة (Juan E. Santarcangelo, D. S., 2018)

ثانياً- استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير المعتمد على التكامل الإقليمي وجلب الاستثمارات الأجنبية: اتخذت البرازيل مجموعة من المعايير لتنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كان من أهمها عدم التمييز من حيث القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في استثمارات الدولة وإنتاجها وتجارتها الخارجية. (Veiga, P. d. , 2004).

وقد أسهمت هذه الإصلاحات في زيادة سياسة الانفتاح، ورفع القيود المفروضة على دخول الشركات الأجنبية وتشغيلها، مما عمل على تمكين المشاركة في عمليات الخصخصة وبعض الاستثمارات التي كانت محتكرة من قبل الدولة البرازيلية، واتخذ البنك المركزي البرازيلي مجموعة من السياسات والتدابير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه، تمثلت في تبسيط عمليات التسجيل المطلوبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية وتقليل التكاليف الإدارية، فتم إنشاء وكالة عام 2002 لتشجيع الاستثمارات بين الحكومة الفيدرالية والكيانات التجارية الأفقية والقطاعية، وتوفير المعلومات عن الفرص واللوائح والحوافز ذات الصلة بقرارات الشركة الأجنبية للاستثمار في البرازيل (IBP, I., 2016).

ثالثاً- استراتيجية تشجيع الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات من خلال الإصلاحات المالية: سعت البرازيل إلى تكييف أنظمتها وإضفاء طابع المرونة عليها من أجل تلبية متطلبات الشركات سواء المحلية أو متعددة

الشركات، لتتمكن من تصدير منتجاتها، وأوجد ذلك قدرًا كبيرًا من الاستقلالية في تحديد موقع المنتجات وتطوير السوق (Paolo Pigorini, 2014)، كما منحت الشركات التي تصدر 80% من إنتاجها في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاءات ضريبية محددة - (The Center of International Financial Management, 2017).

رابعًا- استراتيجية التوسع في الإنتاج الزراعي والإفادة من الموارد الطبيعية: اعتمدت البرازيل على عدة إجراءات من أجل تنمية هذا القطاع من خلال: المساهمة في القضاء على الجوع والحد من الفقر من خلال برنامج "بطاقات الغذاء"، وبرنامج "اقتناء الغذاء" المتمثل في آلية تمكن الدولة من اقتناء الأغذية من المزارعين الصغار، الأمر الذي شجعهم على زيادة الإنتاج سواء للسوق المحلي أو الأجنبي، مما أدى إلى زيادة دخل العاملين في الزراعة بنسبة 33% خلال الفترة (2003-2009)، كما طورت البرازيل العديد من البرامج الزراعية التي تعمل على أساس عامل الاستدامة، ليتمكن المزارعون المؤهلون من الحصول على دعم الأسعار وبرامج الائتمان (ملال شرف الدين، 2022، وزارة التنمية الزراعية البرازيلية، 2012).

4-7 الدروس المستفادة من دراسة بعض الممارسات (التجارب) العالمية:

أكدت الكثير من الدراسات، ومن بينها دراسة: محمود خليفة 2024، فاطمة الزهراء بن هكو وعائشة بن عطا الله 2023، فايز عبد الهادي ٢٠٢٣، حاروش نور الدي 2023، روضة جديدي وآخرون 2022، مرزق سعد وآخرون 2022، منى طواهرية وعائشة قادة بن عبد الله 2022، نوال عبود 2022، وفاء لطفي 2021، قرين ربيع 2020، أحمد التلباني 2019، وسام عبدالفتاح 2019، دينا قاسم 2019، أمل عبدالحميد ومنى عبد القادر 2017، عبد الحميد قطوش 2017، صندوق النقد الدولي 2016، زرقين عبود 2014، رنان مختار وأحمد لعمي 2014، رشيد حميد زغير ويوسف محمد صالح 2013، أمل مختار 2012، هدى ميتكيس 2011، إبراهيم رجاء 2006، حسين سعد علي 2004، أن هناك الكثير من الدروس المستخلصة من الاطلاع على التجارب العالمية لدول الصين، الهند، ماليزيا، اليابان والبرازيل، وقد أمكن تصنيف هذه الدروس على النحو الآتي:

أولًا- لا بد من وجود إطار مؤسسي وإرادة للتغيير: يعمل على تحقيق الآتي:

□ **تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية، مع الأخذ بمناهج الإصلاح والتقدم الشامل بصورة تدريجية، أسهم في تحقيق التغيير والاستقرار وقبول المجتمع.**

□ **تخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال، خاصة فيما يتعلق ببدء ممارسة أنشطة الأعمال، إعفاء الشركات من دفع رسوم إدارية متعددة، وتبسيط إجراءات استخراج تصاريح المباني.**

□ **وجود إطار مؤسساتي جيد** يعمل على تنفيذ السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي لصالح التصنيع والتقنيات القائمة على المعرفة، والتركيز على المشروعات المعتمدة على التقنيات المتطورة لرفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

□ **وجود إرادة للتغيير** من الأمور المهمة لقيام تنمية اقتصادية شاملة معتمدة على الذات: إذا ما توفرت القيادة الرشيدة التي **تعمل على تحقيق التعاون مع الشعب**، فلن يقف حجم السكان الهائل عائقاً أمام التنمية، وفي هذا درس مهم جداً لكل الدول النامية ذات الموارد المحدودة وحجم السكان الكبير في أن يستفادوا من التجربة التنموية الصينية.

□ **الاستقرار السياسي**، ووجود قيادة وطنية واعية على اطلاع ومعرفة جيدة بالواقع الداخلي والخارجي، وبالتحديات التي تُفرض على صانع القرار، وقد أدى ذلك إلى تحقيق السلم المجتمعي وإلى تجنب الدخول في صراع مع الدول المحيطة ومع القوى الكبرى في العالم.

□ **استئصال الفقر وإعادة هيكلة المجتمع** من جديد، مما يتيح التوزيع العادل للثروة ومنح فرصة متساوية للمواطنين في التعليم والصحة والتوظيف.

□ **مراعاة حقوق الطبقات الغنية**: من خلال حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب، مما أدى إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل، وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

ثانياً - لا بد من وجود رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية المحلية: تعمل على تحقيق الآتي:

□ **وجود قاعدة اقتصادية متنوعة لتحقيق الثبات والاستقرار الاقتصادي**، مع التخطيط السليم للمستقبل، ومعظم البلدان العربية ما زالت تعاني من تعثر عملية التنمية الحقيقية بها نتيجة استمرار العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة.

□ **إحداث نمو اقتصادي وتحولات هيكلية** في أوجه القصور على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مضطرب لنوعية الحياة لأفراد المجتمع، وذلك باعتبار أن التنمية الاقتصادية عملية مستمرة، تعمل على تحقيق نمو متواصل في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

□ **الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع**، الموارد الطبيعية المحلية، باعتبارها عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة العمالة، لإحداث التوازن والاستقرار للاقتصاد، سعياً للتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية.

□ **توفير إجراءات وسياسات مصاحبة للتنمية الاقتصادية**، من أهمها وجود: سياسة ضريبية كفئة خاصة في مجال الضرائب على الأجور، سياسة اجتماعية لدعم الطبقات الأكثر عرضة لتغيرات السياسة الاقتصادية، سياسة اقتصادية واضحة تركز على دعم القطاع الاقتصادي المحلي وتطويره، سياسة للتنمية

التممية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

الموارد البشرية لمواجهة تيار العولمة من خلال الإبداع والتطور التكنولوجي، للتقليل من الآثار السلبية لعملية التحرير التجاري والمالي من خلال إرساء منظومة للحكم الراشد تركز على مكافحة الفساد وتعزيز سلطة القانون ومحاربة كل مظاهر الاتكال والمحاباة.

□ وجود علاقة توازنه مستدامة بين الادخار المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، والاستثمار المحلي الإجمالي كمتغير تابع، مما يعني إمكانية زيادة الاستثمار المحلي عن طريق تحفيز الادخار المحلي، وضرورة تخفيض الإنفاق العام، وتخفيض نسب الضريبة، مما يساهم في زيادة الادخار المحلي، وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

□ الاعتماد على الموارد الداخلية والذاتية وعدم الاقتراض من الخارج كان أحد أسباب النمو الاقتصادي السريع لغالبية الدول، ورفض سياسة الاقتراض، انطلاقاً من أن الاقتراض يخضع لسيطرة عدة دول وهيمنتها، ومن ثم فإن توجيهها يصب لخدمة مصالح تلك الدول.

□ الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي: في الوقت نفسه اتباع سياسات اقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية، لحماية الاقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للزمات الاقتصادية العالمية والتي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم.

□ تشكيل مجلس اقتصادي للتعامل مع الأزمة النقدية، بهدف تحجيم الفساد وإصلاح الجهاز الإداري للدولة ومحاربة المضاربة على العملة الوطنية، والرقابة على رؤوس الأموال.

ثالثاً- العمل على تحقيق العدالة المكانية والتنافسية المحلية، من خلال:

□ العمل على تحقيق العدالة والتوازن في التنمية بين المناطق والأقاليم المختلفة، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، والاهتمام بتنمية كافة الأنشطة الاقتصادية، لتنويع الأنشطة، وإمدادها بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموها، وتجعلها السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

□ العودة للقرى والمدن لخلق مشروعات صغيرة فيها، حيث يتوافر المكان والمواد، والاعتماد على الأنشطة الصناعية الأكثر ملائمة للاقتصاد المحلي.

□ وجود مزيج من: الحوافز السعرية الكافية، الوصول إلى المدخلات المستوردة اللازمة لإنتاج الصادرات بالأسعار العالمية، ووجود قاعدة سليمة للبنية التحتية المادية، والاجتماعية (قوة عاملة متعلمة ومدرية).

□ إيجاد صيغ تهدف إلى الحد من عدم المساواة الاقتصادية والسيطرة على الاحتكار، **بهدف خلق بيئة أكثر تنافسية في الاقتصاد المحلي**، والعمل على رفع القيود التي تحد من انطلاق الصناعة، وتوجيه اهتمام أكبر لتحسين الإنتاجية، مع منح القطاع الخاص مساحة أكبر في الاقتصاد.

- توافق مبادرات الإصلاح مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، واتساقها مع الأطر التي تحقق العدالة الاجتماعية، وبما يحافظ على مستوى دخول الأفراد بصورة عادلة، ويحفز الاستثمار بما يراعي المعايير الاجتماعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
- دعم المشروعات والأعمال التجارية الناشئة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوحدات المحلية: من خلال تقديم إعفاءات جزئية من الضرائب، تيسير عملية التمويل، إضافة إلى دعم الابتكار.
- وضوح سياسات التنمية المحلية (التنمية الاقتصادية- التنمية الاجتماعية)، على النحو المبين بالجدول رقم (4-1).

رابعاً- الاعتماد على التكنولوجيا الملائمة للتنمية المحلية، من خلال:

- الدور الحيوي الذي تلعبه في توفير الوظائف وخلق فرص العمل، وباعتبارها محركاً مهماً للتنمية عبر تبني تقنيات جديدة قائمة على نماذج أعمال تجارية، صناعية وخدمية أكثر كفاءة بالإضافة إلى نمو قطاعات أخرى كالخدمات المالية، مما يسهم في زيادة عائدات الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بفضل التحول من المستوى المحلي إلى الأسواق الخارجية.
- الربط بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات النظام الصناعي وسوق العمل بكافة الأقاليم والمحافظات، وكذلك الاهتمام بالنواحي الإبداعية، وإعادة هيكلة المؤسسات المنوطة بتفسير الإجراءات والمتطلبات للمشاركة بأعمال ومشروعات ذات مخرجات تتمتع بقاعدة تكنولوجية وحس ابتكاري، بالإضافة إلى تكثيف جهود البحث والتطوير، واستخدام التكنولوجيا، والاندماج في اقتصاد المعرفة.
- تحويل مسار الاقتصاد ليصبح اقتصاداً إنتاجياً يركز على المعرفة، ويتمتع بقدرات تنافسية عالية في الأسواق الخارجية، اعتماداً على استثمارات القطاع الخاص، لامتصاص الصدمات الداخلية والخارجية.
- إرساء قواعد الذكاء الاقتصادي، لمواكبة التطورات التكنولوجية، وإقامة علاقات تعاون مع المؤسسات البحثية الأجنبية بما يساعدها على تفعيل الذكاء الاقتصادي وتطوير ممارساته.
- امتلاك المعلومة الضرورية التي يبني عليها القرار الاستراتيجي، وذلك من خلال تبني نظام الذكاء الاقتصادي، بهدف اكتشاف التهديدات وتفاديها واكتشاف الفرص واقتناصها.
- تشجيع شركات القطاع العام في الاعتماد على المشروعات الصغيرة في إنتاج مكونات إنتاجها بدلاً من استيرادها، وإنشاء قاعدة للمعلومات لمعرفة العرض والطلب والمشروعات القائمة في كل قطاع .

جدول رقم (4-1)

سياسات التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الممارسات (التجارب العالمية)

الدول	سياسات التنمية الاقتصادية	سياسات التنمية الاجتماعية
الصين	- تطبيق آليات الاقتصاد الكلي من حيث الضرائب والقروض والتبادل الخارجي، وتعديل نظام الأسعار في مجالات التجارة الخارجية - تحفيز الادخار المحلي من خلال تخفيض الإنفاق العام ونسب الضرائب، مما ساهم في زيادة الادخار المحلي، وبالتالي زيادة الاستثمار، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي - تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية. - تخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال. - تشجيع الصناعات كثيفة العمالة، وتوفير فرص عمل من خلال ممارسة أنشطة أخرى بجانب الزراعة مثل الغزل والنسيج والتعليب والأسمدة ومواد البناء	- توزيع الأراضي على كل عائلة حسب جودة الأرض وعدد أفراد الأسرة وأصبح لكل أسرة الحق في إدارة أراضيها وأنواع وطرق تنميتها - تشجيع السكان للانتقال من عملية الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج السلعي - تخصيص 25% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للبحث والتطوير - نمو الأنشطة غير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل الريفي. - إقامة مناطق للاقتصاد الريفي والمدن الساحلية
الهند	- زيادة مساحة الأراضي المستصلحة مع استخدام وسائل زراعية حديثة - إنشاء بنوك القرية لتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية والإسكان مع إيجاد نوع جديد من البنوك يتماشى مع مدخل المشاركة بالعمل التطوعي - الاهتمام الصناعة كمصدر رئيس للدخل (الصناعات الصغيرة) - الربط بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات النظام الصناعي وسوق العمل، وكذلك الاهتمام بالنواحي الإبداعية، وإعادة هيكلة المؤسسات المنوطة بتمسيير الإجراءات والمتطلبات للمشاركة بأعمال ومشروعات ذات مخرجات تتمتع بقاعدة تكنولوجية وحس ابتكاري - دعم المشروعات والأعمال التجارية الناشئة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- الاستثمار في رأس المال البشري: من خلال التعليم والتدريب - مساندة الجهات التنظيمية والتنفيذية لإنجاح برنامج المشاركة والاكتفاء الذاتي - توسيع الجمعيات التعاونية لتوفير الخدمات الأساسية - حث السكان على الادخار وتعبئة الموارد المالية
ماليزيا	- سد فجوة التفاوت الطبقي والقضاء على الفقر من خلال التعليم - الاعتماد على الموارد الداخلية والذاتية وعدم الاقتراض من الخارج - التوسع في برنامج الخصخصة الذي يعتمد على تملك المواطنين الشركات العامة - تحجيم الفساد وإصلاح الجهاز الإداري للدولة ومحاربة المضاربة على العملة الوطنية في الخارج، وعمل على تثبيت سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى - وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي	- استئصال الفقر وإعادة هيكلة المجتمع من جديد - بناء الإنسان والاستثمار فيه من خلال التعليم والصحة، على أساس أنه هو الثروة الحقيقية والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية - تحفيز الاستثمار بما يراعى المعايير الاجتماعية، في تحقيق التنمية الاقتصادية
اليابان	- العودة للقرى والمدن لخلق مشروعات صغيرة فيها، حيث يتوافر المكان والمواد - تشجيع الشركات في الاعتماد على المشروعات الصغيرة لإنتاج مكونات إنتاجها بدلا من استيرادها - إرساء قواعد الذكاء الاقتصادي، وتبني نظام اليقظة الاستراتيجية، والاستثمار في مجال المعلوماتية ومواكبة التطورات التكنولوجية والاتجاه نحو الصناعة كثيفة التكنولوجيا التي تعتمد على البحوث التطبيقية والتكنولوجية - توجيه الاستثمار إلى الصناعات التصديرية	- التركيز على البحث العلمي والتكنولوجي منه
البرازيل	- الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي، واتباع سياسات اقتصادية لرفع القدرة الشرائية المحلية - اتباع سياسة اقتصادية تركز على دعم القطاع الاقتصادي المحلي وتطويره (العام والخاص). - اتباع سياسة لتنمية الموارد البشرية بالتعليم والبحث العلمي، لمواجهة تيار العولمة من خلال الإبداع والتطور التكنولوجي. - إرساء منظومة للحكم الراشد تركز على مكافحة الفساد وتعزيز سلطة القانون.	- وجود برامج للإعانة الاجتماعية، رفع الحد الأدنى للأجور - تحويل مسار أبناء الفقراء بالتعليم، من خلال مساعدة الأسر حتى تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبرهم على ترك الدراسة من أجل العمل - حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب، مما أدى إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل، وتحسين حالة الطبقات الفقيرة.

المصدر: من إعداد فريق البحث، اعتمادًا على التجارب الدولية محل الدراسة

خامسًا - دور البنى التحتية للإنسان والاستثمار:

ركزت غالبية التجارب الدولية على بناء الإنسان والاستثمار فيه، على أساس أنه هو الثروة الحقيقية والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية، فكانت النتيجة، نهضة أساسها وركيزتها العنصر البشري بناءً وتكوينًا وتنظيمًا، مع زرع قيم العمل والتميز والإبداع، والاهتمام بالبنية الأساسية والابتكار، من خلال:

□ زيادة مخصصات التعليم والبحث العلمي والصحة، مما أدى إلى ارتفاع مستويات معرفة القراءة والكتابة بنسب تجاوزت 95%، وأدت إلى تعزيز التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، بالإضافة إلى ارتفاع في كافة مؤشرات التعليم والصحة.

□ سد فجوة التفاوت الطبقي والقضاء على الفقر، من خلال التعليم، الذي كان له الدور الأبرز في تحقيق هذا التغيير، حتى لا يكون الفقر وراثيًا وطبقياً.

□ نشر الوعي بين الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد بأن يملكو مشروعًا منتجًا يحقق أفضل النتائج من الوظائف الحكومية، مع اهتمام الجهات الرسمية المسؤولة عن التدريب والتدريس بالمشروعات الصغيرة ودراسة التجارب الناجحة.

□ وجود برامج للإعانة الاجتماعية إلى جانب رفع الحد الأدنى للأجور: لضمان ألا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء ومن ثم يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

الفصل الخامس

أهمية تنمية الاقتصاد المحلي لتحقيق العدالة المكانية

والانطلاق نحو التنافسية العالمية

يتطلب تحديد تدخلات التنمية الاقتصادية المحلية، التعرف على مساهمة الوحدات المحلية بكافة مستوياتها في عملية التنمية، والمزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع كل منها بها على حدة والعلاقات التشابكية بينهم، لذا فإن الجزء التالي يحلل مساهمة محافظات إقليم شمال الصعيد في الاقتصاد القومي لتحديد أهميتها وثقلها الاقتصادي على مستوى الجمهورية، ثم التعرف على المزايا التي تتمتع بها الوحدات المحلية في هذه المحافظات حتى يمكن رسم تصور لمجالات التنمية الاقتصادية على مستوى المراكز/الوحدات المحلية.

5-1 الناتج المحلي الإجمالي للإقليم:

على مستوى الجمهورية، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة) بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية 6,336,733 مليون جنيه عام 2021/2020 ساهم فيها إقليم شمال الصعيد بما قيمته 351,674 مليون جنيه أي بنسبة 5.5%، وهي مساهمة ضعيفة مقارنة بسكان الإقليم البالغ نسبتهم 13.1% من إجمالي سكان الجمهورية. وتعد مساهمة محافظة الفيوم في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم هي الأكبر بنسبة 38%، وذلك نتيجة وجود استخراجات بترولية، يليها محافظة المنيا 37.2% ثم محافظة بني سويف 24.8%، وهي مساهمة لا تتناسب مع هيكل توزيع السكان في الإقليم، كما يوضح الجدول رقم (5-1).

جدول رقم (5-1)

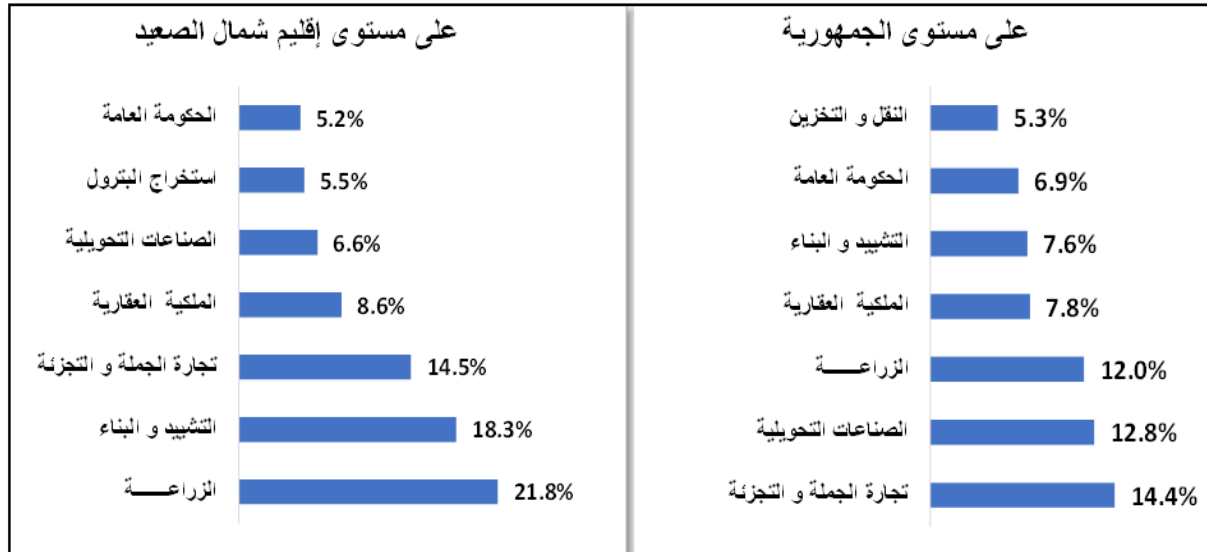
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل والأسعار الجارية وعدد السكان عام 2021 / 2020

المحافظة	القيمة بالمليار جنيه	الهيكل %	السكان	الهيكل %
الفيوم	133.5	38.0	3.9	29.2
بني سويف	87.2	24.8	3.5	25.7
المنيا	131.0	37.2	6.1	45.1
الإقليم	351.7	100.0	13.5	100.0

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات 2021/2020، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، وصف مصر في أرقام.

ويعد نشاط تجارة الجملة والتجزئة أكثر الأنشطة الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الجمهورية بنسبة 14.4% يليه الصناعات التحويلية بنسبة 12.8% ثم الزراعة بنسبة 12%، وعلى مستوى

إقليم شمال الصعيد، تعد الزراعة المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.8% يليها التشييد والبناء بنسبة 18.3% وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 14.5%، بينما تتراجع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية إلى 6.6%. كما يوضح شكل رقم (5-1).



المصدر: من إعداد فريق البحث بناء على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات 2021/2020

شكل رقم (5-1)

الأنشطة الاقتصادية الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 / 2020

وبالرغم من أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأكبر على مستوى الإقليم من حيث الناتج، إلا أن مساهمته من إجمالي الناتج الزراعي على مستوى الجمهورية كان 10% فقط، بينما مثلت مساهمة نشاط التشييد والبناء 13.36% من إجمالي ناتج التشييد والبناء للجمهورية، كما مثل استخراج البترول 11.87% من إجمالي ناتج استخراج البترول للجمهورية، والذي يتواجد فقط في محافظة الفيوم، حيث تقع حول بحيرة قارون ووادي الريان بعض آبار البترول التي يبلغ إنتاجها اليومي نحو 3000 برميل كما يقدر احتياطي المنطقة بنحو 5.6 مليون برميل (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للفيوم، 2022).

ويلاحظ أن مساهمة الصناعات التحويلية (غير متضمنة تكرير البترول) للإقليم من إجمالي ناتجها على مستوى الجمهورية متدنية للغاية حيث تبلغ 2.87% فقط، وكذلك فإن مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم (السياحة) يبلغ 5.58% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع، وهو ما لا يتلاءم مع إمكانيات الإقليم الصناعية والسياحية. وذلك كما يوضح جدول رقم (5-2).

جدول رقم (5-2)

مساهمة الإقليم في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية عام 2020 / 2021

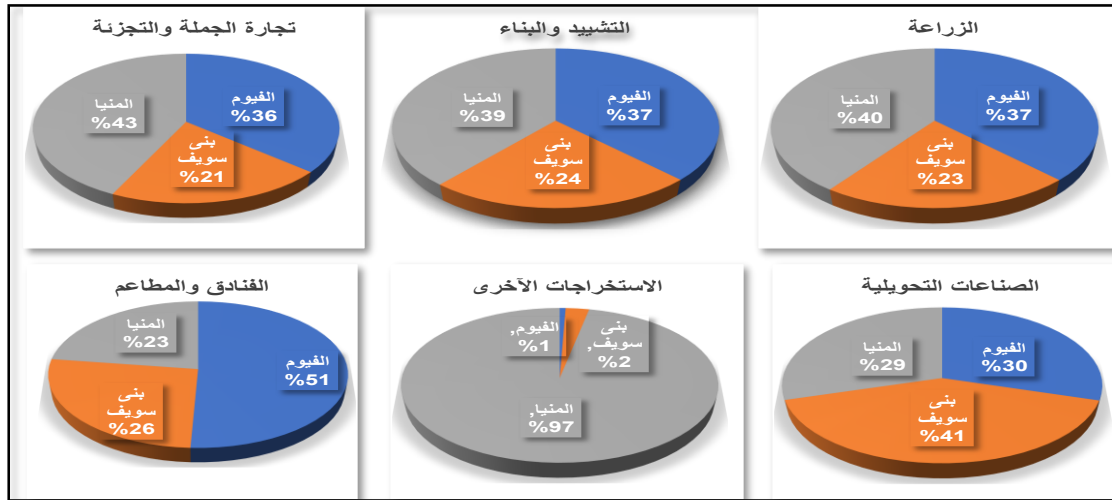
(القيمة بالمليار جنيه)

النشاط الاقتصادي	الإقليم	الجمهورية	مساهمة الإقليم %	النشاط الاقتصادي	الإقليم	الجمهورية	مساهمة الإقليم %
التشييد والبناء	64.3	481.2	13.4	الحكومة العامة	18.2	437.4	4.2
استخراج البترول	19.3	162.7	11.9	النقل والتخزين	13.1	334.5	3.9
الزراعة	76.6	762.1	10.0	الاتصالات	5.0	148.0	3.4
الملكية العقارية	30.4	494.3	6.1	الصناعات التحويلية	23.3	811.8	2.9
الفنادق والمطاعم	6.4	114.0	5.6	استخراجات أخرى	6.9	248.6	2.8
تجارة الجملة والتجزئة	50.9	913.2	5.6	خدمات الأعمال	4.5	231.5	1.9
الكهرباء والغاز	6.2	118.3	5.2	المشروعات المالية	4.6	272.8	1.7
التعليم	7.4	144.5	5.1	أخرى	0.5	92.8	0.6
خدمات أخرى	5.0	112.9	4.5	المعلومات	0.1	27.8	0.2
المياه والصرف وإعادة الدوران	1.6	35.5	4.4	تكرير البترول	0.0	220.0	0.0
الصحة	7.6	172.9	4.4	جملة	275.5	6336.7	4.3

المصدر: من إعداد فريق البحث بناء على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات 2021/2020

وداخل الإقليم تتفاوت نسب مساهمة محافظات في مختلف الأنشطة الاقتصادية وفقاً للمزايا النسبية والمزايا التنافسية المكتسبة عبر الزمن، فبالنسبة لنشاط الزراعة والذي يبلغ ناتجه 76.5 مليار جنيه تساهم محافظة المنيا بنسبة 40% ومحافظة الفيوم بنسبة 37% ومحافظة بني سويف بنسبة 23%. ونشاط التشييد والبناء ويبلغ ناتجه 64.288 مليار جنيه تساهم محافظة المنيا 39% والفيوم 37% وبني سويف 24%. ويبلغ ناتج تجارة الجملة والتجزئة 50.864 مليار جنيه تساهم محافظة المنيا بنسبة 43% والفيوم بنسبة 36% وبني سويف بنسبة 21%، وذلك عام 2021/2020.

بينما يبلغ ناتج نشاط الصناعات التحويلية 23.283 مليار جنيه تساهم محافظة بني سويف بنسبة 41% ومحافظة الفيوم بنسبة 30% ومحافظة المنيا بنسبة 29%، ونشاط الاستخراجات الأخرى (بدون البترول والغاز) يبلغ ناتجه 6.949 مليار جنيه تساهم المنيا بنسبة 97% وبني سويف 2% والفيوم 1%، أما نشاط الفنادق والمطاعم فيبلغ ناتجه 6.359 مليار جنيه تساهم الفيوم بنسبة 51% وبني سويف 26% والمنيا 23%، كما يتضح من الشكل رقم (5-2).



شكل رقم (5-2)

مساهمة محافظات الإقليم في ناتج الإقليم لبعض الأنشطة الاقتصادية المختارة عام 2021/2020

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث بناء على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات 2021/2020

2-5 التنافسية المحلية لمحافظات الإقليم:

تعد مؤشرات التنافسية أداة مهمة لصانعي القرار المحلي والإقليمي والقومي، حيث تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصادات المحلية والإقليمية والقومية، خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية. وتعد مؤشراً للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها المحافظات ووحداتها الإدارية، حيث تفترض أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك المحافظات.

وحيث إن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالمحافظة تؤثر على العائد على الاستثمار، وأن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن المحافظة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذا وتيرة متسارعة أكثر من المحافظات الأقل تنافسية.

تم قياس مؤشر تنافسية المحافظات عام 2021 والذي يشير إلى قدرة المحافظة على المساهمة في النمو المستدام والاحتوائي وزيادة الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم توفير مستوى معيشة ملائم للمواطن، ويركز المؤشر على العناصر والعوامل المؤسسية التي تعكس كيفية استخدام الموارد المتاحة والقدرات بالمحافظة، وليس قياس حجم الهبات والموارد الطبيعية أو مدى توافرها والتي تخلق ما تتمتع به المحافظة من ميزة نسبية. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مؤشر تنافسية المحافظات المصرية 2021).

ويتكون المؤشر من 4 محاور و 12 ركيزة، على النحو التالي:

- البيئة المواتية: وتتكون من المؤسسات، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، والاستقرار الاقتصادي.
- رأس المال البشري: ويتكون من الصحة والمهارات.
- الأسواق: ويتكون من أسواق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق.
- بيئة الابتكار: ويتكون من ديناميكية الأعمال والقدرة على الابتكار.

وتشير نتائج المؤشر الرئيس والمؤشرات الفرعية له، كما يوضحها جدول رقم (5-3)، إلى التالي:

- المؤشر العام: المتوسط العام لمحافظات الجمهورية بلغت قيمته 53% وكانت أعلى المحافظات محافظة القاهرة بنسبة 64%، بينما احتلت محافظة بني سويف الترتيب 16 بنسبة 52.2% ومحافظة المنيا الترتيب 23 بنسبة 47.1% ومحافظة الفيوم الترتيب 25 بنسبة 46.8%.
- مؤشر البيئة المواتية: المتوسط العام لمحافظات الجمهورية بلغت قيمته 56% وكانت أعلى المحافظات محافظة بورسعيد بنسبة 66.3%، بينما احتلت محافظة بني سويف الترتيب 19 بنسبة 52.8% ومحافظة المنيا الترتيب 24 بنسبة 50.2% ومحافظة الفيوم الترتيب 26 بنسبة 47.8%.

جدول رقم (5-3)

ترتيب محافظات إقليم شمال الصعيد في مؤشر تنافسية المحافظات 2021

المؤشر	المتوسط العام	المحافظة الأعلى أداء		محافظة بني سويف		محافظة الفيوم		محافظة المنيا	
		القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
المؤشر العام	53%	64%	16	52.2%	25	46.8%	23	47.1%	23
مؤشر البيئة المواتية	56%	66.3%	19	52.8%	26	47.8%	24	50.2%	24
مؤشر رأس المال البشري	63%	77.6%	26	53.5%	18	58.3%	24	54.5%	24
مؤشر الأسواق	45%	55%	5	48%	14	44.4%	24	41.9%	24
مؤشر بيئة الابتكار	48%	65.5%	10	54.4%	24	36.6%	20	41.8%	20

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2023)، مؤشر تنافسية المحافظات المصرية عن عام 2021.

- مؤشر رأس المال البشري: المتوسط العام لمحافظات الجمهورية بلغت قيمته 63% وكانت أعلى المحافظات محافظة جنوب سيناء بنسبة 77.6%، بينما احتلت محافظة الفيوم الترتيب 18 بنسبة 58.3% ومحافظة المنيا الترتيب 24 بنسبة 54.5% ومحافظة بني سويف الترتيب 26 بنسبة 53.5%.
- مؤشر الأسواق: المتوسط العام لمحافظات الجمهورية بلغت قيمته 45% وكانت أعلى المحافظات محافظة القاهرة بنسبة 55%، بينما احتلت محافظة بني سويف الترتيب 5 بنسبة 52.8% ومحافظة الفيوم الترتيب 14 بنسبة 44.4% ومحافظة المنيا الترتيب 24 بنسبة 41.9%.

- **مؤشر بيئة الابتكار:** المتوسط العام لمحافظات الجمهورية بلغت قيمته 48% وكانت أعلى المحافظات محافظة القاهرة بنسبة 65.5%، بينما احتلت محافظة بني سويف الترتيب 10 بنسبة 54.4% ومحافظة المنيا الترتيب 20 بنسبة 41.8% ومحافظة الفيوم الترتيب 24 بنسبة 36.6%.

3-5 مساهمة محافظات الإقليم في الأنشطة الإنتاجية:

1/3/5 الزراعة والإنتاج النباتي:

تبلغ المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية 9.6 مليون فدان منها 1.2 مليون في محافظات الإقليم بمساهمة قدرها 12.75% من الجمهورية مقسمة كالتالي (42.6% في المنيا، 31.4% في الفيوم، 26% في بني سويف). أما المساحة المحصولية على مستوى الجمهورية تبلغ 16.58 مليون فدان تمثل مساهمة الإقليم فيها 14.9% أي 2.46 مليون فدان مقسمة كالتالي (40.5% في المنيا، 30.6% في الفيوم، 28.9% في بني سويف)، 86% من المساحة المحصولية في الإقليم تزرع بالمحاصيل الحقلية و 10% خضر. حيث تمثل المساحة المحصولية للمحاصيل الحقلية في الإقليم 17% من إجمالي الجمهورية، والمساحة المحصولية للخضر في الإقليم تمثل 11.6% من إجمالي الجمهورية.

ويلاحظ أن معامل التكتيف (المساحة المحصولية/المنزعة) يبلغ أعلى قيمه في محافظة بني سويف 2.23 يليها الفيوم 1.96 والمنيا 1.91 وهي أعلى من متوسط الجمهورية البالغ 1.7، حيث يغلب على التركيب المحصولي في محافظات الإقليم طابع الزراعة الكثيفة السائدة في محافظات وادي النيل.

حيث تمثل المحاصيل الحقلية 86% من المساحة المحصولية لمحافظات الإقليم، وتمثل 17% من إجمالي مساحة المحاصيل الحقلية و 15% من إجمالي الإنتاج في الجمهورية. ويوضح الجدول رقم (4-5) مساحة المحاصيل الحقلية وإنتاجها في محافظات شمال الصعيد مقارنة بمستوى الجمهورية.

جدول (4-5)

المساحة المنزرعة والمحصولية في محافظات إقليم شمال الصعيد عام 2021/2022 (بالفدان)

المحافظة	المساحة المنزرعة *	المساحة المحصولية *				
		المحاصيل الحقلية	الخضر	نخيل البلح	حدائق الفاكهة	الأشجار الخشبية
بنى سويف	319151	619297	74663	57	18520	516
الفيوم	385718	683908	34434	1272	36818	129
المنيا	523413	821459	143447	548	34624	0
الإقليم	1228282	2124664	252544	1877	89962	645
الجمهورية	9652174	12475124	2180446	177102	1742628	9878
النسبة %	%12.75	%17.0	%11.6	%1.1	%5.2	%6.5
						%14.9

* متضمنة أراضي الاستصلاح الزراعي، والمساحات من الأشجار الخشبية ونخيل البلح

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي 2022/2021.

يتبين من الجدول السابق والجدول رقم (5-5) تميز الإقليم في المحاصيل التالية:

- **النباتات الطبية والعطرية:** يساهم الإقليم بنسبة 38.7% من إجمالي المساحة و 42.3% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية، وتوزيعها داخل الإقليم كالتالي: محافظة بنى سويف (28.5% المساحة و 52.6% الإنتاج)، الفيوم (47.5% المساحة و 30.1% الإنتاج)، المنيا (23% المساحة و 17.2% الإنتاج)، حيث تتمتع محافظة بنى سويف بإنتاجيتها العالية من النباتات الطبية والعطرية.
- **بنجر وقصب السكر:** يمثل بنجر السكر في الإقليم 18.5% من إجمالي المساحة و 20.8% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية، وتوزيعه داخل الإقليم كالتالي: محافظة المنيا (40.3% المساحة و 45.6% الإنتاج)، بنى سويف (27.1% المساحة و 28.6% الإنتاج)، الفيوم (32.5% المساحة و 25.7% الإنتاج)، حيث تتمتع محافظة المنيا بميزة نسبية في إنتاج بنجر السكر، كما أن المنيا تكاد تكون المحافظة الوحيدة في شمال الصعيد التي تزرع قصب السكر والذي يساهم الإقليم في 10.8% من إجمالي المساحة و 9.5% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية.

جدول (5-5)

مساحة المحاصيل الحقلية وإنتاجها في محافظات شمال الصعيد 2022/2021

(المساحة بالفدان - الإنتاج بالطن)

المحصول	بنى سويف		الفيوم		المنيا		الجمهورية	
	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة
القمح	396728	128649	565010	208107	790554	249827	9622993	3418893
الشعير	8	7	3475	2252	2155	1100	91877	245439
الذرة الشامية البيضاء	791287	262721	212696	81099	652154	202428	4883249	1524615
الذرة الشامية الصفراء	31985	10899	14666	6135	282743	88365	1974241	649081
الذرة الرفيعة	16167	7124	244759	123903	46558	19316	1037342	492041
الأرز	4193	1290	17921	4978	0	0	4300578	1149427
الفول كامل النضج	198	182	606	570	1725	1079	130093	86757
بنجر السكر	748540	29962	672067	35901	1191926	44491	12534816	597923
قصب السكر	14348	663	0	0	1461765	35241	15564534	333243
النباتات الطبية	222017	12310	127210	19854	72585	9597	997877	107794
القطن	10836	7963	19662	14635	502	443	430735	334464

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي 2022/2021.

- **الذرة:** يزرع الإقليم الذرة بأنواعها المختلفة، حيث تمثل الذرة الشامية البيضاء 35.8% من إجمالي المساحة و33.9% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية، وتساهم محافظة بنى سويف ثم المنيا في المساحة الأكبر من زراعته وإنتاجه، أما الذرة الرفيعة فيساهم الإقليم بنسبة 30.6% من إجمالي المساحة و29.6% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية وتشتأثر محافظة الفيوم بالجزء الأكبر من المساحة المحصولية والإنتاج في الإقليم. بينما الذرة الشامية الصفراء يساهم الإقليم بنسبة 16.2% من إجمالي المساحة و16.7% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية وتشتأثر محافظة المنيا بالجزء الأكبر من المساحة المحصولية والإنتاج في الإقليم.

- **القمح:** يساهم الإقليم بنسبة 17.2% من إجمالي المساحة و18.2% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية، وتوزيعها داخل الإقليم كالتالي: محافظة المنيا (42.6% المساحة و45.1% الإنتاج)، الفيوم (35.5% المساحة و32.2% الإنتاج)، بنى سويف (21.9% المساحة و22.6% الإنتاج).

2/3/5 الثروة الحيوانية والسمكية:

يبلغ إنتاج الإقليم من الأسماك 38 ألف طن عام 2022، تمثل 1.9% من إنتاج الجمهورية، تساهم محافظة الفيوم بالجزء الأكبر منه بنسبة 51.1% من إنتاج الإقليم، حيث تتمتع محافظة الفيوم بوجود مساحات كبيرة من المسطحات المائية، ويقدر إنتاجها بنحو 19.4 ألف طن عام 2022، كما يتبين من الجدول رقم (5-6).

التممية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

ويأتي معظم الإنتاج من الاستزراع السمكي من بحيرة الريان، والتي تعاني من توقف عمليات الصيد منذ عام 2015 نتيجة تلوث وارتفاع ملوحة مياه البحيرة بها، وتنفيذ محطات الصرف الصحي لخدمة القرى القريبة من بحيرة قارون، وعاد إنتاج الأسماك من البحيرة بشكل جزئي بنهاية عام 2024 .

وتتميز محافظات الإقليم بمساهمة جيدة في أعداد الماشية والحيوانات، والتي تساهم في المتوسط بنسبة 16.3% من إجمالي رؤوس الماشية والحيوانات في الجمهورية، حيث تمتلك محافظة المنيا أكثر قليلاً من نصفهم 55.2%، كما يتضح بالجدول رقم (5-7).

جدول رقم (5-6)

حجم الإنتاج السمكي بمحافظات شمال الصعيد عام 2022

المحافظة	المصايد الطبيعية (بالألف طن)*	الاستزراع السمكي (بالألف طن)	الإجمالي (بالألف طن)
الفيوم	0,64	18,8	19,4
بني سويف	7,45	0,52	7,97
المنيا	10,56	0	10,56
إجمالي الإقليم	18,65	19,31	37,96
إجمالي الجمهورية	440.1	1551	1991.1
نسبة الإقليم للجمهورية	4.24%	1.24%	1.91%

*تشمل المصايد السمكية: المياه البحرية والبحيرات والمياه العذبة، أما الاستزراع السمكي فيشمل المزارع السمكية وحقول الأرز
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2024)، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي عام 2022.

جدول (5-7)

أعداد رؤوس الماشية والحيوانات والإنتاج من اللحوم الحمراء واللبن الخام والعسل عام 2021/2022

المحافظة/ النوع	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	جمال	إجمالي	اللحوم الحمراء (بالألف طن)	اللبن (بالألف طن)	العسل (بالطن)
بني سويف	174385	29392	76237	39282	712	320008	7.25	286.9	274
الفيوم	125497	60670	52271	40961	5356	284755	4.73	190.65	308
المنيا	253635	103033	201072	182861	4634	745235	18.41	428.15	194
الإقليم	553517	193095	329580	263104	10702	1349998	30.39	905.7	776
الجمهورية	3090880	1570290	2132077	1243646	262900	8299793	303.47	6131.3	3714
الإقليم/الجمهورية	17.9%	12.3%	15.5%	21.2%	4.1%	16.3%	10.0%	14.8%	20.1%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية عام 2022، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2023)، وصف مصر بالمعلومات، الإصدار 13، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية عام 2022.

ويساهم الإقليم في إنتاج اللبن الخام من الأبقار والجاموس بنسبة 14.77% من إنتاج الجمهورية، وتعد محافظة المنيا المنتج الأكبر في الإقليم بنسبة 47.3% وذلك وفقاً لبيانات عام 2021، ويبلغ الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء - المذبوحة في المجازر الحكومية - نحو 30.4 ألف طن، يمثل 10% من إنتاج الجمهورية عام 2021 أكثر من نصفهم (60.5%) من محافظة المنيا، أما إنتاج العسل فينتج الإقليم 20.1% من الإنتاج الإجمالي منه، وتساهم محافظة الفيوم بنسبة 39.7% من إنتاجه عام 2022، كما يتضح من الجدول السابق.

3/3/5 الصناعات التحويلية

يبلغ عدد المناطق الصناعية/الاستثمارية المعتمدة في مصر وفقاً للهيئة العامة للتنمية الصناعية 147 منطقة وذلك في عام 2023، منها 20 منطقة في إقليم شمال الصعيد تتمتع بمساحات شاسعة وتتنوع من حيث الأنشطة الصناعية المتاحة إقامتها (النظيفة والملوثة)، (الخفيفة والثقيلة)، ويوضح الجدول (5-8) المناطق الصناعية في محافظات الإقليم.

وبالرغم مما تتمتع به محافظات الإقليم من إمكانيات ومميزات للإنتاج الصناعي، إلا أن مساهمته ما تزال ضعيفة، حيث يبلغ عدد منشآت الصناعات التحويلية التابعة للقطاع الخاص بالإقليم 30457 منشأة بما نسبته 7.9% على مستوى الجمهورية، يعمل بها 167,9 ألف مشغل يمثلون 3.2% على مستوى الجمهورية، وتساهم بقيمة مضافة صافية تبلغ 17.88 مليار جنيه بنسبة 2.4% فقط على مستوى الجمهورية عام 2020، كما يوضح جدول (5-9). وداخل محافظات الإقليم، كانت محافظة بني سويف الأحسن أداءً حيث ساهمت الصناعات التحويلية للقطاع الخاص بنسبة 76% من القيمة المضافة الصناعية داخل الإقليم يليها الفيوم 10.8%.

جدول (5-8)

المناطق الصناعية المعتمدة في إقليم شمال الصعيد

المحافظة	المنطقة الصناعية	التبعية	تاريخ الإنشاء	المساحة الإجمالية
الفيوم	المنطقة الصناعية بكوم أوшим (الفتح)	المحافظة	1996	1153
	المنطقة الصناعية بقوته	المحافظة	1998	2000
	المنطقة الصناعية بالفيوم الجديدة	هيئة المجتمعات	2000	83.52
	المنطقة الصناعية شمال الفيوم	هيئة التنمية الصناعية	2010	7872
بني سويف	المنطقة الصناعية ببياض العرب	المحافظة	1997	750
	المنطقة الصناعية بكوم أبو راضي	المحافظة	1997	799.7
	المنطقة الصناعية 31/1	المحافظة	2000	6428.57

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

3581.3	2000	المحافظة	المنطقة الصناعية 31/2	
3116	2000	المحافظة	المنطقة الصناعية 31/3	
2855	2000	المحافظة	المنطقة الصناعية 31/4	
147.14	2022	المحافظة	المنطقة الصناعية بمركز سمسطا	
1043	1986	هيئة المجتمعات	المنطقة الصناعية بمدينة بني سويف	
1875	2018	هيئة المجتمعات	المنطقة الصناعية بالفشن الجديدة	
161373.6	2008	وزارة الصناعة	جبل غراب	
644.24	2017	هيئة التنمية الصناعية	توسعات المنطقة الصناعية ببياض العرب	
60.26	2022	هيئة التنمية الصناعية	توسعات المنطقة الصناعية بكم أبو راضي	
1908.3	1994	المحافظة	المنطقة الصناعية بالمطاهرة شرق النيل	المنيا
68.73	1986	هيئة المجتمعات	المنطقة الصناعية بالمنيا الجديدة	
1310	2018	هيئة المجتمعات	المنطقة الصناعية بملوي الجديدة	
22676.4	2008	وزارة الصناعة	وادي سريرية	

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية (2023)، بيانات غير منشورة

لذا فإن استراتيجية وزارة الصناعة 2016-2020، صنفت محافظة بني سويف بأنها من المحافظات التي بها تعقد اقتصادي وتحتاج لتنويع القاعدة الصناعية الملائمة لطبيعة المحافظة وزيادة تنوع الإنتاج، أما محافظتي الفيوم والمنيا فيقعان ضمن المحافظات التي تحتاج إلى تنمية شاملة من خلال تنشيط الاقتصاد بتنمية البنية التحتية ورأس المال البشري والتركيز على الصناعات التي تتوافق مع إمكانيات هذه المحافظات (وزارة التجارة والصناعة، 2016).

جدول (5-9)

الصناعات التحويلية في منشآت القطاع الخاص بإقليم شمال الصعيد والجمهورية لعام 2020

(القيمة بالآلاف جنيه)

المحافظة	عدد المنشآت	المشتغلين	الإنتاج الإجمالي بتكلفة العوامل	القيمة المضافة الصافية
بني سويف	6984	64627	47032914	13616434
الفيوم	12035	38694	5717539	1929739
المنيا	11438	64599	9126653	2336592
إجمالي شمال الصعيد	30457	167920	61877106	17882765
إجمالي الجمهورية	386424	5177911	2464453802	739019845
الإقليم / الجمهورية	%7.88	%3.24	%2.51	%2.42

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص لعام 2020.

وعلى مستوى التركيز الصناعي، ففي محافظة الفيوم يعمل 31458 مشغل بنسبة 81.3% في 4 صناعات فقط وهي: المنتجات الغذائية بنسبة 28.3%، الخشب ومنتجاته 27.2%، المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات 15%، صناعة الأثاث 10.8%، كما يتضح من الجدول رقم (5-10).

جدول (5-10)

أعداد المنشآت والمشتغلين بالصناعات التحويلية للقطاع الخاص بمحافظة الفيوم عام 2020

النشاط	المنشآت	المشتغلين	النشاط	المنشآت	المشتغلين
المنتجات الغذائية	2130	10938	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	468	3473
المنسوجات	14	98	صناعة الفلترات القاعدية	1	22
الجلد ومنتجاته	29	100	منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات	2082	5811
الخشب ومنتجاته	4471	10511	الأجهزة الكهربائية	48	1097
الورق ومنتجاته	36	519	المركبات ذات المحركات	171	343
الطباعة ووسائط الإعلام المسجلة	109	358	الأثاث والمنتجات الخشبية	2296	4198
فحم الكوك والمنتجات النفطية	1	6	صناعات تحويلية أخرى	4	76
المواد والمنتجات الكيماوية	9	212	إصلاح المعدات والأجهزة	95	139
المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية	1	26	الإجمالي	12034	38693
منتجات المطاط واللدائن	69	766			

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص لعام 2020.

وفي محافظة بني سويف يعمل 41523 مشغل بنسبة 77.3% في 5 صناعات، وهي: المنتجات الغذائية بنسبة 42.9%، صناعة الأثاث 13.2%، صناعة المطاط واللدائن 13.2%، صناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية 5.8%، صناعة الخشب ومنتجاته 2.2%، كما يتضح من الجدول رقم (5-11).

جدول (5-11)

أعداد المنشآت والمشتغلين بالصناعات التحويلية للقطاع الخاص بمحافظة بني سويف عام 2020

النشاط	المنشآت	المشتغلين	النشاط	المنشآت	المشتغلين
المنتجات الغذائية	1688	27748	الفلترات القاعدية	40	344
المنسوجات	30	601	منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات	1183	2909
الخشب ومنتجاته	679	1440	الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية والأجهزة الطبية	4	3777
الورق ومنتجاته	7	66	الأجهزة الكهربائية	4	489
الطباعة ووسائط الإعلام المسجلة	96	383	الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع	11	100
المواد والمنتجات الكيماوية	50	979	الأثاث والمنتجات الخشبية	2419	8560
المستحضرات الصيدلانية والكيميائية	18	1270	صناعات تحويلية أخرى	1	1
منتجات المطاط واللدائن	30	8558	إصلاح المعدات والأجهزة	199	318
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	523	7086	الإجمالي	6982	64629

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص لعام 2020.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

وفي محافظة المنيا يعمل 63650 مشغل بنسبة 98.6% في 5 صناعات، وهي: المنتجات الغذائية بنسبة 64.7%، صناعة الخشب ومنتجاته 6.7%، المعادن اللافلزية المشكلة 5%، صناعة الأثاث 15.4%، كما يتضح من الجدول رقم (5-12).

جدول (5-12)

أعداد المنشآت والمشتغلين بالصناعات التحويلية للقطاع الخاص بمحافظة المنيا عام 2020

النشاط	المنشآت	المشتغلين	النشاط	المنشآت	المشتغلين
المنتجات الغذائية	4680	41815	الأجهزة الكهربائية	6	43
الخشب ومنتجاته	1406	4335	الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	17	67
الورق ومنتجاته	7	88	معدات نقل أخرى	1	20
الطباعة ووسائط الإعلام المسجلة	85	215	الأثاث والمنتجات الخشبية	1817	9919
المواد والمنتجات الكيماوية	3	97	صناعات تحويلية أخرى	1	34
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	635	3205	إصلاح المعدات والأجهزة	148	386
منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات	2630	4376	الإجمالي	11436	64600

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص لعام 2020.

5-4 الأنشطة الاقتصادية على مستوى مراكز محافظة الفيوم

تتميز محافظة الفيوم بخواص مناخية تؤهلها لزراعة مجموعة من المحاصيل في مقدمتها النباتات الطبية والعطرية والزيتية وإنتاج العسل الأبيض، بالإضافة إلى توفر بحيرات طبيعية ومساحات مائية لتنمية الثروة السمكية، ووجود العديد من الموارد التعدينية والتي تعد أساساً للعديد من الصناعات ومنها الأملاح المعدنية ببحيرة قارون وآبار البترول شمال البحيرة، إضافة إلى شيوع نموذج الصناعة الحرفية والبيئية، وفيما يلي عرض لأهم الأنشطة الاقتصادية على مستوى مراكز محافظة الفيوم.

5/4-1 الزراعة والإنتاج النباتي:

يعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في محافظة الفيوم حيث يبلغ إجمالي المساحة المزروعة نحو 391 ألف فدان، وذلك عام 2023. وتتميز المحافظة بزراعة المحاصيل التقليدية كالحبوب والقمح والفول البلدي بالإضافة إلى محاصيل أخرى مثل الذرة الشامية والشعير والبصل والبرسيم، وكذلك المحاصيل البستانية مثل البلح والمشمش والزيتون، والزيتية مثل السمسم وعباد الشمس، وتعد محافظة الفيوم المنتج الأول لمحاصيل الثوم والمشمش على مستوى إقليم شمال الصعيد (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2022).

ويعاني القطاع الزراعي من تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية، وانخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي، حيث تبلغ المساحة المزروعة إلى الحيازات (1.7 فدان لكل حيازة). وتعد مراكز إطسا والفيوم

وطامية من أهم مراكز المحافظة من حيث المساحة المزروعة بنسب 24.5% و 19.8% و 19.3% على التوالي، كما يتضح من الجدول رقم (5-13).

جدول رقم (5-13)

الحيازات والمساحة المزروعة والمحصولية بمراكز محافظة الفيوم عام 2024

مركز	عدد الحيازات	المساحة المزروعة		المساحة المحصولية	
		نسبة مئوية %	فدان	نسبة مئوية %	فدان
الفيوم	54744	19.8%	77391	19.9%	136862
سنورس	40754	12.6%	49328	12.4%	85462
أبشواي	23718	8.5%	33303	7.4%	51120
إطسا	57650	24.5%	95949	26.6%	183459
طامية	28601	19.3%	75448	19.9%	137400
يوسف الصديق	25517	15.3%	60066	13.7%	94679
الإجمالي	230984	100.0%	391485	100.0%	688982

المصدر: محافظة الفيوم (2024)، الدليل الإحصائي لمحافظة الفيوم.

وبالنسبة لترتيب المراكز وفقاً للمساحة المنزرعة لأهم المحاصيل، فكانت كالاتي:

- محصول القمح: مراكز طامية وإطسا والفيوم بنسب 24%، 23.5%، 19.1% على التوالي.
- محصول بنجر السكر: مراكز إطسا والفيوم وطامية بنسب 46%، 22%، 18.6% على التوالي.
- محصول البصل: مراكز طامية ويوسف الصديق وسنورس بنسب تتراوح بين 40%، 24.6%، 17.6% لكل منها على التوالي.
- محصول الذرة: مراكز الفيوم وإطسا وطامية بنسب 26%، 25%، 20.5% على التوالي.
- محصول السمسم: مراكز يوسف الصديق وطامية والفيوم بنسب تتراوح بين 49.4%، 16.4%، 12.8% لكل منها على التوالي.
- محصول الزيتون: 70% من المساحة مزروعة في الأراضي الجديدة، و 21.6% في مركز يوسف الصديق.
- النباتات الطبية والعطرية: مراكز أبشواي وإطسا بنسب 28.2% و 23.5% على التوالي.

كما تتميز المحافظة بزراعة النخيل حيث بلغ إجمالي أعداد أشجار النخيل في المحافظة نحو 1147 ألف نخلة تنتج نحو 124 ألف طن من التمور و ينتج كل من مركز سنورس وإطسا والفيوم نحو 28.7% و 27.8% و 20% من إجمالي الإنتاج على الترتيب (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2022).

وقد ساعد الإنتاج الزراعي المتميز على توطن عدد من الصناعات الغذائية المهمة في بعض المراكز، ومنها صناعة السكر في كفر الباسل بمركز إطسا والممثل في شركة الفيوم لصناعة السكر، وينتج المصنع السكر

والمولاس والعلف، وصناعة التمور في سنورس، وصناعة الزيوت النباتية ويتم استخلاصها من بذرة القطن التي تنتشر بالمحافظة ومن مصانعها الشركة الوطنية للزيوت والصابون والأعلاف بمنطقة كوم أوشيم بمركز طامية، أو التي تعتمد على عباد الشمس الزيتي حيث تحتل الفيوم مكانة متميزة في إنتاجه بين محافظات الجمهورية (كريمة محمد، 2024).

وفي منطقة السنجق التابعة لمركز أبشواي والتي تشتهر بزراعة مساحات كبيرة من النباتات الطبية والعطرية، يوجد عدد من المصانع الصغيرة لتجفيف وتعبئة وتصدير النباتات الطبية والعطرية، كما تم تخصيص 5 أفدنة لإنشاء مصنع متكامل للصناعات التي تعتمد على المواد الخام للنباتات الطبية والعطرية.

2/4/5 الثروة الحيوانية والسمكية:

- على مستوى الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، فإن توزيعها على مستوى أهم المراكز المنتجة كالتالي:
- الإنتاج من اللحوم الحمراء: مراكز الفيوم وطامية وسنورس بنسب تتراوح بين 19.6%، 16.4%، 12.5% لكل منها على التوالي. والإنتاج من اللحوم البيضاء: مراكز الفيوم وسنورس وطامية بنسب تتراوح بين 55%، 17.7%، 12.6% لكل منها على التوالي.
 - الإنتاج من عسل النحل: مراكز إطسا ويوسف الصديق والفيوم بنسب تتراوح بين 32.4%، 18.5%، 18.1% لكل منها على التوالي.

أما الإنتاج السمكي، فتتميز به محافظة الفيوم عن باقي محافظات الإقليم، حيث تتمتع المحافظة بوجود مساحات كبيرة من المسطحات المائية، يبلغ إنتاج بحيرة وادي الريان منها ما نسبته 28.6%، أما المزارع السمكية تنتج ما نسبته 70.07% من إجمالي إنتاج الأسماك، (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2022).

حيث تزايد إنتاج الاستزراع السمكي في محافظة الفيوم من 8.1 ألف طن عام 2000 إلى 12.95 ألف طن عام 2015 وإلى 16.6 ألف طن عام 2020، ويعد مراكز يوسف الصديق وأبشواي وسنورس في المراتب الأولى في الأهمية النسبية لعدد ومساحة وإنتاج المزارع السمكية، فمن حيث عدد المزارع تقع أبشواي في المرتبة الأولى، أما من حيث المساحة والإنتاج يقع يوسف الصديق في المرتبة الأولى، كما تقع بحيرة وادي الريان في مركز يوسف الصديق (نهى عزت وياسين عبد التواب، 2018).

3/4/5 الثروة التعدينية:

تتميز الفيوم بالعديد من الموارد المعدنية والمحجرية حيث يوجد بها خامات بنتونيت وتنتج منه نحو 6000 طن سنوياً تستخدم في المسابك وفي عمليات حفر الآبار، كما يوجد بالمحافظة رمال بيضاء لصناعة الزجاج في شمال بحيرة قارون، ومواد بناء (متمثلة في الحجر الجيري، الرمل، الزلط، الطفلة، الجبس)، وكذلك طينة

دينامية وتستخدم في عمل خليط المنظفات الصناعية ويصل إنتاج المحافظة منها إلى نحو 5000 طن سنوياً، كما يوجد بالمحافظة أملاح اقتصادية من مياه بحيرة قارون والطفلات التي تستخدم في صناعة الطوب الطفلي (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2022)، ويوضح الجدول التالي أهم الخامات المعدنية وأماكن توفرها بالمحافظة.

جدول رقم (5-14)

أهم الخامات المعدنية المتوفرة في محافظة الفيوم

الخام	أماكن تواجده
الطفلة	تتواجد في مناطق متعددة أهمها كوم أوشيم، وقلمشاه ولكن أجودها هي طفلة كوم أوشيم حيث تستخدم في صناعة الطوب الطفلي والأسمنت والأواني الفخارية
الرمال العادية	يوجد في الأجزاء الشمالية الشرقية من المحافظة وفي منطقة وادي الريان، كما يوجد في قلمشاه وقصر الباسل، ويستخدم في مون البناء والخرسانة وعمليات الرصف وصناعة الطوب الرملي.
الدوميت	يوجد في مناطق جبل قطراني وقصر الصاغة ويتباين سمك طبقاته وألوانه وحجم حبيباته، ويستخدم في صناعة الحديد والصلب وصناعة الطوب الحراري والزجاج وأعمال الرصف.
الحصى	يوجد في جبل قطراني على شكل رقائق مع الحجر الجيري والحجر الرملي.
الحجر الجيري	يوجد في منطقة قوته وقارون ويستخدم في صناعة الحديد والصلب وصناعات الأسمنت والطوب والورق والزجاج وتبييض الأرز وأعمال البناء والرصف.
البترول	يقع في مناطق شمال بحيرة قارون وشرق وادي الريان وغربه وجنوب بحيرة قارون ويصل حجم الإنتاج اليومي الحالي 2000 - 3000 برميل ويصل الاحتياطي إلى 5.6 مليون برميل
البازلت	يوجد في الجزء العلوي من جبل قطراني ويصل إلى أقصى سمك له في منطقة جبل ودان الفرس ويتميز بصلابة كبيرة ويستخدم في رصف الطرق.

المصدر: البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم www.fayoum.gov.eg

4/4/5 الصناعات التحويلية والورش الحرفية:

تنقسم الأنشطة الصناعية في المحافظة إلى نمطين أساسيين، وهما:

- صناعات متوطنة بالقرب من المواد الخام الطبيعية مثل الشركة المصرية للألملاح والمعادن "أميسال" بمركز أبشواي، وشركة الفيوم لصناعة السكر بمركز أطسا، ومصانع تجفيف وتعبئة النباتات الطبية والعطرية بمركز أبشواي، وصناعة التمور في مركز سنورس.
 - صناعات في المناطق الصناعية القائمة، والمتمثلة في المنطقة الصناعية بكوم أوشيم بمركز طامية، وهي تابعة للمحافظة وتضم 230 مصنعاً، والمنطقة الصناعية بمدينة الفيوم الجديدة وهي تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبها 26 مصنعاً، بالإضافة إلى أنه جارٍ دراسة ترفيق المنطقة الصناعية بقوته (تابعة للمحافظة) والمنطقة الصناعية شمال الفيوم (تابعة للهيئة العامة للتنمية الصناعية).
- وتشير أعداد المنشآت الصناعية والمشتغلين بها في عام 2020 إلى وجود 2894 منشأة صناعية يعمل بها 8284 عاملاً (بمتوسط 2.8 عامل في المنشأة)، حيث إن غالبية المنشآت صغيرة ومتوسطة، وتوزيعها ما بين المراكز من حيث عدد المشتغلين يوضح التالي (محافظة الفيوم، الدليل الإحصائي، 2021):

- المستوى الإجمالي: مراكز الفيوم وطامية وسنورس بنسب 36%، 28%، 26% على التوالي.
 - المواد الغذائية: مراكز سنورس وطامية والفيوم بنسب 36.4%، 28.6%، 27.5% على التوالي.
 - الخشب ومنتجاته: مراكز الفيوم وسنورس وطامية بنسب 35.4%، 33.1%، 29.3% على التوالي.
 - الورق والطباعة: مراكز طامية وأبشواي والفيوم بنسب 51%، 21.1%، 16.6% على التوالي.
 - الغزل والنسيج: مركز الفيوم بنسبة 95.4%.
- أما المنطقة الصناعية بكم أوشيم مركز طامية، فقد أنشئت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2901 لسنة 1996، ورقم 2955 لسنة 1997، على مساحة 1102 فدان، ومع التوسعات اللاحقة بلغت 1153 فداناً، ويبلغ عدد المصانع المخصصة في المرحلة الأولى والثانية 229 مصنعاً، منها 107 مصانع منتجة يعمل به 8600 عامل (البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم، 2024).

هذا بالإضافة إلى المجمعات الصناعية بمدينة الفيوم الجديدة وتتبع الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ومجمع صناعي بقرية هواره المقطع ويتبع اتحاد الصناعات المصرية ويتضمن أنشطة صناعية صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر في مجالات الملابس والأثاث والصناعات الخشبية. كما يتبع هيئة تنمية الصعيد مجمع لصناعة السجاد اليدوي بقرية دسيا مركز الفيوم (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، المراجعة الطوعية محافظة الفيوم، 2023).

فعلى مستوى الحرف اليدوية، تتركز تلك الحرف في مجموعة من الصناعات اليدوية التراثية التي تشتهر بها العديد من القرى المنتجة ذات الطابع البيئي الخاص، ومن أهم القرى المنتجة بالمحافظة ما يلي: قرية دسيا بمركز الفيوم والتي تشتهر بصناعة السجاد الحرير والسجاد الصوف والكليم، وقرية بيهمو بمركز سنورس والتي تشتهر بصناعة التمور، وقرى الإعلام والعجمين وبيهمو والكعابي والتي تشتهر بصناعة منتجات النخيل والخص، وقرية فانوس في مركز طامية والنزلة في مركز يوسف الصديق ويشتهران بصناعة الفخار والخزف، وقرية تونس بمركز يوسف الصديق والتي تعد من القرى النموذجية ذات التراث البيئي وتشتهر بمدارس صناعة الخزف والفنادق البيئية (وزارة التخطيط، 2023).

ويصل عدد المنشآت الحرفية بمحافظة الفيوم إلى نحو 2197 منشأة حرفية يعمل بها 4650 عاملاً، وتوزيعها من حيث الأهمية وفقاً لعدد المشتغلين على مستوى المراكز كالتالي (محافظة الفيوم، 2024):

- المنتجات الخشبية والفلين: مراكز أبشواي وإطسا والفيوم بنسب 32%، 25%، 25% على التوالي.
- المواد الغذائية: مراكز الفيوم وسنورس وإطسا بنسب 23%، 15%، 11% على التوالي.
- المنتجات المعدنية: مراكز الفيوم وإطسا وسنورس بنسب 38%، 33%، 22% على التوالي.
- الغزل والنسيج ومنتجاته: مراكز الفيوم وإطسا بنسب 70%، 24% على التوالي.

ومما سبق يمكن تحديد المزايا النسبية التي تتمتع بها مراكز محافظة الفيوم، كما يوضحها الجدول الآتي.

جدول رقم (5-15)

المزايا النسبية لمراكز محافظة الفيوم

القطاع/ المركز	الفيوم	سنورس	أبشواى	إطسا	طامية	يوسف الصديق
الإنتاج الزراعي والحيواني:						
الإنتاج الزراعي	√			√	√	
الإنتاج الحيواني	√	√			√	
الإنتاج الداجني	√	√			√	
الإنتاج السمكي		√	√			√
مناحل العسل	√			√		√
التصنيع الزراعي:						
صناعة السكر ومنتجاته				√		
الزيوت النباتية				√		√
تجفيف النباتات الطبية والعطرية			√	√		
صناعة الملح ومنتجاته			√			
صناعة التمور		√				
الصناعات التحويلية	√				√	
السياحة الريفية والثقافية		√				√
مركز تجاري ولوجيستي وخدمات	√				√	
الصناعات التراثية والحرفية	√	√	√	√	√	√

المصدر: من إعداد فريق البحث.

فعلى سبيل المثال توجد مساحات زراعية في كل مراكز المحافظة وكان أكبرها في مراكز الفيوم وإطسا وطامية، كذلك توجد إمكانات سياحية في كل مراكز المحافظة ولكن الأكثر تميزاً وطلباً هما مركزي سنورس حيث بحيرة قارون ويوسف الصديق حيث وادي الريان، والسياحة الريفية البيئية في قرية تونس، أما الصناعات التحويلية بالرغم من تواجدها في كل المراكز إلا أنها تتجه حالياً إلى المناطق الصناعية في مركزي طامية (كوم أوشيم) والفيوم، كما أن مركزي الفيوم وطامية هما حلقة الوصل بين مراكز المحافظة ووادي النيل لذا هما الأقرب لكونهما مراكز خدمية لوجيستية.

5-5 الأنشطة الاقتصادية على مستوى مراكز محافظة بني سويف:

تتميز محافظة بني سويف بكثرة محاجرها مما يشجع على إقامة مجمعات صناعية ضخمة، كما تتوفر في محافظة بني سويف النباتات العطرية والطبية، حيث تعد المنتج الأكبر لها على مستوى الجمهورية مما يشجع على إقامة الصناعات الطبية والأدوية المستخلصة من هذه النباتات، وتضم المحافظة أكبر عدد من المناطق

الصناعية على مستوى الصعيد، وتشتهر بالعديد من الصناعات الحرفية والبيئية التي تعتمد على الخامات المحلية والبيئية المتوفرة.

1/5/5 الزراعة والإنتاج النباتي:

يعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في محافظة بني سويف، حيث يبلغ إجمالي المساحة المزروعة 315 ألف فدان (أراضي قديمة 245 ألف فدان وأراضي جديدة 38 ألف فدان وأراضي تحت الاستصلاح 32.5 ألف فدان)، وتتميز المحافظة بزراعة المحاصيل التقليدية: كالقطن والقمح والأرز وقصب السكر، بالإضافة إلى محاصيل أخرى مثل الذرة الشامية والبصل والبرسيم، وحدائق الفاكهة من (الموالح والعنب)، ومحصول وافر من الطماطم والبطاطس اللتان تشتهر بهما منطقة الواسطي بالمحافظة، بالإضافة إلى وجود مزارع واسعة من النباتات الطبية والعطرية تمثل 25% من إنتاج هذا النوع على مستوى الجمهورية، حيث يتميز مركز ببا بزراعة النباتات الطبية والعطرية وزراعات الموز، ويشتهر مركز سمسطا بزراعة النباتات الطبية والعطرية وأهمها النعناع والريحان - (البوابة الإلكترونية لمحافظة بني سويف). ويعاني القطاع الزراعي من انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي، حيث يبلغ المساحة المزروعة إلى الحيازات (0.97 فدان لكل حيازة). وتعد مراكز إهناسيا والفشن وسمسطا من أهم مراكز المحافظة حيث تمثل المساحة المزروعة منه 18% و 16.6% و 15.3% على التوالي، كما يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (5-16)

الحيازات والمساحة المزروعة والمحصولية بمراكز محافظة بني سويف عام 2024

مركز	عدد الحيازات	المساحة المزروعة *		المساحة المحصولية	
		نسبة مئوية %	فدان	نسبة مئوية %	فدان
بني سويف	30870	12.2%	34002	12.6%	59916
الواسطي	37845	14.5%	40213	15.4%	73226
ناصر	32618	11.9%	33055	13.4%	63510
إهناسيا	42950	18.0%	50142	17.8%	84734
ببا	31125	11.5%	31932	12.7%	60424
سمسطا	29612	15.3%	42432	12.0%	56864
الفشن	39711	16.6%	46173	16.0%	76118
الإجمالي	244731	100.0%	277949	100.0%	474792

* بدون الأراضي تحت الاستصلاح

المصدر: محافظة بني سويف (2024)، الدليل الإحصائي السنوي.

وبالنسبة لترتيب المراكز وفقاً للمساحة المزروعة لأهم المحاصيل، فكانت كالتالي:

- محصول القطن: بمراكز إهناسيا وناصر وبني سويف بنسب 31.8%، 24.8%، 23.7% على التوالي.

- محصول القمح: بمراكز الفشن وأهناسيا وبيا بنسب 19.5%، 18%، 14.2% على التوالي.
- محصول الذرة: بمراكز أهناسيا والفشن والواسطى بنسب 18.8%، 16%، 15.4% على التوالي.
- محصول قصب السكر: بمراكز الواسطى وبني سويف وناصر بنسب 25.7%، 25.3%، 23.2% على التوالي.

- محصول بنجر السكر: مراكز سمسطا وإهناسيا وناصر بنسب 30.1%، 26.3%، 12.1% على التوالي.
- محصول السمسم: مراكز سمسطا وإهناسيا والواسطى بنسب 36%، 26%، 17% على التوالي.
- محصول الأرز: ويسيطر عليه مركز إهناسيا بنسبة 97.6%.

وفي إطار التكامل الزراعي الصناعي بين محافظات الإقليم يتم توريد محصول بنجر السكر المزروع بمحافظة بني سويف إلى مصنع الفيوم بمحافظة الفيوم ومصنع القناة بمحافظة المنيا، حيث لا تضم المحافظة مصنعاً لإنتاج السكر.

كما تتميز المحافظة بزراعة النخيل حيث بلغ إجمالي أعداد أشجار النخيل في المحافظة نحو 410 ألف نخلة تنتج نحو 20 ألف طن من التمور وتنتج مراكز بيا وناصر وبني سويف نحو 18.6% و 16.8% و 15.9% من إجمالي الإنتاج على الترتيب (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2022).

تأتي محافظة بني سويف في مقدمة محافظات شمال الصعيد في إنتاج الزيوت العطرية وخاصة بنظام التقطير البخاري، حيث تبلغ نسبة المساحة المزروعة بالمحافظة من نباتات (العرتر . الريحان . الشيح . النعناع . البردقوش . الكسبره . البقدونس)، نحو 4% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحافظة، وتزرع في 4 مراكز (الواسطى - ناصر - بيا - سمسطا)، وذلك بالإضافة إلى زراعة الياسمين والبابونج وحشيشة الليمون، ويبلغ حجم الإنتاج السنوي 932 ألف طن تقوم بعض المصانع بتصديرها إلى الخارج ويتم تصدير جزء كبير من المنتجات إما مجففة أو معبئة أو زيوت.

جدول رقم (5-17)

المساحة المنزرعة والإنتاج من النباتات الطبية والعطرية بمحافظة بني سويف 2022

النبات	المساحة بالفدان	الإنتاج
نبات عطر العتر (كجم زيت)	3677	74781
نبات عطر البردقوش (كجم)	29,14	43,7
نبات طبي الشيح زهرة (كجم عشب)	1587,6	141096
نبات بقدونس عشب أخضر (طن)	778	14791
ريحان عشب أخضر (طن)	2230,5	44290

المصدر: البوابة الإلكترونية لمحافظة بني سويف، <http://www.benisuef.gov.eg/>

ويوجد بالمحافظة نحو 68 مصنعًا ومعصرة للنباتات الطبية والعطرية، وهي من المصادر الطبيعية لإنتاج الأدوية وصناعة العطور والصابون ومستحضرات التجميل ومعالجين الأساس، كما أنها مصدر للزيوت الطيارة والثابتة وتتعدد مراحل إنتاج النباتات الطبية والعطرية بما يسمح بتنفيذ مشروعات متعددة لخدمة مراحل التجفيف والغرلة واستخلاص الزيوت والتعبئة (وزارة التنمية المحلية والمعونة الأمريكية، 2020). لذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 111 لسنة 2022 بتخصيص مساحة 147.14 فدان تقريبًا، تعادل 618 ألف م² من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ناحية مركز سمسطا لصالح محافظة بني سويف لاستخدامها في إقامة منطقة استثمارية متكاملة للنباتات الطبية والعطرية والتصنيع الزراعي (الجريدة الرسمية، 2022).

2/5/5 الثروة الحيوانية والسمكية:

يعد قطاع الإنتاج الحيواني والداخلي من القطاعات المهمة والمكملة للقطاع الزراعي ويعد مصدرًا أساسيًا للغذاء والدخل، كما أنه من القطاعات الرئيسية المغذية لقطاعات التجارة الداخلية والصناعة والسياحة ببني سويف، وتعد محافظة بني سويف من المحافظات المحدودة في الاستثمار السمكي حيث يوجد بها 8 مزارع مرخصة وعدد 6 مزارع غير مرخصة. (وزارة التنمية المحلية، 2020).

على مستوى الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي في المحافظة، فإن توزيعها على مستوى أهم المراكز المنتجة كالتالي (محافظة بني سويف، الدليل الإحصائي، 2024):

- الإنتاج من اللحوم الحمراء: مراكز ببا وبني سويف وناصر بنسب 26.9%، 17.9%، 16.4% على التوالي. والإنتاج من اللحوم البيضاء: مراكز ناصر وبني سويف وببا بنسب 47.5%، 41.4%، 11.2% على التوالي.
- الإنتاج من عسل النحل: مراكز إهناسيا وبني سويف والواسطي بنسب 32.7%، 18.2%، 16.5% على التوالي.

وتعد مصادر المياه العذبة (النيل، ترعة الإبراهيمية، ترعة بحر يوسف) المصدر الرئيس لصيد الأسماك ويقدر إنتاج المحافظة من الأسماك من مصادرها المختلفة نحو 7965 طنًا (7449 طنًا من مصادر المياه العذبة و516 طنًا من المزارع السمكية).

3/5/5 الثروة التعدينية:

تتنوع الموارد الأرضية التعدينية بالمحافظة، حيث يوجد عدد 9 مناطق مؤهلة لاستغلال أحجار الزينة تغطي مساحة 1237 كم² منها 1199 كم² بمناطق ذات أولوية أولى تبعد عن الطرق الرئيسية مسافة لا تتعدى 2 كم. وهم: الصخور البركانية المتبلرة، والجرانيت الأحمر الوردي المتداخل والحجر الجيري المتبلر، وتتمثل الموارد

المحجرية في الطفلة والرخام والألباستر والجبس والرمال والزلط والحجر الجيري والبازلت. كما يوجد بالمحافظة الموارد الطفلية والتعدينية كخامات البنتونيت والرمال البيضاء وطينه دياتومية ومواد البناء وصناعة الأسمنت، والحجر الجيري الصلب الذي يستخدم بديلاً عن الرخام في المباني، وتنتج المحافظة منه 80% من جملة إنتاج مصر، وتبلغ احتياطات الحجر الجيري بالمحافظة نحو 571 مليون م³ في حين تبلغ احتياطات الطفلة نحو 129 مليون م³، كما يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (5-18)

الثروة المحجرية بمحافظة بني سويف ونطاقات تواجدها

الخام	أماكن تركزه	المراكز
الزلط والتربة الزلطية	تتواجد التربة الزلطية في مصبات الوديان بالصحراء الشرقية والغربية وإن كانت بكثافة أكبر في الصحراء الشرقية خاصة وادي سنور ووادي مواتيل وغيضة الشرقية، وبمنطقة غرب النيل في (مازورة - براوة - دلهانس).	بني سويف - إهناسيا - ببا
الرمال	يتواجد بوفرة في مناطق غرب النيل أهمها: (طما فيوم - براوة - مازورة - دلهانس). أما عن تواجده في شرق النيل فقليل نسبياً حيث يتواجد في (غيضة الشرقية - غراب).	الواسطي - بني سويف - إهناسيا - ببا
الطفلة	تتواجد مادة الطفلة بكميات كبيرة أيضاً في كل من الصحراء الشرقية والغربية في المحافظة. في المناطق الآتية: (غيضة الشرقية - جزيرة أبو صالح - منطقة غراب - ميدوم).	الواسطي - بني سويف
الحجر الجيري	يتواجد في المحافظة بكميات كبيرة، وتتكشف صخوره في الهضاب المحيطة بالسهل الفيضي لنهر النيل من الجهتين الشرقية والغربية وتمتد إلى ساحل البحر الأحمر شرقاً وإلى منخفضات الفيوم والواحات البحرية غرباً.	بني سويف - ببا - الفشن
الحجر الجيري المتبلر	يتواجد ضمن الهضبة الجيرية شرق نهر النيل في مواقع (جبل حمرة شيبون - جبل المشاش - وادي مواتيل المتفرع من وادي سنور)	بني سويف - ببا - الفشن
الجبس	يتواجد على السطح في مساحات كبيرة من المحافظة في الصحراء الشرقية والغربية	ببا
الألباستر	يتواجد الألباستر المصري في منطقة وادي سنور والتي تبعد عن مدينة بني سويف بنحو (55) كم في الاتجاه الجنوبي شرق.	بني سويف
كيلينكر	يستخدم في صناعة الأسمنت	ناصر - ببا

المصدر: البوابة الإلكترونية لمحافظة بني سويف <http://www.benisuef.gov.eg/>

4/5/5 الصناعات التحويلية والورش الحرفية:

تسهم محافظة بني سويف في التنمية الصناعية من خلال عدة صناعات أهمها الأدوية والأسمنت والسجاد وتعبئة المواد الغذائية، حيث يوجد بالمحافظة أكبر عدد من المناطق الصناعية بين محافظات الصعيد. وتشير أعداد المنشآت الصناعية والمشتغلين بها بالمحافظة في عام 2024 إلى وجود 7109 منشآت صناعية يعمل بها 19653 عاملاً (بمتوسط 2.79 عامل في المنشأة)، حيث إن غالبية المنشآت الصناعية صغيرة ومتوسطة مع تركيز المصانع الكبيرة في المناطق الصناعية، وتوزيعها ما بين المراكز من حيث عدد المشتغلين كالتالي (محافظة بني سويف، الدليل الإحصائي، 2024):

- المستوى الإجمالي: مراكز بني سويف وببا والفشن بنسب 40.46%، 13.4%، 13.3% على التوالي.
- المواد الغذائية: مراكز بني سويف والفشن وببا بنسب 39.64%، 17.56%، 14.5% على التوالي.
- الغزل والنسيج: ويسيطر عليها مركز بني سويف بنسبة 98.2%.

- منتجات معدنية أساسية: وتتركز في 4 مراكز، وهم: بني سويف وببا والفشن وسمسطا بنسب 36.1%، 23.8%، 20.3%، 19.8% على التوالي.
- الخشب ومنتجاته: مراكز ببا والفشن وبني سويف وسمسطا بنسب 24.6%، 23.1%، 22.4%، 20.1% على التوالي.
- مواد بناء وحراريات: مركزا ناصر وبني سويف بنسب 59.11%، 29.5% على التوالي.

وفيما يلي أهم المناطق الصناعية القائمة في المحافظة، وهي كالآتي:

- منطقة الصناعات الخفيفة والمتوسطة، وتتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتقع شرق النيل في مدينة بني سويف الجديدة، مخصصة للصناعات النظيفة، وتتوزع ما بين مواد غذائية ومنسوجات وخلافه.
 - منطقة كوم أبو راضي الصناعية، وتتبع المحافظة وتقع في مسافة 10 كم من مدينة الواسطى، وهي للصناعات النظيفة المتنوعة، وتتميز بوجود عدد من المصانع الكبيرة مثل مصنع سامسونج للإلكترونيات ومصانع للسيراميك.
 - منطقة بياض العرب الصناعية، وتتبع المحافظة وتقع شمال مدينة بني سويف الجديدة، وهي للصناعات النظيفة المتنوعة، وبها مصانع مواد غذائية ودوائية وكيميائية ومواد بناء.
 - أربع مناطق للصناعات الثقيلة أو الملوثة للبيئة وتتبع المحافظة: الأولى 31/1، تقع شرق النيل بمركز الواسطى، والثانية 31/2 تقع شرق النيل تجاه بياض العرب، والثالثة 31/3 تقع شرق النيل تجاه مدينة بني سويف الجديدة، والرابعة 31/4 تقع شرق مركز ببا.
- وعلى مستوى الورش والحرف اليدوية تتميز المحافظة بصناعة السجاد والحريز والصوف والجويلان والكليم المطور، والصناعات البيئية من منتجات النخيل، وصناعة الدويارة، وصناعة الخزف والفخار، وصناعة شباك الصيد، وصناعة التريكو والملابس القطنية، وتصنيع وإنتاج نسيج الوبرة والفوط، وإنتاج القطن الطبي (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2022).
- وبالإضافة إلى منطقة الصناعات الخفيفة والمتوسطة شرق النيل، يوجد بالمحافظة منطقة الحرفيين بمدينة بني سويف وهي تضم ورش إصلاح السيارات وصيانتها وورش للأخشاب ومنتجاتها، كما أنشأت هيئة التنمية الصناعية المجمع الصناعى ببياض العرب والذي يضم 266 وحدة صناعية تتناسب جميع الأنشطة، وقامت المحافظة بالتعاون مع هيئة تنمية الصعيد بإنشاء المجمع الصناعي الحرفي في قرية دلهانس بمركز الفشن وجارٍ تنفيذ مركز لتنمية المهارات اليدوية والتراثية بقرية عزبة النور بالوحدة المحلية لميدوم بمركز الواسطى.

- ووفقاً للدليل الإحصائي للمحافظة، بلغ عدد الورش الحرفية 3876 ورشة يعمل بها 8218 عاملاً عام 2024، ويعمل أكبر عدد من الورش في مجال الخشب والفلين بنسبة 44%، وتتوزع أهم الأنشطة الحرفية على كالتالي:
- المستوى الإجمالي: بمراكز بني سويف والواسطى وببا بنسب 31.9%، 16%، 12.2% على التوالي.
 - الخشب والفلين: بمراكز الفشن وببا وسمسطا بنسب 28.2%، 28.2%، 22.6% على التوالي.
 - المواد الغذائية: بمراكز بني سويف والواسطى وناصر بنسب 53.5%، 21.5%، 14.5% على التوالي.
 - المنتجات المعدنية: بمراكز بني سويف والواسطى وإهناسيا بنسب 50.4%، 26.2%، 12.9% على التوالي.

ومما سبق يمكن تحديد المزايا النسبية التي تتمتع بها مراكز محافظة بني سويف، كما يوضحها الجدول رقم (5-19)، فعلى سبيل المثال توجد مساحات زراعية في كل مراكز المحافظة وكان أكبرها في مراكز إهناسيا وسمسطا والفشن، كذلك توجد إمكانيات سياحية في كل مراكز المحافظة، ولكن الأكثر تميزاً في مركز بني سويف حيث كهف سنور ومركز الواسطى حيث هرم ميدوم، أما الصناعات التحويلية على الرغم من تواجدها في كل المراكز إلا أنها تتجه حالياً إلى المناطق الصناعية في محيط مراكز بني سويف والواسطى وببا، أما مراكز بني سويف والفشن والواسطى فهي حلقة الوصل مع المحافظات المجاورة وشرق النيل وغربه لذا هما الأقرب لكونها مراكز خدمية لوجيستية.

جدول رقم (5-19)

المزايا النسبية لمراكز محافظة بني سويف

القطاع/ المركز	بني سويف	الواسطى	ناصر	إهناسيا	ببا	سمسطا	الفشن
الإنتاج الزراعي والحيواني:							
الإنتاج الزراعي				√		√	√
الإنتاج الحيواني	√		√		√		
الإنتاج الداجني	√		√		√		
الألبان	√		√		√		
مناحل العسل	√	√		√			
التصنيع الزراعي:							
تجفيف النباتات الطبية والعطرية		√	√	√		√	
صناعة التمور	√		√		√		
التعدين	√	√			√		
الصناعات التحويلية	√	√	√		√		
السياحة الثقافية	√	√		√			
مركز تجاري وولوجستي وخدمات	√	√					√
الصناعات التراثية والحرفية	√	√					√

المصدر: من إعداد فريق البحث.

5-6 الأنشطة الاقتصادية على مستوى مراكز محافظة المنيا:

تتميز محافظة المنيا بتعدد مقومات التنمية الاقتصادية بها حيث إنها تضم مساحات زراعية واسعة تقارب 6% من المساحة الزراعية بالجمهورية وتشتهر بزراعة القطن وقصب وبنجر السكر والبطاطس، كما تزخر بتنوع

الموارد المحجرية وجودتها، وبها أطول كورنيش على النيل، وتعدد الآثار من مختلف الحضارات التي مرت على مصر.

1/6/5 الزراعة والإنتاج النباتي:

يعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في محافظة المنيا حيث تبلغ إجمالي المساحة المزروعة نحو 537,5 ألف فدان، وهي الأكبر في إقليم شمال الصعيد، وتتميز المحافظة بزراعة المحاصيل التقليدية مثل القمح والبرسيم والذرة الشامية والرفيعة والصفراء وقصب وبنجر السكر والبطاطس والبصل، وكذلك النباتات الطبية والعطرية وفول الصويا، وأشجار الفاكهة والمواالح والعنب والزيتون والموز.

كما تتمتع المحافظة بإمكانيات التوسع الزراعي والاستصلاح، حيث تبلغ حصة المحافظة 620 ألف فدان من الأراضي التي تحت الاستصلاح ضمن مشروع المليون ونصف فدان، بالإضافة إلى الـ 330 ألف فدان المخصصة بالقرار الجمهوري رقم 529 لسنة 2017 (محافظة المنيا، 2022).

ويعاني القطاع الزراعي من انخفاض الحيز الزراعي والتفتت الحيازي في الأراضي، حيث يبلغ المساحة المزروعة إلى الحيازات (1.42 فدان لكل حيازة). وتتقارب نسب مساهمة المراكز في الأراضي المزروعة وإن كان أكبرها في مراكز ملوي وأبو قرقاص ودير مواس بنسب 14.44% و 14.22% و 13.9% على التوالي.

جدول رقم (5-20)

الحيازات والمساحة المزروعة والمحصولية بمراكز محافظة المنيا عام 2024

مركز	عدد الحيازات	المساحة المزروعة		المساحة المحصولية	
		%	فدان	%	فدان
العدوة	22443	5.62%	30206.4	6.98%	63796.02
مغاغة	34985	7.95%	42710.90	10.51%	96031.67
بني مزار	45885	10.48%	56329.0	13.37%	122233.7
مطاي	25261	7.51%	40382.14	0.82%	7494.22
سمالوط	60688	12.76%	68575.12	15.69%	143444.4
المنيا	40552	13.13%	70607.13	15.25%	139352.7
أبو قرقاص	51947	14.22%	76434.11	12.35%	112835.5
ملوي	64695	14.44%	77620.29	16.30%	148985.1
دير مواس	31076	13.90%	74705.41	8.74%	79840.15
الإجمالي	377532	100.0%	537570.5	100.0%	914013.46

المصدر: محافظة المنيا (2024)، الدليل الإحصائي السنوي.

وبالنسبة لترتيب المراكز وفقاً للمساحة المزروعة لأهم المحاصيل، فكانت كالتالي:

- محصول القمح: بمراكز المنيا وبني مزار وسمالوط بنسب 18.4%، 13.5%، 12.7% على التوالي.
- محصول الذرة الشامية: بمراكز المنيا وبني مزار وأبو قرقاص بنسب 15.7%، 14.8%، 14.7% على التوالي.

- محصول قصب السكر: بمراكز ملوي ودير مواس وأبو قرقاص بنسب 51.5%، 33.6%، 12.2% على التوالي.
- محصول بنجر السكر: بمراكز بني مزار وملوي ومطاي بنسب 39.6%، 10.1%، 9.6% على التوالي.
- محصول فول الصويا: بمراكز سمالوط وأبو قرقاص بنسب 28.6%، 20.4% على التوالي.
- النباتات الطبية والعطرية: بمراكز مغاغة والعدوة وأبو قرقاص بنسب 37%، 23.5%، 23.5% على التوالي.

وقد ساعد وفرة الإنتاج الزراعي وجودته على قيام عدد من الصناعات الغذائية المتميزة بالمحافظة سواء في شكل وحدات إنتاجية صغيرة مثل تكتل النباتات الطبية والعطرية في مركز مغاغة، وتكتل العسل الأسود في مركزي ملوي ودير مواس، أو في شكل مصانع كبيرة مثل شركة القناة للسكر التي أنشئت سنة 2018 بمدينة ملوي، ويعد مصنعها أكبر مصنع لإنتاج السكر من البنجر في العالم على مساحة 240 فدان، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 900 ألف طن سكر سنوياً.

2/6/5 الثروة الحيوانية والسمكية:

يعد قطاع الإنتاج الحيواني والداجني من القطاعات الاقتصادية المهمة بالمحافظة، حيث تسهم المحافظة بأكثر من نصف إنتاج اللحوم الحمراء المنتجة في إقليم شمال الصعيد، كما أنه من القطاعات الرئيسية المغذية لقطاعات التجارة الداخلية والصناعة والسياحة بالمنيا، وتعد محافظة المنيا من المحافظات المحدودة في الإنتاج السمكي حيث اعتمادها الأساسي على مصادر المياه الطبيعية العذبة.

على مستوى الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي في المحاصيل، فإن توزيعها على مستوى أهم المراكز المنتجة كالتالي (محافظة المنيا، الدليل الإحصائي، 2024):

- الإنتاج من اللحوم الحمراء: بمراكز سمالوط وملوي وأبو قرقاص بنسب 15.1%، 12.5%، 12.2% على التوالي.
- والإنتاج من اللحوم البيضاء: بمراكز ملوي ودير مواس بنسبة 37.1%، 22.8% على التوالي، أما على مستوى توزيع المزارع فيوجد بالمحافظة 1153 مزرعة دواجن موزعة على جميع المراكز أكبرها في بني مزار 253 مزرعة ومغاغة 200 مزرعة وملوي 197 مزرعة وسمالوط 194 مزرعة.
- الإنتاج من عسل النحل: بمراكز دير مواس وسمالوط بنسب 46%، 18.2% على التوالي.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

يمر بمحافظة المنيا عدد 4 مجارٍ مائية رئيسة، وهي نهر النيل بطول 148 كم، وترعة الإبراهيمية بطول 146 كم، والبحر اليوسفي وترعة سري باشا (محافظة المنيا، 2022)، لذا تعد المياه العذبة المصدر الأساسي لصيد الأسماك، حيث لا يوجد استزراع سمكي، ويقدر إنتاج المحافظة من الأسماك 10559 طنًا عام 2022.

3/6/5 الثروة التعدينية:

تتنوع الموارد الأرضية التي تتمتع بها محافظة المنيا، على النحو المبين بالجدول التالي.

جدول رقم (5-21)

الثروة المحجرية بمحافظة المنيا ونطاقات تواجدها

الخام	أماكن تركزه
الحجر الجيري، وتقوم عليه صناعات مثل الأسمنت الأبيض، ويتوفر بأنواع مختلفة: الحجر الجيري الدولوميتي الصلب، الحجر الجيري الطفلي.	- شرق أبو قرقاص حتى شرق مطاي - المناطق الواقعة شرق وغرب أبو قرقاص وملوي ودير مواس - المناطق الواقعة غرب بني مزار ومغاغة - المناطق الواقعة شرق بني مزار ومغاغة وعلى جانبي طريق الشيخ فضل - رأس غارب - بعض المناطق الواقعة غرب مطاي وبعض المناطق الواقعة شرق بني مزار
الرمال البيضاء، وتستخدم في أعمال البناء المختلفة والخرسانة والطوب الأسمنتي المفرغ والمصمت الطفلة، وتستخدم في صناعة الأسمنت الرمادي، والطوب الطفلي، والخزفيات الملونة والمواسير	- غرب بني مزار ومغاغة وبعض المواقع غرب المنيا وأبو قرقاص - شرق النيل مثل وادي الطهناوي ووادي السراية ووادي الطرفة - العديد من الأحواض مثل حوض وادي المهشم شرق بني مزار وحوض وادي شارونة شرق مغاغة وحوض وادي المويلح غرب العدو. - بعض المناطق شرق ملوي بوادي عبادة وغرب سمالوط على الأطراف الشرقية للشرفات النهرية. - منطقة الناهية الكبرى شرق المنيا والمنطقة الواقعة شرق مغاغة شرق الطريق الصحراوي الشرقي.
الرمال البيضاء، وتستخدم في صناعة الأسمنت الأبيض والزجاج والبلور وغيرها	المنطقة الشرقية لمحافظة المنيا والواقعة على الناحية الغربية لمدق وادي قنا
الكثبان الرملية، وتستخدم في صناعة الطوب الرملية وأعمال الردم	- النطاق الغربي لمحافظة المنيا بالمناطق الواقعة غرب ملوي وأبو قرقاص والمنيا وسمالوط وبني مزار ومغاغة. - بعض المناطق غرب بني مزار وغرب ديرمواس

المصدر: محافظة المنيا (2022)، مكتب خدمة المستثمرين - دليل المستثمر.

4/6/5 الصناعات التحويلية والورش الحرفية:

تسهم محافظة المنيا في التنمية الصناعية من خلال عدة صناعات أهمها صناعة الأسمنت والرخام وتجفيف وتجهيز المواد الغذائية، وتشير أعداد المنشآت الصناعية والمشتغلين بها بالمحافظة في عام 2024 إلى وجود 6599 منشأة صناعية يعمل بها 26454 عاملاً (بمتوسط 4 عمال في المنشأة)، حيث إن غالبية المنشآت الصناعية صغيرة ومتوسطة مع تركيز المصانع الكبيرة في المناطق الصناعية، وتوزيعها ما بين المراكز من حيث عدد المشتغلين يوضح التالي (محافظة المنيا، الدليل الإحصائي، 2024):

- المستوى الإجمالي: مراكز المنيا وسمالوط ومغاغة بنسب 37.8%، 14.3%، 12.6% على التوالي.
- المواد الغذائية: مراكز مغاغة والمنيا وملوي بنسب 37%، 29.4%، 13.9% على التوالي.
- الغزل والنسيج: مركز المنيا بنسبة 90.6%.

- الخشب ومنتجاته: مراكز المنيا وأبو قرقاص وسمالوط بنسب 31.6%، 20.8%، 17.3% على التوالي.
- كيماويات أساسية: مراكز المنيا ومغاغة وسمالوط بنسب 37.6%، 23.2%، 18.8% على التوالي.

وقد شهدت الصناعة بالمحافظة تطورًا كبيرًا بعد إنشاء المناطق الصناعية، حيث تتميز محافظة المنيا بوجود 4 مناطق صناعية قائمة أهمها المنطقة الصناعية بالمطاهرة شرق النيل - مركز المنيا، وبها 249 مصنعًا منتجًا، والمنطقة الصناعية بمدينة المنيا الجديدة، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية بوادي السريية، المنطقة الحرة العامة التابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمنطقة التوسعات جنوب المنطقة الصناعية بالمطاهرة شرق النيل. بالإضافة إلى مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية بالمطاهرة شرق النيل - مركز المنيا التابع للهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويضم 68 وحدة صناعية بمساحة 9625 م²، كما قامت المحافظة بالاشتراك مع هيئة تنمية الصعيد بإنشاء المجمع الصناعي الحرفي في قرية القايات بمركز العدو.

ووفقًا للدليل الإحصائي للمحافظة، بلغ عدد الورش الحرفية 7243 ورشة يعمل بها 17170 عاملاً عام 2024، ويعمل أكبر عدد من الورش في مجال المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 40%، وفيما يأتي توزيع أهم الأنشطة الحرفية على مستوى المراكز:

- المستوى الإجمالي: مراكز سمالوط ومغاغة وبني مزار بنسب 23.8%، 18.3%، 14.8% على التوالي.
- المواد الغذائية والمشروبات: مراكز سمالوط ومغاغة ومطاي بنسب 29.5%، 28.2%، 12% على التوالي.

- منتجات خشبية وقلين: مراكز بني مزار وأبو قرقاص وسمالوط بنسب 38.5%، 12.2%، 10.1% على التوالي.

- المنتجات الكيماوية: مراكز المنيا ومغاغة وبني مزار بنسب 24.7%، 23.5%، 12.8% على التوالي.

ومما سبق يمكن تحديد المزايا النسبية التي تتمتع بها مراكز محافظة المنيا، كما يوضحها الجدول رقم (5-22)، حيث تتمتع محافظة المنيا بالعديد من المقومات الطبيعية والسياحية الأثرية التي تشمل جميع عصور التاريخ المصري (الفرعوني، اليوناني، الروماني، القبطي، الإسلامي)، أهمها في مركز ديرمواس توجد منطقة تل العمارنة عاصمة مصر في عصر أخناتون، وفي مركز أبو قرقاص توجد منطقة بني حسن التي تضم عدد من المقابر الفرعونية، وفي مركز ملوي توجد منطقة الأشمونين ومنطقة تونا الجبل تجمع ما بين الحضارة المصرية القديمة واليونانية والرومانية، وفي مركز سمالوط توجد منطقة جبل الطير وتعد أحد مواقع العائلة المقدسة.

التممية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

والصناعات التحويلية بالرغم من تواجدها في كل المراكز إلا أنها تتجه حاليًا إلى المناطق الصناعية في محيط مراكز المنيا وسمالوط وأبو قرقاص، أما مراكز العدوة وديرمواس فهم حلقة الوصل مع محافظات وادي النيل ومركز المنيا بكونها عاصمة المحافظة فهو نقطة التقاء الطرق الرئيسية كما أنها تتوسط المحافظة، لذا فهي الأقرب لكونها مراكز خدمية لوجيستية.

جدول رقم (5-22)

المزايا النسبية لمراكز محافظة المنيا

القطاع/ المركز	العدوة	مغاغة	بني مزار	مطاي	سمالوط	المنيا	أبوقرقاص	ملوي	ديرمواس
الإنتاج الزراعي والحيواني:									
الإنتاج الزراعي						√	√	√	√
الإنتاج الحيواني					√		√	√	
الإنتاج الداجني			√					√	√
مناحل العسل					√				√
التصنيع الزراعي:									
صناعة السكر			√					√	√
صناعة العسل الأسود								√	√
تجفيف النباتات الطبية والعطرية	√	√		√					
التعدين		√	√						
الصناعات التحويلية		√			√	√	√		
السياحة الثقافية					√		√	√	√
مركز تجاري ولوجيستي وخدمات	√					√			√

المصدر: من إعداد فريق البحث.

الفصل السادس

نحو خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد وذلك في إطار تبني مناهج تنموية مطورة لمجابهة الاحتياجات المجتمعية

6-1 تمهيد:

اتضح من البحث أهمية التميز بالمنتجات والخدمات في عالم مليء بالخيارات والمنتجات الأخرى، وإلا فإن القيمة المعروضة المنتجة لن تكون قادرة على المنافسة في السوق. ومن أجل الحصول على مثل هذه الميزة(ات)، يجب أن يكون لدينا بعض الموارد التي قد تتضمن: الوصول إلى موارد طبيعية أو موقعًا جغرافيًا، رأس مال بشري يتميز بمهارات عالية، وخبرة كبيرة، ويقدم مجموعة فريدة من الخدمات للسكان، بحيث يصعب التنافس مع ما يقدمونه لخبرتهم الواسعة، حيازة تكنولوجيا أو ملكية فكرية جديدة ومبتكرة، عمالة وموارد منخفضة التكلفة لتصنيع المنتجات بتكلفة أقل من المنافسين في الخارج، مما يتطلب العودة للقرى والمدن لخلق مشروعات صغيرة فيها، حيث يتوافر المكان والمواد، وخاصة الأفراد الذين أتوا إلى المدن الكبرى من قراهم للتعليم أو العمل، والاعتماد على الأنشطة الصناعية الأكثر ملائمة للاقتصاد المحلي، وتتضمن: صناعة النسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الخشبية والمواد الغذائية والأحذية والجلود والمنتجات المعدنية، والصناعات الإبداعية البيئية، التي تتلائم مع طبيعة المجتمع المصري بعامة ومحافظات إقليم شمال الصعيد بخاصة، ويتطلب ذلك العمل على المحاور التالية:

- **الاستثمار في رأس المال البشري:** من خلال التعليم والتدريب، والإفادة من الكوادر العلمية المؤهلة لذلك يجب أن يحظى العنصر البشري بأولوية رئيسة في برامج التنمية الاقتصادية، وبالأخص من خلال الربط بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات النظام الصناعي وسوق العمل، وكذلك الاهتمام بالنواحي الإبداعية، وإعادة هيكلة المؤسسات المنوطة بتيسير الإجراءات والمتطلبات للمشاركة بأعمال ومشروعات ذات مخرجات تتمتع بقاعدة تكنولوجية وحس ابتكاري، بالإضافة إلى تكثيف جهود البحث والتطوير، واستخدام التكنولوجيا، والاندماج في اقتصاد المعرفة.
- **الاهتمام بتنوع الأنشطة الاقتصادية المحلية للنهوض بمستويات التنمية،** بهدف امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دوره في تحويل مسار الاقتصاد ليصبح اقتصادًا إنتاجيًا يركز على المعرفة ويستفيد من المزايا النسبية المحلية، مرتكزًا على وضعية قوية لقطاعات اقتصادية محددة، ويتمتع بقدرات تنافسية عالية في الأسواق الداخلية، مما يشجع الطلب عليها في الأسواق الخارجية.

- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إطلاق العنان للاقتصاد المعرفي، باعتباره المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الحكومي النشط في تشجيع التعليم عالي الجودة في العلوم والهندسة، مع تحفيز ودعم مبادرات ريادة الأعمال والمشروعات الجديدة، ومن ثم فقد تأثر تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية بشكل رئيس بطبيعة التفاعل بين رواد الأعمال، الحكومة والأسواق.
 - دعم المشروعات والأعمال التجارية الناشئة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تقديم إعفاءات جزئية من الضرائب، تيسير عملية التمويل، إضافة إلى دعم الابتكار، وبعض الالتزامات الأخرى التي تساعد رواد الأعمال على البدء في أعمالهم التجارية وتطويرها، وهو ما شكل حافزاً قوياً للانطلاق الاقتصادي.
 - تقوية مصادر النمو المحلية: لمواجهة الأزمات الاقتصادية، لمواجهة الطلب المحلي كمحفز رئيس لعملية التصنيع، ولذلك فإن من شأن تسارع نمو الطلب المحلي أن يعود بفائدة كبيرة على نمو الناتج وعلى عملية التصنيع، وبخاصة في سياق ضعف نمو الطلب الخارجي، ثم إن إمكانية التحول السريع نحو استراتيجية نمو أكثر توجهاً نحو الطلب المحلي ستتوقف إلى حد بعيد على مدى قوة ارتباط الهيكل القطاعي للإنتاج المحلي بنمط الطلب المحلي.
- وفي ضوء الهدف الرئيس لهذا البحث في إمداد متخذي القرار بنموذج "خارطة طريق" للنهوض بالاقتصاد المحلي، لدعم التوجه نحو وجود اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي، والمشاركة، يستثمر عبقرية المكان، لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة السكان على الصعيد المكاني للمحافظات المصرية، وذلك في ضوء الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030.
- فإن هذا الجزء يتناول بالتحليل محاور الرؤية الاستراتيجية لإقليم شمال الصعيد، وذلك في ضوء التحديات الرئيسة للأوضاع الراهنة، والسياسات المقترحة، مع استطلاع رؤية الكوادر التنفيذية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، كما تتضمن خارطة الطريق دور الصناعات الإبداعية في تنمية الاقتصاد المحلي بالإقليم، بما تملكه الوحدات المحلية لمحافظات الإقليم من مزايا نسبية وتنافسية في هذا المجال.

6-2 محاور الرؤية الاستراتيجية لإقليم شمال الصعيد:

يتناول هذا الجزء صياغة الرؤية الاستراتيجية لإقليم شمال الصعيد، من خلال عرض الملامح الرئيسة للرؤية، ومحاور العمل التي تعمل عليها، وتتضمن الآتي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان.
- تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات بالوحدات المحلية للإقليم .

- توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على المعرفة.
- تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة.
- تطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي: وفي الوقت نفسه اتباع سياسات اقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية.
- تهيئة المناخ للازدهار السياحي من خلال الصناعات الإبداعية.
- إرساء قواعد الذكاء الاقتصادي، والاستثمار في مجال المعلوماتية ومواكبة التطورات التكنولوجية.
- توفير نظام فعال لحوكمة الإدارة المحلية لمشروعات التنمية المحلية.

قام فريق البحث بصياغة الرؤية الاستراتيجية لإقليم شمال الصعيد، وذلك في ضوء الاطلاع على كافة التقارير والدراسات، وورش العمل بالمحافظات، خاصة محافظة بني سويف، بهدف تجميع مختلف المشروعات والأفكار المطروحة لمستقبل الإقليم والاتفاق على الأولويات المشتركة، وقد أظهر استطلاع الرأي لصياغة خارطة طريق واضحة لتنمية الإقليم اقتصادياً، يتمثل هدفها الرئيس في تحسين جودة الحياة لجميع السكان، مستندة على الهوية الخاصة بالإقليم، وترتكز على تاريخ من الثقافات المتعددة، على أن تشكل هذه الرؤية التوجهات التي من شأنها تعزيز الديناميكية الاقتصادية والترابط الاجتماعي، ووضع الإقليم على خريطة التنمية المحلية والتنافسية المحلية والإقليمية والدولية، وهناك ثلاث ركائز تشكل في مجموعها محاور الرؤية الاستراتيجية لإقليم شمال الصعيد، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتنافسية الاقتصادية والاستدامة، تتضمن الآتي:

□ **العدالة الاجتماعية:** تعتمد على فتح الباب أمام جميع السكان للحصول على المسكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم والنقل العام عالي الكفاءة والفرص الاقتصادية، مما يشجع على التعايش والتفاعل بين أفراد المجتمع من مختلف المستويات والخلفيات الاجتماعية.

□ **التنافسية الاقتصادية:** حيث تمتلك محافظات الإقليم العديد من الأصول التي تؤهلها لاكتساب صفة العالمية، فهي مدعومة بقطاع اقتصادي وخدمي قوي، بالإضافة إلى تميز قطاع الزراعة والصناعة بها، وسوف تعزز مكانة الإقليم النمو الاقتصادي من خلال الدعم الفعال للصناعات الإبداعية والخدمات التي تتمتع فيها بتنافسية عالمية، كما سيهيئ للإقليم ضمان بيئة مواتمة للأعمال تيسر ازدهار الشراكات وتحقق التنافسية العالمية.

□ **الاستدامة:** الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوافر الفرص المحلية أمام الجميع، وعلاوة على ذلك فإن الحد من تلوث الهواء، والاهتمام بنوعية المياه، والحاجة إلى توفير

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

المساحات الخضراء، فضلاً عن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، لا سيما المياه، ستكون قضايا يجب أن تحظى بأولوية واضحة في صنع جميع القرارات ذات الصلة.

1/2/6 المحاور الرئيسية لرؤية التنمية الاقتصادية لإقليم شمال الصعيد:

تم تحديد المحاور الاستراتيجية لرؤية إقليم شمال الصعيد على النحو المبين بالشكل رقم (6-1)، وتتضمن ثمانية محاور لجميع الاستراتيجيات الهادفة لتنمية الإقليم، يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف الرؤية ومحاورها.

ويتطلب تنفيذ هذه الرؤية مجابهة التحديات الرئيسة للأوضاع الراهنة، على النحو المبين بالشكل التالي، ومحاولة صياغة بعض السياسات الملائمة للمضي قدماً نحو تنفيذها.



المصدر: من إعداد فريق البحث.

شكل رقم (6-1)

المحاور الرئيسية لرؤية التنمية الاقتصادية لإقليم شمال الصعيد

المحور الأول - تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان:

يمثل هذا المحور ركيزة أساسية في صياغة الرؤية المستقبلية للوحدات المحلية في إقليم شمال الصعيد، ويهدف إلى تحسين المعيشة للسكان بمختلف مستوياتهم الاجتماعية، من خلال: القدرة على التمتع بمسكن ملائم في مواقع ملائمة وبأسعار معقولة، بجانب تيسير الحصول على الخدمات العامة خاصة خدمات الصحة والتعليم،

وتحقيق أهداف هذا المحور يتطلب: العمل على توفير جميع الخدمات الأساسية وتدعيمها خاصة الخدمة التعليمية والصحية، وضرورة وجود برامج للإعانة لضمان ألا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء ومن ثم يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

المحور الثاني- توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على الصناعات الإبداعية:

تعد المنافسة الاقتصادية هي شريان الحياة لجميع الوحدات المحلية، وفي عصر العولمة الذي نعيشه اليوم يجب امتلاك المقومات والقدرة على المنافسة العالمية. وكما شهدنا من تجارب الدول، فإن النمو الاقتصادي دائماً ما يكون مصحوباً بالتنمية المجتمعية، وتبعاً لذلك سيتم العمل على توافر ضمانات النمو والفرص الاقتصادية لجميع السكان من خلال تفعيل مشروعات التنمية الاقتصادية وبرامجها في الوحدات المحلية بالإقليم، مع التركيز على الصناعات الإبداعية، خاصة أن الإقليم يمتلك مقومات كبيرة تؤهله وتمكنه من تحقيق طفرة إيجابية في هذا المجال، وبما يملكه من عمالة منخفضة الدخل نسبياً، وأصحاب المشروعات من رجال الأعمال والمستثمرين الأكفاء، والمعرفة التكنولوجية القيمة، لذا سيتم التركيز على إقامة بعض المناطق الصناعية الإبداعية القادرة على المنافسة الدولية، وتحقيق جذب أفضل للمستثمرين الأجانب.

المحور الثالث- تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة:

يعد تحقيق الاستدامة البيئية من أهم أهداف الرؤية المستقبلية لإقليم شمال الصعيد، وذلك من خلال وضع اللوائح والتشريعات البيئية وتطبيقها، التي تضمن تحسين الصحة العامة للمواطنين، وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء، لما لها من أثر بيئي على نوعية الحياة، وذلك بالتكامل مع عناصر الاستدامة الأخرى الصديقة للبيئة والاستغلال الأمثل للموارد البيئية.

المحور الرابع- تطوير البنية التحتية للوحدات المحلية بالإقليم:

يهدف هذا المحور إلى توفير حلول عالية الكفاءة وصديقة للبيئة في كافة مرافق البنية التحتية، خاصة قطاع النقل والمواصلات، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، مما يتطلب:

- توفير استثمارات ضخمة لدعم الطرق والنقل بالإقليم، بما يكفل سلاسة الربط بين مختلف مناطق الإقليم وتحقيق إعادة التوازن الفعال للهيكل العمراني.
- إعطاء أولوية واضحة لتطوير وسائل النقل بالإقليم، بجانب التخطيط لإدخال التحسينات المستهدفة في شبكة الطرق المحلية في الإقليم، وتطوير شبكة مواصلات عامة عالية الكفاءة لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بالوحدات المحلية للإقليم.

المحور الخامس- تنمية عواصم ومراكز الإقليم كمراكز جاذبة للاستثمار:

يستهدف هذا المحور استغلال الرصيد الاستراتيجي من الأراضي الفضاء القابلة للتنمية داخل الإقليم، لاستغلالها في جذب الاستثمارات خارج الكتلة العمرانية القائمة، والمساهمة في إقامة مشروعات توفر فرص عمل جديدة، تساهم في زيادة الناتج الإجمالي للاقتصاد بالإقليم، واستيعاب الزيادة السكانية المطردة للسكان، مما يسهم في إعادة التوزيع المتوازن للأنشطة في مختلف أنحاء الإقليم.

المحور السادس- تهيئة المناخ لازدهار السياحي وتطوير المناطق التاريخية والأثرية:

يهدف التأكيد على التميز الثقافي والبيئي للإقليم، بما يضمن دعم أنواع من السياحة مثل السياحة العلاجية والسياحة التعليمية والبيئية، وسياحة المؤتمرات والمعارض والمهرجانات والاحتفالات في كافة المجالات الثقافية والرياضية والسياسية والفنية والعلمية.

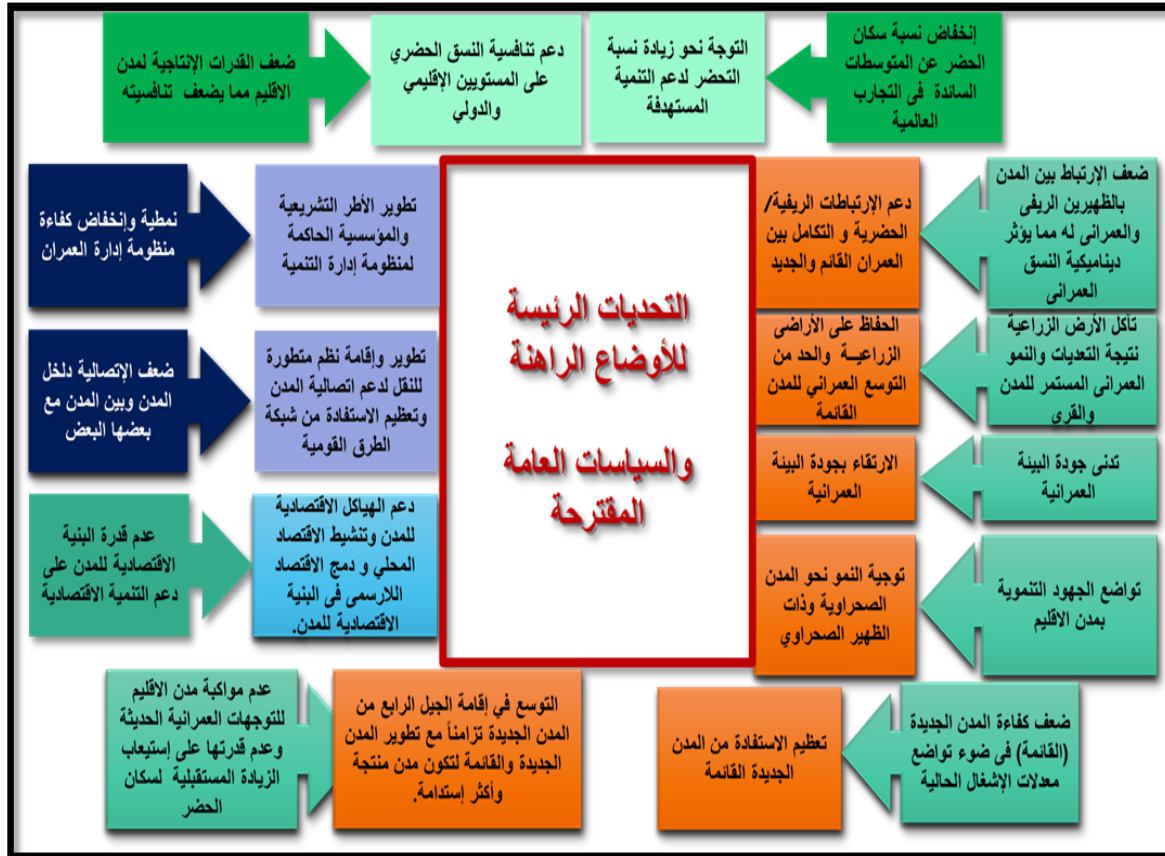
المحور السابع- إصلاح الإطار المؤسسي للإدارة المحلية:

من خلال تطبيق اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية المحلية، مع الأخذ بمناهج الإصلاح والتقدم الشامل بصورة تدريجية، مما يسهم في تحقيق التغيير والاستقرار وقبول المجتمع، ويساهم في تخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال، خاصة فيما يتعلق ببدء ممارسة أنشطة الأعمال، إعفاء الشركات من دفع رسوم إدارية متعددة، وتبسيط إجراءات استخراج تصاريح المباني.

المحور الثامن- حوكمة مشروعات التنمية الاقتصادية:

يهدف إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين الرئيسيين بالمجتمع، بما يحول دون انفراد الحكومة وجهازها الإداري بإدارة الشأن العام، وتؤكد على أهمية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الوحدات المحلية في تحقيق التنمية، وفي ظل اقتصاد تنافسي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية، من خلال إيجاد أطر قانونية تعززها وتساهم في تطوير العمل بالمحليات، وتعمل على تنمية الموارد البشرية عبر الاهتمام بالمجالات التعليمية والصحية، وضمان مساواة الأفراد أمام القانون، بينما يقوم المجتمع المدني بتعبئة جهود الأفراد في المحليات لتشارك بفعالية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتقوم بدور فعال في التأثير على السياسات العامة.

ويتطلب تنفيذ هذه الرؤية إجراء رصد مستمر لمتابعة مدى الاقتراب نحو تحقيق الأهداف الكمية، وذلك في ضوء التحديات الرئيسة لأوضاع الراهنة بالإقليم، على النحو المبين بالشكل رقم (6-2)، وتنظيم مراجعات عرضية بانتظام لقياس ما تم إحرازه من تقدم نحو تحقيق هذه الرؤية، هذا بجانب الانتظام أيضًا في دراسة فرص تعديل هذا المخطط اعتمادًا على حجم هذا التقدم، وكذلك اعتمادًا على العوامل الخارجية، ولكن دون إغفال الالتزام طويل الأمد بالطموحات التي تم تحديدها وفقًا لرؤية المدينة.



المصدر: من اعداد فريق البحث.

شكل رقم (2-6)

التحديات الرئيسية للأوضاع الراهنة بإقليم شمال الصعيد

3-6 رؤية المحليات حول تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بإقليم شمال الصعيد:

يرصد هذا الجزء من البحث رؤية الوحدات المحلية لدورها المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد، لكي تساعد النتائج والمؤشرات في إمداد متخذي القرار بنموذج "خارطة طريق" للنهوض بالاقتصاد المحلي، يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات في ضوء النماذج المحلية والدولية الناجحة.

وفي هذا الإطار تم تصميم استمارة استبانة واستمارة مقابلات مفتوحة، تتضمن ستة محاور تتعلق بقياس آراء كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين الاقتصادي، والتحديات المرتبطة به من خلال التعرف على البيئة الداعمة للأعمال المحلية، والسياسات والممارسات التي تعوق تنمية الأعمال المحلية، وتحديد الفرص الرئيسية، والقضايا التي تواجه مناخ الأعمال المحلية، لكي تساعد هذه النتائج في إمداد متخذي القرار

نموذج "خارطة طريق" للنهوض بالاقتصاد المحلي يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات في ضوء النماذج المحلية والدولية الناجحة. بالتطبيق على عينة الدراسة "محافظة بني سويف" كدراسة حالة عن إقليم شمال الصعيد.

وبناءً عليه يستعين البحث بمنهج تحليل المضمون لتقييم الوضع الراهن لجهود التنمية المحلية، والميزات النسبية، والمقومات التنافسية المتعددة والمتنوعة، التي تمكنها من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية المستدامة في منطقة الدراسة، والتعرف على أدوار الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، والعناصر اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية.

ويساعد هذا المنهج التحليلي في تحديد العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير داخل مجتمعاتنا المحلية، وذلك من خلال تقييم الاستثمارات في منطقة عينة الدراسة، وما مدى تأثيرها في إحداث التنمية الاقتصادية، وعدالة التوزيع المكانية تجاه المجتمع والمواطنين، وتحقيق الاستدامة والاستمرارية للخدمات المجتمعية التنموية التي تقدمها للصالح العام، والارتقاء بجودة الحياة لصالح المواطن.

ويتناول تحليل مضمون استمارة الاستبانة واستمارة المقابلات المفتوحة المحاور التالية:

1/3/6 محور الإدارة المحلية:

يتم التركيز على رؤية المبحوثين لدور الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في محافظات إقليم شمال الصعيد، متضمنة التحديات التي تواجهها الوحدات المحلية بالإقليم، وتتناول المحاور الفرعية التالية:

1/1/3/6 الإطار المؤسسي المعني بالتنمية الاقتصادية المحلية:

- يوجد العديد من الإدارات الحكومية التي تتعامل مع التنمية الاقتصادية المحلية في الإقليم، وتشمل: المكتب الفني للسيد المحافظ، مكتب الاستثمار (مكتب خدمة المستثمرين)، مجالس المدن، الإدارة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، الإدارة العامة للسياحة، إدارة الموازنة، الشؤون القانونية، الإدارة العامة للأماكن، مديرية الصحة، مديرية المالية، مديرية التضامن الاجتماعي، مديرية التربية والتعليم، مديرية الزراعة، إدارة التراخيص (مجلس المدينة)، مكتب الاستثمار، إدارة المناطق الصناعية، إدارة الصناعات الحرفية، إدارة التخطيط، العقود والمشتريات، وأخيرًا البرامج التنموية مثل إدارة مشروعات، بناء وتنمية القرية.
- أهم ما يميز الإقليم وجود إدارة للتنمية الاقتصادية في ديوان عام محافظة بني سويف، وهي الأكثر تأثيرًا على تطوير المشروعات الخاصة بالإقليم.

- وعلى الجانب الآخر أفاد بعض المبحوثين بأن إدارة المشروعات ببعض الوحدات المحلية؛ متمثلة في إدارة مشروعك، والإدارة الهندسية من الإدارات تؤثر بالسلب على تطوير المشروعات الخاصة، نتيجة تداخل الاختصاصات وتعارض بعض اللوائح والقوانين.

2/1/3/6 أدوار الجهات المعنية بالإطار التنظيمي للتنمية الاقتصادية المحلية بالإقليم:

أفاد المبحوثون عينة الدراسة بأن أدوار هذه الجهات متمثلة في المحافظات الثلاث، بينما قامت محافظة بني سويف بتأسيس الوحدة الاقتصادية، والتي تقوم بالعديد من المهام وفقاً للاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية بها، وتتضمن مصفوفة الأدوار داخل الوحدات المحلية، ما يأتي:

✓ **رئيس المركز (المدينة):** يقوم بالتنسيق مع جميع الجهات ومتابعة التكاليفات الصادرة والتنفيذ، وضع الخطط للمركز والمدينة، وتقديم الدعم اللوجستي، وتذليل العقبات.

✓ **إدارة التنمية الاقتصادية المحلية:** هي الفكر الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية وتقوم بالتنسيق مع جميع الجهات ومتابعة التكاليفات الصادرة والتنفيذ، وإقامة الندوات التوعوية، واقتراح المشروعات والمتابعة، وإصدار التوصيات.

✓ **إدارات الإنتاج/التنمية الاقتصادية بالمركز:** حيث توجد إدارة تنمية اقتصادية على مستوى المحافظة، ومسئول تنمية اقتصادية على مستوى المراكز. وتقوم بالتدريبات ومتابعة التنفيذ.

✓ **إدارات التراخيص/التخطيط العمراني:** وضع التصوير التخطيطي واستخراج التراخيص.

3/1/3/6 التحديات التي تواجه الوحدات المحلية في شمال الصعيد:

أوضح المبحوثون عينة الدراسة أنه يوجد عوائق تواجه إدارة الوحدات المحلية في إقليم شمال الصعيد، تنعكس على ضعف النشاط الاقتصادي، والانخفاض النسبي في الاستثمار الخاص في الإقليم، تتضمن التالي:

- **محدودية تمكين الحكومات المحلية وفعاليتها ومساءلتها على مستوى المحافظات والمراكز:** وتتمثل في محدودية الصلاحيات الممنوحة للمحافظات في الوقت الحالي، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والتمويل للأولويات المحلية، والتي لا تتضمن الخدمات الأساسية كالنقل والكهرباء وتوفير المياه والصرف الصحي أو وجود تكليف واضح فيما يتعلق بملف التنمية الاقتصادية المحلية.

- **اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط للاستثمارات وتمويلها تتم بشكل مجزأ،** حيث تقوم الوزارات في الحكومة المركزية ومديريات الخدمة الإقليمية غير المركزية، والهيئات العامة باتخاذ معظم قرارات الاستثمار المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات في المحافظات، مما يجعل عمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بتخصيص الموارد تفتقد للشفافية، ومن ثم فإن عملية اتخاذ القرار تتم بشكل مجزأ، ويغيب عنها التنسيق في غياب النظرة الشاملة والمتكاملة لأولويات المحافظات نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

• **محدودية القدرة المؤسسية والتنظيمية لكيانات تقديم الخدمات على مستوى المحافظة والوحدات المحلية**

التابعة لها: وذلك بالرغم من أن الإطار التشريعي ينص على العلاقة التشاورية بين الإدارات المحلية

التنفيذية والشعبية في تحديد أولويات المواطنين، إلا أن هذه العلاقة تتسم بالضعف.

وقد يرى المبحوثون من خلال النقاشات المفتوحة أن هذه العوائق يؤزر بعضها بعضاً، وأن التحسينات التي تجرى للقضاء على أي منها تتوقف إلى حد ما على تحدٍ أو اثنين دون الآخرين، مما يتطلب التعامل معها بطريقة شاملة ومتكاملة، لإطلاق العنان أما استغلال إمكانات محافظات الإقليم، ومن ثم الحد من الفقر وتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية، وتحقيق العدالة المكانية في التوزيع للرخاء المشترك في هذه المنطقة.

2/3/6 محور حالة الاقتصاد المحلي:

يتناول هذا المحور رؤية المبحوثين للوضع الراهن للاقتصاد المحلي في محافظات إقليم شمال الصعيد والقطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، ومدى إلمامهم بدور الاستثمارات المباشرة وأبرز مقومات التنمية ومعوقات التنمية، وتأثير التنافسية العالمية للاقتصاد المحلي، وكانت إجابات المبحوثين كالتالي:

1/2/3/6 بالنسبة إلى الوضع الحالي للاقتصاد المحلي في محافظات شمال الصعيد:

- يرى المبحوثون أن التطور في الاقتصاد المحلي بمراكز الإقليم خلال السنوات الخمس الماضية، يتأرجح ما بين نمو سريع ومتوسط، وأن قطاعات: الصناعة، والزراعة، خاصة زراعة النباتات الطبية والعطرية هي الأكثر سرعة في النمو، خاصة في محافظتي الفيوم وبني سويف، بالإضافة إلى تطور نسبي في الخدمات، وقطاع النقل واللوجستيات.
- وبالرغم من النمو السريع في قطاع الزراعة، إلا أنه يعاني من التدهور في بعض مراكز الإقليم، يليه قطاع السياحة (بسبب ضعف الترويج والإمكانيات)، ومشروعات الصناعة المتوسطة والصغيرة مثل صناعة الحرف اليدوية، وأخيراً القطاع الخدمي.

2/2/3/6 بالنسبة إلى الاستثمارات المباشرة في محافظات إقليم شمال الصعيد:

- وفيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية الموجهة لشمال الصعيد، تأتي محافظة المنيا في المركز الأول من الاستثمارات الحكومية الموجهة، تليها محافظتا بني سويف والفيوم، ويستحوذ قطاع الخدمات الأخرى على النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات، يليه التعليم والصحة.

2/2/3/6 بالنسبة لنقاط القوة التي تجذب الاستثمار المحلي والأجنبي:

اتفق المبحوثون على وجود العديد من نقاط القوة المشتركة بين محافظات الإقليم؛ لعل أبرزها: توافر شبكة الطرق والمواصلات الجيدة، وجود بنية أساسية من توافر المرافق والخدمات، توافر الأيدي العاملة، وجود

بعض المؤسسات والهيئات العلمية لتطوير النشاط الزراعي والصناعي، توافر ظهير صحراوي قابل للزراعة، ووجود فرص لإقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية والعطرية التي تميز محافظات الإقليم، بالإضافة إلى وجود شركات مع القطاع الخاص واللقاءات التشاورية.

وقد كشف المبحوثون عن وجود المزايا التنافسية النسبية التي تتمتع بها كافة مراكز الإقليم، والتي تعد نقاط قوة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، على النحو التالي:

□ **مراكز أقطاب نمو إقليمي ذات اقتصاد متنوع تنافسي ومستدام:** بني سويف - المنيا - بني مزار - الفيوم -

سمالوط - أبو قرقاص

□ **الزراعة:** تتركز بمراكز: ناصر - ببا - إهناسيا - سمسطا، المنيا - بني مزار - دير مواس - سمالوط -

مطاي - العدو - أبو قرقاص - ملوي، سنورس - أبشواي - إطسا - طامية، وخاصة النباتات الطبية والعطرية، والفشن، ومغاغة لمناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة.

□ **المحاجر:** بمركزى الواسطى وإهناسيا.

□ **الصناعة:** الواسطى - بني سويف - ببا - مركز الفشن - العدو - سنورس - أبشواي - إطسا - طامية

□ **السياحة:** ناصر وببا وإهناسيا وبني سويف - الفيوم - أبشواي - يوسف الصديق

□ **الصناعات الإبداعية:** إهناسيا - بني سويف - ببا - الفيوم - يوسف الصديق

□ **الطاقة الجديدة والمتجددة:** إهناسيا

3/2/3/6 وبالنسبة إلى الفرص الاستثمارية الواعدة التي تتمتع بها مراكز الإقليم، لتحفيز الاستثمار في

القطاعات المرتبطة اقتصاديًا بالمنطقة، ولديها احتمالية أكبر للنمو؛ تتضمن التالي:

□ **مركز الواسطى:** حيث توجد المنطقة الصناعية بكوم أبو راضي شمال طريق الواسطى/الفيوم، وإمكانية

استغلال الظهير الصحراوي المتسع شرق المركز في توطين الأنشطة والخدمات.

□ **مركز ناصر - مركز إهناسيا - ببا - الفشن:** يمكن استغلال الظهير الصحراوي المتسع في نطاقها لتوطين

الأنشطة والخدمات، بالإضافة إلى استغلال قرب مركز ناصر من مركز بني سويف لتحقيق التكامل

الاقتصادي والمكاني بين المركزين لدعم وتوزيع التنمية على المراكز وخلق مناطق تنمية واعدة

بالمحافظة، ويمكن استغلال موقع مركز الفشن في أقصى جنوب المحافظة لتحقيق التكامل الاقتصادي

المطلوب بين المحافظة ومحافظة المنيا.

□ **مركز بني سويف:** يتمتع بوجود شبكات نقل إقليمية قوية، مما يحقق الربط بالتجمعات العمرانية المحيطة

ويشجع السياحة والصناعات الإبداعية.

□ **مركز سمسطا:** يتمتع باستغلال التخصص الوظيفي للتجمعات العمرانية في زراعات وتصنيع النباتات الطبية والعطرية في دعم وتحفيز التنمية المعتمدة على تطوير تلك الصناعات ودعم تنافسية المركز على المستوى الإقليمي والقومي.

□ **كما تتمتع جميع مراكز محافظة المنيا بذات الفرص الاستثمارية؛ ولعل أبرزها:** توافر القوى البشرية الريفية وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها، زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة منها، وجود مؤسسات غير حكومية تهتم بالتسويق الزراعي، وجود الخبرات بمراكز البحوث الزراعية والجامعات بالمحافظة، بالإضافة إلى وجود فرص لاقامة مجمعات صناعية زراعية عمرانية للنباتات الطبية.

□ **محافظة الفيوم:** جاءت أبرز الفرص الاستثمارية التي تتمتع بها مراكز المحافظة كالآتي: توافر شبكات النقل والمواصلات الأساسية اللازمة للتنمية بشكل عام، قرب المحافظة من ممر التنمية في الصحراء الغربية، اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير ودعم الصناعة، إنشاء مشروعات عالية الربحية لجذب الاستثمارات، يتمتع موقع مركز خصائص مناخية تؤهل لزراعة مجموعة من النباتات الطبية و العطرية وإنتاج العسل الأبيض، الصناعات الإبداعية في مركز إطسا خاصة في قرية قصر الباسل التي تشتهر بصناعة السجاد والكليم، والسياحة بمركزى الفيوم ويوسف الصديق.

وقد أكد المبحوثون من خلال المناقشات المفتوحة أن تحفيز الاستثمار الخاص في المنطقة يتطلب التركيز على قطاعات بعينها، واستكمال الإصلاحات الادارية، بالإضافة إلى القضاء على القيود التي تعوق القدرة التنافسية بما في ذلك جوانب المهارات وبناء القدرات وإمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية والحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الصناعية ومناخ أعمال داعم ومستقر.

4/2/3/6 بالنسبة لنقاط الضعف التي تعرقل الاستثمار في مراكز الاقليم:

اتفق المبحوثون على وجود العديد من نقاط الضعف المشتركة بين مراكز الإقليم؛ التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة؛ وتتضمن التالي:

□ ضعف جودة البنية التحتية والخدمات في غالبية مراكز الاقليم، باستثناء المدن الرئيسية بالاقليم.

□ ضعف حوافز الاستثمار والعوامل الداعمة لتطوير سلاسل القيمة، والتمويل المحلي للتنمية،

□ ضعف القدرة على تسويق الفرص الاستثمارية وعرض الميزات النسبية بالمحافظات.

□ قلة المساحات المتاحة للاستثمار المحلي، وعدم وجود مساحات جديدة للحيز العمراني.

□ محدودية التوجه السياحي.

- مشكلات التلوث الناجمة عن الصناعات الثقيلة.
 - البطالة خاصة عدم توافر الكوادر البشرية المدربة، وانخفاض مستوى المعيشة.
- وقد حدد المبحوثون العوائق التي تعرقل تدفق الاستثمارات المحلية للنشاط الاقتصادي في الإقليم، على النحو التالي:

- **محافظة بني سويف:** يعاني مركز الواسطى من تجاهل المناطق الأثرية به، ومركز ناصر لديه قصور في عملية التمويل اللازمة للمشروعات المستهدفة بالمركز خاصة المشروعات الموجهة نحو التجمعات الريفية ذات الأولوية، في حين يعاني مركز إهناسيا من انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (لا يتجاوز 0.1 فدان/فرد)، كما تعاني مراكز ببا وسمسطا والفشن من محدودية الطاقة الاستيعابية العمرانية في التجمعات الريفية بهم، وضرورة توجيه الزيادات السكانية بها نحو التجمعات العمرانية الجديدة بالمحافظة.
- **محافظة المنيا:** يعاني مركزي المنيا وبني مزار من ضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية وعدم وجود برامج لتربية ماشية إنتاج اللحوم والألبان والدواجن، وتزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء مع زيادة نسبة الفقر والجوع والبطالة. في حين تعاني مراكز دير مواس وسمالوط ومطاي ومغاغة والعدوة وأبو قرقاص وملوي من انخفاض الحيز الزراعي والتفتيت الحيازي في الأراضي، وضعف كفاءة أداء الخدمات الزراعية ويصاحبه تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاج في بعض الحاصلات الزراعية والإنتاج السمكي، وعدم وجود خدمات لمنتجات الثروة السمكية.
- **محافظة الفيوم:** يعاني مركز الفيوم من مشكلة الصرف و(تطيل) الأراضي، وارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي ببخيرة قارون، وهو خطر متزايد يهدد الأراضي بالغمر بالمياه مرتفعة الملوحة، ومشكلة صدوع الزلازل التي تمثل عوائق للتنمية بالمركز. وتعاين مراكز سنورس وإطسا وطامية من هجرة العمالة المدربة، وغياب التنسيق بين المناطق الصناعية بشأن نوعية الصناعات، وانخفاض المستوى الفني والثقافي للعاملين مما يؤثر على جودة واقتصاديات الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى تدهور الإنتاجية للأراضي الزراعية. يعاني مركز أبشواي من ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوي الزراعية وانخفاض الحيز الزراعي والتفتيت الحيازي في الأراضي وضعف بنية المؤسسات التعليمية الفنية في المركز وعلاقتها بالصناعة. أما مركز يوسف الصديق فيعاني من عدم توفر الإنارة المناسبة ليلاً ببعض الطرق المؤدية إلى المناطق الأثرية المختلفة، فضلاً عن تدهور المناطق الأثرية والتاريخية وسوء حالتها.

5/2/3/6 بالنسبة للمخاطر التي قد تواجه الاستثمار المحلي في مراكز إقليم شمال الصعيد:

أوضح المبحوثون عينة الدارسة أن هناك مجموعة من المخاطر الاستثمارية مرتبطة بالأسواق المالية المحلية والدولية قد تواجه المستثمرين في مراكز الإقليم، والتي قد تحد من قدرته على المنافسة محلياً وعالمياً، وتتضمن هذه المخاطر ما يأتي:

□ **تقلبات السوق والعوامل الاقتصادية:** تعد التقلبات في الأسواق المالية من التحديات الرئيسة التي تواجه الاستثمارات، حيث يمكن أن تؤثر معدلات الفائدة، أسعار السلع الأساسية، والتغيرات الاقتصادية الأخرى على تدفقات الاستثمار بشكل كبير.

□ **مخاطر الصرف الأجنبي:** تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تأثيرات كبيرة على العوائد المالية، حيث يمكن أن تؤدي زيادة أو انخفاض قيمة العملة إلى تغييرات ملحوظة في الأرباح والخسائر.

□ **مخاطر السيولة:** نجد أن الأسواق ذات السيولة المحدودة قد تكون أكثر عرضة للتقلبات الشديدة، لأنه يؤثر على قدرة المستثمرين على شراء الأصول أو بيعها بسرعة وبتكلفة معقولة، مما يؤدي إلى صعوبة في تنفيذ الصفقات دون التأثير على الأسعار.

□ **المخاطر السياسية والاقتصادية:** نتيجة التغيرات في السياسات الحكومية، والتعديلات المفاجئة في السياسات الاقتصادية مثل تعديل أسعار الفائدة أو التغيرات في القوانين الضريبية التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسواق، مما يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار.

□ **الاختلافات التنظيمية والتشريعية:** نتيجة وجود غابة من القوانين والتشريعات، مما يضيف مستوى إضافياً من التعقيد عند إدارة الاستثمارات، مما يتطلب تنقية هذه القوانين والتشريعات لدعم مناخ الاستثمار المحلي، والامتثال للقوانين لتجنب المشكلات القانونية.

أما بالنسبة للمخاطر الاستثمارية في مراكز الإقليم فتمثلت في الآتي:

□ **محافظة بني سويف:** تواجه غالبية مراكز المحافظة (مركز الواسطى وناصر وإهناسيا وبني سويف) مخاطر ندرة الأراضي الزراعية، لتزايد معدلات الزحف ومعدلات تآكل الأراضي الزراعية؛ لزيادة معدلات الطلب على الإسكان وضعف الطاقة الاستيعابية العمرانية في التجمعات الريفية، مما قد يؤثر ذلك على الاستثمارات الزراعية؛ لذا من الضروري توجيه الزيادات السكانية إلى مناطق عمرانية جديدة لتخفيف الضغوط العمرانية عن المناطق القائمة، وفي حين يواجه مركز بيا عدم الاهتمام باستغلال المناطق الأثرية بالمركز، ومركز الفشن يواجه قصور التمويل اللازم لتدشين المشروعات التنموية المقترحة في نطاق المركز.

□ **محافظة المنيا:** يرى المبحوثون عينة الدراسة أن جميع مراكز محافظة المنيا تواجه مخاطر عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة، عدم مواكبة القوانين والتشريعات مع التطور في سياسات التسويق. بالإضافة إلى ذلك يواجه مركز المنيا مخاطر تزايد الفجوة الغذائية وزيادة استيراد الغذاء.

□ **محافظة الفيوم:** تواجه مراكز المحافظة مجموعة من المخاطر تركزت حول: عدم وجود إدارة للهيئة العامة للتنمية الصناعية للتنمية وحل مشكلات المستثمرين، مما أدى إلى غياب التنسيق بين المناطق الصناعية بشأن نوعية الصناعات، وضعف التسويق وعدم توافر أسواق تستوعب الإنتاج الصناعي، وعدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى إحجام المستثمرين ورفضهم للاستثمار الصناعي في المحافظة. كما تعاني المحافظة من قلة الموارد المالية وضعف التمويل، هجرة العمالة المدربة لخارج المحافظة، ضعف الطلب على المنتج السياحي خاصة بمركز يوسف الصديق بالرغم من تنوع مقومات الجذب السياحي به.

3/3/6 محور بيئة الأعمال المحلية والقدرة التنافسية:

يتناول هذا المحور العناصر والإجراءات الداعمة لبيئة الأعمال والقدرة التنافسية، بالإضافة إلى القدرات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية وإمكانية الوصول للخدمات الأساسية واستعداد مراكز الإقليم، وذلك لقياس كفاءة تشغيل المشروعات وتحفيز الاستثمارات الجديدة للقطاع الخاص في المنطقة؛ وفقاً مما يلي:

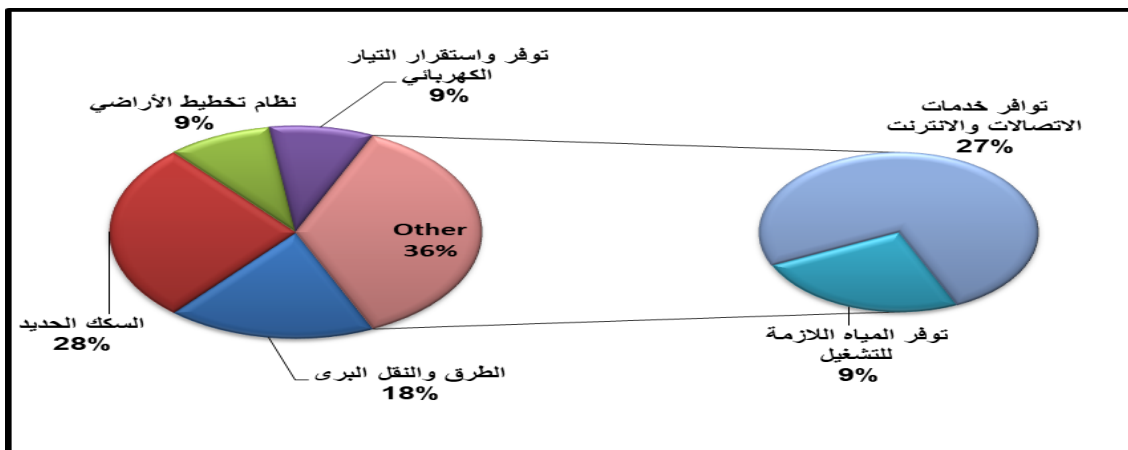
1/3/3/6 العناصر التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في مراكز محافظات (بني سويف، المنيا، الفيوم) عينة الدراسة، وتأتي على هذا النحو:

أولاً- البنية الأساسية: تنوعت إجابات المبحوثين عينة الدراسة في رؤيتهم حول تأثير عناصر البنية الأساسية التالية على نمو وكفاءة المشروعات لمراكز الإقليم، ووفقاً للمقومات الطبيعية التي يمتلكها وطبيعة المشروعات به، على النحو المبين بالشكل رقم (3-6)، والذي يتضح منه العناصر التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في مراكز الإقليم (البنية الأساسية)، والتي تتضمن الآتي:

- **الطرق والنقل البري:** لها تأثير شديد في تشغيل المشروعات.
- **السكك الحديدية:** تأثيرها بسيط في تشغيل المشروعات، حيث يقتصر تأثيرها في نقل البضائع.
- **نظام تخطيط الأراضي:** تأثيرها قوي على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها، لأنه يساعد في توافر الفرص الاستثمارية بكل مراكز الإقليم.
- **توفر التيار الكهربائي واستقراره:** له تأثير شديد في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها.
- **توفر المياه اللازمة للتشغيل:** لها تأثير شديد ومهم في تشغيل المشروعات.

التممية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- **التخلص من المخلفات:** لها تأثير ما بين المتوسط والمهم في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في المركز، حسب نوعها وحجم المخلفات الناتجة.
- **توافر خدمات الاتصالات والإنترنت:** لها تأثير مهم في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها.

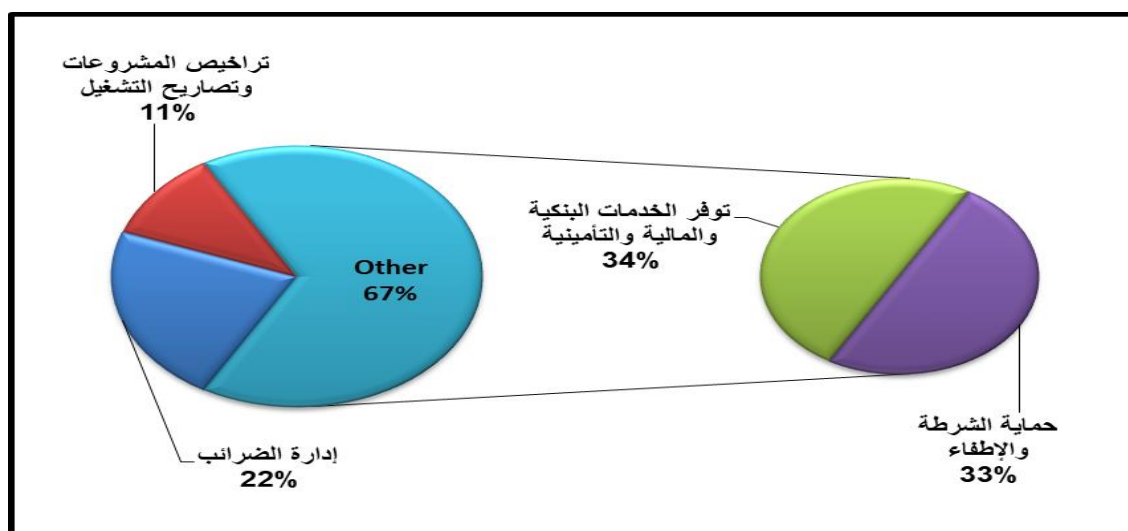


المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على نتائج الاستبانة.

شكل رقم (3-6)

العناصر المؤثرة على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في مراكز الإقليم (البنية الأساسية) 2024

ثانيًا- الخدمات العامة: تنوعت إجابات المبحوثين عينة الدراسة في رؤيتهم حول تأثير عناصر الخدمات العامة على نمو وكفاءة المشروعات لمراكز الإقليم، ووفقًا للمقومات الطبيعية التي يمتلكها، وطبيعة المشروعات به، على النحو المبين بالشكل الآتي.



المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على نتائج الاستبانة.

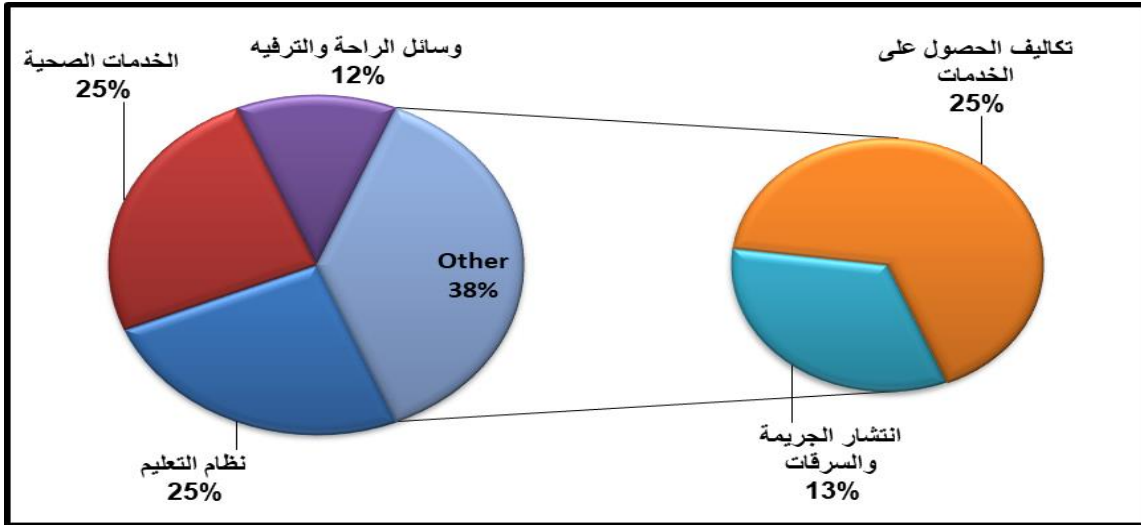
شكل رقم (4-6)

العناصر التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها (الخدمات العامة) 2024

يتضح من الشكل السابق أن عناصر الخدمات العامة التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في مراكز الإقليم، تتضمن الآتي:

- **إدارة الضرائب:** لها تأثير مهم أقرب للشديد في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز، في حين يرى بعضهم الآخر تدرج التأثير من متوسط إلى بسيط، وأخيراً ليس له أي تأثير في تشغيل المشروعات.
- **تراخيص المشروعات وتصاريح التشغيل:** لها تأثير مهم وشديد في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز، ثم هناك من يرى تأثيره متوسط أقرب للبسيط، ثم ليس له أي تأثير.
- **توفر الخدمات البنكية والمالية والتأمينية:** ليس لها أي تأثير، ومن جانب آخر رأى بعضهم أن لها تأثيراً متوسطاً في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز.
- **حماية الشرطة والإطفاء:** لها تأثير شديد أقرب للمهم في نمو المشروعات وكفاءتها.

ثالثاً- جودة الحياة: تنوعت إجابات المبحوثين عينة الدراسة في رؤيتهم حول تأثير عناصر جودة الحياة على نمو وكفاءة المشروعات لمراكز الإقليم، ووفقاً للمقومات الطبيعية التي يمتلكها وطبيعة المشروعات به. وقد تنوعت إجابات المبحوثين في رؤيتهم حول تأثير عناصر جودة الحياة التالية على نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لمراكز محافظات إقليم شمال الصعيد، على النحو المبين بالشكل رقم (5-6).



المصدر: من إعداد فريق البحث اعتماداً على نتائج الاستبانة.

شكل رقم (5-6)

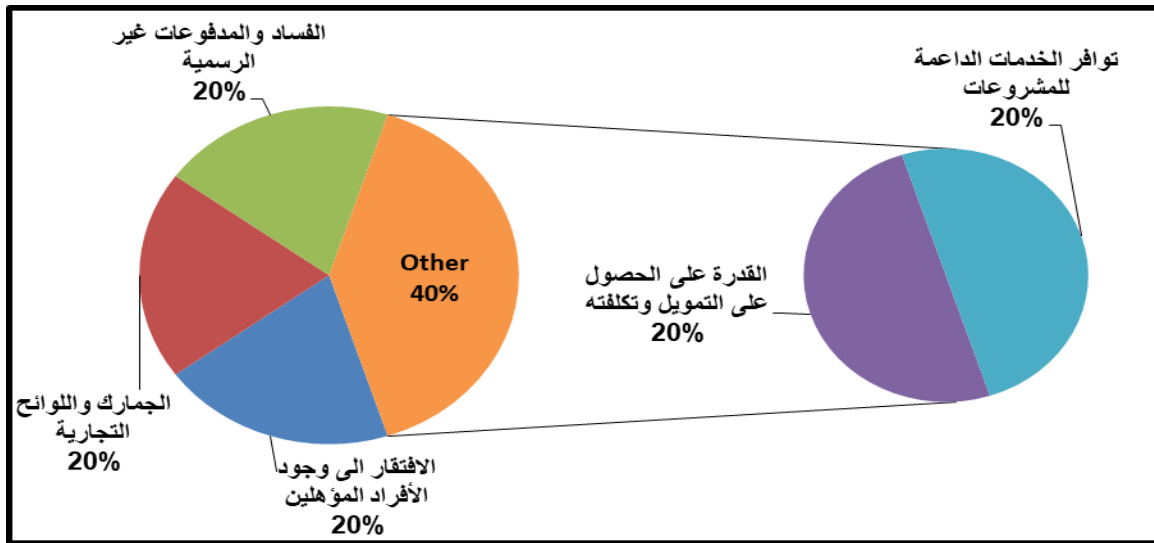
العناصر التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها (جودة الحياة) 2024

يتضح من الشكل السابق أن عناصر جودة الحياة التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في مراكز الإقليم، تتضمن الآتي:

- **الخدمات الصحية:** لها تأثير شديد إلى مهم في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز.

- توفر الفنادق وقاعات المؤتمرات: له تأثير متوسط في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز.
- وسائل الراحة والترفيه: لها تأثير مهم أقرب للشديد في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز.
- انتشار الجريمة والسرقات: لها تأثير مهم في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز.
- تكاليف الحصول على الخدمات: لها تأثير مهم إلى متوسط في نمو وكفاءة المشروعات وفقاً لكل مركز.

ثالثاً- عناصر أخرى: تنوعت إجابات الباحثين عينة الدراسة في رؤيتهم حول تأثير بعض العناصر الأخرى على نمو وكفاءة المشروعات لمراكز الإقليم، وقد تنوعت إجابات الباحثين في رؤيتهم حول تأثير هذه العناصر على نمو وكفاءة المشروعات، على النحو المبين بالشكل التالي.



المصدر: من إعداد فريق البحث اعتماداً على نتائج الاستبانة.

شكل رقم (6-6)

العناصر الأخرى التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها 2024

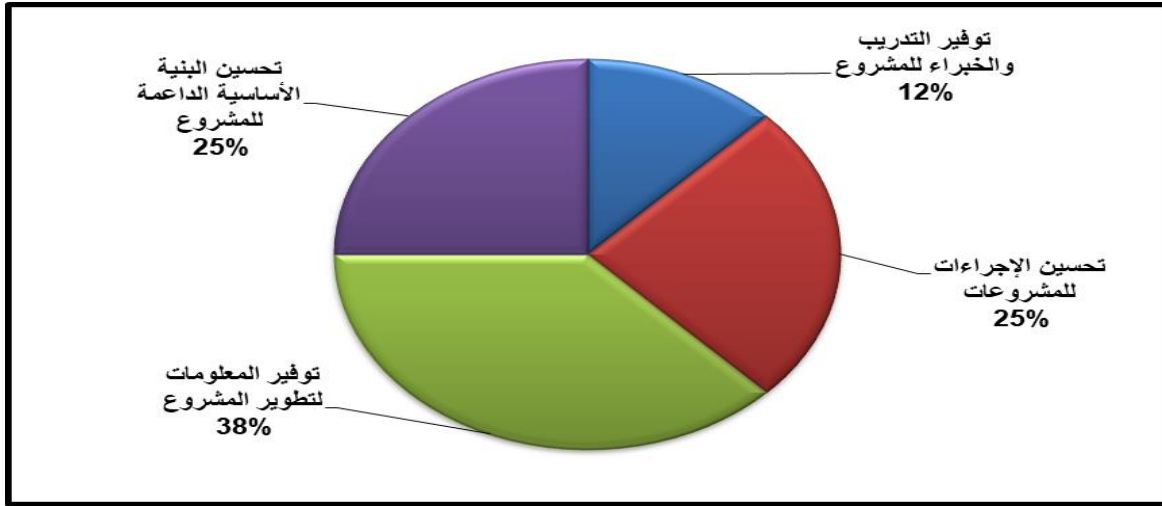
يتضح من الشكل السابق أن العناصر الأخرى التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في مراكز الإقليم، تتضمن الآتي:

- الافتقار إلى وجود الأفراد المؤهلين: له تأثير شديد أقرب للمهم في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها.
- الجمارك واللوائح التجارية: له تأثير مهم إلى متوسط في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها.
- الفساد والمدفوعات غير الرسمية: له تأثير مهم أقرب للشديد في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها.
- القدرة على الحصول على التمويل: له تأثير مهم أقرب للشديد في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها.
- توافر الخدمات الدائمة للمشروعات: له تأثير شديد إلى متوسط في كفاءة تشغيل المشروعات ونموها.

2/3/3/6 الإجراءات الأكثر طلبًا من أصحاب المشروعات لدعم المشروعات القائمة بالإقليم وتوسيعها:

تنوعت إجابات المبحوثين عينة الدراسة في رؤيتهم حول تأثير بعض الإجراءات في دعم المشروعات القائمة وتوسيعها وفقًا لمراكز الإقليم ووفقًا لطبيعة المشروعات به، على النحو المبين بالشكل رقم (6-7)، والذي يتضح منه أن الإجراءات الأكثر طلبًا من أصحاب المشروعات لدعم المشروعات القائمة بمراكز الإقليم وتوسيعها، تتضمن الآتي:

- توفير التدريب والخبراء للمشروع: له تأثير شديد إلى متوسط في دعم المشروعات القائمة وتوسيعها.
- تحسين الإجراءات للمشروعات: له تأثير شديد إلى متوسط في دعم المشروعات القائمة وتوسيعها.
- توفير المعلومات لتطوير المشروع: له تأثير مهم أقرب للشديد في دعم المشروعات القائمة وتوسيعها.
- تحسين البنية الأساسية: له تأثير مهم أقرب للشديد في دعم المشروعات القائمة وتوسيعها.
- إصلاح الإجراءات والحصول على الموافقات: له تأثير بسيط في دعم المشروعات القائمة وتوسيعها وفقًا لكل مركز، في حين أفاد بعضهم أن لديه تأثيرًا شديدًا أقرب للمهم.
- توفير التمويل ودعم عملية التسويق: له تأثير شديد أقرب للمهم في دعم المشروعات القائمة وتوسيعها.



شكل رقم (6-7)

الإجراءات الأكثر طلبًا من أصحاب المشروعات لدعم المشروعات القائمة بمراكز الإقليم وتوسيعها 2024

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على نتائج الاستبانة.

وبناءً على ما سبق:

أشار المبحوثون عينة الدراسة من خلال المناقشات إلى عدة نقاط تتسم بها بيئة الأعمال في محافظات إقليم شمال الصعيد، وما ينبغي العمل به لتهيئة مناخ الاستثمار لتعزيز بيئة مزاولة الأعمال والقدرة التنافسية لنمو القطاع الخاص وتحقيق التنمية للمنطقة، وهي:

- تتسم بيئة الأعمال بالتعقد والنزعة التقديرية الشخصية وعدم الوضوح، الأمر الذي يؤثر بدوره بشكل غير متكافئ على التنمية الاقتصادية المحلية في المدن الصغرى والأكثر احتياجًا، التي تعاني من بيئة أعمال تتسم بقدر أكبر من الهشاشة والضعف بالرغم من توافر عدد محدود من المحاولات لتطبيق اللامركزية على بعض الوظائف والخدمات الحكومية.
 - تتسم بيئة الأعمال في مصر بالمعاملة غير المتساوية والإجراءات المطولة، خاصة إجراءات منح التراخيص للأعمال والإجراءات الإدارية الأخرى التي تعد بالغة التعقد وغير عملية ومُضِيعَة للوقت. وتظل خطوة تخصيص الأراضي هي حجر العثرة الذي يقف في طريق بدء الأنشطة أمام الشركات.
 - عدم قدرة بيئة الأعمال على الاستدامة في تقديم الخدمات والبنية التحتية خاصة في المناطق المهمشة، ولا تتم خطة التحسين إلا عن طريق إجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية لتحسين عمليات تقديم الخدمات والبنية التحتية من خلال برامج اجتماعية مستهدفة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة.
 - الحاجة إلى تحسين تنافسية القطاعات التي تتمتع بالقدرة على النمو الاقتصادي وخلق الوظائف عن طريق معالجة القيود المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات، والتنظيم، والأسواق. وقد بدأت الحكومة المصرية في إجراء تحسينات على بيئة الأعمال عن طريق قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٥، بغرض تحسين عملية استخراج التراخيص الصناعية وعمليات إدارة المناطق الصناعية القائمة والتي من شأنها أن تكون ذات فائدة مهمة بالنسبة للشركات الصناعية في الإقليم.
 - نتيجة المركزية الشديدة، تعاني من المشكلات العامة، إلا أن أثر بعض القيود يظهر بشكل غير متناسب على الشركات في صعيد مصر - خاصة في المجالات الخاصة بالوصول للأسواق والبنية التحتية وعوامل الإنتاج، من توافر الأراضي والتمويل، فضلاً عن الوصول إلى الخدمات التنظيمية للأعمال. ويتطلب الأمر العمل على تهيئة مناخ الاستثمار لتعزيز بيئة مزاولة الأعمال والقدرة التنافسية لنمو القطاع الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية للإقليم، من خلال تعزيز الخدمات الحكومية الموجهة إلى الأعمال الاستثمارية من خلال مكاتب خدمة الشباك الواحد التابعة للهيئة العامة للاستثمار في كل المحافظات.
- 3/3/3/6 القطاع الخاص وبيئة الأعمال:**
- كشف المبحوثون عينة الدراسة أن هناك العديد من الأسباب التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أرباح محدودة أمام تقديم القطاع الخاص للخدمات والبنية التحتية في صعيد مصر، والتي تحد من تهيئة مناخ الاستثمارات في المنطقة، وتتضمن الآتي:

- **قرارات الاستثمار:** عملية التخطيط الاستراتيجي محدودة في الوحدات المحلية بالإقليم. وفي الوقت الراهن، يجري استخلاص البيانات لتقييم الموارد والاحتياجات من شكاوى المواطنين والتوجيهات، وهي ما تُشكل جزءاً من الاحتياجات الفعلية وتكون في معظم الحالات غير مماثلة. علاوةً على ذلك، لا تجري عمليات جمع البيانات وإدارة شكاوى المواطنين باستخدام أدوات نقل المعرفة، ونادراً ما يتم التحقق من صحة تلك البيانات، كما لا يتم إجراء دراسات الجدوى والتقييمات المسبقة قبل تنفيذ المشروعات لتحديد آثارها المحتملة.
- **مركزية صنع القرار والاتصالات:** موظفو الإدارة المحلية لديهم نطاق محدود لصنع القرار، ويتطلب الأمر الحصول على موافقة مسبقة من المحافظ أو سكرتير عام المحافظة ثم السلطات المركزية. مما يؤدي إلى انعدام ملحوظ في الكفاءة ويُساهم في ضعف مستوى صناعة القرار.
- **محدودية نطاق نفوذ المحافظ:** على الرغم من تمتع المحافظ بالسلطة المالية والإدارية على المديرية التي لها مهام وميزانيات مركزية، إلا أن هذه السلطة لا تسمح بأي تغيير في سياسات تلك المديرية أو تخصيص النفقات والإيرادات التي تحددها الوزارات المعنية على المستوى المركزي. ومن ثم لا يتمتع مجلس المحافظة بسلطة حقيقية في التأثير على سياسات المديرية ومستوى أدائها.
- **تجزؤ الحوكمة والإدارة:** ثمة عدم وضوح في نظام الإدارة المحلية، حيث يشارك عدد كبير من الجهات العمومية في توفير الخدمات العامة وإنتاجها إضافةً إلى وضع السياسات والبرامج على المستوى المحلي وذلك مع ضعف في تحديد مسؤوليات كل جهة والعلاقات فيما بينها.
- **ضعف الصيانة:** جاء تركيز المحافظات على الاستثمار في البنية التحتية الجديدة بدلاً من الحفاظ على البنية التحتية القائمة. حيث تنخفض حصص الإنفاق الاستثماري وحصص التشغيل والصيانة، ويعزو هذا إلى ضعف الحوافز وتفتت الأدوار فيما يتعلق بالصيانة.
- **نقص الموارد و/ أو عدم ملاءمتها:** بالإضافة إلى وجود فجوات تمويلية، تعاني المحافظات من نقص في الموظفين ذوي المهارات المناسبة والأدوات. كما أن اختصاصات الإدارات والوصف الوظيفي للموظفين غير محدث- حيث تم وضع أغلبها في فترة الستينات ولم يتم تغييرها. إضافةً إلى أن الموظفين ذوي مستويات المهارة والخلفيات التعليمية المختلفة يؤدون نفس المهام. كما لا تتوفر الأدوات والمعدات، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر، والبرمجيات، والاستثمارات الموحدة، والنماذج في العديد من الإدارات.

4/3/3/6 رؤية المبحوثين حول الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أجمع المبحوثون عينة الدراسة على وجود دعم مقدم من كافة الوحدات المحلية بالإقليم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، صندوق التنمية المحلية لقروض التنمية

المحلية، المجلس القومي للمرأة (القرض الدوار)، برنامج مشروعك التابع للتنمية المحلية، جمعيتي من خلال وزارة التموين، مديرية التضامن مشروع فرصة، إدارتي الصناعات الحرفية والتنمية الاقتصادية بالمحافظة، بالإضافة إلى إدارة بناء وتنمية القرية.

4/3/6 محور العدالة المكانية للتنمية الاقتصادية:

- وفقاً لآراء الباحثون "كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية بمحافظات عينة الدراسة"، رأوا أنه يوجد فروقات مكانية في فرص الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل، فهناك انخفاض نسبي لمستوى حصول المقيمين والشركات على البنية التحتية والخدمات وضعف نوعيتها. ومن الملاحظ أن وجود إنجازات كبرى في الحصول على الخدمات والبنية التحتية هي عادةً تكون في المدن الرئيسية والقرى الأم (وليس القرى التابعة حيث يقيم أغلبية الفقراء)، ومن ثم تمثل عدم كفاءة الطرق الفرعية المحلية للقرى ولوجستيات التجارة عوائق أساسية أمام النمو في دخل المناطق الريفية في الصعيد وأمام زيادة الإنتاجية. وتتفاقم هذه التحديات المتعلقة بالحصول على الخدمات وجودتها بسبب ضعف عمليات الصيانة.
- أكد الباحثون أنه ينبغي ضرورة تضيق هذه الفجوة "الفروقات المكانية في الحصول على الخدمات الأساسية" خصوصاً في مجالات الربط وتوفير المياه والصرف الصحي والكهرباء والبنية التحتية والخدمات الرئيسية المتعلقة بالمواطنين والمشروعات؛ لأن ذلك بدوره سيعمل على الزيادة المصاحبة في الإنفاق الاستثماري بوصفها حافزاً اقتصادياً محلياً يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي في محافظات المنطقة.
- أفاد الباحثون بأن ضعف مناخ الاستثمار والأعمال مرتبط بتأثيرات القيود المكانية مما يؤثر على تراجع النمو الذي يقوده القطاع الخاص في الصعيد. ويبرهن على ذلك ما يذكره أصحاب المشروعات في الصعيد من وجود عقبات وتأخير في الحصول على التراخيص والتصاريح والأراضي المزودة بالخدمات. هذا بالإضافة إلى شدة قيود مناخ الأعمال بمعدلات تعادل أو تتجاوز المتوسط المحلي، وأنهم يكونون في كثير من الأحيان أكثر عرضة لقيود تنظيمية بسبب بعد المسافة عن الجهات التنظيمية. لذا يُطلب تعزيز العملية المقترحة للبيئة التنظيمية للأعمال في هذه المناطق، وذلك عبر تعزيز اللامركزية في تقديم الخدمات التنظيمية وتطوير حلول قائمة على الطلب لتسريع النمو في قطاعات وسلاسل قيمة محددة.

5/3/6 محور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

أشار الباحثون عينة الدراسة إلى أن الوضع الراهن للبنية التكنولوجية في محافظات شمال إقليم الصعيد وفقاً لتقرير توطین أهداف التنمية المستدامة للمحافظات التي أعدته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في منتصف عام 2019، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، يشير إلى:

- تراجع محافظة بني سويف عن المتوسط الوطني في مؤشرات استخدام الهواتف المحمولة والحواسب الآلية والإنترنت، حيث أن نحو 80% من سكان بني سويف لا يستخدمون الحاسب الآلي أو الإنترنت.
 - تراجع محافظتي الفيوم والمنيا عن المتوسط الوطني في المؤشرات الثلاثة الخاصة بنسب استخدام الهاتف المحمول والحاسب الآلي والإنترنت.
- وفي ضوء المؤشرات السابقة يرى الباحثون عينة الدراسة أن الحاجة إلى زيادة الإنفاق على البنية المعلوماتية التحتية، وتعزيز معدلات نفاذ السكان لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وأيضًا بناء القدرات في استخدام التكنولوجيا لزيادة استخدام الحاسب الآلي والإنترنت كأداة لتنفيذ الأهداف المرجوة في تحقيق التنمية المستدامة في المحافظات عينة الدراسة.
- وخلال المناقشات مع الباحثون عينة الدراسة أفادوا أن الوضع القائم من عمليات التسويق للفرص الاستثمارية في محافظات إقليم شمال الصعيد يحتاج إلى التفعيل ومواكبة آليات الأسواق المحلية والعالمية، من خلال تعظيم الاستفادة من البنية التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، مما يتطلب العمل على:
- توفير المهارات الأساسية من برامج تعليم وتدريب متخصصة لتطوير رأس المال البشري لاستخدام الذكاء الاصطناعي في رسم خرائط دقيقة للفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة في مختلف مناطق إقليم شمال الصعيد لتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية.
 - الحاجة إلى الإصلاحات التنظيمية من تبسيط العمليات وزيادة الفاعلية وتحسين مستويات الوصول للخدمات على مستوى المحافظة والمركز. حيث وجد أن مراكز الخدمات التكنولوجية تعمل بمعزل دون أي اتصال بالغير. إن تجزؤ تطبيقات البرامج والممارسات إنما تُوجد المزيد من العقبات أمام الاتصال وقدرة مراكز خدمات التكنولوجيا على تبسيط عملياتها ومن ثم الخدمات التي تقدمها.
 - تنفيذ برامج تستهدف تحسين تفاعل بيئة الأعمال مع الوحدات المحلية بمحافظات الإقليم من خلال منصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة بالخدمات الحكومية الموجهة إلى الأعمال، وقد تشمل آلية معالجة وتسوية المظالم ونظامًا للتتبع. وتوافر الأدلة على أن هناك عددًا من الاقتصادات التي يصل فيها زمن إنشاء الأعمال التجارية المبتدئة إلى أسرع معدلاته، وتقدم خاصية التسجيل الإلكتروني للأعمال التجارية لأنه يوفر الوقت والكلفة.

6/3/6 محور نموذج "خارطة الطريق"

وفي هذا المحور تم استطلاع رؤى الباحثين عينة الدراسة حول خطط التنمية الاقتصادية المحلية وتطلعات المستقبل لتعزيز التنمية المحلية المستدامة وخلق فرص عمل منتجة للحد من الفقر والبطالة في المحافظات المستهدفة، وتحقيق عدالة التوزيع والنمو المتوازن على المستوى الجغرافي والقطاعي.

وقد أجمع جميع المبحوثين عينة الدراسة أن لدى مراكز محافظات المنيا وبني وسيف والفيوم خطة تنمية اقتصادية معلنة رسميًا، ويتم العمل بها، ويتم تحديثها بشكل مستمر. كما أفاد المبحوثون أن لرسم نموذج "خارطة طريق" للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي في مراكز محافظات إقليم شمال الصعيد، لتعزيز التنمية المحلية المستدامة، يتطلب توافر عدة عوامل، وهي:

□ تنفيذ إصلاحات إدارية أساسية لازمة للتحويل التدريجي نحو اللامركزية، وتحسين تقديم الخدمات بما في ذلك خطط التنمية الاستراتيجية والميزانيات على مستوى المحافظة والمركز، ودعم القدرة الإدارية للمحافظات ومواردها، وذلك لتلبية احتياجات تقديم الخدمات، ودعم برامج قطاع التنمية المحلية المتعلقة بالطرق المحلية والنقل العام وإنارة الشوارع وتحسين البيئة وحركة المرور ومكافحة الحرائق والأمن ودعم الوحدات المحلية.

□ الحاجة إلى إشراك المواطنين والشفافية وأنظمة الرصد والتقييم؛ وتقديم الخدمات وتوفير البنية التحتية للمواطنين عن طريق إدارة محلية فعالة وممكنة؛ ودعم التنافسية والبنية التحتية وبيئة الأعمال من أجل عملية نمو يقودها القطاع الخاص.

□ حشد قدرات الوحدات المحلية المحدودة في التنظيم والتنفيذ، وجمع موارد الاستثمار المحدودة داخل القطاعات ذات الصلة المباشرة بالسياق الاقتصادي المحلي، حسب المستوى الحالي للنشاط واهتمام المستثمرين المحتملين والنمو.

□ ضرورة تواجد إدارة عامة ذات كفاءة وفعالية تتميز بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابة، وسوف تمكن هذه الإصلاحات المحليات من تخصيص الموارد بشكل أفضل وتقديم خدمات ذات صلة عن طريق الدواوين العامة ومديريات الخدمات اللامركزية التابعة للوزارات والهيئات الأخرى.

□ توفير مناخ استثمار داعم لريادة الأعمال والاستثمار الخاص، وتصحيح إخفاقات السوق من تباين المعلومات، وإشراك الحكومة والقطاع العام مع مراعاة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والمزايا إبان وضع الإصلاحات التنظيمية، وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية للمشروعات الصغيرة، وتوفير التمويلات والسيولة المطلوبة للاستثمارات، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتدريب الكوادر البشرية "رأس المال الاجتماعي" على أساليب التطوير للاقتصاد المحلي.

□ استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تنفيذ منديات تبادلية بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية كقاعدة لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي الذي يقوده القطاع الخاص،

لما له من منح فرص كبيرة لتزيل العقبات التي تعوق النمو مثل المهارات وبناء القدرات والوصول للأسواق وإيجاد البنية التحتية الصناعية وتشكيل بيئة الأعمال التجارية الداعمة.

□ تكوين فريق له قدرات تيسير فنية مكون من القطاعين العام والخاص يقوم بتحليل للسوق وتحليل لسلسلة القيمة وتقييم للاحتياجات الخاصة بالفجوات الرئيسة داخل المراكز. وتحدد خطة العمل الفرعية المعنية بالتنافسية لكل من إجراءات القطاعين العام والخاص كما أنه من المرجح أن تتناول مزيج من استثمارات القطاع الخاص والتنسيق فيما بين القطاعين العام والخاص واستثمارات القطاع العام والإصلاحات وذلك لتحفيز الاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص وإيجاد فرص التوظيف.

□ تحديد الاحتياجات الناقصة من البنية التحتية والمرافق واستكمالها من أجل إمداد سلسلة القيمة في إقليم شمال الصعيد، وبشكل خاص ربط الاقتصادات المرتكزة في القرى بعضها ببعض، بهدف معالجة الربط الجغرافي والوصول إلى الأسواق.

□ تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق خدمات المساعدة الفنية وبرامج تنمية القيمة والتكنولوجيا والابتكار والتدريب وتنمية المهارات والاستراتيجيات الخاصة بقطاعات محددة.

□ تحديث المناطق الصناعية، وضمان توفر بنية أساسية ملائمة لإقليم شمال الصعيد لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وتعزيز المناطق الصناعية وتطوير التكتلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الصناعية عن طريق بنية أساسية ميسرة وبرامج ربط.

□ التسويق والترويج للمعالم السياحية وتنظيم معارض ترويجية للمنتجات المحلية والمشروعات الحرفية.

□ دعم المشروعات البيئية المستدامة، وتتضمن الصناعات الإبداعية، وتصنيع النباتات الطبية والعطرية.

□ تعزيز دور المجتمع المحلي، والمشاركة المجتمعية عن طريق دمج عملية إشراك المواطنين والشركات، بوصفها وسيلة لتقوية مصداقية المؤسسات المحلية، وتعزيز مساءلة الحكومة، واستعادة ثقة المواطنين من أجل تجديد "العقد الاجتماعي" بين المواطنين والسلطات المحلية.

4-6 التوجهات الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بإقليم شمال الصعيد:

يتطلب تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية العمل على:

- رفع القدرة التنافسية لمدن الإقليم لتكون مؤهلة لجذب الأنشطة والاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب توافر الأراضي، من خلال ترفيق مناسب وعلى مستوى عالمي للمناطق الصناعية واللوجستية.
- تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- إتاحة مساحات الأراضي للأنشطة الاقتصادية داخل المدن وربطها بخطة تنمية الاقتصاد المحلي كسياسة لتحفيز إنتاجية المدينة، والحد من القطاع غير الرسمي.
 - زيادة درجة الاتصالية على التنقل بين المناطق الخاصة بالنشاط الاقتصادي لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة.
 - إنشاء قاعدة أو أساس اقتصادي: (مناطق للصناعات الإبداعية والحرفية، مناطق للصناعات الصغيرة، مناطق للصناعات الغذائية ترتبط بالظهير مع المحاصيل، مناطق تجارة جملة، مراكز خدمات).
 - نظام الحوافز للمنشآت الكبيرة لتحفيز الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل المدن.
 - العدالة في توزيع مخصصات استثمارات البنية التحتية والتنمية للوحدات المحلية بالإقليم.
 - تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لمنظومة العمران والأراضي، وذلك لتعزيز الحوكمة الحضرية.
- كما يتطلب الأمر تنفيذ مبادرة: التوجه نحو الصناعات الإبداعية، النبات الطبية والعطرية، حيث تمتلك محافظات الإقليم فرصاً كبيرة في تطبيق مفهوم الصناعات الإبداعية لتنمية الاقتصاد المحلي، وتعظيم الاستفادة من النباتات العطرية، على النحو الآتي:

1/4/6- الصناعات الإبداعية:

يمثل الاقتصاد الإبداعي عبر مختلف الدول نسبة تتراوح بين 0.5% و 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر فرص عمل تتراوح بين 0.5% و 12.5% من القوى العاملة، حيث تشير الدراسات إلى ارتفاع صادرات الخدمات الإبداعية إلى 1.4 تريليون دولار عام 2022 مقابل 713 مليار دولار عام 2017، بزيادة قدرها 19%. ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع بنسبة 40% بحلول عام 2030، حيث يوفر نحو 50 مليون وظيفة عالمية، ويولد عائدات تتجاوز تريليوني دولار سنوياً. (منظمة الأونكتاد، الأمم المتحدة 2024)، وفيما يلي الفرص المتاحة للصناعات الإبداعية بمحافظات الإقليم، والتي تمتلك المزايا والفرص التالية:

1/1/4/6 محافظة الفيوم:

تتميز بوجود بعض أنماط الصناعات الإبداعية، ومنها صناعة الحرف اليدوية، والتي تمتص قدر كبير من العمالة، لدرجة أن هناك الكثير من القرى المنتجة بالكامل بالمحافظة، وتمثل ميزة نسبية في مجال تنمية الاقتصاد المحلي، وتتركز تلك الحرف في مجموعة من الصناعات اليدوية التراثية التي تشتهر بها العديد من القرى المنتجة ذات الطابع البيئي الخاص. ومن أهم القرى المنتجة بالمحافظة-(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2023) ما يلي:

- **قرية دسيا والحسينية:** والتي تشتهر بصناعة السجاد الحرير، والسجاد الصوف على الحرير، والسجاد الصوف، والكليم. وحققت الفيوم من صناعة السجاد تحديداً شهرة عالمية، ومن بين أكثر الحرف مشاركة في مهرجان الحرف اليدوية بقرية تونس هي صناعة السجاد اليدوي.
 - **قرية بيهمو:** والتي تشتهر بصناعة التمور.
 - **قرى الإعلام والعجمين وبيهمو والكعابي:** والتي تشتهر بصناعة منتجات النخيل والخص.
 - **قريتي فانوس والنزلة:** ويشتهران بصناعة الفخار اليدوي والخزف، ويتم تصدير المنتجات الفخارية المختلفة التي ينتجها أهالي القرى إلى العديد من الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا. كما تلعب صناعة الفخار دوراً مهماً في الحفاظ على التراث الثقافي المصري، من خلال الترويج لصناعة الفخار عبر استخدام المنتجات الفخارية في البناء، لإظهار السمة المعمارية الخاصة بهذه الصناعة، فضلاً عن إبراز جمال هذا الفن وروعته، والحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري للتاريخ المصري المتعلق بالحرف اليدوية، وبالأخص حرفة الفخار اليدوي - (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2023).
 - **قرية تونس:** التي تُعد من القرى النموذجية ذات التراث البيئي، وتشتهر بمدارس صناعة الخزف والفنادق البيئية، وهي نقطة انطلاق أغلب رحلات السفاري سواء كانت متجهة لشمال بحيرة قارون أو محميتي وادي الريان والحيثان.
 - **مركز يوسف الصديق:** يضم بعض معارض للمنتجات البيئية والحرفية، وتوافر الأملاح المعدنية ببخيرة قارون.
 - **مركز إطسا:** يتمتع بخواص مناخية تؤهله لزراعة مجموعة من النباتات الطبية والعطرية وإنتاج العسل الأبيض، ويشتهر بصناعة السجاد والكليم خاصة في قرية قصر الباسل.
- وفي إطار ذلك تم إنشاء **مركز الحرف اليدوية (البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم (2024):** الذي يقع في عين السيليين بمركز سنورس بالفيوم، ويهدف إلى عرض وإحياء المنتجات اليدوية المحلية لتنمية السياحة البيئية، وإحياء الحرف التقليدية المميزة لحضارة الفيوم، وإتاحة الفرصة الكاملة للحرفيين لممارسة إبداعاتهم وتطويرها، وزيادة دخل الأسر البسيطة المعيشة.
- بالإضافة إلى صناعة منتجات النخيل** التي تشتهر بها محافظة الفيوم؛ ومنها صناعة السلال ومنتجات الخوص، والكر والحبال، تساهم هذه الصناعات في تلبية الاحتياجات الإنسانية دون الإضرار بالبيئة ومواردها، كما أنها تحافظ على الموارد الطبيعية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، مؤكدة أن هذه الصناعات البيئية لها دور مهم في استدامة منظومة الصناعات الصغيرة.

2/1/4/6 محافظة بني سويف:

تتميز بوجود بعض أنماط الصناعات الإبداعية، ومنها:

- صناعة السجاد والكليم اليدوي: تشتهر قرية الشناوية التابعة لمركز ناصر، بأن الشباب والسيدات في القرية تعمل في تصنيع السجاد والكليم اليدوي بمختلف أنواعه، وأنه يجري تسويق منتجاتهم بالجهود الذاتية، وأحيانًا يتم عرضها في معارض الحرف اليدوية التي يتم تنظيمها بين الحين والآخر.
- الخيامية: تشتهر قرية قمن العروس بمركز الواسطى بمهد صناعة الخيامية ببني سويف، والمحافظة على المهنة من الاندثار.

وتقوم محافظة بني سويف بتعزيز وتطوير الصناعات التراثية والحرفية: من خلال الآتي:

- إعداد حصر للحرفيين المستعدين للانضمام لمنصة "أيادي مصر" للتسويق للحرف اليدوية والتراثية، بهدف الاستفادة من الحصول على خدمات بيع وترويج منتجاتهم من خلال تلك المنصة، بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي وبالتنسيق مع شركة أي أسواق مصر لمتابعة المنصة الإلكترونية "أيادي مصر" للتسويق للحرف اليدوية والتراثية. وأيضًا العمل على توفير وسائل عدة لدعم وتمويل تلك المشروعات من خلال عدد من القنوات التي توفرها الدولة ومنها إدارة تنمية القرية، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة الصناعات الحرفية بديوان عام المحافظة، وغيرها من الجهات التي تعمل على تهيئة المناخ المناسب لتدريب وتأهيل أصحاب تلك الحرف لسوق العمل (زيارة ميدانية ومقابلة السيد نائب محافظ بني سويف).
- مركز ميدوم للصناعة الإبداعية-(وحدة التنمية الاقتصادية بمحافظة بني سويف، 2024): تعتمد فكرة المشروع على تحويل المنطقة المحيطة بهرم ميدوم (عزة أبو النور - الهرم) إلى منطقة لتنمية للمهارات اليدوية والتراثية بهدف تحقيق سياحة مستدامة اعتمادًا على تواجد القرية بالقرب من أقدم الاهرامات، وهو هرم ميدوم والاستعانة بالمواد البيئية المتوفرة في المحافظة والقرى، وذلك بتصنيعها وتحويلها إلى منتجات يدوية بسيطة تنسم بالطابع المصري الأصيل مثل السجاد اليدوي والكليم والتحف والتماثيل الفرعونية من الرخام والألباستر، وكراسي البامبو والجريد، والحفر على النحاس والخشب، وتصنيع المنتجات الخزفية والفخارية، والعبايات الخليجية للسياحة التراثية، ونباتات طبية للسياحة العلاجية. ويأتي مركز الصناعات الإبداعية لنشر ثقافة العمل الحرفي واليدوي لتعليم الشباب حرف يدوية بسيطة، وخلق نوع من الحركة التجارية والاقتصادية داخل المحافظة مما يؤدي إلى تحقيق رواج تجاري، وتنويع المنتج السياحي وتحقيق تنمية تجارية بمحافظة بني سويف.

3/1/4/6 محافظة المنيا:

تتميز بوجود بعض أنماط الصناعات الإبداعية، ومنها:

- **صناعة الحرف اليدوية:** تعمل المحافظة على فتح منافذ تسويقية لدعم الصناعات اليدوية والتراثية وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتشجيع أصحاب المهن والحرف التراثية نظرًا لقيمتها الثقافية التي تعكس الهوية المصرية وتراثها الحضاري. فتمتاز المنيا بوجود حارة الصناعات اليدوية التي بها أقدم حرف يدوية عمرها 150 عامًا. وتتمثل هذه الصناعات من تصنيع الصابون الطبي، وتعبئة عسل النحل، ومنتجات الخيامية والمفروشات، وأعمال الأركيت والتابلوهات، بالإضافة إلى الحقائب الجلدية- (البوابة الإلكترونية لمحافظة المنيا، 2024).

- **الحرف النسيجية:** شهدت حرفة النسيج انحسارًا تدريجيًا في محافظة المنيا، وساعد غزو الصناعات الحديثة التي تعتمد على الآلة والخامات المستديمة تاركة وراءها حضور ضعف للمنتجات التراثية التقليدية كما تضاءلت أهمية الحرف النسيجية بشكل عام مما جعل الكثير من الصناع يهجرونها ويبحثون عن مصادر رزق أخرى- (حسن، عائشة منصور، 2020). إلى جانب أن تلك المدينة ستعيد فتح المجال لإنتاج صناعات أخرى بجانب صناعة النسيج، منها صناعة الزيوت والكتان والسمن، وأعلاف الماشية، وقشر البذرة، وصناعات تكاملية تساهم في فتح مجالات أخرى للاستثمار. وتستهدف المنطقة جذب 271 مليون دولار، لإنشاء مصانع مزودة بخطوط إنتاج وآلات ومعدات بتكنولوجيا متقدمة. حيث يهدف المشروع لزيادة صادرات الغزل والنسيج إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2025، وتساهم المنطقة النسيجية في توفير 17 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مما يعمل على تنمية الصادرات الخارجية وإتاحة الفرصة أمام المنتجات المحلية للدخول إلى مختلف الأسواق بأسعار تنافس مثيلاتها من دول أخرى. وبإنشاء المدينة النسيجية كم منطقة حرة في المنطقة الصناعية يصبح هناك نوع من التوازي بين زراعة القطن وصناعاته في الوقت نفسه. وعودة آلاف العمال الذين تركوا عملهم وزيادة المساحة المزروعة من القطن إلى 20 ألف فدان بدلًا من 306 أفدنة- (خريطة مشروعات مصر، 2024).

2/4/6- الصناعات الإبداعية:

تشتهر محافظات الإقليم بإنتاج النباتات الطبية والعطرية وخاصة محافظة بني سويف التي تشتهر بكونها من أكثر المحافظات المصرية إنتاجًا للنباتات الطبية والعطرية وأكثرها مساهمة في الإنتاج والتصدير بنسبة تتراوح ما بين 40 إلى 60% من إنتاج الصادرات المصرية بالخارج، فهي تعدّ الأولى من حيث المساحة المنزرعة بمساحة تزيد عن 18 آلاف فدان، وإنتاجية تقترب من 50% من إجمالي إنتاج مصر من المحاصيل الطبية والعطرية، ومن أبرز الدول المُستوردة للمحاصيل المصرية من النباتات الطبية والعطرية هي الولايات المتحدة

وفرنسا وبريطانيا والنمسا وألمانيا وسويسرا وأستراليا، ويصل إنتاج مصر من النباتات الطبية والعطرية إلى نحو 4,2 مليون طن، فيما يصل حجم المستوردة إلى ثلاثة ملايين طن، بحسب إحصائيات الهيئة العامة للاستعلامات أن مصر الدولة الوحيدة التي ليس لها كوته تصدير، وبالتالي يُمكن تصدير أي كميات من النباتات الطبية والعطرية.

وجارٍ إنشاء المركز الخدمي للنباتات الطبية والعطرية على مساحة ٧٥٠٠ م بقرى الظهير الصحراوي بسمسطا لخدمة قطاع النباتات الطبية والعطرية، حيث يتم إعداد التصميمات النهائية تمهيداً للطرح بالتنسيق بين الاتحاد الأوربي ووزارة التنمية المحلية. ويتم توطین وتشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة ببني سويف من إنشاء حضانات للصناعات الصغيرة في مجال النباتات الطبية والعطرية، وإنشاء نماذج صوب التجفيف والنشر، وإنشاء مجمع خدمي للمنطقة الصناعية (التحليل - البحوث والجودة - الإرشاد - مركز تدريب) - (استراتيجية التنمية المحلية محافظة بني سويف، 2024).

3/4/6 تطوير الصناعات الإبداعية وتنميتها في محافظات إقليم شمال الصعيد:

يتطلب تطوير الصناعات الإبداعية وتنميتها في محافظات إقليم شمال الصعيد، بعض الضوابط السياسية، والقانونية والتشريعية، وبعضها الآخر يرتبط بتوفير المقومات المادية لتلك الصناعات الإبداعية- (أبو غازي، عماد بدر الدين، 2020، مروة محمد عبد المجيد (٢٠٢١)، ومن بينها:

- زيادة الموازنات الحكومية المخصصة للصناعات الثقافية والإبداعية، كي تتمكن الجهات المعنية من مساندة المشروعات الإبداعية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تطوير البنية الأساسية للصناعات الإبداعية، خاصة التي تدعم إقامة مرافق المعلومات والاتصالات الحديثة، فهي المحفز الأساسي للنمو، فهي طريقنا لضمان الحفاظ على ثقافتنا في مواجهة التحدي الذي تفرضه العولمة- (Ceruti, M., Williams, A. and Bedford, D., 2019).
- التوسع في الإتاحة الإلكترونية لمنتجات الصناعات الإبداعية، وإنشاء المنصات والمواقع المناسبة لتسويقها لتيسير حصول الجمهور المتعامل مع الوسائط الإلكترونية عليها بسعر مناسب.
- وضع خطط للترويج لمنتجات الصناعات الإبداعية المصرية في الداخل والخارج لاكتساب أسواق جديدة له. حيث الاهتمام بالتسويق وتنوع طرقه الإبداعية فمثلاً التعريف بمبادرات وزارة الثقافة "كمبادرة صناعية مصر، وأبدأ حلمك"- (عبد العليم، وسام 2019).

- تقديم الدعم غير المباشر للصناعات الإبداعية من خلال تنظيم المسابقات التي تقدم فيها الجوائز المالية الكبيرة التي تغطي جزئياً تكاليف الإنتاج الثقافي، ومن أبرز النماذج في هذا المضمار المهرجانات القومية التي تقام في محافظة الفيوم.
- منح مشروعات الصناعات الإبداعية حوافز ضريبية تتمثل في فترات سماح ضريبي طويلة حتى يشهد عودها، وتخفيض الأعباء الضريبية على الصناعات الإبداعية، وتخفيض الأعباء الضريبية على المشتغلين بالصناعات الإبداعية خاصة عند تصدير المنتجات إلى الخارج، وذلك حتى تتمكن الصناعات الإبداعية المصرية من المنافسة الإقليمية والعالمية.
- الاهتمام بالنقابات والاتحادات الفنية والثقافية، واتحادات منتجي الأعمال ذات الطبيعة الثقافية وغرف الصناعات الإبداعية والحرف اليدوية، ودعم دور هذه المؤسسات ومساندتها في حماية حقوق الملكية الفكرية لأعضائها، فأحد مقومات نجاح الصناعات الإبداعية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمستثمرين في الصناعات الثقافية وحمايتها من خلال التشريعات والقوانين ومن خلال التزام الدولة بتوفير آليات تطبيق هذه القوانين ومتابعة حماية حقوق مواطنيها في خارج البلاد.
- الاهتمام بالمؤسسات الأكاديمية والمعاهد العلمية والبرامج الدراسية التي تعد العاملين في المجالات المختلفة للصناعات الثقافية، وتشجيع الشباب على العمل في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، وتبني الدولة للبارزين منهم لتكوين أجيال تصلح لمواجهة تحديات المستقبل.
- رأس المال الاجتماعي هو العنصر الأساسي المحدد للتنافسية: تعتمد قدرة أي دولة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى سرعتها في التعلم واكتساب مهارات معرفية جديدة، ورأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية، والاهتمام بالكوادر الذين يملكون معرفة ومهارات - خاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات - لأنها تلعب دوراً متممياً يفوق المقومات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم المستمر لصقل المهارات الإبداعية بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل - (عبد المنعم قعلول، ٢٠١٩).

6-5 صياغة سياسة التنمية الاقتصادية المحلية بإقليم شمال الصعيد:

في ضوء الرؤى المقترحة لنموذج "خارطة طريق" للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي، والتوجهات الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بإقليم شمال الصعيد، فإن صياغة سياسة التنمية المحلية بإقليم شمال الصعيد، يتطلب العمل على تقسيم وحداته المحلية إلى وحدات تنموية فرعية، كأساس للأنشطة الاقتصادية المحلية المقترحة، على النحو الموضح بالجدول التالي.

جدول رقم (6-1)

النطاقات المكانية المقترحة للأنشطة الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد

الوحدة التنموية	النطاق المكاني	المكونات الأساسية	الأنشطة الاقتصادية المقترحة
5	مركز بني سويف مدينة بني سويف الجديدة	تضم مركز بني سويف ومدينة بني سويف الجديدة حيث التركيز الخدمي الكبير بالإضافة الى توافر المنطقة الصناعية في مدينة بني سويف الجديدة- محاور إقليمية - مناطق سياحية	التنوع الاقتصادي (أنشطة صناعية/ خدمات إقليمية- سياحة ثقافية وأثرية- محاور نقل إقليمية)
6	مركز الواسطي مركز ناصر	تضم مركزي الواسطي وناصر- مناطق سياحية (هرم ميدوم) موارد زراعية- ظهير صحراوي	التخصص الوظيفي في النشاط السياحي في مركز الواسطي - صناعة النباتات الطبية والعطرية وتصديرها
7	مركز إهناسيا	تشمل مركزي إهناسيا وسمسطا- عمران قائم - مناطق زراعات النباتات الطبية والعطرية- مناطق زراعات بنجر السكر- ظهير صحراوي- مناطق استصلاح	التخصص الوظيفي في النشاط السياحي في مركز الواسطي - صناعات النباتات الطبية والعطرية وبنجر السكر
8	مركز ببا مركز الفشن مدينة الفشن الجديدة	مركز ببا- مركز الفشن- مدينة الفشن الجديدة- عمران قائم- موارد زراعية- مناطق صناعية في الظهير - محاور طرق إقليمية طولية- مناطق استصلاح	استغلال المدينة الجديدة في استيعاب الزيادة السكانية - استصلاح الأراضي شرق المحافظة والأنشطة الزراعية
9	محور الزعفرانة/ بني سويف الكريما	أحد المحاور العرضية الرئيسية في مخطط شبكة الطرق على المستوى القومي- مناطق ومجمعات صناعية- أنشطة سياحية	أنشطة صناعية (أسمنت- حجر جيري- زجاج - رخام كاولين- صناعات ثقيلة- السياحة العلاجية بالزعفرانة- تجمع عمراني جديد)
10	المحيطة بمبعد كهن وادي سنور	محميات طبيعية - ظهير صحراوي	- نشاط سياحي (أنماط سياحية جديدة مثل المغامرات والتخييم) - تجمع عمراني جديد على الأنشطة التعدينية
11	أقصى غرب المحافظة جنوب محافظة الفيوم	في الظهير الصحراوي أقصى غرب المحافظة	- 2 تجمع عمراني على الوصلة الطولية- سياحة- خدمات - التكامل بين الأنشطة الاقتصادية في ظهير محافظة بني سويف ومحافظة الفيوم ومنطقة الواحات في الصحراء الغربية
إجمالي محافظة بني سويف			
12	مركز بني مزار مركز مطاي مركز مغاغة مركز العدوة	عمران قائم - محاور إقليمية- ظهير صحراوي- مدن جديدة- صناعات صغيرة (مدينة بني مزار القائمة تتكامل مع مدينة بني مزار الجديدة)	- دعم مشروعات البنية الأساسية في التجمعات الحضرية - مشروعات صناعية متخصصة للإفادة من المحاور الإقليمية (بني مزار- رأس غارب) - توطيق الخدمات اللوجستية على المحاور الإقليمية المقترحة - تحسين الربط بين التجمعات القائمة ومواقع المشروعات في الظهير الصحراوي الغربي والشرقي - التكامل الوظيفي بين مدينتي بني مزار القائمة والجديدة - تكامل مراكز العاصمة الريفية مع الحضر
13	مركز المنيا	عمران قائم- عمران جديد- خدمات إقليمية على مستوى إقليم شمال الصعيد- مناطق سياحية وأثرية	- دعم الريف بمشروعات إنتاجية مرتبطة بالصناعة في الحضر

مركز سمالوط شرق مركز سمالوط غرب مركز أبو قرقص	(تتكامل مدينة المنيا القائمة مع مدينة المنيا الجديدة)	- دعم مدينة المنيا بخدمات إقليمية متميزة على مستوى الإقليم - توطین الأنشطة اللوجستية التجارية والتكنولوجية في المدن الجديدة - تطوير الأنشطة السياحية بالوحدة - تحسين الربط بين التجمعات القائمة والجديدة - تكامل التنمية العمرانية بين المدن الجديدة والقائمة - مدينة المنيا/ المنيا الجديدة مركز النمو الإقليمي على مستوى الإقليم
مركز ملوي مركز ديرمواس	عمران قائم- صناعات زراعية- موارد زراعية- ظهير صحراوي- محاور الطرق الإقليمية- مدن جديدة (تتكامل مدينة ملوي القائمة مع مدينة ملوي الجديدة)	- دعم أنشطة الدواجن واللحوم والصناعات الزراعية - توطین الصناعات الغذائية والتحويلية بالوحدة - تكامل التنمية الريفية الجديدة في الظهير الصحراوي مع التجمعات العمرانية القائمة - تخصص مراكز العمران في دعم المشروعات الزراعية - تحسين الربط العرضي بين التجمعات ومحاور الطرق الإقليمية - تقوم مدينتي ملوي/ ملوي الجديدة بدور مركز النمو الرئيسي لهذه الوحدة - يمتد تأثير مركز النمو إلى المناطق الشمالية لمحافظة أسيوط
مشروعات التنمية الجديدة غير المنيا	تشمل مشروعات التنمية الجديدة بغرب المنيا مثل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي في سهل المنيا بجانب التجمعات العمرانية الجديدة، وسوف تلعب هذه الوحدة دوراً مهماً في استيعاب الزيادة السكانية للمحافظة وتوفير فرص العمل	- سوف تقوم مدينة سهل المنيا الجديدة بدور مركز النمو لهذه الوحدة وخدمتها - سوف يحدث تكامل وظيفي بين التجمعات الهامشية للمعمور القائم وبين العمران الجديد بهذه الوحدة
إجمالي محافظة المنيا		

المصدر: من إعداد فريق البحث، اعتماداً على: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تحديث المخطط الاستراتيجي لإقليم شمال الصعيد (محافظات ومراكز الإقليم)، القاهرة، 2023.

6-6 دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

يتضح دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال منهج ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية، والذي يتضمن الآتي: المشاركة والحوار الاجتماعي من الجهات الفاعلة المحلية في عمليات التنمية، فالتنمية الاقتصادية المحلية تحدث وفق نهج تشاركي "من الأسفل إلى الأعلى"، يمتلك الفاعلون المحليون ويديرون تصميم عمليات وهياكل التنمية، وداخل حيز مكاني (إقليم محدد) متوازن تنموياً، والذي قد يتم تحديده جغرافياً أو ثقافياً. يعزز هذا القرب من الظروف المواتية للنمو والابتكار والتنمية، وذلك لأن أصحاب المصلحة المحليين يمتلكون معرفة متفوقة باحتياجاتهم ومواردهم.

كما تتطور التنمية الاقتصادية المحلية على تحديد الموارد المحلية التي يمكن استخدامها في جهود التنمية، وقد تكون هذه الموارد مادية (مثل المباني غير المستخدمة)، أو مالية (مثل المدخرات المحلية)، أو بشرية (مثل

المهارات المحلية، والالتزام بالمنطقة، والوقت للمشاركة)، أو على أساس السمات المادية للموقع - وهي المزايا المتأصلة في منطقة معينة والتي تمنحها نوعاً من الميزة (مثل الموقع وسط طرق النقل المشتركة، وإمكانات السياحة، والأراضي الزراعية الخصبة). وتعتمد التنمية الاقتصادية المحلية على هذه الأصول مع جذب الموارد الخارجية عند الحاجة.

وتتطلب الممارسات الجيدة في التنمية الاقتصادية المحلية اتباع نهج مصمم خصيصاً للظروف المحلية، وتتسم العديد من الممارسات الناجحة بالمبادئ التوجيهية التالية:

- نهج متكامل يشمل القضايا الاجتماعية والبيئية والمادية، فضلاً عن القضايا الاقتصادية.
- استراتيجية يتم تطويرها بعناية من قبل جميع الشركاء المعنيين وتستند إلى رؤية مشتركة.
- استخدام مجموعة من المشروعات لتحفيز الشراكات، وبناء ثقة أصحاب المصلحة.
- يجلب القادة المحليون المؤثرون والفعالون الالتزام والمصادقية والقدرة على توحيد أصحاب المصلحة.
- بناء قدرات الإدارة والفرق "على الأرض" أمر ضروري لتنفيذ المشروع.
- ينبغي أن تكون استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية مملوكة أو مملوكة بشكل مشترك من قبل الحكومة المحلية مع إظهار الإرادة السياسية القوية لتنفيذها.
- الدعم السياسي والمالي والفني من مستويات أخرى من الحكومة.
- ينبغي تنفيذ المشروعات وخطط العمل فقط حيث تم تحديد مدير أو بطل مسؤول ملتزم بالتنفيذ الناجح.

ومن ثم تعمل التنمية الاقتصادية المحلية على توسيع دائرة الجهات الفاعلة المعترف بها في الحياة الاقتصادية، من خلال إدخال الإدارة المحلية والمنظمات المجتمعية المحلية في الأنشطة الاقتصادية. كما أنها تسلط الضوء على المنافسة بين الأقاليم المحلية داخل الحدود الوطنية. وتعمل هذه المنافسة على دفع النتائج الاقتصادية الجيدة في حين تفتح الأبواب أمام التعاون المتبادل بين العديد من الحكومات المحلية في تصميم مبادرات التنمية الاقتصادية وتنفيذها، مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية.

وختامًا

فإننا نود أن نؤكد على أن الوحدات المحلية في نطاق إقليم شمال الصعيد لا تتطلب بالضرورة سياسة تنمية اقتصادية محددة، أو خدمات وبرامج مخصصة، أو موظفين متخصصين للقيام بدور محوري في التنمية الاقتصادية المحلية، ولكن عندما تتعرف المحليات على التخطيط الاستراتيجي المجتمعي، وتخطيط القوى العاملة والعمليات المرتبطة بها، فإن دورها في التنمية الاقتصادية الاستراتيجية سوف يتعزز كمنتج ثانوي. وحتى تلك المحليات التي قد تبدو للوهلة الأولى أقل نشاطاً في تعزيز التنمية الاقتصادية في منطقتها وتشجيعها، تؤدي دوراً غير مباشر، وإن كان حاسماً، في تمكين (أو إحباط) التنمية الاقتصادية من حيث كيفية قيامها بأعمالها الأساسية ووظائفها العامة.

تقودنا النتائج إلى استنتاج أن جميع المحليات لها دور مهم تلعبه في التنمية الاقتصادية المحلية، هذا بغض النظر عما إذا كانت توظف مسؤولي التنمية الاقتصادية أو لديها سياسة تنمية اقتصادية رسمية. ونظرًا للدور الغامض للإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد، لم يكن هناك سوى اهتمام بحثي محدود في هذا المجال. هناك حاجة إلى بحث أكثر تفصيلاً يحدد كل حالة على حدة لاستخلاص بعض القيود والقضايا والفرص الأوسع التي تم تحديدها في هذا البحث. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لفهم قيمة الاستراتيجيات الاقتصادية، وفائدة المناطق الاقتصادية الوظيفية، ونقاط القوة والحدود الخاصة بهياكل التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية المختلفة.

نتائج الدراسة ومقترحاتها- وقضايا للبحث المستقبلي

أولاً- نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة عددًا من النتائج المهمة، تتضمن الآتي:

النتائج الخاصة بالسياق المفاهيمي للتنمية الاقتصادية المحلية أكدت على أن:

- عمليات التنمية الاقتصادية لا تعتمد على نموذج فريد وعالمي للنمو، ولكنها تعتمد على مسارات التنمية التي تكون محدودة تاريخيًا، والأهم من ذلك، مكانيًا، تهدف إلى إعطاء معنى للدور المركزي في عمليات التنمية المعاصرة للكيان الوسيط بين الفاعل (المحليات، على وجه الخصوص) والنظام الاقتصادي ككل.
- المفهوم المحسن للتنمية الاقتصادية المستدامة لا يزال صامتًا بشكل مريب؛ فيما يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية، فهي عملية تقودها قطاعات اقتصادية مختلفة اعتمادًا على الميزة التنافسية للمكان، ولكن قد لا يكون بالضرورة متوافقًا مع القيم والأخلاقيات الثقافية والمعتقدات الدينية للمجتمعات التي تسكن تلك الأقاليم
- المفاهيم والممارسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية لا بد أن تستجيب للإنسانية، والبيئة الطبيعية والمجتمع، والثقافات والتقاليد والتكنولوجيا، والتمويل والمبادرة، بما يمنح الإنسان المحلي امتيازًا أكبر من المكان الذي يسكنه وحده كما هي الحال مع المفاهيم والممارسات التقليدية للتنمية الاقتصادية المحلية.
- أهمية الموقع في التنمية الاقتصادية المحلية، مع تأثير العولمة والرقمنة، فالتنمية القائمة على المكان تولى اهتمامًا خاصًا لرأس المال البشري والقدرات الإبداعية، وتعمل على تعزيز المؤسسات المحلية القوية والقابلة للتكيف، وتفتح فرصًا جديدة للنمو الشامل، بما يتوافق مع الميزات التنافسية المحلية.
- بالرغم من مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط، إلا أن هناك قلقًا متزايدًا بشأن كيفية إدارة مبادرات التنمية المحلية بين كافة شركاء التنمية لغياب التنسيق، مما يمثل التحدي المستمر في كيفية تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية التي تجلب الاستدامة إلى المناطق المحلية، بالإضافة إلى غياب التنمية الاقتصادية المحلية عن السياسة الاقتصادية الكلية، مما أسهم في تنامي الاقتصاد غير الرسمي، والذي يمثل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد المحلي، لأنه يوفر الأساس الاقتصادي لغالبية الفقراء.
- قصور الإطار التشريعي عن تغطية بُعد التنمية الاقتصادية المحلية، وعدم وجود إلزام لأية جهة بمراعاة أبعاد التنمية المحلية.

- الدور المهم لنظم المعلومات المكانية في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة التنافسية العالمية من خلال تخطيط الاستعمالات العمرانية وجذب الاستثمار، إدارة البنية التحتية والخدمات لدعم التنافسية العالمية، ودعم القطاعات الاقتصادية الواعدة والترويج للمنتجات والخدمات، وتعزيز فرص العمل والتدريب والتأهيل للقوى العاملة.

أكدت النتائج الخاصة بتقييم جهود التنمية العمرانية في إقليم شمال الصعيد، في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية على أهمية:

- التعامل مع المدن المتداعية عمرانياً واقتصادياً (مراكز النمو المحلية)، من خلال تدعيم دورها كمراكز للخدمات الإقليمية ومراكز للتنمية الريفية، حفز توطین المجمعات الاقتصادية ومتوسطة الحجم، المناطق الحرفية، تأهيلها للتحويل إلى مدن ذكية وأكثر استدامة مع إعطاء الأولوية للمدن الجديدة.
- العمل على إتاحة مناطق توسعات لتوطین المناطق اللوجستية والإنتاجية والحرّة الجاذبة للاستثمارات بالمدن ذات الإنتاجية المتوسطة/ المتداعية اقتصادياً، وتدعيم أواسط المدن وظيفياً، والاستغلال الأمثل للمناطق الاستثمارية والصناعية وفق آليات تكامل سلسلة القيمة المضافة، والعمل على زيادة درجة الاتصالية والقدرة على التنقل بين المناطق السكنية ومناطق الأنشطة الاقتصادية لزيادة ربطها بالمناطق اللوجستية والصناعية المجاورة بالمدن أقطاب النمو الثانوية.
- تحقيق التكامل بين التجمعات العمرانية ذات الميزات النسبية مع مراعاة خصوصيتها، وتحقيق التكامل بين مناطق التنمية المحلية بالإقليم المتاخمة مع مناطق التنمية المحلية في الأقاليم المجاورة، خاصة فيما يتعلق برفع معدلات الدخل المحلي لمحافظة إقليم شمال الصعيد من خلال زيادة الصادرات من المنتجات مثل الزراعات الطبية والعطرية واستغلال المنافذ الدولية بمحافظات الجوار الجغرافي، ورفع مستوى جودة الحياة لسكان الإقليم وتنمية الموارد البشرية.
- الوحدات المكانية المتخصصة وظيفياً، حيث أمكن التمييز بين ثمانية وحدات؛ قادرة على قيادة عملية التنمية ذاتياً ضمن نطاق الإقليم، تختلف القاعدة الاقتصادية لكل منهما عن الأخرى.

النتائج الخاصة بتقييم الوضع الراهن والميزات النسبية والمقومات التنافسية لإقليم شمال الصعيد، أكدت على

الآتي:

- وجود تباينات محلية في توزيع بعض الخدمات على مستوى الوحدات الإدارية لإقليم شمال الصعيد، مما يتطلب إعادة صياغة أولويات العمل التنموي في الإقليم.
- وجود بعض التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية المحلية في محافظات الإقليم، من أهمها: غياب الإطار القانوني للتنمية الاقتصادية المحلية وافتقار القوانين والإجراءات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

للتحفيز الكافي، وضعف الترابط بين الاقتصاديات المحلية والقطاعية وتحركات الحكومة المركزية، وغياب التنسيق ما بين الأطراف أصحاب العلاقة في مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية وبرامجها.

النتائج الخاصة بدراسة بعض التجارب الدولية للنهوض بالاقتصاد المحلي، أكدت على:

- **ضرورة وجود إطار مؤسسي وإرادة للتغيير:** يعمل على تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية، تخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال، تنفيذ السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي لصالح التصنيع والتقنيات القائمة على المعرفة، لرفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل.
- **أهمية وجود رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية المحلية:** تعمل على وجود قاعدة اقتصادية متنوعة لتحقيق الثبات والاستقرار الاقتصادي، مع التخطيط السليم للمستقبل، والاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع المحلية، وتوفير إجراءات وسياسات مصاحبة للتنمية الاقتصادية، وجود علاقة توازنه مستدامة بين الادخار المحلي، والاستثمار المحلي؛ لزيادة الاستثمار المحلي عن طريق تحفيز الادخار المحلي.
- **ضرورة تحقيق العدالة المكانية والتنافسية المحلية؛** من خلال العودة للقرى والمدن لتنمية المشروعات الصغيرة فيها وتشجيعها، حيث يتوافر المكان والمواد، والاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأكثر ملائمة للاقتصاد المحلي، مع إيجاد صيغ تهدف إلى الحد من عدم المساواة الاقتصادية والسيطرة على الاحتكار، بهدف خلق بيئة أكثر تنافسية في الاقتصاد المحلي.
- **الاعتماد على التكنولوجيا الملائمة للتنمية المحلية؛** من خلال: الدور الحيوي الذي تلعبه في توفير الوظائف وخلق فرص العمل، الربط بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل بكافة الأقاليم والمحافظات، تحويل مسار الاقتصاد ليصبح اقتصادًا إنتاجيًا يركز على المعرفة، ويتمتع بقدرات تنافسية عالية في الأسواق الخارجية، اعتمادًا على استثمارات القطاع الخاص، لامتصاص الصدمات الداخلية والخارجية.
- **إعادة بناء البنى التحتية للإنسان والاستثمار فيه،** على أساس أنه هو الثروة الحقيقية والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية، من خلال: زيادة مخصصات التعليم والبحث العلمي والصحة، سد فجوة التفاوت الطبقي والقضاء على الفقر، ووجود برامج للإعانة الاجتماعية إلى جانب رفع الحد الأدنى للأجور، لضمان ألا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء، ويؤدي إلى توسيع الفجوة مع الفقراء.

النتائج الخاصة بأهمية تنمية الاقتصاد المحلي لتحقيق العدالة المكانية والانطلاق نحو التنافسية العالمية،

أكدت على الآتي:

- ضعف مساهمة إقليم شمال الصعيد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تتعدى مساهمته نسبة 5.5%، مقارنة بنسبة سكانه التي تصل إلى نحو 13.1% من إجمالي سكان مصر. وتعد الزراعة المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.8% يليها التشييد والبناء بنسبة 18.3% وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 14.5%، والصناعات التحويلية إلى 6.6%.
- تنافسية محافظات الإقليم (من خلال مؤشر تنافسية المحافظات عام 2021)، تؤكد قدرتها على المساهمة في النمو المستدام والاحتوائي وزيادة الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار، ومن ثم توفير مستوى معيشة ملائم للمواطن، من خلال ما يتمتع به الإقليم من ميزات نسبية .
- تميز الإقليم في النباتات الطبية والعطرية، حيث يساهم بنسبة 38.7% من إجمالي المساحة و 42.3% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية، يتركز 28.5% من المساحة و 52.6% من الإنتاج في محافظة بني سويف، يليها الفيوم (47.5% المساحة و 30.1% الإنتاج)، والمنيا (23% المساحة و 17.2% الإنتاج)، وتتمتع محافظة بني سويف بإنتاجيتها العالية من النباتات الطبية والعطرية.
- ضعف مساهمة محافظات الإقليم في الإنتاج الصناعي، حيث تبلغ نسبة منشآت الصناعات التحويلية التابعة للقطاع الخاص بالإقليم نحو 7.9% على مستوى الجمهورية، يعمل بها 3.2% من العمالة على مستوى الجمهورية، وتساهم بقيمة مضافة صافية تبلغ 2.4% فقط على مستوى الجمهورية عام 2020، وذلك بالرغم مما تتمتع به من ميزات نسبية في هذا المجال.
- تميز الإقليم في الصناعات الإبداعية (الصناعات اليدوية التراثية)، التي تشتهر بها العديد من القرى المنتجة ذات الطابع البيئي الخاص، ومن أهمها: قرية دسيا بمركز الفيوم والتي تشتهر بصناعة السجاد الحرير والسجاد الصوف والكليم، وقرية بيهمو بمركز سنورس والتي تشتهر بصناعة التمور، وقرى الإعلام والعجمين وبيهمو والكعابي والتي تشتهر بصناعة منتجات النخيل والحوص، وقرية فانوس في مركز طامية والنزلة في مركز يوسف الصديق يشتهران بصناعة الفخار والخزف، وقرية تونس بمركز يوسف الصديق والتي تعد من القرى النموذجية ذات التراث البيئي وتشتهر بمدارس صناعة الخزف والفنادق البيئية.

أكدت النتائج الخاصة بخارطة الطريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في الإقليم على الآتي:

- الطريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد، يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال البشري، الاهتمام بتنوع الأنشطة

الاقتصادية المحلية للنهوض بمستويات التنمية، إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إطلاق العنان للاقتصاد المعرفي، باعتباره المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

- **أولويات ومتطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد،** يتطلب تحسين الظروف المعيشية للسكان، توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على الصناعات الإبداعية، تطوير البنية التحتية للوحدات المحلية بالإقليم، تنمية عواصم ومراكز الإقليم كمراكز جاذبة للاستثمار، تهيئة المناخ للازدهار السياحي وتطوير المناطق التاريخية والأثرية، إصلاح الإطار المؤسسي للإدارة المحلية، وحوكمة مشروعات التنمية الاقتصادية.
- **التوجهات الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد،** تعتمد على رفع القدرة التنافسية لمدن الإقليم لتكون مؤهلة لجذب الأنشطة والاستثمارات المحلية والأجنبية، تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر.
- **ثلاث مراحل تتبناها خارطة الطريق لتحقيق أهدافها،** تتضمن المرحلة الأولى إعادة تدشين نظام مؤسسي وإداري قادر على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وتنتقل خلاله مراكز الإقليم إلى مرحلة العدالة المكانية في جهود التنمية، والتنافسية المحلية والعالمية من خلال التنمية الاقتصادية المحلية، وفي المرحلة الثانية، تعتمد على لامركزية الإدارة، واقتصاد المعرفة، والارتقاء بمستوى جودة الحياة، وتحقيق التكامل بين الريف والحضر، وتحقيق التجانس الاجتماعي القيمي والسلوكي، وتركز المرحلة الثالثة على تحويل مدن بني سويف - المنيا - بني مزار - الفيوم - سمالوط - أبو قرقاص إلى مراكز أقطاب نمو إقليمي ذات اقتصاد متنوع تنافسي ومستدام.
- **الطريق للمستقبل يتطلب مواجهة مجموعة كبيرة من التحديات،** من أبرزها تدني مستوى الحياة بكل مناحيها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتراجع القدرة الابتكارية والتنافسية، ومؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى مركزية الإدارة، مما أدى إلى محدودية القدرة المؤسسية والتنظيمية لكيانات تقديم الخدمات على مستوى المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها.
- **الطريق إلى التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب تحفيز الاستثمار الخاص في الإقليم، والتركيز على** قطاعات بعينها، واستكمال الإصلاحات الإدارية، بالإضافة إلى القضاء على القيود التي تعوق القدرة التنافسية بما في ذلك جوانب المهارات وبناء القدرات وإمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية والحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الصناعية ومناخ أعمال داعم ومستقر.

- **الطريق إلى التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب مواجهة المخاطر الاستثمارية التي قد تواجه المستثمرين في الإقليم، والتي قد تحد من قدرته على المنافسة محليًا وعالميًا، من بينها: تقلبات السوق والعوامل الاقتصادية، التغيرات في أسعار الصرف، بالإضافة إلى مخاطر نقص السيولة المالية، المخاطر السياسية والاقتصادية: نتيجة التغيرات في السياسات الحكومية، والتعديلات المفاجئة في السياسات الاقتصادية، الاختلافات التنظيمية والتشريعية نتيجة وجود غابة من القوانين والتشريعات.**
- **الطريق إلى التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب تهيئة مناخ الاستثمار لتعزيز بيئة مزاولة الأعمال والقدرة التنافسية لنمو القطاع الخاص، من خلال تعزيز الخدمات الحكومية الموجهة إلى الأعمال الاستثمارية من خلال مكاتب خدمة الشباك الواحد التابعة للهيئة العامة للاستثمار في كل المحافظات.**
- **يتطلب صياغة نموذج "خارطة طريق" للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي، تنفيذ إصلاحات إدارية أساسية لازمة للتحويل التدريجي نحو اللامركزية، توفير مناخ استثمار داعم لريادة الأعمال والاستثمار الخاص، تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصناعات الإبداعية، وتصنيع النباتات الطبية والعطرية، حيث تمتلك محافظات الإقليم فرصًا كبيرة في تطبيق مفهوم الصناعات الإبداعية لتنمية الاقتصاد المحلي، وتعظيم الاستفادة من النباتات العطرية.**
- **صياغة نموذج "خارطة طريق" للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي، يتطلب الاهتمام برأس المال الاجتماعي، باعتباره العنصر الأساسي المحدد للتنافسية، حيث تعتمد قدرة أي دولة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى سرعتها في التعلم واكتساب مهارات معرفية جديدة فرأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية.**

ثانيًا - مقترحات الدراسة:

- **في إطار إعداد خارطة طريق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، لمجابهة الاحتياجات المجتمعية المحلية؛ كروية وهدف استراتيجي يركز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية لمحافظات إقليم شمال الصعيد، تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية بجوانبها المختلفة، فإن الدراسة الحالية تتبنى التوصيات الآتية:**
- **ضرورة إعادة صياغة مفهوم "الإدارة المحلية" واستبداله بمفهوم "التنمية المحلية"، على أن يستجيب هذا المفهوم للإنسانية من منظور العدالة الاجتماعية، والبيئة الطبيعية والمجتمع، والثقافات والتقاليد والتكنولوجيا، والتمويل والمبادرة، بما يمنح الإنسان المحلي امتيازًا أكبر من المكان الذي يسكنه وحده كما هي الحال مع المفاهيم والممارسات التقليدية للتنمية الاقتصادية المحلية.**

- العمل على تطوير إطار تحليلي يربط بوضوح بين مفاهيم التنمية الاقتصادية المحلية والعدالة المكانية والتنافسية العالمية، مع تصميم مصفوفة تحليلية توضح العلاقات المتبادلة بين هذه المفاهيم وتأثيرها على بعضها في سياق إقليم شمال الصعيد.
- الاهتمام بالبعد المكاني في التنمية الاقتصادية، لمجابهة تأثيرات العولمة والرقمنة، فالتنمية القائمة على المكان تولي اهتماماً خاصاً لرأس المال البشري والقدرات الإبداعية، وتعمل على تعزيز المؤسسات المحلية القوية والقابلة للتكيف، وبناء الملكية المحلية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع، وتفتح فرصاً جديدة للنمو الشامل، بما يتوافق مع الميزات التنافسية المحلية.
- ضرورة صياغة إطار تشريعي بقانون لتعزيز البنية المعلوماتية المكانية، لدورها المهم في رصد الفجوات على المستوى المحلي وتعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته، من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في رصد الميزات النسبية، وتحديد الفجوات والاحتياجات بالوحدات المحلية.
- تطوير الهياكل المؤسسية للمحافظات، وتعيين كوادر متخصصة في مجالات التنمية الاقتصادية المحلية، مع مراجعة عملية اختيار القيادات المحلية لضمان نجاح التحول نحو اللامركزية، مع تعزيز قدرة المستوى المركزي في المتابعة والرقابة ورفع كفاءة المستوى المحلي لمواجهة الصلاحيات الجديدة.
- أهمية استحداث تعديل تشريعي بقانون، يعمل على إيجاد مستوى جديد بالإدارة المحلية والأقاليم بموازنة مستقلة وقدرات فنية تخطيطية ومالية، ومهام تنموية وتنسيقية، يشمل العمران القديم والجديد، ودمج القطاع غير الرسمي، كأساس للأنشطة الاقتصادية المحلية المقترحة.
- إجراء تحليل معمق لسلاسل القيمة في القطاعات الرئيسة مثل النباتات الطبية والعطرية والصناعات الإبداعية، لتحديد نقاط التدخل التي تعزز القيمة المضافة والقدرة التنافسية للإقليم.
- بناء مصفوفة تحدد أولويات التدخلات التنموية في القطاعات والمناطق المختلفة، مع تحديد المدى الزمني (قصير، متوسط، طويل) والجهات المسؤولة عن التنفيذ والموارد المطلوبة.
- إجراء تحليل تفصيلي لدور الفاعلين في التنمية الاقتصادية المحلية، وتصميم نموذج للحوكمة التشاركية يناسب خصوصية الإقليم ويعزز التعاون بين القطاعات المختلفة.
- تطوير سيناريوهات مستقبلية مختلفة للتنمية الاقتصادية في الإقليم (متفائل، واقعي، متشائم)، وذلك في إطار الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر، وتحليل متطلبات وتداعيات كل سيناريو، مما يساعد في وضع خطط بديلة للتعامل مع المتغيرات المستقبلية.

- التوجه نحو رأس المال الاجتماعي، باعتباره العنصر الأساسي المحدد للتنافسية، من خلال الإفادة من اقتصاد المعرفة لاكتساب مهارات معرفية جديدة، فرأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية.

ثالثاً - قضايا للبحث المستقبلي:

- دراسة دور الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة بالإقليم.
- تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بسلاسل القيمة العالمية.
- تطوير نموذج للحكومة المحلية يعزز الشفافية والمشاركة المجتمعية.
- دراسة دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي
- تحليل أثر المشروعات القومية الكبرى على التنمية المحلية في الإقليم.
- الصناعات الإبداعية كآلية للتنمية الاقتصادية المحلية.
- دور الصناعات الطبية والعطرية في دعم القدرة التنافسية للوحدات المحلية.
- دور رأس المال الاجتماعي في تطوير مؤشرات التنافسية بالمحافظات.
- التنمية المجتمعية القائمة على الأصول (ABC) Asset Based Community Development

ملخص الدراسة

استهدفت دراسة التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية (بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد)؛ إعداد منهجية (خارطة طريق) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، في إطار تبني مناهج تنمية جديدة لمجابهة الاحتياجات المجتمعية المحلية؛ كروية وهدف إستراتيجي يركز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى إقليم شمال الصعيد تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الشامل بالتعاون مع شركاء التنمية.

ويكتسب البحث أهميته من خلال الآتي:

- التوجه الدستوري: الحق في التنمية العادلة والمستدامة في الدستور المصري 2014، حيث يؤكد الدستور المصري على الاحتياج إلى خطة تنمية وطنية تضمن الحقوق الاقتصادية، والمساواة بين جميع المواطنين، وتنمية المناطق الريفية لتحسين حياة المواطنين القاطنين به، والتوزيع العادل للمرافق والخدمات، والموارد، وإزالة الفوارق في التنمية وبين مستويات المعيشة.
- التوجه الاستراتيجي: الحق في التنمية العمرانية العادلة والمستدامة، من خلال استراتيجية مصر للتنمية المستدامة بحلول عام 2030: والتي تستهدف زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم السكان وتوزيعها، والارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، والمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052 الذي يستهدف مضاعفة المعمور المصري من 7-14%، وإقامة مجتمع متوازن مكانياً، يتميز بالعدالة الاجتماعية بين أنماط العمران المختلفة، يوفر مستويات معيشية مرتفعة لجميع المواطنين، ويتوافق في إطاره التوزيع المكاني للسكان طبقاً للطاقة الاستيعابية والموارد المتاحة.
- التوجه التنموي: تعزيز مكانة الاقتصاد المصري عالمياً ليصنف كأسرع اقتصادات العالم نمواً ومن بين أكبر عشرين اقتصاد في العالم، ورفع نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة لنحو 65%، خلال الفترة (2024-2030).
- التوجه العالمي: ضرورة تبني رؤية مشتركة لمستقبل أفضل وأكثر استدامة، تعتمد على اعتبار التحول العمراني قوة تحويلية قادرة على خلق الرخاء للجميع، وذلك في إطار التحديات والفرص؛ لتعزيز النمو الاقتصادي وتقديم نوعية حياة أفضل للجميع، وذلك من خلال السياسات الحضرية الوطنية، التشريعات واللوائح الحضرية، التخطيط والتصميم الحضري، الاقتصاد المحلي، والتمويل المحلي، والتنفيذ المحلي،

وذلك في إطار الأجندة الحضرية الدولية 2017، والسياسة الوطنية الحضرية لمصر 2020 - (وزارة الإسكان، 2021).

- هناك حاجة ماسة إلى دعم التوجه نحو وجود اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي، والمشاركة، يستثمر عبقرية المكان، لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة السكان على الصعيد المكاني للمحافظات المصرية، وذلك في ضوء الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030. ولتحقيق أهداف الدراسة فإن منهجية البحث تعتمد على استخدام المنهج الوصفي؛ لاستعراض السياق المفاهيمي والتطور التاريخي للجهود السابقة والحالية في التنمية الاقتصادية المحلية، وتقييم الوضع الراهن والميزات النسبية والمقومات التنافسية لإقليم شمال الصعيد، وتحديد دور الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في التنمية، والعناصر اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية. واستخدام المنهج المقارن، لتحليل الأدبيات والأطر النظرية للقضايا والموضوعات ذات الصلة، والتعرف على الأدوار والمسؤوليات المختلفة، والإفادة من مقارنة التجارب المحلية والدولية الناجحة في التنمية الاقتصادية المحلية، بالإضافة إلى استخدام بعض أدوات جمع البيانات، من خلال إعداد استبانة لاستطلاع آراء كوادرات الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين الاقتصادي، والتحديات المرتبطة بتنمية الاقتصاد المحلي؛ وإجراء بعض المقابلات المتعمقة مع بعض كوادرات التنمية الاقتصادية المحلية، للتعرف على الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي، ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات الداعمة لبناء نموذج (خارطة طريق) للتنمية الاقتصادية المحلية.

ويتضمن نطاق البحث إقليم شمال الصعيد، والذي تبلغ مساحته نحو 4,74 % من جملة مساحة الجمهورية. كما يقطن بالإقليم نحو 14 مليون نسمة يمثلون نسبة 13,5% من جملة سكان الجمهورية وفقاً لتقديرات 2024. ويتكون الإقليم من: ثلاث محافظات (الفيوم، بني سويف، المنيا)، تضم 22 مركزاً إدارياً، و(22 مدينة قائمة، و(4 مدن جديدة) مدينة (المنيا الجديدة وبني سويف الجديدة والفيوم الجديدة والفيوم الجديدة)، 164 وحدة ريفية (قرية أم) و(668 قرية تابعة) داخل نطاق الوحدات المحلية، و(4517 عزبة وكفر ونجع).

أظهرت الدراسة عددًا من النتائج المهمة، تتضمن الآتي:

- عمليات التنمية الاقتصادية لا تعتمد على نموذج فريد وعالمي للنمو، ولكنها تعتمد على مسارات التنمية التي تكون محدودة تاريخياً، والأهم من ذلك، مكانياً، تهدف إلى إعطاء معنى للدور المركزي في عمليات التنمية المعاصرة للكيان الوسيط بين الفاعل (المحليات، على وجه الخصوص) والنظام الاقتصادي ككل.

- المفاهيم والممارسات المتعلقة للتنمية الاقتصادية المحلية لا بد أن تستجيب للإنسانية، والبيئة الطبيعية والمجتمع، والثقافات والتقاليد والتكنولوجيا، والتمويل والمبادرة، بما يمنح الإنسان المحلي امتيازاً أكبر من المكان الذي يسكنه وحده كما هي الحال مع المفاهيم والممارسات التقليدية للتنمية الاقتصادية المحلية.
- أهمية الموقع في التنمية الاقتصادية المحلية، مع تأثير العولمة والرقمنة، فالتنمية القائمة على المكان تولي اهتماماً خاصاً لرأس المال البشري والقدرات الإبداعية، وتعمل على تعزيز المؤسسات المحلية القوية والقابلة للتكيف، وبناء الملكية المحلية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع، وتفتح فرصاً جديدة للنمو الشامل، بما يتوافق مع الميزات التنافسية المحلية.
- دور نظم المعلومات المكانية في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته من خلال تخطيط الاستعمالات العمرانية وجذب الاستثمار، إدارة البنية التحتية والخدمات لدعم التنافسية العالمية، دعم القطاعات الاقتصادية الواعدة والترويج للمنتجات والخدمات، وتعزيز فرص العمل والتدريب والتأهيل للقوى العاملة.
- وجود تباينات محلية في توزيع بعض الخدمات على مستوى الوحدات الإدارية لإقليم شمال الصعيد، مما يتطلب إعادة صياغة أولويات العمل التنموي في الإقليم، لتدعم التنمية الاقتصادية المحلية.
- وجود بعض التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية المحلية في محافظات الإقليم، من أهمها: غياب الإطار القانوني للتنمية الاقتصادية المحلية وافقار القوانين والإجراءات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية للتحفيز الكافي، وضعف الترابط بين الاقتصاديات المحلية والقطاعية وتحركات الحكومة المركزية.
- ضرورة وجود إطار مؤسسي وإرادة للتغيير: يعمل على تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية، تخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال، تنفيذ السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي لصالح التصنيع والتقنيات القائمة على المعرفة، لرفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- أهمية وجود رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية المحلية: تعمل على وجود قاعدة اقتصادية متنوعة لتحقيق الثبات والاستقرار الاقتصادي، مع التخطيط السليم للمستقبل، والاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع المحلية، وتوفير إجراءات وسياسات مصاحبة للتنمية الاقتصادية، وجود علاقة توازنه مستدامة بين الادخار المحلي، والاستثمار المحلي؛ لزيادة الاستثمار المحلي عن طريق تحفيز الادخار المحلي.
- ضرورة تحقيق العدالة المكانية والتنافسية المحلية؛ من خلال العودة للقرى والمدن لتنمية المشروعات الصغيرة فيها وتشجيعها، حيث يتوافر المكان والمواد، والاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأكثر ملاءمة للاقتصاد المحلي، ووجود مزيج من: الحوافز السعرية الكافية، وقاعدة سليمة للبنية التحتية المادية،

- والاجتماعية (قوة عاملة متعلمة ومدرية)، مع إيجاد صيغ تهدف إلى الحد من عدم المساواة الاقتصادية والسيطرة على الاحتكار، بهدف خلق بيئة أكثر تنافسية في الاقتصاد المحلي.
- الاعتماد على التكنولوجيا الملائمة للتنمية المحلية؛ من خلال: الدور الحيوي الذي تلعبه في توفير الوظائف وخلق فرص العمل، الربط بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل بكافة الأقاليم والمحافظات، تحويل مسار الاقتصاد ليصبح اقتصادًا إنتاجيًا يركز على المعرفة، ويتمتع بقدرات تنافسية عالية في الأسواق الخارجية، اعتمادًا على استثمارات القطاع الخاص، لامتصاص الصدمات الداخلية والخارجية.
 - إعادة بناء البنى التحتية للإنسان والاستثمار فيه، على أساس أنه هو الثروة الحقيقية والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية، من خلال: زيادة مخصصات التعليم والبحث العلمي والصحة، سد فجوة التفاوت الطبقي والقضاء على الفقر، ووجود برامج للإعانة الاجتماعية إلى جانب رفع الحد الأدنى للأجور، لضمان ألا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء، ويؤدي إلى توسيع الفجوة مع الفقراء.
 - ضعف مساهمة إقليم شمال الصعيد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تتعدى مساهمته نسبة 5.5%، مقارنة بنسبة سكانه التي تصل إلى نحو 13.1% من إجمالي سكان مصر. وتعد الزراعة المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.8% يليها التشييد والبناء بنسبة 18.3% وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 14.5%، والصناعات التحويلية إلى 6.6%.
 - تنافسية محافظات الإقليم (من خلال مؤشر تنافسية المحافظات عام 2021)، تؤكد قدرتها على المساهمة في النمو المستدام والاحتوائي وزيادة الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار، ومن ثم توفير مستوى معيشة ملائم للمواطن، من خلال ما يتمتع به الإقليم من ميزات نسبية.
 - تميز الإقليم في النباتات الطبية والعطرية، حيث يساهم بنسبة 38.7% من إجمالي المساحة و 42.3% من إجمالي الإنتاج على مستوى الجمهورية، يتركز 28.5% من المساحة و 52.6% من الإنتاج في محافظة بني سويف، يليها الفيوم (47.5% المساحة و 30.1% الإنتاج)، والمنيا (23% المساحة و 17.2% الإنتاج)، وتتمتع محافظة بني سويف بإنتاجيتها العالية من النباتات الطبية والعطرية.
 - ضعف مساهمة محافظات الإقليم في الإنتاج الصناعي، حيث تبلغ نسبة منشآت الصناعات التحويلية التابعة للقطاع الخاص بالإقليم نحو 7.9% على مستوى الجمهورية، يعمل بها 3.2% من العمالة على مستوى الجمهورية، وتساهم بقيمة مضافة صافية تبلغ 2.4% فقط على مستوى الجمهورية عام 2020، وذلك بالرغم مما تتمتع به من ميزات نسبية في هذا المجال.
 - أولويات ومتطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد، يتطلب تحسين الظروف المعيشية للسكان، توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على الصناعات الإبداعية،

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

تطوير البنية التحتية للوحدات المحلية بالإقليم، تنمية عواصم ومراكز الإقليم كمراكز جاذبة للاستثمار، تهيئة المناخ للازدهار السياحي وتطوير المناطق التاريخية والأثرية، إصلاح الإطار المؤسسي للإدارة المحلية، وحوكمة مشروعات التنمية الاقتصادية.

- التوجهات الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في إقليم شمال الصعيد، تعتمد على رفع القدرة التنافسية لمدن الإقليم لتكون مؤهلة لجذب الأنشطة والاستثمارات المحلية والأجنبية، تحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر.

- ثلاث مراحل تتبناها خارطة الطريق لتحقيق أهدافها، تتضمن إعادة تدشين نظام مؤسسي وإداري قادر على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، والتنافسية المحلية والعالمية من خلال تنمية الاقتصاد المحلي، وفي المرحلة الثانية، تعتمد على لامركزية الإدارة، واقتصاد المعرفة، والارتقاء بمستوى جودة الحياة، وتحقيق التكامل بين الريف والحضر، وتحقيق التجانس الاجتماعي القيمي والسلوكي، وتركز المرحلة الثالثة على تحويل مدن بني سويف- المنيا- بني مزار- الفيوم- شمالوط- أبو قرقاص إلى مراكز أقطاب نمو إقليمي ذات اقتصاد متنوع تنافسي ومستدام.

- الطريق للمستقبل يتطلب مواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، من أبرزها تدني مستوى الحياة بكل مناحيها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتراجع القدرة الابتكارية والتنافسية، ومؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى مركزية الإدارة، مما أدى إلى محدودية القدرة المؤسسية والتنظيمية لكيانات تقديم الخدمات على مستوى المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها.

- الطريق إلى التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب تحفيز الاستثمار الخاص في الإقليم، والتركيز على قطاعات بعينها، واستكمال الإصلاحات الإدارية، بالإضافة إلى القضاء على القيود التي تعوق القدرة التنافسية بما في ذلك جوانب المهارات وبناء القدرات وإمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية والحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الصناعية ومناخ أعمال داعم ومستقر.

- الطريق إلى التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب مواجهة المخاطر الاستثمارية التي قد تواجه المستثمرين في الإقليم، والتي قد تحد من قدرته على المنافسة محلياً وعالمياً.

- الطريق إلى التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب تهيئة مناخ الاستثمار لتعزيز بيئة مزاولة الأعمال والقدرة التنافسية لنمو القطاع الخاص، من خلال تعزيز الخدمات الحكومية الموجهة إلى الأعمال الاستثمارية.

- يتطلب صياغة نموذج "خارطة طريق" للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي، تنفيذ إصلاحات إدارية أساسية لازمة للتحويل التدريجي نحو اللامركزية، توفير مناخ استثمار داعم لريادة الأعمال والاستثمار

الخاص، تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصناعات الإبداعية، وتصنيع النباتات الطبية والعطرية.

- صياغة نموذج "خارطة طريق" للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي، يتطلب الاهتمام برأس المال الاجتماعي، باعتباره العنصر الأساسي المحدد للتنافسية، حيث تعتمد قدرة أي دولة على الإفادة من اقتصاد المعرفة على مدى سرعتها في التعلم واكتساب مهارات معرفية جديدة فرأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية.

وقد خلصت الدراسة بالمقترحات الآتية:

- ضرورة إعادة صياغة مفهوم "الإدارة المحلية" واستبداله بمفهوم "التنمية المحلية"، على أن يستجيب هذا المفهوم للإنسانية من منظور العدالة الاجتماعية، والبيئة الطبيعية والمجتمع، والثقافات والتقاليد والتكنولوجيا، والتمويل والمبادرة، بما يمنح الإنسان المحلي امتيازًا أكبر من المكان الذي يسكنه وحده كما هي الحال مع المفاهيم والممارسات التقليدية للتنمية الاقتصادية المحلية.
- العمل على تطوير إطار تحليلي يربط بوضوح بين مفاهيم التنمية الاقتصادية المحلية والعدالة المكانية والتنافسية العالمية، مع تصميم مصفوفة تحليلية توضح العلاقات المتبادلة بين هذه المفاهيم وتأثيرها على بعضها في سياق إقليم شمال الصعيد.
- الاهتمام بالبعد المكاني في التنمية الاقتصادية، لمجابهة تأثيرات العولمة والرقمنة، فالتنمية القائمة على المكان تولي اهتمامًا خاصًا لرأس المال البشري والقدرات الإبداعية، وتعمل على تعزيز المؤسسات المحلية القوية والقابلة للتكيف، وبناء الملكية المحلية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع، وتفتح فرصًا جديدة للنمو الشامل، بما يتوافق مع الميزات التنافسية المحلية.
- ضرورة صياغة إطار تشريعي بقانون لتعزيز البنية المعلوماتية المكانية، لدورها المهم في رصد الفجوات على المستوى المحلي وتعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته، من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في رصد الميزات النسبية، وتحديد الفجوات والاحتياجات بالوحدات المحلية.
- تطوير الهياكل المؤسسية للمحافظات، وتعيين كوادرات متخصصة في مجالات التنمية الاقتصادية المحلية، مع مراجعة عملية اختيار القيادات المحلية لضمان نجاح التحول نحو اللامركزية، مع تعزيز قدرة المستوى المركزي في المتابعة والرقابة ورفع كفاءة المستوى المحلي لمواجهة الصلاحيات الجديدة.

- أهمية استحداث تعديل تشريعي بقانون، يعمل على إيجاد مستوى جديد بالإدارة المحلية والأقاليم بموازنة مستقلة وقدرات فنية تخطيطية ومالية، ومهام تنموية وتنسيقية، يشمل العمران القديم والجديد، ودمج القطاع غير الرسمي، كأساس للأنشطة الاقتصادية المحلية المقترحة.
- إجراء تحليل معمق لسلاسل القيمة في القطاعات الرئيسة مثل النباتات الطبية والعطرية والصناعات الإبداعية، لتحديد نقاط التدخل التي تعزز القيمة المضافة والقدرة التنافسية للإقليم.
- بناء مصفوفة تحدد أولويات التدخلات التنموية في القطاعات والمناطق المختلفة، مع تحديد المدى الزمني (قصير، متوسط، طويل) والجهات المسؤولة عن التنفيذ والموارد المطلوبة.
- إجراء تحليل تفصيلي لدور الفاعلين في التنمية الاقتصادية المحلية، وتصميم نموذج للحوكمة التشاركية يناسب خصوصية الإقليم ويعزز التعاون بين القطاعات المختلفة.
- تطوير سيناريوهات مستقبلية مختلفة للتنمية الاقتصادية في الإقليم (متفائل، واقعي، متشائم)، وذلك في إطار الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر، وتحليل متطلبات وتدايات كل سيناريو، مما يساعد في وضع خطط بديلة للتعامل مع المتغيرات المستقبلية.
- تعزيز الصناعات التراثية والإبداعية وإثرائها، وتصنيع النباتات الطبية والعطرية، حيث تمتلك محافظات الإقليم فرصاً كبيرة في تطبيق مفهوم الصناعات الإبداعية لتنمية الاقتصاد المحلي، وتعظيم الاستفادة من النباتات العطرية.
- التوجه نحو رأس المال الاجتماعي، باعتباره العنصر الأساسي المحدد للتنافسية، من خلال الاستفادة من اقتصاد المعرفة لاكتساب مهارات معرفية جديدة، فرأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- الأمم المتحدة (2024)، تقرير آفاق الاقتصاد الإبداعي الصادر عن منظمة الأونكتاد، عبر الرابط التالي: <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO>
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2005)، تقرير التنمية البشرية في ماليزيا، عبر الرابط التالي: <https://hdr.undp.org>
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2016)، تقرير التنمية البشرية في ماليزيا، عبر الرابط التالي: <https://hdr.undp.org>
- البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم (2024) عبر الرابط 1 <http://www.fayoum.gov.eg/tourism/>
- البوابة الإلكترونية لمحافظة المنيا (2024)، عبر الرابط التالي <http://minia.gov.eg>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص لعام 2020.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية عام 2022.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي 2022/2021
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي 2022/2021
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023)، مصر في أرقام.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2024)، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي عام 2022.
- الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي (2019)، الضمان الاجتماعي في دول البريكس، تم الاسترداد من <http://ww1.isse.int/ar/brics>
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2014)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- المصري بلال محمد سعيد (2016)، "تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية والدروس المستفادة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين.
- المعهد العربي للتخطيط، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة"، تقرير التنمية العربية لعام 2019.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2022)، مشروع تحديث المخطط العمراني لمحافظة الفيوم.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2022)، مشروع تحديث المخطط العمراني لمحافظة المنيا.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2022)، مشروع تحديث المخطط العمراني لمحافظة بني سويف.
- أحمد سلامي (2019)، "العلاقة بين الادخار والاستثمار في الجزائر مقارنة اقتصادية قياسية في الفترة (1970 - 2016)" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والسياسية، م. 08 ، ع. 01.
- أحمد فريد قبلان (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دار النهضة العربية.
- أحمد محيي الدين محمد التلباني: التجربة الاقتصادية الماليزية "التقويم والدروس المستفادة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، عام 2019.
- أسماء فهمي (2023)، هل يصبح الاقتصاد الهندي نمراً آسيوياً صاعداً؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، [https:// ecss. com. Eg/32611](https://ecss.com.Eg/32611)
- أمل عبد الحميد، منى عبد القادر (2017) اقتصادات عالمية - تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل - دروس مستفادة، الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومي، دراسات دورية، العدد السابع.
- أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل (2012)، نموذج استرشادي لمصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط التالي :
<https://acpss.ahram.org.eg/News/5312.aspx>
- أيمن يوسف ووائل أبو حسن، التجربة النهضوية الهندية قراءة تحليلية نقدية في التطور التاريخي المظاهر المجالات الحيوية المعوقات، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015، ص ص. 125 - 126 .
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2016)، الأجندة الحضرية الجديدة.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2017)، الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023.

- بسام ناصر (2012)، التجربة اليابانية : دراسة في أسس النموذج النهضوي، الرياض ، مركز نماء للبحوث والدراسات.
- بشير محمد شريف (2002)، "دراسة منشورة على موقع إسلام أون لاين، بعنوان الاستثمار في البشر في ماليزيا، عبر الرابط. www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml
- بشير محمد شريف (2008)، "سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- بن حته إلياس (2019)، مشروع الإسلام الحضاري والتجربة التنموية في ماليزيا: دراسة في دور القيم الإسلامية في التنمية، في: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق. برلين، المركز الديمقراطي العربي.
- بن نافله قدور (2005)، ما مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الدولية في التسويق الدولي، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 03.
- بن هكو فاطمة الزهراء، بن عطاء الله عائشة (2023)، استراتيجية تدويل نشاط المؤسسات في ظل تبني سياسة تنويع الصادرات "الاقتصاد الياباني نموذجا"، الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01.
- بو عطية عبدالرزاق (2016)، التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثالث.
- بوشول السعيد، غانية نذير، سعاد جرمون (2019)، التجربة الماليزية في القضاء على الفقر والدروس المستفادة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3.
- بوقوم محمد، معيزي جزيرة (2012)، إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة الجزائر.
- جمال داود سليمان الدليمي (2015)، التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- حاروش نور الدين (2023)، عوامل نجاح النظرية اليابانية داخليًا وأسباب فشلها خارجيًا-نحو مقارنة لبناء نموذج إداري جزائري، جامعة الجزائر، مجلة أبحاث، المجلد 8، العدد 02.
- حسين حمادي (1998)، أسرار الإدارة اليابانية، ط1، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة.

- حسين سعد علي(2004)، "تجربة التنمية الماليزية، دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة، بغداد.
- دينا قاسم (2019)، تخطيط التنمية في الهند نظرة للماضي وآفاق المستقبل "عرض موجز لورقتين بحثيتين"، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد 27، العدد خاص.
- ذكر الرحمن (2017)، "الهند والإصلاح الضريبي"، <https://www.alarabiya.net/ar/politics>.
- رجاء إبراهيم (2006)، "السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا"، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
- رشيد حميد زغير، يوسف أحمد صالح (2013)، التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة "اليابان والهند وماليزيا نموذجًا"، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة آفاق علم الاجتماع، العدد 04.
- رفيف رضا صيداوي (2013)، دروس من التجربة البرازيلية، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان- عبر الرابط. www.academia.edu: www.academia.edu
- رفيقة صباغ (2021)، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، (كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد: 16، العدد: 01.
- رنان مختار وأحمد لعمي (2014)، أثر التحرير المالي والتجاري على توزيع الدخل في الدول الناشئة الأدلة التجريبية من البرازيل، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني.
- روضة جديدي، الزهرة خشبية، عبد الله عياشي(2022)، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على تطور القطاع الصناعي في البرازيل دراسة قياسية لفترة 2017- 2002، مجلة العموم الإنسانية، المجلد 22، العدد: 2.
- زرقين عبود (2014)، قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة، (الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 01.
- زهيرة كاملي (2019)، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا: محددات ومؤهلات، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- زياد أبو الفحم (2008)، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، مؤسسة الثقافة للنشر، الإمارات.

- ستار جبار علاوي (2017) التجربة الهندية: دراسة في النظام السياسي لأكبر ديمقراطية في العالم، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- سحر أحمد حسن (2015) مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا 1991 و2013)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان.
- سميحة سعيد سالم (2003)، أبعاد مقومات الدور الدولي الياباني 1945-1955، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم).
- سمير أبيش، مختار بونقاب (2008)، دراسة التجربة الماليزية في مجال محاربة ظاهرة البطالة الدروس المستفادة، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد: 00.
- شهرزاد بوزيدي وحليمه بعيسي (2021)، معايير التنمية المستدامة المعتمدة في الدول الناجحة واستفادة الدول العربية من تجاربها "دولة اليابان نموذجًا"، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، مجلد 09، العدد 01.
- صالح خويلدات ومعمّر طريش (2016)، قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط: التجربة الماليزية، قراءة الخطط التنموية، نظرة استشرافية 2020، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01.
- طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة (2016)، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، ط. 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عاشور كتوش وحاج قويدر قورين (2008)، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10.
- عائشة منصور حسن (2020)، دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالحرف النسيجية بمحافظة المنيا، (مجلة الفنون التشكيلية والتربية الفنية، المجلد الرابع، العدد الأول).
- عباس داود (2020)، قراءة في تجربة البرازيل في مجال الحد من الفقر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 01.
- عبد الحميد قطوش (2017)، البرازيل تجربتها في مكافحة الفقر وأهم الدروس المستفادة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17.
- عبد المنعم، هبة قعلول سيفان (2019)، اقتصاد المعرفة، ورقة إدارية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات.
- عبدو نوال (2022)، التنمية الاقتصادية في الهند: بين التحديات الداخلية والمتطلبات الاقتصادية الدولية، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية).

- عماد بدر الدين أبو غازي (2020)، رؤى حول واقع ومستقبل الصناعات الإبداعية في مصر، نحو وضع إطار الاقتصاد الصناعات الإبداعية المؤتمر الختامي، عبر الرابط <https://bit.ly/49NkZyq>
- عوض جابر سعيد (2006)، "مهاثير محمد وقضية التعددية العرقية والمجتمع الماليزي في الفكر السياسي"، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.
- فاتح غلاب، فيروز زروخي، عائشة بوتلجة (2019)، تجربه بلدان شرق آسيا في التنمية وتعزيز الثروة- التجربة الصينية، الجزائر، مجله اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 01.
- فايز عبد الهادي وأحمد محمود (2023)، العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق آسيا، (جامعة القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني .
- فائزة كاب (2009)، التجربة الصينية، المركز العربي للمعلومات.
- فتحي السيد عبده وأبو سيد أحمد (2005)، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، جامعة عمر المختار، الإسكندرية.
- فرانسواز لوموان (2010)، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق
- فردوس محمد إبراهيم المشد (2021)، الدور التنموي للدولة في الهند 1991-2015، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- قدور بن نافلة (2005)، ما مدى إمكانية الاستفادة من التجربة اليابانية في التسويق الدولي، (الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 03 .
- قرين ربيع، بوفتش وسيلة (2020)، الإصلاحات الاقتصادية الصينية والماليزية بين فرص النجاح والدروس المستفادة، الجزائر، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون المجلد: 05، العدد : 01.
- كريمة محمد أحمد عبد الحليم (2024)، الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم- دراسة في جغرافية الصناعة، المجلة الجغرافية العربية
- محافظة الفيوم، الدليل الإحصائي السنوي، أعداد 2021 و2024
- محافظة المنيا (2022)، مكتب خدمة المستثمرين - دليل المستثمر.
- محافظة المنيا (2024)، الدليل الإحصائي السنوي.
- محافظة بني سويف (2024)، الدليل الإحصائي السنوي .
- محافظة بني سويف (2024)، تقرير استراتيجية التنمية المحلية لمحافظة بني سويف.

- محسن زوييدة، بن الزين حمزة، بن علال بلقاسم (2018)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة : استعراض التجربة اليابانية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02.
- محمد صادق إسماعيل (2014)، التجربة الماليزية (مهاثير محمد والصحة الاقتصادية)، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- محمد على الأعور (2007)، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بنغازي، ليبيا.
- محمد فايز فرحات (2001)، "الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند"، (مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 146).
- محمود جاسم الصميدعي (2000) مدخل التسويق المتقدم، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمود خليفة جودة محمد (2024)، القيادة السياسية في البرازيل وأثرها على الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، عبر الرابط <https://democraticac.de/>
- مرزق سعد، حاشي نوري، زيان نورة (2022)، دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية الاقتصاديات" دراسة تحليلية للتجربة اليابانية"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 22 ، العدد: 10.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2023)، وصف مصر بالمعلومات، الإصدار 13.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2023)، تقرير "قرى مصرية متميزة.. نماذج رائدة ونقاط مضيئة"، عبر الرابط <https://bit.ly/4gNpjA9>
- مروة محمد عبد المجيد وشاهين شريف كامل (٢٠٢١). الصناعات الثقافية والإبداعية في مصر أوضاعها ومستقبلها في القرن الحادي والعشرون المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم
- ملال شرف الدين (2022)، التجربة البرازيلية كنموذج لترقية التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي، الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01.
- منى طواهرية وعائشة قادة بن عبد الله (2022)، التجربة التنموية الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربياً، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد: 5 العدد: 1.
- مهاثير محمد (2004)، "الموسوعة"، المجلد الثاني، دار الكتاب المصري، القاهرة.
- موقع رئاسة الجمهورية (2019)، الدستور المصري المعدل، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية- عبر الرابط التالي/ <https://www.presidency.eg/media/>

التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

- موقع هيئة التنمية الصناعية الماليزية (2011).
- نبهان عثمان(2017)، التجربة الصينية في التنمية، من خلال الرابط التالي :
<https://bit.ly/4fGO017>.
- نهى عزت (2018)، دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق أهم النباتات الطبية والعطرية بمحافظة الفيوم،
المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28- العدد الثاني
- نهى عزت وياسين عبد التواب (2018)، اقتصاديات الاستزراع السمكي بمحافظة الفيوم، المجلة
المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28- العدد الثالث
- هدى ميتكيس (2011)، "قضايا الإصلاح في ماليزيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية جامعة القاهرة .
- هيئة التنمية الماليزية، الاستثمار في ماليزيا 2010، من خلال الرابط التالي :
<https://www.mida.gov.my/>
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (2017)، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية
مصر 2052، <https://gopp.gggid.com/>
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (2021)، السياسة الوطنية الحضرية لمصر 2020،
<https://gopp.gggid.com/>
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)، مؤشر تنافسية المحافظات المصرية، من خلال الرابط
التالي. www.mped.gov.eg :
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2023)، المرتكزات الأساسية بخطة (2022/ 2023 - 2025/
2026)، من خلال الرابط التالي. www.mped.gov.eg :
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2023)، تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن الاستثمارات
الحكومية المستهدفة لتنمية محافظات الصعيد بخطة العام المالي 2023 / 2024، الهيئة العامة
للاستعلامات، عبر الرابط <https://bit.ly/4gaBE1x> :
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2023)، رؤية مصر 2030 النسخة المحدثة،
www.mped.gov.eg.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2023)، المراجعة الطوعية المحلية
لمحافظة الفيوم، من خلال الرابط التالي. www.mped.gov.eg :

- وزارة التربية والتعليم الماليزية (2017)، خطة التعليم في ماليزيا (2013-2025)، مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي. الجزء الأول، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- وزارة التنمية الزراعية البرازيلية (2012)، برنامج القضاء على الجوع التجربة البرازيلية، ترجمة إلى اللغة العربية: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، روما، إيطاليا، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية.
- وزارة التنمية الزراعية البرازيلية، منظمة الأغذية والزراعة (2012)، برنامج القضاء على الجوع، التجربة البرازيلية، روما، إيطاليا.
- وزارة التنمية المحلية والمعونة الأمريكية (2020)، استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة بني سويف.
- وسام عبدالفتاح سليمان (2019)، الدروس المستفادة من تجربة دول شرق آسيا في تنمية الصادرات، جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثاني.
- وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد (2012)، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.. سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون.
- وفاء لطفي (2021)، دور الجهاز الإداري في تحقيق التنمية في الصين: واقع ورؤية استشرافية، (جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 12).
- وفاء لطفي (2011)، السياسات التنموية في ماليزيا، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 4.
- وفاء لطفي (2023)، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجًا مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد: 24 ، عدد رقم 1.
- وليد إبراهيم حديفة (2015)، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة (الاقتصاد الهندي نموذجًا)، رسالة دكتوراه. جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية.

ثانيًا - المراجع باللغة الإنجليزية:

- A. Pires, R. da, M. Pertoldi, J. Edwards, F. Barbara Hegyi, (2014), Smart Specialisation and Innovation in Rural Areas, Institute for Prospective Technological Studies, Seville , <https://scholar.google.com/>
- Ansell, A. (2011), Brazil's Social Safety Net Under Lula,. Brazil: Center for global education, the university of Puerto rico.
- Asiapacific- Economic cooperation (2016), Support for Japanese SME Overseas Business Development, Japan.

- Baller, S. Dutta, S. and Lanvin, B, (2016). «The Global Information Technology Report (GITR): Innovating in the digital economy, INSEAD.» Geneva, Switzerland.: Johnson Cornell University, and the World Economic Forum (WEF).
- Butler et al., (2015), J.R.A. Butler, R.M. Wise, T.D. Skewes, E.L. Bohensky, N. Peterson, W. Suadnya, Y. Yanuartati, T. Handayani, P. Habibi, K. Puspadi, N. Bou, D. Vaghelo, W. Rochester Integrating top-down and bottom-up adaptation planning to build adaptive capacity: a structured learning approach, <https://www.scopus.com/>
- Clark, G., Huxley, J. & Mountford, D. (2010), Organising Local Economic Development: The Role of Development Agencies and Companies, OECD Publishing, Paris.
- Ceruti, M., Williams, A. and Bedford, D. (2019), "Building Knowledge Capacity for a Knowledge Economy", Translating Knowledge Management Visions into Strategies (Working Methods for Knowledge Management), Emerald Publishing Limited. <https://0810bihdu-1105-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/978-1-78973-763>
- Dax et al., (2016), T. Dax, W. Strahl, J. Kirwan, D. Maye, (2016), The Leader programme 2007–2013: enabling or disabling social innovation and neo-endogenous development? Insights from Austria and Ireland, Eur. Urban Reg. Stud., 23, <https://journals.sagepub.com/>
- Ehsan Javanmardi (2023), Exploring the Challenges to Sustainable Development from the Perspective of Grey Systems Theory, <https://doi.org/10.3390/systems11020070>
- Evoh, C.J., Byalusago Mugimu, C. and Chavula, H.K. (2014), "Knowledge Production in the Knowledge Economy: Higher Education Institutions and the Application of Innovations in ICT for Capacity Development in Africa", The Development of Higher Education in Africa: Prospects and Challenges (International Perspectives on Education and Society, Vol. 21), Emerald Group Publishing Limited. <https://0810bihdu-1105-y-https-doi-org>
- Government of Malaysia (2017), Malaysia sustainable development goals volentery national Review 2017, Height level political forum .Economic planning Unit..
- Government of malizia (2021), getting formal education. In site :<https://www.malaysia.gov.my/>.
- IBEF., (2022), Ministry of Commerce and Industry- <https://www.commerce.gov.in/>

- IBP, I. (2016), Brazil Export-Import, Trade and Business. Seattle, Washington: Amazon France.
- Juan E. Santarcangelo, D. S. (2018). Industrial Policy in Argentina, Brazil, Chile and Mexico: a Comparative Approach,. Revue Interventions économiques.
- Kliass, P. (2011), Lula's Political Economy: Crisis and Continuity, . Brazil: Center for global education, the university of Puerto rico.
- Lael Brainard, L. M.-D. (2009), Brazil as an Economic Superpower ? Washington: The Brookings Institution.
- Lessem, R. & Schieffer, A. (2010), Integral economics: Releasing the Economic Genius of Your Society. Farnham, Surrey, England: Gower publishing.
- Management Study HQ (2020), What is a Competitive Advantage?
- Naoki Izumi (2015), Japan's Policies for Small and Medium Enterprises, Embassy of Japan in South Africa.
- Nations, U. (2017). Sustainable development goals. SDGs Promotion Headquarters.
- Nazmi, N. (2015). Economic Policy and Stabilization in Latin America. New York,,: published by Routledge.
- OECD (2016),Promoting inclusive growth through better regulation:The role of regulatory impact assessment, OECD Regulatory Policy Working Papers No. 3, <https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/>
- Paolo Pigorini. (2014). From Brazil's multinationals, important lessons about geographic expansion. Rio de Janeiro, Brazil: Strategy.
- Philip Arestis, L. F. (2020). Assessing the economic policies of President Lula in Brazil : Has fear defeated hope ? Assessing the economic policies of President Lula in Brazil :Has fear defeated hope ? USA, Centre for Brazilian studies, Working Paper Number CBS-81-07, USA,,: University of Oxford.
- Ramesh Singh (2013), Indian economy and its contradictions, fifth edition (United States: Princeton University press.
- S. Conti, P. Giaccaria (2009), Local Economic Development, in International Encyclopedia of Human Geography, <https://www.sciencedirect.com/science/>
- S.Demurger and G.Chang (2002),"Geography, Economic Policy, and Regional Development in China NBER Series,No.8897.
- Sebeka Plaatjie (2014), Local Economic Development: A Conceptual Re-Articulation, Journal of Economics and Behavioral Studies 6(8), In site : <https://www.researchgate.net/>
- Simon White (2022), Local Economic Development, <https://www.simonwhite.au/local-economic-development/>

- Singh, Ramesh (2013), Indian economy and its contradictions. fifth edition . United States: Princeton University press
- Taylor and de Loë, B. Taylor, R.C. de Loë (2012), Conceptualizations of local knowledge in collaborative environmental governance, <https://www.scopus.com/>
- The Center of International Financial Management. (2017), The Top 20 Brazilian Multinationals: A Long Way Out of the Crises. São Paulo, Brazil
- UNCTD (2004), "World Investment Report".
- UN-Habitat (2017), New Urban Agenda, <https://unhabitat.org/ar/> University of Cambridge (2020), Porter's Generic Competitive Strategies.
- Veiga, P. d. (2004). Foreign Direct Investment in Brazil : regulation, flows and contribution to development. Brazil.
- Vikas Vasal (2020), "MSMEs : the growth engines of the Indian economy, "date of publication 20/08/2020 on the link: <https://www.livemint.com/news/>.
- World Bank (2022), World Development Indicators database, In site: <https://documents.worldbank.org/ext/en/home>
- World Bank (1996), "World Development Report 1996, From Plan to Market ", oxford University Press, New York.
- World Bank Group (2006), Local economic development: a primer developing and implementing local economic development strategies and action plans, <https://documents.worldbank.org/ext/en/home>
- World Economic Forum (2023), Annual Report 2022-2023, <https://www.weforum.org/>
- World economic forum (2019), "Future of consumption in fast-growth consumer market: India, "statistical report 2019.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استمارة استبانة حول رؤية الكوادر التنفيذية المحلية (رؤساء المراكز/المدن)

في إطار قيام معهد التخطيط القومي بإجراء بحث عن التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية، يهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع آراء كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين الاقتصادي والتحديات المرتبطة بتنمية الاقتصاد المحلي من خلال التعرف على البيئة الداعمة للأعمال المحلية، من خلال التعرف على السياسات والممارسات التي تعوق تنمية الأعمال المحلية، وتحديد الفرص الرئيسية والقضايا التي تواجه مناخ الأعمال المحلية، علمًا بأن بيانات الاستبانة والآراء الواردة فيها سرية ولن تستخدم إلا في أغراض الدراسة دون الإشارة لأسماء من قاموا بالإجابة على الاستبانة.

البيانات الأساسية					
الاسم (اختياري)					
المحافظة					
جهة الوظيفة					
الوظيفة					
رقم الهاتف المحمول (اختياري)					
أولاً: حالة الاقتصاد المحلي:					
اختار الوصف المناسب لوصف التطور في الاقتصاد المحلي بمراكز المحافظة خلال السنوات الخمس الماضية مع التبرير وفي أي قطاعات؟					
نمو سريع	نمو متوسط	نمو بطيء	مستقر	انخفاض متوسط	انخفاض شديد
وفقاً للأهمية، ما هي الأكثر ثلاثة قطاعات زراعية / صناعية / خدمية سرعة في النمو في المركز/ المحافظة؟ وفقاً للأهمية، (ما القطاعات الثلاثة الأكثر سرعة في النمو في المركز/ المحافظة؟) (زراعية / صناعية / خدمية) 1- 2- 3-					
من وجهة نظرك، ما هي الأكثر ثلاث قطاعات زراعية / صناعية / خدمية التي تتدهور في المركز/ المحافظة؟ (من وجهة نظرك، ما القطاعات الثلاثة الأكثر تدهوراً في المركز/ المحافظة؟) (زراعية / صناعية / خدمية) 1- 2- 3-					
ما هي الأكثر ثلاثة مزايا داعمة - جاذبة للمستثمرين في المركز/ المحافظة ؟ (3 نقاط قوة) ما المزايا الثلاث الداعمة - الجاذبة للمستثمرين في المركز/ المحافظة؟ (3 نقاط قوة) 1- 2- 3-					
وفقاً للأهمية، ما العيوب الثلاثة الأكثر سوءاً في المركز/ المحافظة ؟ (3 نقاط للضعف) 1- 2-					

التممية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد

-3-					
ثانيًا: بيئة الأعمال المحلية:					
ما العناصر التي تؤثر على كفاءة تشغيل المشروعات ونموها في المركز/ المحافظة:					
5	4	3	2	1	العناصر
					البنية الأساسية
					الطرق والنقل البري
					السكك الحديدية
					نظام تخطيط الأراضي
					توفر التيار الكهربائي واستقراره
					توفر المياه اللازمة للتشغيل
					التخلص من المخلفات
					توفر خدمات الاتصالات والإنترنت
					الخدمات العامة
					إدارة الضرائب
					تراخيص المشروعات وتصاريح التشغيل
					توفر الخدمات البنكية والمالية والتأمينية
					حماية الشرطة والإطفاء
					جودة الحياة
					نظام التعليم
					الخدمات الصحية
					توفر الفنادق وقاعات المؤتمرات
					وسائل الراحة والترفيه
					انتشار الجريمة والسرقات
					تكاليف الحصول على الخدمات
					أخرى
					الافتقار إلى وجود الأفراد المؤهلين
					الجمارك واللوائح التجارية
					الفساد والمدفوعات غير الرسمية
					القدرة على الحصول على التمويل وتكلفته
					توفر الخدمات الداعمة للمشروعات
ما الإجراء الأكثر طلبًا من أصحاب المشروعات الذي يمكن أن تقدمه المحافظة / المركز لدعم المشروعات القائمة وتوسيعها:					
5	4	3	2	1	الإجراء
					توفير التدريب والخبرة للمشروع
					تحسين الإجراءات للمشروعات
					توفير المعلومات لتطوير المشروع
					تحسين البنية الأساسية الداعمة للمشروع
					إصلاح الإجراءات والحصول على الموافقات
					توفير التمويل ودعم عملية التسويق
بناء على خبرتك، إلى أي مدى كان الدعم المقدم في مراكز المحافظة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة جيدًا، ومن المسؤول عنه؟					

ثالثاً: الإطار المؤسسي المعني بالتنمية الاقتصادية المحلية		
ما الإدارات الحكومية المحلية (بالمحافظة/ المركز) التي تتعامل مع التنمية الاقتصادية المحلية؟		
ما الإدارات الحكومية المحلية (بالمحافظة/ المركز) الأكثر تأثيراً بالإيجاب على تطوير المشروعات الخاصة؟		
ما الإدارات الحكومية المحلية (بالمحافظة/ المركز) الأكثر تأثيراً بالسلب على تطوير المشروعات الخاصة؟		
ما أدوار الجهات المشار إليها في الجدول فيما يتعلق بالإطار التنظيمي للتنمية الاقتصادية المحلية بالمركز/ المحافظة:		
الجهة	الدور / الاختصاص / المسؤوليات	
رئيس المركز (المدينة)		
إدارة التنمية الاقتصادية المحلية بديوان المحافظة		
إدارات الإنتاج / التنمية الاقتصادية بالمركز		
إدارات التراخيص / التخطيط العمراني		
إى إدارات أخرى معنية تذكر		
رابعاً: خطة التنمية الاقتصادية المحلية:		
هل لدى المركز/ المحافظة خطة تنمية اقتصادية معلنة رسمياً؟	نعم	لا
في حالة الإجابة بنعم، هل يتم العمل بها؟	نعم	لا
هل يتم تحديثها بشكل مستمر؟	نعم	لا
في الختام، من وجهة نظرك، اذكر ثلاثة أشياء يمكن تنفيذها للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي في المركز/ المحافظة ؟		
-1		
-2		
-3		

تم الاستعانة بدليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي الصادر عن مدن التغيير والبنك الدولي وبيروتلزمان ستيفتاج، 2004

ملحق رقم (2)

استمارة مقابلات مفتوحة

لقياس آراء كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين الاقتصادي

" بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد "

تتضمن استمارة المقابلات المفتوحة، ستة محاور تتعلق بقياس آراء كوادر الأجهزة التنفيذية المحلية عن متطلبات التمكين الاقتصادي، والتحديات المرتبطة به من خلال التعرف على البيئة الداعمة للأعمال المحلية، والسياسات والممارسات التي تعوق تنمية الأعمال المحلية، وتحديد الفرص الرئيسة، والقضايا التي تواجه مناخ الأعمال المحلية، لكي تساعد هذه النتائج في إمداد متخذي القرار بنموذج " خارطة طريق " للنهوض بالاقتصاد المحلي يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات في ضوء النماذج المحلية والدولية الناجحة. بالتطبيق على عينة الدراسة "محافظة بني سويف" كدراسة حالة عن إقليم شمال الصعيد، وذلك في إطار تساؤلات البحث، وتتضمن المحاور التالية:

أولاً- محور الإدارة المحلية: (تنفيذيين - الوحدة الاقتصادية)

- ما التخصيصات والمسؤوليات المختلفة للأطراف العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والاستدامة في محافظات إقليم شمال الصعيد؟ (الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، قادة فاعلين)
- ما دور الإدارة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية؟
- ما التحديات التي تواجه الوحدات المحلية في إقليم شمال الصعيد ؟
- ما العوامل التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة؟
- ما الفرص والتحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد المحلي في شمال الصعيد؟ (الفقر، البطالة، غياب الأيدي العاملة، ضعف الخدمات، الهجرة)، وما الدور الذي يمكن أن تشاركه الحكومة في دعم التنمية الاقتصادية؟
- ما الآثار السلبية والإيجابية للسياسات الاقتصادية السابقة المتعلقة بالتنمية المحلية في المنطقة؟
- ما الجهات الحكومية الحالية التي تخطط للتنمية الاقتصادية في شمال الصعيد؟ وما مدى فعاليتها؟
- كيف ترون دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؟
- ما العناصر اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للأعمال لجذب المستثمرين والأجانب ودعم الاستثمارات الوطنية وما طرق تحسين هذه البيئة وفقاً لتطلعات المستقبل والأسواق العالمية؟
- كيف يمكن تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية المحلية والمستوى الوطني؟
- هل نحن جاهزون للتطور الاقتصادي في المنطقة؟
- هل يمكن إعداد نموذج للنهوض بالاقتصاد المحلي، يتضمن تحديد الأدوات اللازمة لتشخيص الاقتصاد المحلي، ومصفوفة الأدوار والمسؤوليات؟
- كيف يمكن تصميم مصفوفة الأدوار والمسؤوليات بين الفئات المختلفة بالتنمية؟
- هل هناك فرص اقتصادية متاحة لجميع سكان المحافظة؟ وما العوامل التي تحد من فرص العمل وريادة الأعمال في المناطق المحرومة؟

- كيف تساهم (الطرق، النقل، الاتصالات) في التنمية الاقتصادية المتوازنة؟ وما أوجه القصور في هذا المجال؟
- هل يتم تقديم الخدمات الحكومية بشكل عادل (الصحة، التعليم) في جميع أنحاء المحافظة؟ وما ضرورة لعدم البدء في تقديم هذه الخدمات؟

ثانيًا - محور العدالة المكانية للتنمية الاقتصادية

- ما العوائق التي تحول دون الوصول العادل للخدمات في المناطق الأكثر تهميشًا؟
- كيف يوجد الفارق المكاني في فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وفرص العمل على مستوى المحافظات الثلاثة؟
- كيف يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان العدالة المكانية؟
- ماذا يعني التوافق بين التنمية الاقتصادية المحلية والعدالة المكانية؟ وكيف يمكن أن تساهم العدالة المكانية في تحقيق تنمية اقتصادية فعالة؟
- هل يوجد تفتت لعملية التنمية مكانيًا وهدر للموارد الطبيعية والبشرية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وعدم استخدام مفهوم "المجمعات وسلاسل القيمة" كأساس للتخطيط القومي والإقليمي والمحلي للمساهمة في زيادة التكامل بين المدن ورفع مساهمتها في النشاط الاقتصادي؟
- كيف يمكن الحصول على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الإقليم لتنميتها؟
- كيف يمكن تحقيق العدالة المكانية في استثمار الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية؟
- كيف يمكن تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى العدالة المكانية؟
- ما الآثار الإيجابية للعدالة المكانية على التنمية الاقتصادية؟
- ما أفضل الممارسات العالمية التي يمكن تطبيقها في التقدم نحو الأمام لتعزيز التنمية الاقتصادية؟

ثالثًا - محور المنافسة العالمية للتنمية المحلية:

- كيف أثرت العولمة على التنمية الاقتصادية المختلفة في شمال الصعيد (الزراعة، الصناعة، الخدمات)؟
- ما التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي نتيجة للعولمة؟
- كيف يمكن لشمال الصعيد أن يرتبط بسلاسل القيمة العالمية في الغد الواعد (مثل الزراعة، الصناعة، السياحة)؟
- ما تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم شمال الصعيد؟
- ما العوامل التي تحد من قدرة المنطقة على المنافسة على المستوى العالمي؟
- ما الصناعات والقطاعات الواعدة في التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة التي يمكن أن تساهم في المنافسة في الأسواق العالمية للإقليم؟
- كيف يمكن دمج الأهداف العالمية في نموذج خريطة الطريق؟
- كيف يمكن دمج الاقتصاد المحلي في إقليم شمال الصعيد في فئات القيمة العالمية؟ وما الصناعات اليدوية التي تتمتع بإمكانية الحصول على درجة عالية من الاهتمام في هذه المنطقة؟
- كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز التسويق الإلكتروني للمنتجات المحلية ووصولها إلى التنوع العالمي؟ وما التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في هذه المحافظات؟
- كيف يمكن أن تساهم في تأسيس التكنولوجيا الحديثة وتبنيها في الشركات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبرى في إقليم شمال الصعيد؟ وما الأدوات التي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفرها لدعم هذه الطريقة؟

رابعًا - محور دور المنظمات والفاعلين المحليين

- ما الوضع الراهن للقطاع الخاص في شمال الصعيد؟
- ما دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في شمال الصعيد؟
- ما التحديات التي تواجه القطاع الخاص في شمال الصعيد، أو على حسب كل محافظة (بني سويف، المنيا، الفيوم) ؟
- ما الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبرى؟
- كيف يمكن بناء شراكات فعالة بين القطاع العام والخاص لدفع عجلة التنمية؟
- ما الحوافز التي يجب تقديمها للقطاع الخاص لجذب الاستثمارات وتشجيعها؟
- ما دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية المحلية؟ وما خياراته في هذا وكيف؟
- كيف يتم تمكين المجتمع المدني وزيادة الدعم اللازم له؟

خامسًا - محور الذكاء الاصطناعي:

- كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لرسم خرائط دقيقة للفرص الاقتصادية المتاحة في إقليم شمال الصعيد؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه البنية التحتية للإنترنت والخدمات الأساسية في المناطق المحرومة بإقليم شمال الصعيد؟ وكيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون بشكل متكامل في تخطيط نماذج الأرقام العصبية أكثر تكاملية؟
- ما العوامل التي تعوق جذب الاستثمارات إلى المناطق المحرومة؟ وكيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تصميم حوافز استثمارية جاذبة وتقديم تدابير تنظيمية؟
- كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم جهود تطوير رأس المال البشري في المناطق المحرومة من خلال توفير برامج تعليم وتدريب مخصصة؟ وما الالتزامات لهذا التنفيذ على النمو الاقتصادي المحلي؟

سادسًا - محور نموذج "خارطة الطريق"

- ما الأولويات الرئيسية التي يجب التركيز عليها في خارطة الطريق للنهوض بالاقتصاد المحلي؟
- كيف يمكن تحديد هذه الأولويات بشكل مدروس؟
- ما الخيارات المستقبلية للنموذج؟
- كيف يمكن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه النتائج؟
- كيف يمكن ضمان مشاركة جميع العاملين في مجال التنمية في ابتكار الطريقة الخاصة بالخارطة؟
- ما التدابير الملموسة اللازمة للنموذج؟ (الاستثمارات في شبكة الإنترنت، دعم المشروعات الصغيرة والكبرى، تطوير رأس المال البشري، تسهيل البيئة الاستثمارية)
- كيف يمكن الحصول على التكنولوجيا الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي) في تحليل البيانات الاقتصادية؟
- ما التشريعات التي يجب توفيرها لدعم التنمية الاقتصادية المحلية في الإقليم؟
- ما دور الدولة في تطوير المعلومات وتوفير الخدمات الأساسية في إقليم شمال الصعيد؟
- ما التغييرات التي يجب أن تقوم بها الحكومة المحلية والمركزية لدعم التنمية الاقتصادية؟
- ما تلك الأدوار التي يمكن أن يلعبها الأكاديميون والباحثون في دعم الإبداع والابتكار في التنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن تقييم أداء خارطة الطريق؟ ما المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز؟

Abstract

The study of local economic development between spatial justice and global competitiveness (applied to the North Upper Egypt region) aimed to prepare a methodology (roadmap) to enhance local economic development, as a vision and strategic goal based on achieving a qualitative shift in local development at the level of the North Upper Egypt region that is integrated with the state's sectoral plans, to accelerate the development process with its social and economic aspects, in order to improve the quality of life and enhance comprehensive growth in cooperation with development partners.

The study reached several results that confirmed: the importance of economic development relying on historically specific development paths, and responding to humanity, the natural environment and society, with special attention to location and spatial information systems to enhance the local economy and increase its competitiveness, in light of the effects of globalization and digitization, and the necessity of returning to villages and cities to rely on economic activities that are most suitable for the local environment, with the use of appropriate technology, to achieve spatial justice and local competitiveness, and to work on the existence of an institutional framework and a will for change, to ease restrictions on the practice of business activities, and that the path to local economic development requires preparing an investment climate to enhance the business environment and competitiveness for private sector growth, improve the competitiveness of industrial sectors and small and medium enterprises, support creative industries, and manufacture medicinal and aromatic plants.

The study presented several recommendations that emphasized: the necessity of reformulating the concept of "local administration" and replacing it with the concept of "local development", so that this concept responds to humanity from the perspective of social justice, and attention to the spatial dimension in economic development, to confront the effects of globalization and digitization, and working to formulate a legislative framework with a law to enhance the spatial information infrastructure, for its important role in strengthening the local economy and increasing its competitiveness, and establishing a legal framework for local economic development, which includes rules and regulatory frameworks that respond to the needs, capabilities and actual resources available for economic development, and stimulating economic activities based on local data and the connection between rural and urban areas, and enhancing and enriching heritage and creative industries, and manufacturing medicinal and aromatic plants, and moving towards social capital, as it is the basic element that determines competitiveness, by taking advantage of the knowledge economy to acquire new cognitive skills, as knowledge capital is the element that determines competitiveness.

Keywords:

Local development - local administration - local economic development - competitiveness - creative industrie

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فحج النور	
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبات مواجهته (1970/69 - 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970-1976)	أغسطس 1979	د. مزى ذكي	
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1970-1978)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشراوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. فونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون

14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. مورييس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985		
16	الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 - 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. مورييس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهمي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	أ.د. احمد عبد الوهاب برانيه	أ.د. بركات أحمد الفراء، أ.د. عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم وآخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون

28	الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحية	
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د. علا سليمان الحكيم	
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى محمد صالح	
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، د. حامد إبراهيم وآخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن ابراهيم	

40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفراء، د. هدى محمد صالح وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عربي	
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيح والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن ابراهيم	
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وآخرون
48	دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفراء وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات	سبتمبر 1990	د. حسام محمد	د. محمد عبد المجيد

	الرأسمالية في مصر		مندور	الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د. عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسيادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري (مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. مجدي محمد خليفة	
62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفى
63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون

64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفراء، د. هدي صالح النمر وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتاح الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتاح الكفراوي وآخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	مكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. أماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين خير الله	
70	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج (1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوى محمد مرسى، د. مجدي محمد خليفة وآخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم حسن العيصوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحى الحسيني	

	خليل			
75	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د. عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفراء وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيري المرحلة الاولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. إجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	نوفمبر 1993	د. أماني عمر	د. عفاف فؤاد، د. صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر محمد دياب وآخرون
85	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون

87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء احمد عبد الله	
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز عيد	
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى صلاح	
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمات (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفى أحمد مصطفى، د. سلوى محمد مرسى وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د. فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد

99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي	وآخرون
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وآخرون	
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996			
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون	
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفراء، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون	
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون	
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج	
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون	
107	الأبعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود	
108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون	
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون	
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون	
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى	

الدسوقي وآخرون			اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	
د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفى	د. هدي صالح النمر	فبراير 1998	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	112
د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون	د. سعد طه علام	فبراير 1998	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	113
د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون	د. اجلال راتب	مايو 1998	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	114
د. حسام مندرة، د. امانى عمر زكي عمر وآخرون	د. محرم الحداد	يونيو 1998	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	115
د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون	د. وفاء احمد عبد الله	يونيو 1998	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن 21	116
د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون	د. ابراهيم العيسوى	يونيو 1998	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	117
د. محمد سمير مصطفى، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون	د. عبد القادر دياب	يوليو 1998	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	118
د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون	د. سعد طه علام	سبتمبر 1998	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	119
د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون	د. سيد محمد عبد المقصود	ديسمبر 1998	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	120
.....	د. ايمان احمد الشربيني	ديسمبر 1998	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (1601)	121
د. أمانى عمر، د. سمير ناصر وآخرون	د. عبد الله الداعوشى	ديسمبر 1998	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	122

123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيري في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة ابراهيم د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر 1998	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد محمد عبد المقصود
126	الآفاق والإمكانات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. هدى النمر، د. عماد مصطفى وآخرون
127	إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. دسوقي حسين عبد الجليل - د. زينات محمد طباله وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادي " توشكى "	يونيو 2000	د. السيد محمد عبد المقصود
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون

136	الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزة عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفى عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وآخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير 2002	د. عزة عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر	مارس 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون

			(مرحلة ثانية)	
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي " الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفى أحمد مصطفى
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاضد أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د. وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 - 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العنين	
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفى وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينبات طبالة وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزة عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفى حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزة عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. امانى عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون

161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وآخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي "دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبية وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر "بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وآخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفى أحمد مصطفى، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر "التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون

173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو 2003	د. عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د. مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرفاوي، د. سيد حسين وآخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعي - التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام المنذور

د. فادية عبد السلام وآخرون			لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحة - سوق البرمجيات"	
.....	د. محرم الحداد	يناير 2005	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " سوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمنت"	185
.....	د. لطف الله امام صالح	أغسطس 2005	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	186
د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون	د. عبد الحميد سامي القصاص	يونية 2006	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	187
د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وآخرون	د. علا سليمان الحكيم	يونية 2006	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	188
د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون	د. محمود عبد الحى	يونيه 2006	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية () الواقع وإمكانات التطوير)	189
د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون	د. فاديه محمد عبد السلام	يونيه 2006	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	190
د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون	د. هدى صالح النمر	يونية 2006	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	191
د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيى وآخرون	د. نفيسة ابو السعود	يونية 2006	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	192
د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل	د. نفيسة ابو السعود	يونية 2006	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	193
د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون	د. محرم الحداد	يونية 2006	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	194
د. عبد القادر حمزة	د. عبد القادر	يونية 2006	السوق المصرية للغزل	195

196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للمصادر المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. محمد الكفراوي وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤثراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس 2007	د. إبراهيم العيسوي	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس 2007	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس 2007	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون

208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 - 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيق د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 - 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون

221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات في مصر 2012 - 2032	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقي عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر 2010	د. خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الرزاق جلى د. زينات محمد طبالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. إبراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. منى عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2010/2011	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. إبراهيم العيسوي	د. سهير أبو العنين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. إبراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفين كمال وآخرون

233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د.اماني حلمي الرئيس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوة د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للمقح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب يرانية وآخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربيني	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيق وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. محمد عبد الشفيق وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد محمد ابو الفتوح	

	الكفراوي			
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيق وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء - الأسباب - جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة- د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى عبد العال دسوقي	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د. محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون

258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر "دراسة حالة" "معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسى وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين د. نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر 2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر - سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة- (2016 - 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقي	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار

التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/2030			د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس 2016	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس 2016	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس 2016	د. محمد عبد الشفيق عيسى، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر - الحقوق والواجبات	أغسطس 2016	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر 2016	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر 2016	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبي وآخرون
276	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو 2017	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو 2017	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو 2017	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في	أغسطس 2017	د. هدى صالح د. علاء الدين زهران

د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون	النمر		مصر	
د. خضر عبد العظيم أبو قورة - د. محرم صالح الحداد وآخرون	د. دسوقي عبد الجليل	أغسطس 2017	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	280
د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون	د. حنان رجائي عبد اللطيف	سبتمبر 2017	المسؤولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	281
د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون	د. عبد القادر دياب	سبتمبر 2017	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	282
د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع	سبتمبر 2017	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	283
د. سحر البهائي د. حنان رجائي وآخرون	د. حسام نجاتي	أكتوبر 2017	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	284
د. ممدوح الشرقاوي د. محمد نصر فريد وآخرون	د. إيمان أحمد الشربيني	ديسمبر 2017	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	285
د. دسوقي عبد الجليل د. محمد عبد الشفييع	د. محرم صالح الحداد	ديسمبر 2017	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	286
د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي	د. محمد سمير مصطفى	ديسمبر 2017	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادي وقحالة البيئة	287
د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون	د. هدى صالح النمر	يونيو 2018	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	288
د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون	د. محمد ماجد خشبة	يونيو 2018	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	289
د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون	د. أماني حلمي الريس	يونيو 2018	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	290
د. حجازي الجزار د. محمود عبد الحى صلاح	د. فادية عبد السلام	يوليو 2018	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	291

وآخرون				
د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون	د محرم الحداد	يوليو 2018	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	292
د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون	د سمير عريقات	يوليو 2018	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	293
د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون	د. دسوقي عبد الجليل	أغسطس 2018	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	294
د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون	د. سمير مصطفى	سبتمبر 2018	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	295
د. محمد سمير مصطفى، د. سحر إبراهيم البهائي وآخرون	د. نفيسة أبو السعود	سبتمبر 2018	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	296
د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون	د. حجازي عبد الحميد الجزائر	سبتمبر 2018	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	297
د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون	د. عبد القادر دياب	أكتوبر 2018	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	298
د. محمد عبد الشفيق د. مجدى خليفة وآخرون	د. نجلاء علام	أكتوبر 2018	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	299
د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون	د. إيمان الشربيني	ديسمبر 2018	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	300
د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون	د. محمد حسن توفيق	فبراير 2019	دور العناقد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر - بالتطبيق على محافظة دمياط	301
د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون	د. سلوى محمد مرسى	يونيو 2019	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	302
د. سهير أبو الغنين ، د. أحمد ناصر وآخرون	د. حجازي عبد الحميد الجزائر	يوليو 2019	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	303

304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس 2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس 2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون
307	نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 - حالة مصر	أغسطس 2019	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب يرانيه د. بركات أحمد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د. دسوقي عبد الجليل أ.د. عزة عمر الفندري وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتركيز على الذكاء الاصطناعي: AI - وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د. امانى الرئيس وآخرون

316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيق وآخرون
320	المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص- التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق أ.د. زلفى شلبي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003-2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي - الإمكانيات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيق	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر - محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشرفة - مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الرئيس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق

328	الخدمات في مصر			د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلي	يوليو 2022	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازي الجزار	د. وفاء مصلحي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة الفندري	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيق	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون
342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الرئيس وآخرون

343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة - خبرات دولية ووطنية مقارنة	إبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندري وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر البهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	ابريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود
350	دور التقنيات الزراعية الحديثة وتطبيقاتها في تعزيز استدامة الزراعة والغذاء في مصر "التحديات والفرص"	ابريل 2024	أ.د. هدى النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر - بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	ابريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى	ابريل 2024	أ.د.أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
353	حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	ابريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع

354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	أبريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الرئيس د. يحيى حسين
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	أبريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	إبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينبات طبالة وآخرون
358	التغيرات المناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للآثار وسياسات وآليات المواجهة	يناير 2025	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران أ.د. خالد عطية وآخرون
359	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	يناير 2025	أ.د. سحر البهائى	أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفراء وآخرون
360	دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030	يناير 2025	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. حسين صالح وآخرون
361	مراكز فكر المستقبل في ضوء التغيرات العالمية رؤية مستقبلية لمراكز الفكر في مصر	يناير 2025	أ.د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد أ.د. ماجدة إبراهيم وآخرون
362	دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	يناير 2025	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. إجلال راتب أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
363	التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية" بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد	يناير 2025	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود د. أمل زكريا

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning



Planning and Development Issues Series

Local Economic Development between Spatial Justice and Global Competitiveness "Applying to North Upper Egypt Region"

No. (363) – Jan 2025